مذكرات

ملحق عسكري في لندن

قبل حرب فلسطين الاولى وفي أثنائها

١٩٤٦ - ١٩٤٩

تاليف
اللواء الركن المتقاعد حسن مصطفى



مذكرات ملحق عسكري
في لندن قبل حرب فلسطين
الاولى وفي اثنائها

١٩٤٦ ـ ١٩٤٩

تأليف

اللواء الركن المتقاعد حسن مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تتناول مذكراتي هذه فترة هامة من تاريخ العراق وتاريخ الامة العربية - فترة بدأت في آب ١٩٤٦ وانتهت في آذار ١٩٤٩ - وخلالها نشأت القضية الفلسطينية التي هي اخطر قضية تواجهها الامة العربية اليوم.

وقد استهدفت في مذكراتي هذه ان اكشف النقاب عن حقائق تاريخية مهمة مهدت السبيل لهذه القضية وان اشرح العوامل والاسباب الحقيقيه لخسارتنا الحرب الفلسطينية الاولى عام ١٩٤٨ - تلك الحرب التي لم تستمر اكثر من شهر واحد، ومع ذلك فقد عجزت الدول العربيه التي اشتركت فيها عن التغلب على دولة العدو الاسرائيلي في بدء تأسيسها، وذلك من جراء عدم اعداد جيوشها للحرب وضعف قياداتها السياسية والعسكرية، فشتان بين وضع تلك الدول العربية في الحرب الفلسطينية الاولى وبين وضع العراق الآن في حربه مع العدو الايراني، وقد استمرت هذه الحرب نحو اربع سنوات حقق فيها العراق وجيشه انتصارات سياسية وعسكرية باهرة على ايران وعلى جيشها الذي كان يعد الخامس في العالم من حيث الحجم.. الامر الذي يدل دلالة واضحة على الكفاءة العالية التي تمتاز بها قيادة العراق السياسية والعسكرية، وعلى رأسها قائدنا الفذ العظيم المهيب الركن صدام حسين.

لقد كان قصور مذكراتي هذه هو انني لم اسجل في حينها تواريخ الاعمال والاحداث المهمة خلال الفترة التي توليت فيها مهمة الملحق العسكري في لندن، ويبدو ان كثرة اعمالي وقتئذ وانشغالي الكثير بعد نقلي من هناك في واجباتي الجديدة، وتعييني بعدها ملحقا عسكريا في واشنطن ومن ثم آمرا لكلية الاركان - كل ذلك قد حال دون ان اتمكن من تدوين مذكراتي في لندن.

وبعد احالتي على التقاعد جال في فكري ان اؤلف كتابا عن هذه المذكرات ولكن انشغالي في تأليف وترجمة بعض الكتب التي كانت لها الأسبقية في حينه على كتابة هذه المذكرات من حيث الأهمية، ادى الى تأخير كتابتها مرة اخرى. وبما انني

نسيت خلال تلك المدة الطويلة كثيرا من الامور والاحداث المهمة للفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا في لندن، فقد فكرت ان انتهز فرصة سفري الى لندن لغرض المعالجة فازور السفارة العراقية اثناء وجودي فيها لكي اطلع على تفاصيل الامور والاحداث المتعلقة بمذكراتي والتي لابد من وجودها في الاضبارات القديمة الباقية منذ الايام التي كنت فيها هناك.

وقد تفضل سيادة رئيس جمهوريتنا المعظم فاصدر امره الكريم بسفري الى انكلترة على نفقة الدولة لغرض المعالجة وللحصول على المعلومات اللازمة لمذكراتي هذه في الاضبار ات القديمة التي كنت اعتقد انها مازالت محفوظة في مكتب الملحق العسكري في لندن. غير انني اصبت بخيبة أمل شديدة هناك عندما لم اجد في مكتب الملحق العسكري الاضبارات القديمة التي كنت ابحث عنها. لكن حسن الحظ شاء بعدئذ ان اعثر على كثير من الوثائق المتعلقة بالفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ في دائرة الوثائق البريطانية القديمة في لندن. وقد اعانني في ذلك الاستاذ نجدت فتحي صفوت الذي التقيت به هناك والذي كان أحد اعضاء السفارة العراقية خلال الفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا في لندن. واني اقدم للاخ الكريم فائق شكري على مساعدته لي في الحصول على كثير من الوثائق البريطانية القديمة التي مكنتني من الوقوف على حقائق تاريخية هامة وسهلت لي مهمة تأليف كتابي هذا والتوسع في بحوثه. كما انني اشكر جميع اخواني ومعارفي الآخرين الذين ساعدوني من نواح عديدة في تأليف كتابي هذا والذين ورد اسمهم فيه.

والآن وقد انتهيت من تأليف هذا الكتاب عن مذكراتي في لندن اشعر وكأنني اديت امانة في عنقي وحققت رغبة نفسية كانت تلازمني طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية.

والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل.

اللواء الركن المتقاعد حسن مصطفى احمد

بغداد ١٩٨٥



المؤلف عندما كان ملحقاً عسكرياً في لندن.

تاريخ تعييني ملحقا عسكريا



في لندن وذكرياتي الاولى

متى عينت؟

كان ذلك في آب ١٩٤٦ عندما كنت موفداً الى دورة للضباط الأقدمين في انكلترا مع ثلاثة من رفاقي الضباط العراقيين الآخرين - وقد فوجئت وأنا في الدورة بصدور امر تعييني، وطلب الي الالتحاق بالمفوضية العراقية في لندن حال انتهائي من الدورة.

وعندما ذهبت الى المفوضية العراقية، رجوت القائم بالاعمال فيها (وكان السيد شاكر الوادي)[1] ان يحصل لي على اذن من قيادة الجيش العراقي بشأن عودتي الى بغداد لبضعة ايام لانجاز شؤون شخصية قبل تسلّمي مهام منصبي في لندن. فابرق الوادي الى رئيس اركان الجيش لغرض الموافقة فلم يوافق على اساس ان (هناك اعمالاً كثيرة وعاجلة تستوجب التحاقي بوظيفتي حالا) وقد أيد شاكر الوادي ايضا ان (اعمالا كثيرة وعاجلة تنتظرني) ثم اضاف قائلاً: «انه كان يقوم باعمال الملحق العسكري علاوة على قيامه باعمال الوزير المفوض منذ اشهر عديدة. وقد جاء الوصي على عرش العراق (الامير عبدالآله) الى انكلترة قبل مدة قصيرة، وتباحث مع المسؤولين في الحكومة البريطانية حول طلبات الجيش العراقي من الاسلحة والتجهيزات ووسائط النقل والمعدات الاخرى، فوعده المسئولون البريطانيون خيراً.

ويبدو انه تقرر حال عودة الوصي الاسراع بتعيين ملحق عسكري في لندن لكي يتابع تنفيذ وعود المسؤولين البريطانيين له وليتباحث مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الحربية والطيران حول طلبات جيشنا.

وقد اخبرني شاكر الوادي ايضاً انه كان في بغداد قبل مجئ الوصي الى انكلترة وانه التقى هناك برئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح الجبوري فعلم منه انه ينوى تعييني ملحقاً عسكرياً في لندن بعد انتهائي من الدورة التي انا فيها في انكلترة، ثم اردف يقول: يريدك ان تكون واسطة الاتصال المباشر بين وزارة الدفاع في بغداد ووزارتي الحربية والطيران حول طلبات جيشنا ومشترياته بدلا من البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في العراق. فهو يرى ان واجبات البعثة المذكورة يجب ان تقتصر على ابداء الاستشارة والمساعدة في الشؤون التدريبية[٢].

وكان منصب الملحق العسكري في السفارة العراقية في لندن أهم مناصب الملحقين العسكريين للجيش العراقي في الخارج. فقد كان العراق يعتمد على بريطانيا وحدها في تسليح جيشه وفي تجهيزه بكل مايحتاج اليه وفي بعثاته التدريبية في الخارج وفي كافة اموره الخارجية.

وعندما باشرت بوظيفتي في السفارة في لندن وجدت انه كانت هناك بالفعل (اعمال كثيرة وعاجلة تنتظرني) ولكن الموقف كان يساعد مع ذلك على عودتي الى بغداد لبضعة ايام لانجاز شؤوني الشخصية بعد ان صدر أمر نقلي الى خارج العراق.

بل ان من يطلع على الوثائق البريطانية القديمة الخاصة بتلك الايام يرى انه كان من الافضل ان يستدعيني رئيس اركان الجيش الى بغداد لبضعة ايام قبل تسلّمي مهام منصبي في لندن ـ فالتقارير السرية التي كان يرفعها الجنرال (رنتن) الى وزارة الحربية وقيادة القوات البريطانية في الشرق الاوسط تشير الى انه كانت

---

(١) كان شاكر الوادي ضابطا في الجيش العراقي برتبة عقيد قبل ان ينقل الى السلك الدبلوماسي. وكان هو (القائم بالأعمال) عندما التحقت بالمفوضية. وبعد مدة قصيرة نقل الى العراق ثم تولى منصب وزير الدفاع وعين الامير زيد (الاخ الاصغر للملك فيصل الاول) سفيرا للعراق في لندن عندما رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي للعراق في لندن من مفوضية الى سفارة.

(٢) جاء في تقرير (سري للغاية) رفعه الجنرال (رنتن) رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق آنذاك الى وزارة الحربية البريطانية: «صارت الطلبات لتجهيز الاسلحة والمعدات العسكرية العراقية تقدم الآن اليكم بواسطة الملحق العسكري العراقي في لندن. ومع انه امكن بهذه الطريقة تجنب كثير من الخلافات (FRICTIONS) مع البعثة الا انه اذا لم اخبر بما يحدث لطلبات الجيش العراقي يصعب علي ابداء الاستشارة حول تدريب هذا الجيش» هذا التقرير مثبت في الوثيقة رقم (FOX 371 — 61669) في دار الوثائق البريطانية.

هناك خلافات بين البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في العراق وبين رئيس اركان الجيش العراقي (الفريق الركن صالح صائب الجبوري). ويبدو ان هذا كان يسئ الظن بالبعثة المذكورة ويشك في نواياها واخلاصها في العمل لصالح الجيش العراقي، فكان الاحرى به اذن ان يستدعيني الى بغداد قبل ان اشرع في عملي في لندن ليحيطني علما بموقف طلبات جيشنا في بريطانيا وبالمشاكل التي كنا نواجهها في الحصول على تلك الطلبات وبنقاط الخلاف القائمة بيننا وبين الانكليز حولها. ثم ان ذلك كان سيمكنه من تزويدي بآرائه وتوجيهاته ووصاياه التي كانت ستساعدني على القيام بواجباتي.

الاهميه التاريخيه للفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا في لندن

في وسعي ان اقول ان الفترة التي كنت خلالها ملحقا عسكريا في السفارة العراقية في لندن وهي بين آب ١٩٤٦ وشباط ١٩٤٩ كانت من اهم الفترات في تاريخ العرب الحديث. اقول ذلك لانها كانت الفترة التي نشأت بها أهم وأخطر قضية واجهتها الامة العربية منذ ذلك الوقت حتى الآن - الا وهي (القضية الفلسطينية) ولقد واكبت منشأ تلك القضية الحيوية وانا قائم بواجبات الملحق العسكري في السفارة العراقية في لندن. ففي تلك الفترة بالذات بلغ الصراع أشده بين العرب واليهود حول فلسطين وفيها قسمت هذه بين الطرفين وظهرت (دولة اسرائيل) الى الوجود وفيها نشبت حرب فلسطين الأولى التي كان لنتيجتها تأثير كبير في تطور القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت حتى اليوم. ولقد تركت هذه القضية في نفسي أثراً بليغاً لايمحى وحزّ في نفسي ان تعجز الجيوش العربية التي ساهمت في حرب فلسطين الاولى عن القضاء على القوات اليهودية وهي في مهدها، وان تنجح الصهيونية العالمية في اقامة دولتها في فلسطين. وظللت أسائل نفسي بعدها

مستغربا: كيف خسر العرب، بدولهم وحكوماتهم وبامكانياتهم البشرية والمادية، معركتهم تلك مع الصهيونية العالمية التي لم تكن سوى منظمة سياسية مؤلفه من عصابات يهودية ؟ لقد كانت خسارتنا تلك والحق يقال كبيره لايقبلها العقل ولا يرضى بها المنطق !. وهي ان دلت على شئ فهو ان حكام الدول العربية وقادتها في تلك الفترة من الزمن كانوا ضعفاء في قابلياتهم الفكرية وفي هممهم وحرصهم. وكانوا على العموم دون الاحداث التي تواجهها الامة العربية بمراحل. لقد كانوا يعلمون ولا شك بما تبيته الصهيونية العالمية، فأن تأسيس دولة يهودية في فلسطين كان حلما يراودها منذ أمد بعيد. وكلنا نعلم انها استطاعت ان تحصل من بريطانيا في عام ١٩١٧ على (وعد بلفور) الذي تعهدت هذه بموجبه باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي الحرب العالمية الثانية انتهزت الصهيونية العالمية الفرصة فالفت لواءاً صهيونيا قاتل الى جانب الحلفاء تلك الحرب.

وبعد الحرب العالمية الثانية شـرعت الصهيونيـة العالميـة باستعـدادات سياسية وعسكرية كثيرة لاقامة دولتها في فلسطين. فشجعت هجرة اليهود الى هناك على نطاق واسع، وبدأت باقامة المستعمرات اليهودية فيها تدريجيا وعلى اسس عسكرية، وألفت جمعيات ارهابية ذات طابع عسكري (وهي الهاغانا والاشتيرن والارغون). وصارت تدرب قوات نظامية كنواة للجيش الاسرائيلي، بل انها دربت كل يهودي في فلسطين قادر على حمل السلاح تدريباً عسكريا. ولتأمين مايلزم لهذه الاغراض كلها صارت تستورد من الخارج شتى انواع الاسلحة وعتادها، كما أخذت في صنع بعض انواع الاسلحة الخفيفة وعتادهـا في الداخل - كـالبنادق ومدافع الهاون[1].

كل هذه الاستعدادات ذات الطابع العسكري من الجانب الصهيوني لم تكن تقابل باستعدادات عسكرية مماثلة من الجانب العـربي - سواء أكـان ذلك من جانب عرب فلسطين الذين كانوا يرون استعدادات اليهود بام اعينهم او من جانب الدول العربية التي كان حكامها يعلمون بتلك الاستعدادات او يسمعون بها.

وكان العرب في فلسطين آنذاك يؤلفون نحو ٩٠ بالمائه من سكانها. اي انهم كانوا يتفوقون على اليهود تفوقا ساحقا. واذن لو امكن تدريب العرب الفلسطينيين وتسليحهم وتنظيمهم واعدادهم للحرب اسوة بما فعلته الصهيونية العالمية بيهود

---

(١) كان من ضمن اسلحة الجيش الاسرائيلي التي وقعت بيد القوات العراقية في (معركة جنين) عام ١٩٤٨ اسلحة مصنوعة محلياً كالبنادق ومدافع الهاون وعتادها وقنـابر الطائـرات والمدرعات المصفحة محليا.

فلسطين لاستطاعوا وحدهم انقاذ وطنهم واحباط المخطط الصهيوني.

وكان المفروض ان تقوم الدول العربية بمساعدة الفلسطينيين على اداء هذا الواجب القومي الهام، فقد كانت تملك كل الامكانيات التي تمكنها من ذلك. لكنه ظهر ان حكام الدول العربية وقادتها فيها لم يهملوا اعداد الفلسطينيين لحمايه بلادهم فحسب بل اهملوا في الوقت نفسه اعداد جيوشهم النظامية لمحاربة القوات الصهيونية. حتى ان هذه عجزت عن القضاء على (الجيش الاسرائيلي) الذي كانت الصهيونية العالمية قد الفته على عجل وفي خضم النزاع. ربما لم يعتقد حكام الدول العربية وقادتها في تلك الايام ان اليهود قادرون على اقامة دولة لهم في فلسطين والدفاع عنها فلقد رسخت في اذهاننا نحن العرب ومنذ قديم الزمان فكرة خاطئة وهي (ان اليهود شعب جبان). كنا نعيّر الشخص الخائف بقولنا (لاتكن يهودياً !!) وكان الاعتقاد السائد بيننا بوجه عام هو انه ليس لليهود قدرة على القتال. لقد عاش العرب على هذه الفكرة الخاطئة منذ قديم الزمان. ولا ادري هل كان هذا الاعتقاد الخاطئ من العوامل التي أدت الى اهمال حكام الدول العربية وقادتها آنذاك تهيئة جيوشهم لمعركة فلسطين ذلك الاهمال الخطير. لكنه مهما قيل السبب، كان المفروض منطقياً ان يكون العالم العربي بأسره قادرا على الاقل اعداد جيش من العرب الفلسطينيين بحجم الجيش الاسرائيلي الذي الفته الصهيونية العالمية من يهود فلسطين وحدهم الذي كانوا لايتجاوزون عشر سكانها.

لقد كان من المؤلم حقا (ان تتفوق القوات اليهودية وحدها في فلسطين على جميع الجيوش العربية التي حاربته عام ١٩٤٨ بالعدد والسلاح - بجميع انواعه عدا مدفعية الميدان وبالقوة الجوية - كما اعترف بذلك رؤساء اركان الجيوش العربية في مؤتمرهم الذي عقدوه في ١/ ١١/ ١٩٤٨[1].

ولكي علم القارئ الكريم كيف كانت استعدادات الصهاينة العسكرية قد بلغت ذروتها في تلك الفترة التي اهملت فيها الدول العربية جيوشها ذلك الاهمال الخطير سأورد له القصة التاليه التي يصعب على المرء ان يصدقها لولا انني واكبتها بنفسي، وقد برهنت الأيام على صحتها - مع الأسف !

---

(١) راجع قرار المؤتمر المذكور في الصحائف ٣٣١ - ٣٣٤ من كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) للفريق الركن صالح صائب الجبوري احد رؤوساء اركان الجيوش العربية آنذاك فهو يقول (ثبت من المقارنة بين قوات الطرفين ان القوات اليهودية تتفوق على القوات العربية بالعدد ومن حيث التسليح بجميع انواعه عدا مدفعية الميدان. ولكن القوات العربية مفتقرة الى ذخيرة لهذه المدفعية وكانت القوات الجوية العربية تتفوق في بادئ الأمر على قوة العدو الجوية ثم انقلبت الآلية فأصبحت بيد اليهود).

انها قصة تسعين تلميذاً يهودياً كانوا يدرسون هندسة الطيران في انكلترا عام ١٩٤٨ على حساب (اسرائيل). عندما كنت ملحقاً عسكرياً في لندن اخبرني ضباطنا الذين كانوا يدرسون الهندسة في عام ١٩٤٨ في كلية انكليزية في (لافبوره) ان معهم في الكلية نفسها ٩٠ تلميذاً يدرسون (هندسة الطيران) على حساب (اسرائيل).

لقد استغربت حقا من هذا الخبر حتى كدت لااصدقه فدولة الصهاينة لم يكن قد مضى على وجودها بضعة اشهر وقوتها الجوية كانت في بدء تأسيسها فليس من المعقول انها ترسل هذا العدد الكبير من تلاميذها لدراسة هندسة الطيران في انكلترة في السنة التي تأسست فيها. وارسلت هذا الخبر في حينه الى دائرة الاركان العامة والى قيادة قوتنا الجوية في بغداد ثم نسيته. حتى نشبت حرب ١٩٦٧ وانتهت وبدأت تنكشف اسرارها تدريجياً. واذا بي اقرأ في الكتب الاجنبية الامور التالية [١]

١ ـ ان ١٠٠ بالمائة من طائرات القوة الجوية الاسرائيلية كانت صالحة للطيران يوم بدأت حرب ١٩٦٧.

٢ ـ ان مدة (التجهيز) لطائرات العدو بين طلعة واخرى في تلك الحرب كانت ٧ دقائق فقط[٢] وهي مدة قياسية لم تبلغها اية قوة جوية في العالم. فالمعتاد ان تبلغ مدة (التجهيز) نحو ٣٠ دقيقة وان قلة مدة (التجهيز) قد جعلت حجم القوة الجوية الاسرائيلية يبدو وكأنه ثلاثة اضعافه. (مع الاخذ بنظر الاعتبار المبالغة الاعلاميه للتأثير النفسي على القارئ العربي.)

٣ ـ ان عدد المطارات الاسرائيلية كان (٥٤) مطاراً، (١٢) منها قواعد جوية والباقية مطارات مختلفة الانواع واراضي نزول. ولو فرضنا ان هذا العدد قد بولغ به وان العدد الحقيقي لمطارات العدو كان نصفه (اي ٢٧ مطاراً) فان هذا العدد الكبير من المطارات يحتاج ايضاً الى جماعات ارضية كثيرة لادامته.

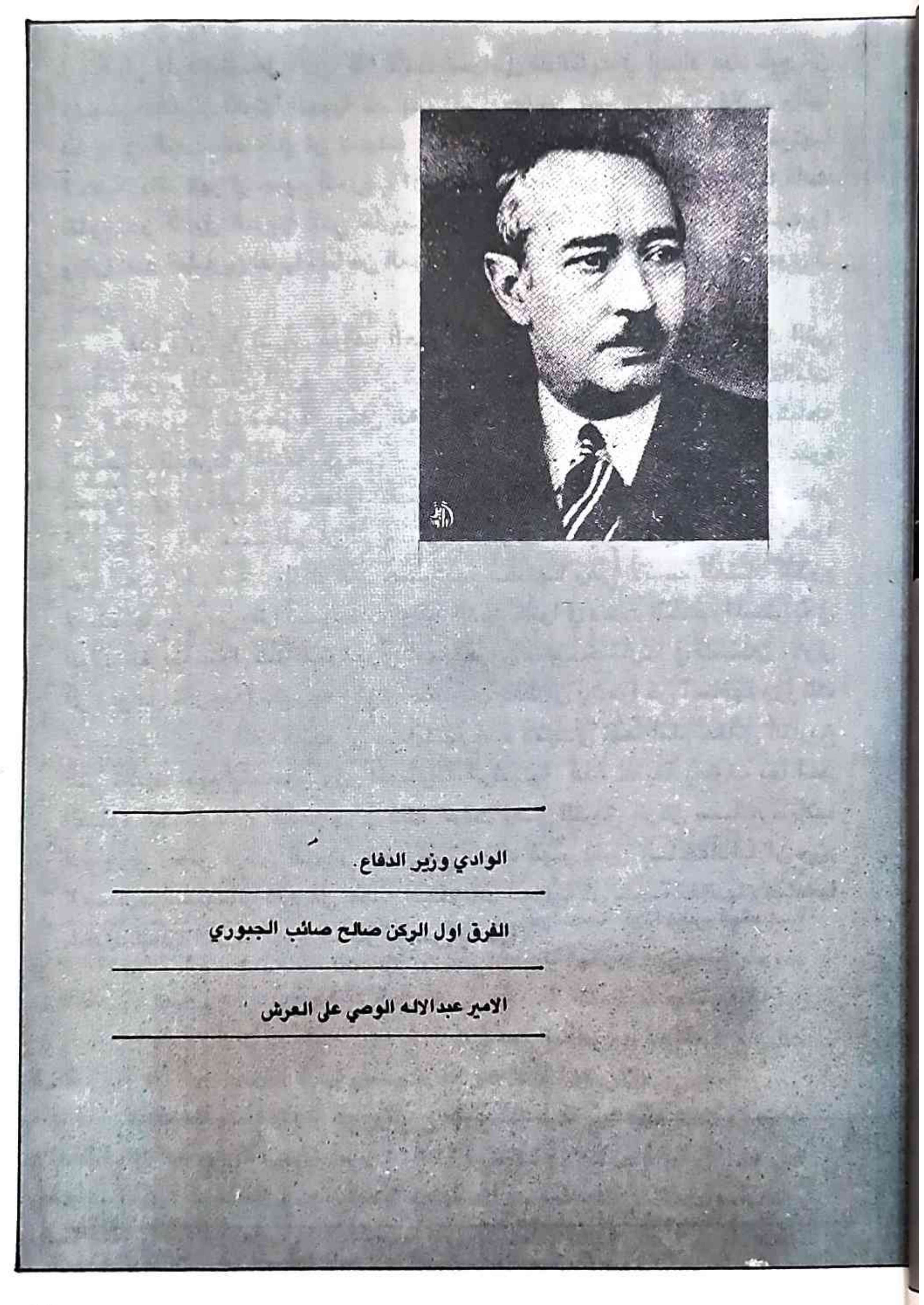
عند قراءة هذه الاخبار عادت بي الذاكرة الى الخبر الذي رواه لي ضباطنا الذين كانوا يدرسون في (لافبوره) عام ١٩٤٨ عندما كنت ملحقا عسكريا في لندن. ذلك الخبر الذي صعب علي ان اصدقه في حينه، وها هي الايام تبرهن على صحته مع الأسف.

---

(١) ومن بينها كتاب (نظرة فاحصة في حرب الشرق الاوسط) تأليف مراسلي صحيفة (التايمس) اللندنية.

(٢) مدة (التجهيز) هي المدة بين نزول الطائرة من الجو بعد ان تؤدي مهمتها وبين اعدادها للطيران مرة اخرى. او المدة بين مهمة قتالية واخرى.





الوادي وزير الدفاع.

الفرق اول الركن صالح صائب الجبوري

الامير عبدالاله الوصي على العرش

ان المرء ليتساءل الآن: اذا كانت اسرائيل قد فكرت في اعداد عدد كبير من مهندسي الطيران لقوتها الجوية عند بدء تأسيسها قبل نحو ٣٦ سنة، فلا بد وانها فكرت في الوقت نفسه في ان تسبقنا ايضاً في اعداد الطيارين اللازمين لقوتها الجوية. فقد ظهر في جميع الحروب التي نشبت بيننا وبينها حتى الآن انها كانت تتفوق على الدول العربية التي حاربتها في الجو. ولا شك ان قصر مدة (التجهيز) وكثرة عدد الطيارين لديها كانا من العوامل التي ساعدت على تفوق العدو الجوي في الحرب.

هذا وان من يدرس موقف العدو العسكري خلال السنوات الثلاث التي سبقت حرب فلسطين الاولى يرى ان قادته كانوا قد سبقوا النظر في جميع متطلبات تلك الحرب ومنذ مدة طويلة. وكان العدو خلال تلك الفترة في أوج فعاليته ونشاطه استعداداً للمعركة القادمة. في حين ان من يدرس موقف الدول العربية خلال الفترة نفسها يرى ان قادتها لم يحّملوا انفسهم عناء التفكير في المعركة القادمة مع العدو الصهيوني. فلا عجب اذن ان لم يسبقوا النظر في متطلبات تلك الحرب ولم يعدوا لها العدة اللازمة.. ولذلك فان جيوشهم دخلتها وهي لاتملك العتاد اللازم لأسلحتها. وان من يقرأ تصريحات اولئك الذين كانوا في دست الحكم والمسئولية في البلاد العربية خلال تلك الفترة يرى انهم يعزون سبب خسارتنا في فلسطين الأولى الى (عوامل خارجية) بالدرجة الاولى، محاولين بذلك ان يرفعوا عن اعناقهم وزر تلك الخسارة الكبيرة. لكنه فاتهم ان محاولتهم هذه لاتجدى نفعا أمام حقائق التاريخ التي تشهد انهم يتحملون وزر المسئولية الرئيسية. هذه حقيقة يعترف بها احد القادة العسكريين المسئولين في ذلك الوقت وهو الفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش العراقي آنذاك فهو يقول (باعتقادنا ان وزر الخسارة ومسئوليتها تقع على جميع الحكومات العربية كل بنسبة تغافلها وتجاهلها باعداد العدة اللازمه لدرء الخطر المحدق بأمنها)[1].

(١) في كتابه (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ٣٢١.

ذكرياتي عن يومي
الاول في السفاره

لااتذكر في اي يوم من أيام آب ١٩٤٦ التحقت بدائرتي في السفارة العراقية في لندن اذ فاتني أن أدون (مذكراتي) كما سبق ان قلت ولكني اتذكر جيداً أهم ماحدث في ذلك اليوم على الرغم من مرور نحو ٣٨ سنة عليه. فقد سلمني القائم بأعمال السفارة (شاكر الوادي) مهام الملحق العسكري مع اضبارة (سرية) كبيرة تحتوي على قوائم طلبات جيشنا من بريطانيا وكافة المراسلات الخاصة بها وأوصاني بوجه خاص ان ابذل جهدي للحصول على طلباتنا من الاسلحة وجميع المعدات العسكرية (جديدة) قائلاً «اننا لم نحصل من الانكليز حتى الآن الا على ماهو قديم ومستعمل» وان الاضبارة التي بين يديك ملاى باحتجاجاتنا وشكاوانا. فلتكن مهمتك الرئيسية هي ان تحمل الانكليز على ان يبيعوا لنا كل شئ جديداً بعد الآن ومن احدث طراز ممكن - سواء في ذلك الاسلحة او التجهيزات والآليات او المعدات العسكرية الاخرى. ويجب ان يشمل ذلك طلباتنا لهذه السنة المالية (سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧). ان هذه رغبة الجهات العليا ورغبة رئيس اركان الجيش بوجه خاص.

قلت له: «لكنني اعتقد ان لبريطانيا سياسة تقليدية تقضي بتزويد جيوش الدول التي تعتمد عليها في التسليح والتجهيز بكل ماهو (قديم ومستعمل) من اسلحتها ومعداتها العسكرية الاخرى ليتسنى لها بذلك الاحتفاظ بما هو (جديد وذو طراز حديث) لقواتها المسلحه. فكيف استطيع النجاح في المهمة التي تكلفونني بها ان لم تمهدّ حكومتنا السبيل الى ذلك اولا بالمفاوضات السياسية على مستوى عال مع الحكومة البريطانية ؟»

اجابني: «كان هذا فعلا هو الغرض من زيارة الوصي عبدالآله الى انكلترة مؤخرا وكانت هذه هي المرة الثانية التي يأتي بها الى هنا للغرض نفسه، فقد جاء قبل هذا في اواخر العام الماضي (١٩٤٥) ومعه رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والمالية، وتباحث في تلك المرة مع المسئولين السياسيين في الحكومة البريطانية ثم مع نائب رئيس اركان قوات الامبراطورية البريطانية لأن رئيس الاركان (المارشال مونتكمرى) كان مريضا اجريت له عملية عند مجئ الامير عبدالآله. وفي الاضباره



اعضاء السفارة العراقية في لندن ١٩٤٦ - ١٩٤٩:

نجدت فتحي صفوت، امين المميز، حسن مصطفى، سيف الله خاندان، احمد كاشف الغطاء.

التي بين يديك محضر ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين وما وعد به الجانب البريطاني للجانب العراقي[1]. ولكن الانكليز لم ينفذوا حتى الآن ماكانوا قد وعدونا به في تلك المرة، الامر الذي اضطر معه الامير عبدالآله للمجئ الى هنا للمرة الثانية وللغرض نفسه. وفي هذه المرة تباحث مع المارشال (مونتكمرى) نفسه حول طلبات جيشنا وقد حضرت انا محادثاتهما وفي وسعي القول انها كانت جيدة، فالمارشال مونتكمرى يختلف عن نائبه وانه شخصية لها وزنها في الحكومة البريطانية.

---

(١) عثرت بين الوثائق البريطانية على وثيقة (سرية للغاية) تحتوي على النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الامير عبدالاله وبين النائب رئيس اركان القوات المسلحة البريطانية في اجتماعهما يوم ١٩٤٥/١١/٢. وبالنظر لاهمية هذه الوثيقة التاريخية الحقت ترجمتها بهذا الكتاب اما تفاصيل محادثات الوصي مع مونتكمرى يوم ١٩٤٦/٧/١٦ فلم اعثر عليها بين الوثائق غير انه هناك اشارة في بعض الوثائق الى انها (كانت ناجحة).

مفاوضتي في وزارة الحربية البريطانية

زيارتي لوزارة الحربية والشخصيات التي اتصلت بها

كان اول من قابلتهم في وزارة الحـربية البـريطانيـة (الجنرال فستنـك) (FESTINC) (مدير التسليح والتطورات) في الوزاره. وقد اخبرني هذا ان المارشال مونتكمرى رئيس اركان القوات المسلحـة للامبراطوريـة البريـطانية امـره بان يساعدنا في تلبية طلباتنا في اسرع وقت ممكن وان يزودنا بها جديدة ان امكن ومن احدث طراز ممكن.

والجنرال (فستنك) هذا كان شخصية لامعة في وزارة الحربية البريطانية وكانت مقابلته لي جيدة الامر الذي جعلني اتفاءل بالنجاح في مهمتي، لكن تفاؤلي كان مشوبا بشيً من الشك لأن فستنك كان يكثر في حديثه بعض العبارات المطاطة مثل (ان امكن) (IF possible) و (على قدر الامكان) (AS Much AS possible) (وباسرع ما يمكن) (ASFAST AS possibl) او (AS Long AS possible) تلك العبارات التي اعتاد الانكليز ان يرددونها في احاديثهم وكتاباتهم الرسمية من باب الحذر. انهم قوم (حذرون) و (محافظون) يحاولون ان لايقيدّوا انفسهم في محادثاتهم وفي تعاملهم مع الآخرين بـ (وعود وعهود جازمه) لكي يكونوا دوما في جانب الامان.

هذا وقد احالني الجنرال فستنك الى احد مرؤسيه وهو العقيد (كريكرافت) (CRACRAFT) مدير شعبة التسليح في وزارة الحربية.

والعقيد كريكـرافت هذا كـان شخصية لامعـة ايضا في وزارة الحـربية البريطانية. وان من يراجع الوثائق البريطانية السرية القديمة يرى ان اسمه يتردد كثيرا في الكتب التي تبودلت في ذلك العهد بين وزارات الحربية والخارجية والتموين

وبينها وبين قيادة القوات البريطانية في الشرق الاوسط.

وكانت اتصالاتي ومحادثاتي في وزارة الحربية البريطانية مع العقيد (كريكرافت) بالدرجة الاولى، اذ يبدو انه كان المرجع في الوزارة لممثلي الجيوش الاجنبية التي كانت تعتمد في ذلك الوقت على بريطانيا في شؤون التسليح والتجهيز.

ودامت اتصالاتي ومفاوضتي مع (كريكرافت) طيلة بقائي ملحقا عسكريا في لندن، وكان يحضرها دائما احد معاونيه (المقدم بودى) كما كان يحضرها احيانا ضابط آخر برتبة رائد. ويبدو ان هذين الضابطين كانا يعرفان التفاصيل اكثر من (كريكرافت) نفسه، فقد كانا يزودانه اثناء المباحثات بقصاصات ورق صغيرة من حين لآخر من باب التذكير او التصحيح. ورحب بي العقيد (كريكرافت) وكان سلوكه دوما سلوك (جنتلمان GENTLE MAN) كما يقول الانكليز. في حين ان معاونه (المقدم بودى) كان على عكس ذلك يبدو فظا يميل الى الكبرياء والغطرسة. دأبه التعنت والتصلب اثناء المباحثات والتشدد في تلبية طلباتنا واثارة المشاكل والعراقيل.

مباحثاتي مع كريكرافت وزمرته

كانت هذه المباحثات (طويلة وعسيرة)، والانكليز قوم صعبو المراس معقدون وشاذون[1]. كما انهم في الوقت نفسه باردو الطبع وذوو قابلية سياسية وعقلية تجارية ويميلون الى التفاوض والمساومة في التعامل مع الآخرين. ذلك النوع من التعامل الذي كنت بطبيعة نشأتي العسكرية - لااميل اليه ولا اجيده.

وكانت مباحثاتي هذه مع (كريكرافت) وزمرته اهم مهمة اضطلعت بها كملحق عسكري في لندن. وعلى الرغم من الصعوبات والمشاكل التي لقيتها عند قيامي بها - ليس من الجانب الانكليزي فحسب، بل ومن جانب رؤسائي في العراق

(١) خير مثال على (شذوذ) الانكليز انهم الوحيدون في العالم الذين يسيرون بسياراتهم بسار الطرق بدلا من اليمين كما هو الحال في كل انحاء العالم، كما انهم يستعملون (العقدة والقدم واليارد والميل) كقياس للطول بدلا من القياس المتري (السنتمتر والمتر والكيلو مترات) المستعمل في معظم انحاء العالم.

ايضا كما سيرى القارئ - ففي وسعي ان اقول مع ذلك انني حققت في مهمتي هذه نجاحا غير قليل. فقد استطاع جيشنا ان يحصل من بريطانيا، وللمرة الاولى منذ تأسيسه، على اسلحة ومعدات عسكرية جديدة ومن طراز حديث. وقد تناولت مباحثاتي هذه مواضيع كثيرة وهامة سأتطرق اليها بالتدريج، وكان اولها موضوع طلبات الجيش السنوية:. وكانت طلبات السنة المالية ١٩٤٦ / ١٩٤٧ (والمبينة تفاصيلها في القائمة المرفقة) قد قدمت عن طريق البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في العراق الى وزارة الحكومة البريطانية قبل التحاقي بوظيفتي في السفارة. وعندما دققت محتوياتها استرعت انتباهي بوجه خاص قلة ماكان فيها من اسلحة. فالقارئ يلاحظ انها كانت تقتصر على مدافع ٢ عقده و ٣ عقدة فقط وان

طلبات السنة المالية

١٩٤٦ / ١٩٤٧

١ - المشاة

مدافع الهاون ٢ عقده - ٨١ مدفع (لتجهيز جميع فصائل الهاون في الفرقتين ١ و ٢.

مدافع الهاون ٣ عقدة - ٥٢ مدفع (لتجهيز فصيل هاون نوع وفوج آلي (حسب ملاكاتها الحالية).

٢ - التجهيزات الهندسية

كما هي مذكورة في الملحق (آ).

٣ - المدرعات

للتعويض عن عجلات كتيبة المدرعات للفرقة الثانية:

مدرعات

سيارات قيادة	١
عجلات هند رويت لاغراض مختلفه	١٨
لوريات ٣ طن	٢٢
عجله اسعاف	١
دراجات بخارية	١٥

٤ ـ عجلات واجهزة مخابرة

عجلات ١٥ هند رويت لاسلكي وغيرها ٨٣

عجلات ١٥ هند رويت (جي اس) ٤ × ٤ ٢٦

لوريات ٣ طن ٣٨

سيارات ٧

دراجات بخاريه ١٠١

اجهزة لاسلكي رقم ١٨ (محطات كاملة) ٢٠

اجهزة لاسلكي رقم ٣٨ (محطات كاملة) ٢٠

نظرا لضعف حياة الادخار لبطريات (جي تي) لاجهزة اللاسلكي رقم ١٨ ورقم ٣٨ ينبغي شراء الجهاز اللازم لصنعها محليا في بغداد حالا.

٥ ـ الطبابة

سيارات اسعاف ذات ٤ نقالات	١٨
سيارات اسعاف ذات نقالتين	٦
تجهيزات ميدانية لنقل الدم	١٠
جهاز (بولير) للتخدير في الميدان	٣
جهاز اشعة اكس سيار	١
طقم انارة	١
مولدة	١
مقطورات ماء (للفرقة الاولى)	٦
جهاز تطهير ثابت	١

علاوة على ماهو مطلوب لمستشفى القوة الآلية والذي قدم بالطلب رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٤٥ المبينة صورته فيما يأتي:

٦ ـ النقلية الآلية

لوريات ٣ طن	**١٤٥**
سيارة شحن صغيرة ٤ × ٢	**٨٩**
لوري ٣ طن للخزن	**١**
لوري ٣ طن معمل	**٨**
لوري ٣ طن انكسار	**١٠**
لوري ١ طن انكسار	**٢**
عجلات (ستيشن)	**٧**
سيارات قيادة	**٢٠**
دراجات بخارية	**٩٢**

العدد المطلوب منها كان لتجهيز

فصائل الهاون في الفرقتين الاولى والثانية من جيشنا واللتين كانتـا، على مايظهر، بدون مدافع هاون حتى عام ١٩٤٦ وتعانيان نقصا شديدا فيهما. ويلاحظ القارئ ايضا ان القائمة كانت تحتوي على (٥٢ مدرعة) للتعويض عن مدرعات كتيبة مدرعات الفرقة الثانية. والواقع ان كل ما اشتملت عليه طلبات السنة المالية ٤٦ / ١٩٤٧ من اسلحة ومدرعات وتجهيزات هندسية واجهزة مخابرة وتجهيزات طبية ووسائط نقل مختلفة الانواع انما كان لسد النواقص الكثيـرة التي كانت تعاني منها قطعات الجيش العراقي في ملاكاتها الاصلية منذ مدة طويلة، اكثر مما كان الغرض منها تعزيز قوة جيشنا او تزييد كفاءته القتالية استعدادا لاية حركات فعلية يحتمل يقوم بها ضد عدو خارجي.

وقد استغربت في حينه ان ارى ان ما طلبناه من اسلحة ومعدات عسكرية اخرى لسنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ لايتناسب من حيث النوع والكمية مع مقتضيات الموقف السوقي الذي كان من المحتمل ان يواجهه العراق والدول العربية الاخرى في المستقبل القريب. لكنه الآن وقد اطلعت على حقائق مهمة في الوثائق البريطانية القديمة (السرية ـ والسرية للغـاية) والخـاصة بـالفترة التي كنت فيهـا ملحقا عسكريا في لندن لم اعد استغرب. فرئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية

في العراق يقول في كتاب ارسله الى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ٢٨ مارت ١٩٤٦ «طلب مني وزير الدفاع ان اعد خطة لاحتياجات الجيش العراقي وقوته الجوية لمدة ثلاث سنوات وذلك لغرض جعلهما على استعداد تام للقيام بدور الامن الداخلي وانه تواق لامرار هـذه الخطة من المجلس النيـابي في وقت يسهل فيه الحصول على المال فان زوج اخته الآن هو وزير الماليه، وشعوره مع الجيش كما ان سمو الامير بدوره يلح على ذلك».

ويظهر لنا من هذا الكتاب نفسه ان طلباتنا للسنة المالية ٤٦ / ١٩٤٧ تؤلف في الحقيقة احتياجات الجيش العراقي للسنة الاولى من خطة الثلاث سنوات التي وضعتها البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية. وان الغرض من تلك الخطة كان اعداد جيشنا لحرب العشائر او لواجبات الامن الداخلي فقط.(١)

ولذلك نـرى ان طلبات السنـة ٤٦ / ١٩٤٧، بل وحتى طلبـات السنتين التاليتين لها جاءت خالية من الاسلحة العصرية التي تحتاج اليها الجيوش الحديثة كالدبابات واسلحة ضد الدبابات واسلحة ضد الطائرات، كمـا وسنرى في بحث لاحق ان طلبات قوتنا الجوية ايضا للسنة ٤٦ / ١٩٤٧ كانت خالية من طائرات القتال وتقتصر على طائرات التدريب الصغيرة.

وكان المفروض ان يعهد وزير الدفاع الى دائرة الاركان العامة في وزارته بوضع خطة السنوات الثلاث بدلا من البعثة العسكرية البريطانية. فذلك من صميم واجباتها، وليس من واجبات تلك البعثة التي كان يجب ان تقتصر واجباتها على ابداء الاستشارة العسكرية فقط. ويبدو ان ضعف وزير الدفاع كـان السبب في اقدامه على هذا العمل الخاطئ. لكنه كان المفروض في الوقت نفسه ان لاترضى به دائرة الاركان العامة وعلى رأسها رئيس اركان الجيش وان تعترض عليـه اشد الاعتراض. ومع ذلك فلا يمكن الحكم الآن على درجة مسؤولية هيئة الاركان العامة في هذا العمل وذلك لعدم تيسر الوثائق الرسمية العراقية المتعلقة بهذا الموضوع

---

(١) يقول الجنرال رنتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية في كتابه المشار اليه اعـلاه الى السفير البريطاني في بغداد (انه اخذ بنظؤر الاعتبار عند اعداده خطة الثلاث سنوات مقتضيات الامن الداخلي الضرورية فقط.

ولنعد الآن الى محادثتي
مع العقيد (كريكرافت)
في وزارة الحربية البريطانية
حول طلباتنا
السابقة واللاحقة:

بدأت الحديث معه بقولي: «نرجو ان يكون كل ما ستجهزونه لنا بعد الآن جديدا ومن احدث طراز فلقد اصبحنا لانطيق اسلحتكم وتجهيزاتكم وآلياتكم ومعداتكم العسكرية الاخرى (المستعملة والقديمة الطراز).

«لقد قال نائب رئيس اركان قوات امبراطوريتكم المسلحة للامير عبدالاله الوصي على عرش العراق في اجتماعهما في تشرين الثاني الماضي (سنة ١٩٤٥) انكم على استعداد من حيث المبدأ لتجهيز اسلحة وتجهيزات وآليات ومعدات حربية جديدة لقوة عراقية مؤلفة من فرقتين مقاتلتين وفرقة تدريب مع نواة لقوة آلية، وان كان لايمكنكم تزويدنا بكل شئ جديد حالا، كما اخبر نائب رئيس الاركان الوصي بانكم قد هيأتم الاسلحة والمعدات العسكرية الكافية لسد طلباتنا الحالية (ويعنى طلبات سنة ١٩٤٥) او انها في طريقها لكي تشحن الى العراق فيما عدا المدرعات التي سيتسنى لكم تجهيزنا بها خلال ثلاثة اشهر (اي في شباط ١٩٤٦) كما سيتسنى لكم تجهيزنا بـ (٢١٠) شاحنة لوري جديد من طراز (بدفورد) في الوقت نفسه (اي في شباط ١٩٤٦). وها قد مرت عشرة شهور ولم يتحقق من وعد نائب رئيس الاركان للوصي اي شئ، الامر الذي اضطر معه الوصي الى المجئ الى هنا في تموز الماضي وكان من الذين واجههم كما تعلمون رئيس هيئة اركان الامبراطورية المارشال مونتكمرى. وقد علمت ان وعود المارشال للامير كانت جيدة لابخصوص تجهيزكم طلباتنا المتأخرة عن السنة الماضية فحسب، بل وبخصوص تجهيزكم طلباتنا للسنة المالية (٤٦ / ١٩٤٧) ايضا. كل مانرجوه هو ان تتحقق وعود المارشال للوصي في القريب العاجل».

وكان جواب العقيد (كريكرافت): «لقد حدثه الجنرال (فستنك) مدير التسليح والتطورات في موضوع طلباتنا للسنة الماضية ولهذه السنة وامره بالاسراع في تجهيزنا على قدر الامكان. وهو يتعهد لي مقدما ان يجهز طلباتنا كلها

سواء منها المتأخرة او طلبات السنة الحالية بالسرعة اللازمة، لكنه يأسف بان يخبرني انه ليس في وسعهم تجهيزنا بشئ جديد في الحال الحاضر.

وهكذا اصطدمت بالعقبة الرئيسية منذ اليوم الاول في محادثاتي مع (كريكرافت) وقضيت اياما طوال احاول ازالة هذه العقبة. واني لازلت اتذكر خلاصة مناقشتي معه في هذا الموضوع. لانها كانت من اهم اعمالي كملحق عسكري في لندن:

قلت له: «لقد كان كل ما بعتموه لنا منذ تأسيس جيشنا حتى الآن من اسلحة وتجهيزات ووسائط نقل آلية ومعدات عسكرية اخرى (مستعملا وذا طراز قديم). وكنتم تدعون دائما انه لاشئ (جديد لديكم في الوقت الحاضر) وانه خير لنا ان نقبل بما هو (مستعمل وقديم الطراز) الى ان يتسنى لكم تجهيزنا بـ (الجديد والحديث الطراز) ومع ذلك فلم تجهزونا بأي شئ جديد وحديث الطراز خلال ربع القرن الماضي. وقد كانت هذه نقطة الخلاف الرئيسية بيننا وبينكم. وكان المفروض ان تؤدي وعود نائب رئيس اركان الامبراطورية للوصي في العام الماضي ووعود المارشال مونتكمرى له في هذه السنة الى ازالة هذه العقبة واذا بكم الآن تبقونها بامتناعكم عن تزويدنا بأي شئ جديد».

فأجابني: لقد وعد المارشال مونتكمرى ونائبه الامير عبدالآله باننا سنجهزكم بالمعدات العسكرية الجديدة (ان كان ذلك ممكنا) واني اؤكد لك بان ذلك غير ممكن الآن. لقد بقيت لدينا من انتاج الحرب العالمية الثانية مقادير كثيرة من مختلف انواع الاسلحة والتجهيزات ووسائط النقل والمعدات الحربية الاخرى فليس من صالحنا ولا من المعقول ان ننتج اي شئ جديد قبل نفاذ هذا الفائض الكبير الباقي لدينا من الحرب. واننا تجهز من هذا الفائض نفسه قوات الامبراطورية البريطانية المسلحة كلها كما نسد منه احتياجات جيوش الدول الصديقة التي تعتمد علينا في تسليحها وفي تجهيزنا.

قلت له: «ولكن اليس بين هذا الفائض الكبير الباقي لديكم كميات جديدة لم تستعمل من قبل وفي وسعكم تجهيز طلباتنا منها ؟».

قال: «بلى ولكن الكميات الجديدة الباقية لدينا من كل انواع الاسلحة والمعدات العسكرية نسبيا ومختلطة مع الكميات المستعملة، ونحن لانفرق بين (الجديد والمستعمل) في مخازننا ومستودعاتنا العسكرية من حيث صلاحيتها للعمل اذ نخزنهما معا ونسمي كليهما (SERVICEABLE) اي (صالح للاستعمال)».

قلت له: «ولكن كلمة (SERVICEABLE) التي تطلقونها على كل ماهو صالح للاستعمال كلمة (مرنة) تخفي في معناها درجة صلاحية السلاح او الجهاز بين اعلى

الدرجات وادناها. وقد كانت درجة صلاحية بعض الاسلحة والمدرعات ووسائط النقل الآلية والتجهيزات التي زودتمونا بها في الماضي رديئة الى درجة انها كانت عديمة الفائدة وكمثال على ماأقول ان الوصي اخبر المارشال مونتكمرى في اجتماعهما في تموز الماضي ان بعض الاسلحة والمعدات الحربية التي جهزتمونا بها في الماضي كانت عديمة الفائدة[1]».

«ثم ان طلباتنا لهذه السنة وللسنة الماضية قليلة نسبيا وهي تتألف اما: من اسلحة بسيطة واجهزة مخابرة وتجهيزات هندسية وطبية وما شاكل ذلك وانا اعتقد ان قلة عدد ماطلبناه منها يجعل في الامكان اخراجه من بين الجديد المتيسر منه في مخازنكم بدون صعوبة تذكر. او: انها تتألف من مدرعات ووسائط نقل آلية مختلفة الانواع وما شكل ذلك: وقد جرت العادة ان توضع الانواع الجديدة من هذه في مخازن او ساحات وقوف خاصة بها وان تمزج مع الانواع المستعملة ولذلك فانكم لاتجدون اية صعوبة في تجهيز طلباتنا من انواعها الجديدة.

اجابني: ان عملية اختيار الاسلحة او اي نوع من المعدات العسكرية الجديدة من بين المقادير الصالحة منها للاستعمال والمحفوظة معها في مكان واحد عملية متعبة وطويلة بالنسبة للمسؤولين عن ادارة مخازننا ومستودعاتنا. وارجو ان لاتنسى ان هؤلاء لايجهزون جيشكم فحسب بل وجيوش عدد كبير من الدول الصديقة، علاوة على جيوش امبراطوريتنا. ثم ان طلباتكم من الاسلحة لهذه السنه تقتصر على مدافع الهاون ٢ و ٣ عقدة فقط. وهذان المدفعان لايتعرلاضان الى العطب او البلى بسهولة، ويبقيان صالحين للاستعمال سنين طوال، واما وسائط الذقل الآلية التي طلبتموها، فاني اود ان اؤكد لك ان كل مالدينا الآن يقتصر على الانواع المستعملة فقط فقد سبق ان جهزنا مابقي لدينا من وسائط آلية جديدة بعد الحرب قواتنا المسلحة نفسها».

---

(١) بين الوثائق البريطانية وثيقتان لهما علاقة بهذا الموضوع احداهما كتاب صادر من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ تموز ١٩٤٦ جاء فيه (زارنا اليوم شاكر الوادي واخبرنا بان المعدات (EQUIPMENTS) التي طلبوها في السنة الماضية لم تصل حتى الآن وانه ليس لديهم اية طائرات الآن وان المدافع التي وصلتهم كانت قديمة الى درجة انها كادت ان تكون عديمة الفائدة.

والوثيقة الثانية هي برقية (سرية) من وزارة الحربية الى قائد القوة البرطانية في الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٣ وهي تنص على انه (في اجتماع لرئيس اركان الامبراطورية مع الوصي على عرش العراق اشتكى الوصي من ان بعض الاسلحة التي جهزت للجيش العراقي مؤخرا كانت عديمة الفائدة. وقد وعد رئيس الاركان بتبديل كل ماكان عديم الفائدة.

قلت له: «اذا جاز لنا ان نشتري منكم مدافع هاون مستعملة لانها تبقى صالحة للاستعمال مدة طويلة فكيف يجوز لنا ان نشتري منكم (مدرعات مستعملة) او (ساحبات مدافع مستعملة) او (وسائط نقل آلية مستعملة) ؟ فهذه كلها - كما لايخفى عليكم عرضة الى العطل والتوقف عن العمل في كل وقت. واذا تعطلت عن العمل فانها تسبب لنا ضررا كبيرا. اذا تعطلت ماكنة المدرعة عن العمل فقدت المدرعة قيمتها الاساسية كسلاح في المعركة. واذا تعطلت ساحبة المدفع عن العمل فقد هذا السلاح قابليته على الحركة. وكذلك الحال مع وسائط النقل الاخرى، كناقلات الجنود وشاحنات التموين او سيارات اللاسلكي او الاسعاف او القيادة او غيرها».

اجابني: «انني اتفق معك في ان الآليات التي تشترونها يفضل ان تكون جديدة، ولكن اود ان اؤكد لك للمره الثانية انه ليست لدينا الآن غير آليات مستعملة. واننا لاننوى صنع آليات عسكرية جديدة في الحال الحاضر. وحتى لو بدأنا بصنعها الآن فان عملية صنعها تستغرق مدة طويلة. ثم ارجو ان لاتنسى اننا نبيع اليكم كل ماهو (مستعمل) من اسلحة وآليات او غيرهما بنصف قيمتها الاصلية، واذا كان ما نبيعه لكم (REPAIRABE) او (قابل للتصليح)[1] فاننا نخفض لكم ٧٥٪ من قيمته الاصلية».

وكانت بريطانيا قد لجأت الى وسيلة تخفيض الاسعار هذه بعد الحرب العالمية الثانية لاغرائنا ولاغراء غيرنا على شراء ماتبقى لديها بعد الحرب من الاسلحة ووسائط نقل ومعدات عسكرية مستعملة او عاطلة عن العمل. وقد استهدفت بذلك التخلص من الفائض الكبير الذي كان في قواعدها العسكرية عندما انتهت الحرب والاستعانة باثمان ماتبيعه في سد العجز المالي التي كانت تعاني منه من جراء الحرب.

وهكذا كانت بريطانيا تواجه وقتئذ مشكلة التخلص من مخلفات الحرب. ولم يكن من السهل عليها ان تزودنا او تزود اية دولة اخرى بشئ جديد. ولذلك كان علي ان اواجه، كما واجه غيري، مشكلة الحصول على اي شئ جديد من (كريكرافت) وزمرته في وزارة الحربية البريطانية.

---

(١) بقيت لدى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقادير كبيرة من الاسلحة والآليات والمعدات الحربية الاخرى العاطلة عن العمل والتي يمكن تصليحها. وكانوا يطلقون على هذه عبارة (REpAIRABLE) اي (قابلة للتصليح) تمييزا لها عن انقاض الحرب التي لايمكن تصليحها او الاستفادة منها.

وفكرت ان ازور الجنرال فستنك مرة اخرى آملا ان يساعدني في حل مشكلتي هذه فاذا به يعتذر ويقول انه لايستطيع ان يساعدني اكثر مما ساعدني (كريكرافت) ثم اردف يقول «ان كل الجيوش التي تعتمد علينا في التسليح والتجهيز مثلكم تريدنا ان نلبي طلباتها كلها وان يكون كل مانجهزه لها جديدا ومن احدث طراز. وعلينا نحن ان نرعى مصالحنا وان نقرر كيف نوزّع الاسلحة والمعدات الحربية المتيسرة لدينا والفائض عن حاجة قواتنا المسلحة بحيث نحقق لانفسنا اعظم فائدة ممكنة» وانهى فستنك كلامه بقوله: «ان «كريكرافت) اعرف مني بموقف التلسيح في الامبراطورية وهو المرجع في هذه الامور... فارى ان تعود اليه وسأكمله حول الموضوع مرة اخرى.

ماذا نستنتج من اقوال فستنك هذه ؟

في وسعنا ان نستنتج انه على الرغم من وعود كبار المسئولين الانكليز السياسيين والعسكريين للوصي عبد الآله، فان وزارة الحربية البريطانية لم تشأ ان تتنازل عن سياستنا التقليدية في تجهيز الجيوش الاجنبية وفق ماتقتضيه مصلحة بريطانية.

لقد كان الامير عبد الآله اكبر صديق للانكليز في العراق وقد ربط مصيره بهم ابان ثورة مايس ١٩٤١. فكان المفروض ان يعملوا على تعزيز مركزه في العراق بتلبية طلباته حول اكمال كافة نواقص الجيش العراقي وتزويده باسلحة ومعدات حربية جديدة. لكن وزارة الحربية البريطانية اصرت على تطبيق خطتها التي تقضي بالتخلص من مخلفات الحرب جاعلة مصلحة بريطانيا فوق كل اعتبار. لقد صدق حقا (غلادستون) السياسي البريطاني المشهور حين قال (ليس لبريطانيا اعداء دائميون واصدقاء دائميون بل لها مصالح دائمية !).

ومما هو جدير بالذكر ان الوثائق البريطانية تكشف لنا النقاب الآن عن ان وزارة الحربية البريطانية أصرّت على تطبيق خطتها آنفة الذكر على الرغم من توصيات السفير البريطاني في العراق وتوصيات رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية (الجنرال رنتن) وتوصيات شخصيات بريطانية اخرى سياسية وعسكرية كانت قد زارت العراق في حينه[١].

---

(١) من هذه الوثائق البريطانية (برقية سرية ومشتركة) مؤرخة في ١٩٤٦/١١/١ صادرة من السفارة البريطانية والبعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في العراق الى كل من وزارة الخارجية والحربية البريطانية ومكررة الى قيادة الشرق الاوسط. وهي تؤكد على ضرورة

والواقع ان موقف العراق السياسي كان ضعيفا ازاء بريطانيا في تلك الايام لأن الامير عبدالاله كان وصيا على عرش العراق ولان زمرة من الساسة العراقيون المعروفين بموالاتهم لبريطانيا صاروا يتوارثون رئاسة الحكومة العراقية بعد حركات مايس. ولذلك فلم يكن في الامكان من الناحية السياسية ان نشتري الاسلحة والمعدات العسكرية لجيشنا الا من بريطانيا. فكان لامناص لي اذن من العودة الى (كريكرافت) وبذل المزيد من جهدي، في سبيل اقناعه بتجهيز كافة طلباتنا السابقة واللاحقة وتزويدنا باسلحة ومعدات حربية جديدة ومن احدث طراز.

وتذكرت ان الانكليز شعب معروف بـ (برودة الدم) و (النفس الطويل). فاذا اردت ان انجح في مسعاي مع الضباط الذين كنت اتفاوض معهم حول طلبات جيشنا، فيجب ان اكون مثلهم وان اتبع الطرق الدبلوماسية في محادثاتي معهم. وقررت العودة الى (كريكرافت) وزمرته ومواصلة الضغط عليهم. لاسيما وكنت اعلم ان الوصي ووزير الدفاع ورئيس اركان الجيش كانوا يضغطون بدورهم على الجهات البريطانية في العراق حول الموضوع نفسه.

موضوع (الاعارة والتأجير)

وتظاهر (كريكرافت) في محادثاته معي في هذه المرة بأنه راغب حقا في ار يساعدنا وأنهم سيجهزوننا فعلا باسلحة ومعدات حربية جديدة لكنه الى ان تتيسر لديهم هذه لتجهيز طلباتنا منها فانهم يوافقون على اتباع اسلوب (التأجير) معنا. اي انهم يوافقون على تأجير معدات مستعملة لنا لسد حاجتنا مؤقتا من الاسلحة والمدرعات ووسائط النقل والمعدات الاخرى القابلة للتأجير وذلك مقابل ثمن ريثما تتيسر لديهم معدات جديدة لتزويدنا بها بدل (المستعملة). وكانت الجهات

◁ تجهيز العراق بمعدات حربية جديدة وعلى وجوب عدم تأخير طلباته العسكرية. وهي تنص على اهمية ذلك من الناحية السياسية وقد الحقنا ترجمة البرقية بالكتاب.

والوثيقة الثانية هي (تقرير سري للغاية) رفعه الجنرال رنتون رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية الى وزارة الحربية البريطانية عن موقف الجيش العراقي في نصف السنة المنتهية في ٣١ مارت ١٩٤٧. ففيه يقول (يشعر ضباط الجيش العراقي بانه يجب ان تكون لديهم قوة مجهزة باسلحة ومعدات حربية عصرية. وما لم يتحقق ذلك فان تأثير الوصي والميل الى بريطانيا سيزولان. ذلك لانه هناك دعاية مستمرة تفيد ان الوصي والانكليز يريدون عمدا ان يبقوا الضباط غير كفوئين. وبالنظر لاهمية ماجاء في هذا التقرير فقد آثرنا ترجمة جزء منه والحاقه بالكتاب.

العسكرية العراقية قد فاتحت الجهات البريطانية في العراق قبل اكثر من سنة حول سد حاجة الجيش العراقي مؤتا بطريقة الاعارة والتأجير من المعدات الحربية الصالحة للاستعمال والمتيسرة في القواعد البريطانية في العراق ومصر ريثما يتم تزويد جيشنا بالمعدات الحربية الجديدة في المستقبل القريب. وقد وافقت المراجع البريطانية في العراق وفي قيادة الشرق الاوسط في مصر على العمل بهذا الاسلوب. لكن وزارة الحربية البريطانية وضعت قيودا او عراقيل حالت دون تطبيقه في حينه.

فعندما اظهر (كريكرافت) في مفاوضاته معي في هذه المرة استعدادهم لتأجير المعدات المستعملة لنا ريثما تتيسّر لديهم المعدات الجديدة مكانها اقترحنا عليهم في بادئ الامر اعارة المعدات المستعملة لنا مجانا فلم يوافقوا، بل طالبوا بدلا من ذلك تأجيرها لقاء اجور شهرية واشترطوا ان لاتقل مدة التأجير عن السنتين. وكانت اجور التأجير التي يطالبون بها عالية بحيث ان تكاليف تأجير المعدات المستعملة بالنتيجة كانت ستزيد على اثمانها الحقيقية.

ثم ان اطالة مدة تأجير المعدات القديمة الى سنتين تعني اننا قد لانحصل على معدات جديدة مكانها قبل مضي سنتين، مع ان مجموع ماسندفعه لهم من اجور شهرية سوف يزيد على اسعارها الاصلية.

وكان من البديهي ان نرفض هذه الشروط المجحفة وطلبنا بدلا من ذلك ان لا تزيد اجور تأجير المعدات المستعملة على ٢٥٪ من اثمانها الاصلية وان تكون هذه الاجور ثابتة مهما طالت مدة التأجير.

واسقط في يد (كريكرافت) وزمرته، لقد حاولوا ان يـزيدوا اجـور تأجـير المعدات (المستعملة) الى ٥٠٪ من اثمانها فلم يتمكنوا ذلك لانهم كانوا قد وافقوا من قبل على بيعها لنا بـ ٥٠٪ من اثمانها الحقيقيـة فليس من المعقول اذن ان يجعلوا اجور تأجيرها مساوية لاجور بيعها. ثم ان عدم تحديد مدة تأجير المعدات المستعملة مما يضطرهم على تزويدنا بمعدات جديدة مكانها فعلا من دون تسويف او مماطلة وفي اسرع وقت ممكن ذلك لأن اطالة مدة تأجير المعدات العسكرية مع تحديد اجور تأجيرها بـ ٢٥٪ من اسعارها الحقيقية تعني من حيث النتيجة انها بيعت لنا بهذا الثمن بدلا من بيعها بـ ٥٠٪ من اثمانها كما كان الحال الى وقت قريب.

واستمرت محادثاتي مع (كريكرافت) وزمرته بدون جدوى فقد اصروا على رفض طلبي حول تأجير معداتهم (المستعملة) لنا لقاء ربع اثمانها الاصلية رغم ان ذلك امر منطقي واصروا على طلب اجور شهرية عالية للتأجير مع جعل مدته لاتقل عن سنتين.

مهاجمة كريكرافت وزمرته

لقد وصلت محادثاتي مع كريكرافت وزمرته بالنتيجة الى طريق مسدود، مما جعلني اشعر اخيرا بان غرض الانكليز هو (تعجيزنا) وجعلنا نتخلى عن فكرة (الاعارة والتأجير) هذه وان نضطر لشراء معداتهم العسكرية بدلا من تأجيرها باعتبار ان ذلك (افضل لنا واسلم عاقبة) الامر الذي سيؤدي بنا بالنتيجة الى عدم تحقيق هدفنا الاصلي الا وهو الحصول على اسلحة ومعدات حربية جديدة وحديثة الطراز. لقد اثار موقف كريكرافت وزمرته غضبي الشديد فلم اتمالك نفسي في محادثاتي معهم ذات يوم ورحت اهاجمهم هجوماً عنيفا قائلاً:

«يبدو لي انكم مصرون على اعطاءنا (فضلات) قواتكم المسلحة من الاسلحة والمعدات الاخرى. وقد لجأتم الى شتى الالاعيب لارغامنا على قبول هذه (الفضلات) كالسابق. اذا كنتم تظنون انكم شاطرون (IF YOU THINK THAT YOU ARE CLEVER) فانتم مخطئون. لقد اصبحت الاعيبكم هذه مكشوفة لنا ونحن مصممون بعد الآن على ان لانقبل منكم شيئا غير جديد. تذكروا انكم لاتعطون لنا اي شئ مجانا، فكل ماتجهزوننا به هو مقابل ثمن. والاسعار التي تتقاضونها منا عالية وهي على العموم اعلى من الاسعار التي تتقاضاها الدول الاخرى كامريكا مثلا. فمن حقنا اذن ان نحصل منكم مقابل هذه الاسعار العالية على احدث المعدات الحربية واحسنها».

لقد وعد المارشال مونتكمرى ونائبه وكبار رجال حكومتكم الامير عبدالآله الوصي على عرش العراق بانكم ستزودون جيشنا بعد الآن بمعدات حربية جديدة. ولكنه يبدو انه لاقيمة لكل هذه الوعود عندكم. والدليل على ذلك هو ان موقفكم لم يتغير عن السابق قيد شعرة.

انكم تدعون دوما بانكم اصدقاؤنا وحلفاؤنا.. لكني اود ان اسألكم: هل ثمة قيمة للصداقة او الحلف ان لم يكن الصديق صادقا مع صديقه والحليف مخلصا لحليفه ؟.

ثم تذكروا ان هناك المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تلزمكم بتجهيز جيشنا (بكل مايحتاج اليه من اسلحة وعتاد وتجهيزات ومعدات وسفن وطائرات على ان تكون من احدث طراز). الا انه من المؤسف حقا ان (بريطانيا العظمى) لم

تلتزم منذ ان وقعت تلك المعاهدة حتى الآن بما تعهدت بموجبها للعراق.[1] تذكروا ياقوم انكم تستفيدون من بلدنا فوائد اقتصادية كبيرة. فانكم تستغلون نفطنا وثرواتنا الطبيعية الاخرى منذ مدة طويلة، ومع ذلك فانتم لاتبيعون لنا غير اسلحتكم القديمة ومعداتكم المستعملة. ان سوء معاملتكم لنا في الماضي قد جعل الشعب العراقي ينفر منكم، وظن ساستكم ان ثورتنا في مايس ١٩٤١ كانت نتيجة ميلنا للالمان او ايماننا بالمبدأ النازى، في حين انها كانت في الحقيقة نتيجة نفورنا منكم وحنقنا عليكم وذلك من جراء سوء معاملتكم لنا. وثقوا ان استمراركم على هذه السياسة لن يكسبكم غير المزيد من نفورنا وحنقنا [2].

وهنا قاطعني كريكرافت قائلا بحدة: «مهلا ياميجر مصطفى.. مهلا !.. كفاك هجوما علينا. لكي ابرهن لك باننا لسنا سيئين الى الدرجة التي تظنها واننا صادقون معكم وراغبون في تجهيزكم باسلحة ومعدات جديدة، سنحاول ان نصنع طلباتكم لهذه السنة في معاملنا. وتناول سماعة التلفون وراح يتكلم مع احد المسئولين في وزارة (الانتاج والتموين) وسمعته يقول: معي الآن الميجر حسن مصطفى الملحق العسكري العراقي في لندن انه ناقم علينا وقد هاجمنا هجوما عنيفا واتهمنا باننا نحتال عليهم ولا نريد تجهيزهم باسلحة ومعدات حربية جديدة، فهل في الامكان ان تصنعوا طلباتهم للسنة المالية ٤٦ / ١٩٤٧ في معاملنا الحربية ؟».

---

(١) جاء في المادة الخامسة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية مايلي:

«يتعهد جلالة ملك بريطانيا بمنح جلالة ملك العراق كل التسهيلات الممكنة، كلما دعت الحاجة اليها في الامور التالية(على ان يدفع تكاليفها جلالة ملك العراق) تجهيز قوات جلالة ملك العراق بالاسلحة والعتاد والمعدات والسفن والطائرات على تكون من احدث طراز متيسر.

(٢) قد يصعب على القراء ان يصدقوا ان ضابطا برتبة رائد يجرأ على ان يهاجم ضابطا بريطانيا برتبة اعلى ويشغل منصبا مهما في وزارة الحربية البريطانية (في ذلك الوقت عام ١٩٤٦) الذي كان فيه نفوذ بريطانيا لايزال قويا في العراق، ولذلك فانني اود ان استشهد ببعض الاشخاص العراقيين الذين كانوا معي في انكلترة آنذاك والذين لازالوا على قيد الحياة لكي يؤيدوا حقيقة هذه الحادثة. ذلك لأن العقيد (كريكرافت) ومعاونه المقدم (بودى) رويا حادثة (هجومي) عليهما في بعض حفلات السفارة العراقية التي حضراها بعدئذ لمن تعرفا به من العراقيين في تلك الحفلات. وكان من بين هؤلاء العراقيين شخصان لازالا على قيد الحياة هما الاستاذ نجدت فتحي صفوت والدكتورة سانحة امين زكي. ولست ادري ان كان الاستاذ نجدت لازال يتذكر ذلك لاني لم افاتحه حول هذا الموضوع حتى الآن. ولكن الدكتورة سانحة تتذكره جيدا وقد فاتحتها به في السنوات الاخيرة مرتين فايدته وسمحت لي بنشره عن لسانها.

ويبدو ان الشخص المقابل سأله عن تفاصيل طلباتنا، فقد سمعت (كريكرافت) يقرأها له بالتلفون، ولما انتهى حديثهما التلفوني التفت اليّ كريكرافت يقول: ان الموظف المسئول في وزارة الانتاج والتموين يرى ان مقادير الاسلحة والمعدات الاخرى التي طلبتموها في هذه السنة قليلة بحيث لايمكن من الناحية الاقتصادية اشغال معاملنا الحربية في انتاجها.

فكرة صنع طلبات ثلاث سنوات معا

والواقع ان طلبات السنة المالية ٤٦ / ١٩٤٧ كانت قليلة كما سبق ان قلت، ولذلك فقد خطرت لي فكرة فجائية لحل مشكلة قلتها وعدم كفاية محتوياتها لكي تصنع في المعامل الحربية وهي: تقديم طلبات ثلاث سنوات معا (اي طلبات السنوات ٤٦ / ٤٧ و٤٧ / ٤٨ و٤٨ / ١٩٤٩) فقد يكون مجموع محتوياتها كافية لاشغال المعامل الحربية البريطانية في انتاجها.

وعرضت الفكرة على كريكرافت فوافق عليها وعرضها بدوره على الموظف المسئول في وزارة الانتاج والتموين البريطانية فوافق عليها ايضا. واتفقت مع كريكرافت على ان ندفع لهم اثمان طلبات السنة المالية ٤٦ / ١٩٤٧ وان نؤجل دفع اثمان طلبات السنتين ٤٧ / ٤٨ و٤٨ / ١٩٤٩ بحيث يدفع كل منهما عند حلول موعده السنوى المعتاد.

وعدت الى السفارة العراقية وانا اشعر بسعادة لاتوصف لنجاحي في ايجاد حل للمشكلة التي كنت اواجهها. وابرقت الى دائرة الاركان العامة في بغداد بما اتفقت عليه مع الجانب البريطاني، آملا ان يرحب المسئولون هناك باقتراحي حول صنع طلباتنا لثلاث سنوات معا في المعامل الحربية البريطانية وان يوافقوا عليه من دون تردد او تأخير.. فاذا بي افاجأ بعدم موافقتهم على اقتراحي.

لقد كان وقع جواب الرفض هذا شديدا عليّ حتى كدت لااصدقه. على انني لم ايأس وفكرت في ارسال اقتراحي الى بغداد بكتاب مفصّل، لعل ارساله برقيا حال دون فهم المسئولين في بغداد له او دراسته دراسة جيدة، فاذا بجوابهم يأتيني بالرفض مرة اخرى مع التشديد على ضرورة تكريس جهودي للحصول على طلبات السنة المالية ٤٦ / ٤٧ وحدها. ووقعت حقا في حيرة.. ورحت اسائل نفسي: ترى لماذا لم يوافق المسئولون على اقتراحي على الرغم من فوائده الكبيرة ؟ انه يضمن لنا الحصول على طلبات ثلاث سنوات جديدة وفي آن واحد وفي اسرع وقت ممكن، الامر الذي سيساعد على سد جميع نواقص الجيش وتأمين احتياجاته في وقت مبكر

ويجعله على استعداد للحرب وهو في اقوى حالاته. ثم ان ذلك خير وسيلة لتطبيق خطة ثلاث سنوات التي اعدتها وزارة الدفاع لاعادة تجهيز الجيش العراقي، فلماذا لاتوافق عليه الوزارة نفسها ياترى ؟.

لقد اخبرتني دائرة الاركان العامة بعدئذ (في جوابها على كتابي الذي شرحت فيه تفاصيل اقتراحي وفوائده) ان وزارة المالية لم توافق على اقتراحي - بحجة ان ذلك هو خروج عن التعليمات الخاصة بميزانية الدولة !.

ولا ادري ماهي تعليمات ميزانية الدولة التي حرصت وزارة المالية ان تتقيد بها ؟ ولكني تذكرت انه كان في تلك الوزارة موظف يهودي مشهور (اسمه خضوري) وكان الشائع بين الناس ان (خضوري) هذا كان هو (الدماغ المفكر) للوزارة فلقد كان خبيرا في الشؤون المالية وحجة في الامور المتعلقة بميزانية الدولة. وقلت لنفسي مادام (خضوري اليهودي) هو الدماغ المفكر لوزارة ماليتنا فلا عجب اذن ان ترفض هذه الوزارة اقتراحي.

واليوم اذ تعود بي الذاكرة الى تلك الايام، لازلت اتساءل مستغربا عن السبب الحقيقي الذي حدا بالمسئولين في بغداد لأن يرفضوا اقتراحي في حينه. ربما كان المحذور الوحيد لاقتراحي هو طول مدة الانتاج. ولكني اتذكر ان كريكرافت وزمرته اكدوا لي ان مدة انتاج طلباتنا للسنوات الثلاث سوف لاتتجاوز السنة الواحدة[1]. وهذا يعني اننا كنا سنحصل على طلبات ثلاث سنوات في اواخر عام ١٩٤٧ وسوف تكون كلها جديدة.. ولمعالجة محذور طول مدة الانتاج اذا زاد عن السنة الواحدة كان في الامكان الاتفاق مع الجانب البريطاني على تأجير معداته العسكرية (المستعملة والمهمة) مؤقتا ولمدة لاتزيد على السنة الواحدة لكي يضطر على انتاج طلباتنا خلال تلك المدة.

ليس من السهل ان نقرر الآن درجة الخطأ الذي ارتكبه المسئولون العراقيون في عدم قبولهم اقتراحي في حينه وذلك لصعوبة العثور على الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه القضية التي حدثت قبل ٣٨ سنة ولكني لا انسى التأثير الذي احدثه رفض اولئك المسئولون في نفسي.. فقد كان عميقا الى درجة جعلتني اشعر بانهم ارتكبو خطأ كبيرا كان من نتائجه ان جيشنا لم يقم بدوره العسكري

---

(١) ايدتَ ذلك الوثائق البريطانية التي تبحث في انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية ففي كتاب لوزارة الحربية الى قيادة الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٤٧/١١/٨ تقدر الوزارة المدة اللازمة لانتاج الاسلحة والمعدات العسكرية اللازمة للعراق بين ٦ اشهر وسنتين كحد اقصى.

كما ينبغي في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وقد يتساءل البعض عن الجهة الحقيقية المسئولة عن ارتكاب ذلك الخطأ الكبير؟ يبدو لنا لاول وهلة ان وزارة المالية هي الجهة المسئولة لانها لم توافق على اقتراحي آنف الذكر ولكن الواقع هو ان الجهة المسئولة كانت وزارة الدفاع بالدرجة الاولى واعلى المسئولين فيها - وهما وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش.

ذلك لأن وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش هما المسئولان الرئيسيان عن الامور الهامة الكبيرة التي تؤثر في قوة الجيش وكفاءته كالتسليح والتجهيز ومن واجبهما الاهتمام بهذه الامور بوجه خاص. لذلك كان عليهما الاعتراض على قرار وزارة المالية الخاطئ في عدم صنع طلبات جيشنا لثلاث سنوات معا، واعتبار موافقة بريطانيا على ذلك ووفق شروط مالية ملائمة فرصة ثمينة كان يجب انتهازها لتطبيق خطة الثلاث سنوات التي كانت وزارة الدفاع نفسها قد وضعتها. لقد كان وزير الدفاع احد ضباط الجيش الاقدمين وكان رئيس اركان الجيش احد معلمي كلية الاركان من قبل. والمفروض انهما لو قدرا معا موقف جيشنا العسكري وموقف العراق السوقي تقديرا صحيحا وجيدا، لتوصلا الى وجوب الاخذ بالاقتراح المذكور بدلا من رفضه. لقد كان المتوقع من الوزير ورئيس اركان الجيش ان يبذلا جهديهما في سبيل تمشية ذلك الاقتراح بدلا من ترك القرار بيد (اليهودي خضوري) او غيره من موظفي وزارة المالية (الروتينيين) الذين اعتادوا المبالغة احيانا في التمسك بالامور الروتينية في وزارتهم والحرص عليها اكثر من حرصهم على مصالح الدولة الحيوية كتعزيز قوة الجيش واعداده لواجباته الحربية. وكان من واجب وزير الدفاع بوجه خاص ان يعمل على تنفيذ هذه الخطة بالاستعانة بمجلس الوزراء وبالوصي.

لقد رأيت بام عيني وانا ملحق عسكري في لندن كيف ان جيشنا اضطر ان يدخل حرب فلسطين الاولى وهو ناقص التسليح والتجهيز حتى بالنسبة لقواته الاصلية القائمة منذ مدة طويلة. وكيف ان الحكومة العراقية وقيادة الجيش العراقي لقيتا صعوبات جمة في محاولاتهما اليائسة لاكمال نواقص الجيش وتأمين احتياجاته في وقت متأخر - اي عندما بدأت الحرب وفرض الحظر على تجهيز السلاح والعتاد للطرفين المتحاربين في فلسطين. لاشك ان ذلك كان من جراء قصر نظر المسئولين العراقيين - السياسيين منهم والعسكريين على حد سواء - الذين كانوا في دست الحكم والذين عجزوا عن تقدير الموقف تقديرا صحيحا واهملوا اعداد جيشنا لحرب فلسطين. هذا وبعد رفض (جماعتنا) في بغداد لاقتراحي بات موقفي صعبا تجاه كريكرافت وزمرته. ذلك لانني عندما طالبتهم مرة اخرى

باسلحة ومعدات جديدة اجابوا على طلبي: «كان الاحرى بكم ان توافقوا على صنع طلباتكم للسنوات الثلاث في معاملنا الحربية».

استبدال مدافع الجيش القديمة بمدافع ٢٥ رطل

كانت مدافع الجيش العراقي منذ تأسيسه في اوائل العشرينات حتى عام ١٩٤٥ من الانواع القديمة كمدافع ١٨ رطل (صحراء) ومدافع ٥ ر ٤ عقدة (قوس) والتي هي من بقايا الحرب العالمية الاولى. وعندما ظهرت مدافع ٢٥ رطل التي تجمع بين خواص هذين المدفعين معاً والتي استخدمتها بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، طلب العراق تزويده بالمدافع الجديدة الا ان بريطانيا اعتذرت بحجة ان ظروف الحرب لاتساعدها على ذلك. واقترحت مؤقتا بما نحتاج اليه من مدافع قديمة عيار ١٨ رطل و ٥ ر ٤ عقدة قوس ريثما تنتهي الحرب وعندها ستستبد لها بنفس العدد من مدافع ٢٥ رطل الجديدة بدون ثمن اضافي. وتم عقد اتفاقية حول ذلك بين العراق وبريطانيا في ٧ تموز ١٩٣٨.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية طلب العراق من بريطانيا تزويده بمدافع ٢٥ رطل جديدة وفق اتفاقية عام ١٩٣٨، فوافقت بريطانيا على استبدال ١٢ مدفع عيار ١٨ رطل بنفس العدد من مدافع ٢٥ رطل، وتم ذلك في ايلول ١٩٤٥، اي قبل التحاقي بالسفارة العراقية في لندن بنحو سنة واحدة.

لكن العراق طلب من بريطانيا استبدال جميع مدافعه القديمة الباقية (وهي ٥٠ مدفع ١٨ رطل و ٢٣ مدفع ٥ ر ٤ عقدة) بمدافع ٢٥ رطل جديدة وفق شروط اتفاقية عام ١٩٣٨. فلم توافق بريطانيا الا على استبدال ٨ مدافع عيار ١٨ رطل و ٤ مدافع عيار ٥ ر ٤ عقدة وفق تلك الشروط (اي بدون ثمن اضافي) باعتبار ان اتفاقية عام ١٩٣٨ تقتصر على استبدال المدافع القديمة التي جهزت لنا بعد التوقيع على تلك الاتفاقية (وقد كانت ٢٠ مدفع ١٨ رطل و ٤ مدافع ٥ ر ٤ عقدة) وهكذا فان عدد مدافعنا القديمة التي لم تكن تشملها اتفاقية ١٩٣٨ كانت ٦١ مدفعا (٤٢ منها من عيار ١٨ رطل و ١٩ من عيار ٥ ر ٤ عقدة).

كانت هذه احدى المشاكل القائمة بيننا وبين وزارة الحربية عندما التحقت في السفارة العراقية في لندن. ويلاحظ القارئ من المحادثات التي جرت بين الوصي عبدالآله وبين نائب رئيس اركان قوات الامبراطورية البريطانية في ٢ تشرين الثاني

١٩٤٥، ان القائد البريطاني وافق من حيث المبدأ على استبدال جميع مدافعنا القديمة الباقية من عيار ١٨ رطل و ٥ ر ٤ عقدة بمدافع ٢٥ رطل لكنه اعتذر عن البحث في الناحية المالية لهذا الموضوع. ومع ذلك فقد كان يرى انه يمكن تخمين ثمن مدافعنا القديمة التي لاتشملها اتفاقية عام ١٩٣٨ وطرح هذا الثمن من ثمن مدافع ٢٥ رطل الجديدة التي سنشتريها من بريطانيا عوضا عن مدافعنا القديمة[١].

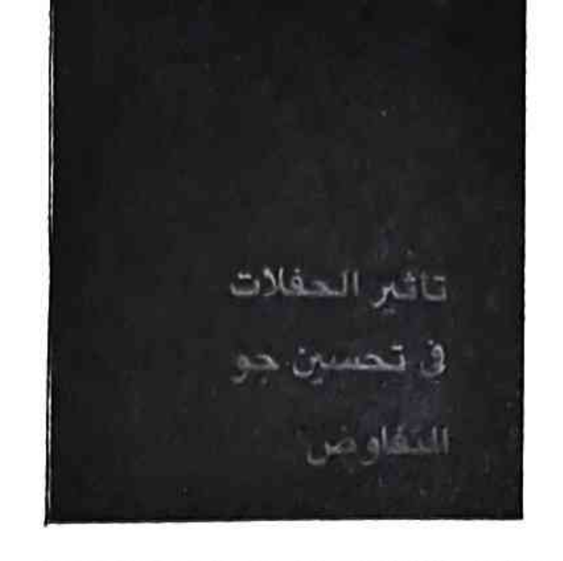
وقبل تعييني كملحق عسكري بنحو اربعة اشهر (او بالاحرى في مارت ١٩٤٦)، كانت القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط قد عرضت على العراق ٣٠ مدفعا عيار ٢٥ رطل مع ٣٢ عربة مقطورة (تريلر) و ٢٣ ساحبة (تراكتور). وكانت هذه كلها في منطقة البصرة جاهزة للتسليم الفوري. على ان هذه المدافع مع القطورات والساحبات لم تكن جديدة. كما ان القيادة البريطانية التي عرضتها للبيع لم تتمكن من اعطاء اية معلومات عن اثمانها او عن التعويضات (ان وجدت) التي يمكن ان تقدم الى العراق مقابل مدافع ١٨ رطل و ٥ ر ٤ عقدة القديمة التي سيعيدها الى بريطانيا عوضا عنها. ومع ذلك فقد قرر وزير الدفاع العراقي شراء المدافع المعروضة حالا مع القطورات لانه رأى ان ذلك سيعود على كفاءة الجيش العسكرية بفوائد جمة. وقد اتخذت التدابير اللازمة لانجاز عملية شرائها في حينه.

وكان الموقف عموما عندما التحقت بمنصبي ان جميع مدافع الجيش العراقي القديمة من عيار ١٨ رطل و ٥ ر ٤ عقدة كانت قد استبدلت بمدافع ٢٥ رطل عدا ٢٠ مدفعا قديما. وكان من المهام التي استهدفتها في محادثاتي مع كريكرافت وزمرته استبدال هذه المدافع القديمة الباقية بمدافع ٢٥ رطل جديدة وبالسرعة الممكنة. وقد تم ذلك بالفعل على الرغم من الصعوبات التي لقيناها في الحصول على مدافع ٢٥ رطل جديدة تماما.

على ان احدى المشاكل التي واجهتها كان تثبيت اثمان مدافع ٢٥ رطل المستعملة التي جهزت لنا قبل مجيئي الى وظيفتي. فقد رأينا ان ١٢ مدفعا منها كانت تشمله اتفاقية ١٩٣٨ اي ان اثمانها كانت تختلف عن اثمان المدافع الـ (١٨) الباقية. كما كان من اللازم تثبيت ثمن لمدافع ١٨ رطل و ٥ ر ٤ عقدة القديمة التي سلمت لبريطانيا عوضا عن الـ (١٨) مدفعا عيار ٢٥ رطل التي استلمها العراق منها. وقد تم التوصل بالنتيجة الى ايجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل المالية.

---

(١) راجع ملخص المحادثات آنفة الذكر في الوثيقة المرفقة بهذا الكتاب.



اعادة النظر في المدعوين لحفلات السفارة

بعد حادث هجومي على كريكرافت وزمرته شعرت انه لافائدة في معاداة هؤلاء الذين تقضي واجباتي ان اتصل بهم وان اتباحث معهم دوما في وزارتي الحربية والطيران. فنحن لانستطيع الحصول على مايحتاج اليه جيشنا من سلاح وعتاد وتجهيزات واية معدات عسكرية اخرى الا بواسطتهم. ولذلك فلا مناص لي من مسايرة هؤلاء واستمالتهم الى جانبنا واكتساب صداقتهم متذكرا قول الشاعر:

ومن نكد الدنيا على الحران يرى　　عدواً له ما من صداقته بد

والواقع ان من واجب كل دبلوماسي يمثل بلده في الخارج ان يقيم علاقات حسنة مع ابناء البلد الذي يمثل بلده فيه، ولا سيما اولئك الذين تتطلب واجباته بأن يتصل بهم باستمرار وان يتعامل معهم لاغراض رسمية.

لذلك رأيت انه من الضروري اقامة علاقات حسنة مع الاشخاص الذين تقضي واجباتي بمراجعتهم او الاتصال بهم في وزارتي الحربية والطيران والذين اتباحث واياهم حول طلبات جيشنا واحتياجاته وكافة شؤونه. وكنت ارى من احسن الوسائل لتحسين العلاقات مع هؤلاء هو دعوتهم الى حفلاتنا الرسمية ودعواتنا الخاصة. فالحفلات والدعوات من احسن وسائل الدعاية والاعلام وهي عامل مهم في حياة الدبلوماسين واعضاء السلك السياسي وعن طريقها يستطيع هؤلاء الدعاية لبلدهم وشعبهم من جهة، كما يستطيعون من جهة اخرى اقامة علاقات الصداقة مع ابناء البلد الذي هم فيه، الامر الذي يساعدهم بالنتيجة على القيام بواجباتهم الرسمية ويسهل لهم انجاز مهامهم. هذا والمعروف عن الانكليز انهم شعب يميل الى المظاهر والمراسيم، وعن طريق الحفلات والدعوات يمكن استغلال هذا الميل فيهم لاستمالتهم الى جانبنا واجتذابهم نحونا. وهذا مما يسهل لنا بالنتيجة التباحث والتفاوض معهم في الامور الرسمية.

وكان الامير زيد[1] قد عين سفيرا للعراق في لندن بعد تعييني بمدة قصيرة ونقل القائم بالاعمال (شاكر الوادي) الى العراق كما سبق ان ذكرت. فانتهزت فرصة حفلة التعارف التي اقمناها للسفير واقترحت عليه اعداد قائمة جديدة بالمدعوين الى حفلات سفارتنا. فقد كان معظم المدعويين حتى ذلك الوقت من الموظفين الانكليز القدامى الذين كانوا قد خدموا في العراق مدة طويلة واحيلوا الى التقاعد، وهؤلاء هم نفس الوجوه الاستعمارية التي كنا نراها او نسمع بها في العراق منذ تأسيس الدولة في اوائل العشرينات حتى بداية الاربعينات. وكان الوقت قد حان لتغير هذه الوجوه التي لم تكن لها فائدة بالنسبة لنا، بوجوه جديدة يمكننا بدعوتها الى حفلاتنا زيادة اهميتها وزيادة الفائدة منها. وكنت ارى ان تشتمل قائمة المدعويين الجديدة على كبار الشخصيات الانكليزية وعلى رجال الدولة الذين بيدهم مقاليد الامور في ثلاث وزارات بوجه خاص وهي الخارجية والحربية والطيران، ولا سيما اولئك الذين كنا نتصل بهم ونتفاوض معهم حول شؤون العراق السياسية والعسكرية. وقد اقترحت ان يكون في مقدمة المدعويين الى حفلات السفارة الرسمية رئيس وزراء بريطانيا ووزراء الخارجية والحربية والطيران ورؤساء اركان القوات المسلحة وكبار الضباط في وزارتي الحربية والطيران لاسيما المسئولين منهم عن شؤون تسليح وتجهيز وتدريب الجيوش الاجنبية والذين كنا نراجعهم ونتباحث معهم حول هذه الشؤون.

ووافق السفير الجديد على اقتراحي وبذلك اعدت السفارة قائمة جديدة بالمدعويين الى حفلاتها وصارت تدعو اليها الضيوف وفق تلك القائمة، الامر الذي زاد في اهمية تلك الحفلات وفي فوائدها.

---

(١) الامير زيد هو الاخ الاصغر للملك فيصل الاول. وبعد وفاة الملك غازي وتعيين الامير عبدالآله ابن الامير علي الاخ الآخر للملك فيصل الاول وصيا على عرش العراق ونظرا لصغر سن الملك فيصل الثاني ابن الملك غازي، اصبح موقف زيد حرجا في العراق فعين وزير مفوض في برلين ثم في انقرة. وفي عام ١٩٤٦ عين سفيرا للعراق في لندن. وكان الامير زيد يمتاز باخلاقه الحميدة وقد درس في اوكسفورد فهو متثقف ثقافة عالية تؤهله لان يكون سفيرا، وكان الشائع بين الناس انه من المعارضين للامير عبدالآله.

الحفلات

والدعوات

الخاصة

علاوة على حفلات السفارة الكبيرة، كان عليّ ان اقيم بدوري حفلات على نطاق اصغر في بعض المناسبات الرسمية كيوم تأسيس الجيش او دعوات عامة او خاصة. وكانت الحفلات الرسمية والدعوات العامة تقام على حساب وزارة الدفاع، في حين انني كنت اقيم الدعوات الخاصة على حسابي.

وكانت المبالغ التي تخصصها وزارة الدفاع للحفلات والدعوات الرسمية قليلة نسبيا ولا تكاد تكفي لسد نفقاتها في بعض الاحيان، ولذلك كان علي ان اعتمد على ميزانيتي الخاصة احيانا لسد نفقاتها. وكانت مخصصات الملحق العسكري في تلكم الايام قليلة نسبيا وكقاعدة عامة كانت اقل من مخصصات اعضاء السلك السياسي المدنيين، ولذا فإن نفقات الحفلات والدعوات التي كانت تجمع بين الشرب والاكل كانت ترهق (ميزانيتي) الخاصة. وكانت مشكلتي الكبيرة عند اقامة الحفلات او الدعوات هي في اعداد الطعام للمدعويين. وبما اني لم اكن متزوجا في ذلك الوقت فكان علي ان ابتاع الطعام من المطاعم الاهلية التي كانت تتقاضى اجورا باهضة عما تجهزنا به من اطعمة. ولحل هذه المشكلة تبرع احد اصدقائي المخلصين مع زوجته بمساعدتي في اعداد الطعام في بيتي في مثل هذه المناسبات. وسيتعجب القارئ اذا قلت ان هذا الصديق كان مهندسا اختص في دراسة النفط من احدى جامعات امريكا (يدعى احسان رفعت) ومن المؤسف حقا ان هذا الصديق الحميم قد توفي في سن مبكرة تاركا زوجة فاضله وهي الدكتورة المعروفة (سانحة امين زكي).

وكان المهندس احسان وزوجته الدكتور سانحة من اصدقائي المقربيين عندما كنت ملحقا عسكريا في لندن. وقد ابديا لي مساعدات قيمة من ضمنها حل مشكلة اعداد الطعام للحفلات والدعوات التي كنت اقيمها. وكانا من خيرة الشبان العراقيين في انكلترة ويمتازان بثقافتهما العالية وباخلاقهما السامية وبالمامهما الواسع باللغة الانكليزية. وكان من الطبيعي ان ادعوهما الى دعواتي الخاصة والى حفلاتي وحفلات السفارة الرسمية فقد كانا ينالان اعجاب جميع المدعويين ويمثلان



الدكتورة سانحة امين زكي والمؤلف والمهندس احسان رفعت في احدى حفلات السفارة العراقية في لندن.



شاكر الوادي والامير عبدالاله والامير زيد في حفلة السفارة للامير عبدالاله.

بلدنا خير تمثيل ويتركان لدى الحاضرين انطباعا حسنا عن رجال العراق ونسائه.

وكانت الدكتور سانحة قد جاء الى انكلترة للتخصص في الامراض الباطنية. اما المهندس احسان فقد رافق زوجته عندما جاءت الى انكلترة لاكمال دراستها آملا ان يكمل هو بدوره دراسته في هندسة النفط ويحصل على شهادة الدكتوراه فيها. غير انه وجد ان دراسة هندسة النفط في انكلترة ليست راقية كما هي في امريكا. ولذلك فانه تخلى عن فكرة الدراسة وبقي ملازما لزوجته اثناء دراستها.

وكان احسان قد تعلم الطبخ اثناء دراسته في امريكا حتى اصبح بارعا فيه وعندما وجد انني اعاني من مشكلة اعداد الطعام للمدعوين في حفلاتي ودعواتي تبرع بان يساعدني في حل مشكلة الطبخ واعداد الطعام.

وكان احسان يجيد طبخ الاطعمة العراقية بوجه خاص كـ (القوزي على تمن) مثلا وبما ان الانكليز كانوا لايعرفون هذا النوع من الاكل، فانه كان يثير اعجابهم وكانوا يسألونني دائماً: «من هو طباخك الماهر الذي اعد هذا النوع اللذيذ من الطعام ؟ «فاذا ما اخبرتهم: انه صديقي المهندس احسان الذي ترونه امامكم» تتولاهم الدهشة والاعجاب.

امثلة للتاثير الذي احدثته الحفلات

كان للحفلات والدعوات التي اقمناها في تلك الايام تأثيرها الحسن في نفس المدعويين اليها وقد حققت لنا في حينها فوائد في مجالين: اولهما مجال الدعاية العامة للعراق وثانيهما مجال التعامل مع الجهات الرسمية البريطانية.

ومن المؤسف انني لااتذكر بعد هذه السنين الطوال غير ثلاثة امثلة للتأثير الذي احدثته تلك الحفلات والدعوات. اثنان منها في مجال الاعلام والدعاية والثالث في مجال التعامل مع الجهات الرسمية. ففي المجال الاول كان المثال الاول الحادث التالي:

كانت وزارة العمال في الحكم في بريطانيا في تلك الايام. وقد حضر احدى حفلاتنا المستر (بيفن) وزير الخارجية البريطانية المشهور وكان هذا مع الم‍ع الشخصيات واقواها في حزب العمال بدليل انه عهد اليه بمنصب وزير الخارجية الذي هو اهم المناصب الوزارية في الحكومة الريبطانية بعد رئيس الوزراء. وقد انتهزنا فرصة حضور (بيفن) للحفلة فقدمنا اليه الدكتورة (سانحة امين زكي)

وزوجها المهندس احسان ودارت مناقشة بين بيفن وبين سانحة واحسان فاعجب بذكائهما وبثقافتهما العالية ونالت الدكتورة اعجابه بوجه خاص بعد ان ناقشته في الامور السياسية، ويبدو انه دهش ان يرى امرأة عراقية طبيبة تـأتي لانكلترة للتخصص في الطب ولها قابلية على مناقشة الامور السياسية بطلاقة لسان. لقد كانت الرواسب الفكرية الخاطئة عنا لاتزال في تلك الايام ترقد في اعماق الاوربيين، وفي مقدمتهم الانكليز منذ سنوات الاستعمار. وكانت الدعاية الصهيونية تعمل على تغذية تلك الرواسب عن صورة العرب وسمعتهم في العالم وان المثال الذي ذكرته يبين لنا كيف كان في الامكان تغيير انطباع الانكليز وتصحيح افكارهم عن طريق الحفلات عن العراق والعراقيين بوجه خاص وعن العرب بوجه عام.

وكان المثال الثاني: انني التقيت في احدى حفـلات السفارة بنـائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية، وكان هذا حزبيا ومن اعضاء حزب العمال المهمين لانه كان يمثل الحكومة في البرلمـان. ودار الحديث بيني وبينـه حول الشـؤون الاشتراكية:

قلت له: لقد بدأتم في تطبيق بعض المشاريع الاشتراكية في بلادكم. اممتّم وسائط النقل واممتّم الفحم وطبقتم مشروع الضمان الاجتماعي ولكن سياستكم في الخارج لاتزال رأسمالية، تستهدف الاستعمار وتـرمي الى تشجيع الاقـطاع والرأسماليين في البلاد الاخرى والتعاون معهم. وخير دليل على ذلك انكم تلتزمون جانب الاقطاعيين واصحاب رؤس الاموال في العراق، اليس هذا يناقض المبادئ الاشتراكية التي تنادون بها وتسعون الى تطبيقها في بريطانيا ؟

فاجابني: ليس من حقنا التدخل في الشؤون الداخلية للعراق او لأي بلد آخر.

قلت له: لكن الواقع هو انكم تتدخلون في الشؤون الداخلية في العراق فعلا عندما تقتضي مصلحتكم بذلك، وفي وسعي ان اضرب لك عشرات الامثلة على ذلك.

ثم اضفت الى ذلك بقولي: لقد حددتم المواد الغذائية في انكلترة بحيث اصبح سعر رغيف الخبز في لندن ارخص من سعره في بغداد مع انكم تستوردون الحنطة من الخارج وتدفعون اثمانها بالعملة الصعبة، في حين اننا نزرع الحنطة في بلدنا الذي هو من البلاد المشهورة في زراعة الحنطة. فهل من المعقول ان يباع الخبز في بلدنا بسعر اعلى ممايباع في بلدكم ؟

فاستغرب وقال: لم اكن اعلم ان الخبز في العراق يباع بسعر اغلى من سعره في انكلترة ان هذا حقا امر يدعو الى العجب ماذا ترى في وسعنا ان نفعل ؟

قلت له: اذا كنتم اشتراكيين حقا وتؤمنون بالمبادئ الاشتراكية فيجب ان



مع الملحقين العسكريين الشرقيين في حفلة السفارة العراقية في لندن بمناسبة عيد الجيش العراقي الاغر



الحفلة التي اقيمت بمناسبة عيد الجيش العراقي الاغر ويظهر في الصورة المؤلف مع جسام وصادق وهما من الطيارين القدامى.

تشجعوا تطبيق هـذه المبادئ في البـلاد التي تربـطكم واياهـا اواصر التحالف والصداقة كالعراق وغيره من البلاد التي تكثر فيها الطبقات الفقيرة.

اما في مجال التعامل مع الجهات الرسمية البريطانية، فان خير مثال استطيع ان اذكره هو قصة المقدم (بودي) الذي كان احد المعارضين في اعطاعنا اسلحة ومعدات عسكرية جديدة خلال مباحثاتي مع كريكرافت وزمرته في وزارة الحربية البريطانية. لكنه يبدو ان الحفلات التي دعوناه اليها استطاعت ان تغيّر شعوره نحونا تدريجيا حتى قلّت معارضته لطلباتنا وصار في جانبنا.

وتتخلص قصة المقدم بودي في انه فاجأني في احدى حفلات السفارة بخبر مفرح لم اكن اظن انه يخبرني به في حفلة عامه، وكان ذلك حول اعطاعنا اسلحة ومعدات عسكرية جديدة. لقد رأيته واقفا في تلك الحفلة مـع المهندس احسـان وزوجته الدكتورة سانحة وكان من ضمن الجماعة التي يقف بينها الدكتورة (لمعان امين زكي) اخت الدكتورة سانحة وفتاة عراقية تدعى (انيسة السعدون) وقـد جاءت الى انكلترة في طريقها الى امريكا لدراسة العلوم السياسية. ولاحظت عن بعد ان المقدم بودي يبدو نشوان مرح على غير عادته. ففكرت في الانضمام الى الجماعة التي يقف معها لارى سر هذا التبدل في حالته فاذا به قد انتعش بتأثير الشرب من جهة وبتأثير الاشخاص الذين يحيطون به من جهة اخرى. لقد اعجب بالعراقيين والعراقييات الذين كانوا يحيطون به ويبدو انه كان يظن ان جميع نساءنا في العراق هن من نوع (الحريم) فقد صارحني بقـوله: «لم اكن اظن ان لديكم في العراق طبيبات كالدكتورة سانحـة واختها وقـد جئن الى هنا لاكمـال الدراسة العـالية والتخصص. ولديكم فتاة كـ (انيسة السعدون) ذاهبة الى امريكا للحصول على شهادة الدكتوراه بالعلوم السياسيه» ويبدو ان الموقف كان مؤنسا بالنسبة للمقدم بودي الى درجة انه فاجأني بقوله:

انظر اليّ ميجر مصطفى «اظن انني استطيع ان اساعدكم».

قلت له: «بمـاذا تستطيـع ان تساعـدنـا ؟» قـال: «في مشكلة تجهيـزكم بالاسلحة، فسنزودكم بعد الآن باسلحة جديدة».

لقد فاجأني حقا فلم اصدقه في بادئ الامر، اذ كنت ادري درجـة عناده ومعارضته لي خلال مفاوضتي معهم في وزارة الحربية، ولذلك قلت له:؛ (PROMISE) اي هل تعدني بذلك ؟ فاجابني: «اجل اعدك».

قلت له: لدينا نحن العرب قول مأثور وهو: «كلام الليل يمحوه النهار» واخشى ان ماتقوله لي في هذه الليلة سوف يتغير غدا. فاجابني: «اعدك بانه سوف لايتغير».

قلت له: اهذا وعد انكليزي صادق ؟ فاجابني: نعم !

لقد دار هذا الحديث بيني وبين بودي امام المدعوبين الذين كانوا يقفون فقط في الحفلة معنا. وفي وسعي ان اقول ان بعض هؤلاء لازال يذكر ماحدث رغم مرور هذه السنين الطوال. واحد هؤلاء الدكتورة سانحة التي لاتزال حية ترزق - امد الله في عمرها.

الحصول على اسلحة ومعدات جديده للمرة الاولى

في اعقاب الحفلة التي اخبرني فيها المقدم بودي بانهم سيجهزوننا باسلحة جديدة بعد الآن جاءني كتاب من دائرة التسليح والتطورات في وزارة الحربية يؤكد ذلك. وكان الكتاب معنونا الى دائرة التموين والتجهيز في الوزارة وفيه يطلب منها اعطاء العراق اسلحة ومعدات جديدة عن طلباته لعام ٤٦ / ١٩٤٧. وقد استرعى انتباهي ان كاتبي الكتاب وضعوا خطا تحت كلمة (جديدة) من باب التأكيد. قلت في سري «يالكم من شياطين يا انكليز: كنتم تؤكدون لي قبل مدة قصيرة انه ليست لديكم اسلحة جديدة يمكنكم اعطائها لنا.. فكيف انقلبت الآية الآن ؟

وكان كتاب وزارة الحربية هذا الذي اشرت اليه بمثابة وثيقة تاريخية هامة بالنسبة لي. **فللمرة الاولى منذ تأسيس الجيش العراقي سنحصل من بريطانيا على اسلحة ومعدات جديدة**. لاشك ان هذه نقطة تحول في موقف الانكليز، وانه لمن دواعي سروري وفخري ان تتكلّل الجهود التي بذلتها في هذا السبيل بالنجاح.

وكنت احتفظ بصورة من الكتاب المذكور كجزء مهم من مذكراتي غير انني اضعته في السنوات الطوال الاخيرة ومع الاسف فاضطررت للبحث عن صورته بين الوثائق البريطانية السرية القديمة لسنة ١٩٤٦ اثناء وجودي في لندن عام ١٩٨٠، ومع انني لم اعثر على صورة الكتاب نفسه لكنني عثرت بين الوثائق البريطانية القديمة، ولحسن الحظ على كتاب آخر يحتوي على مضمون الكتاب نفسه الذي كنت احتفظ بصورته.

انه كتاب وزارة الحربية البريطانية المؤرخ في ١٩٤٦/١١/٨ والمرفقة صورته الاصلية (باللغة الانكليزية) بطيه. وقد وجدت من المفيد ان اترجم هذا الكتاب الى العربية ليتسنى لجميع القراء الاطلاع على فحواه، وان انشر في الوقت نفسه صورته الاصلية بالانكليزية. ويلاحظ القراء ان هذا الكتاب معنون الى (البعثة العسكرية البريطانية في العراق) والى (القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط) وهو ينص على مايلي:



من وزارة الحربية

الى البعثة العسكرية البريطانية في العراق

القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط

سري رقم ٧١٧٠٧ الموضوع: منهج اعادة تجهيز الجيش العراقي

اشارة لبرقيتكم الجفرية رقم ٢٣٠ / ك / ٣٣ والمؤرخة في ١/١١/١٩٤٦

اولا - كحالة خاصة ستجهز وزارة الحربية معظم احتياجات العراق لهذه السنة - ناقصا العجلات - من المخزونات الجديدة المضمونة

وقد تم الاتفاق على ذلك مع الملحق العسكري العراقي الذي سيزود بقائمة تامة بالمتيسرات في القريب العاجل.

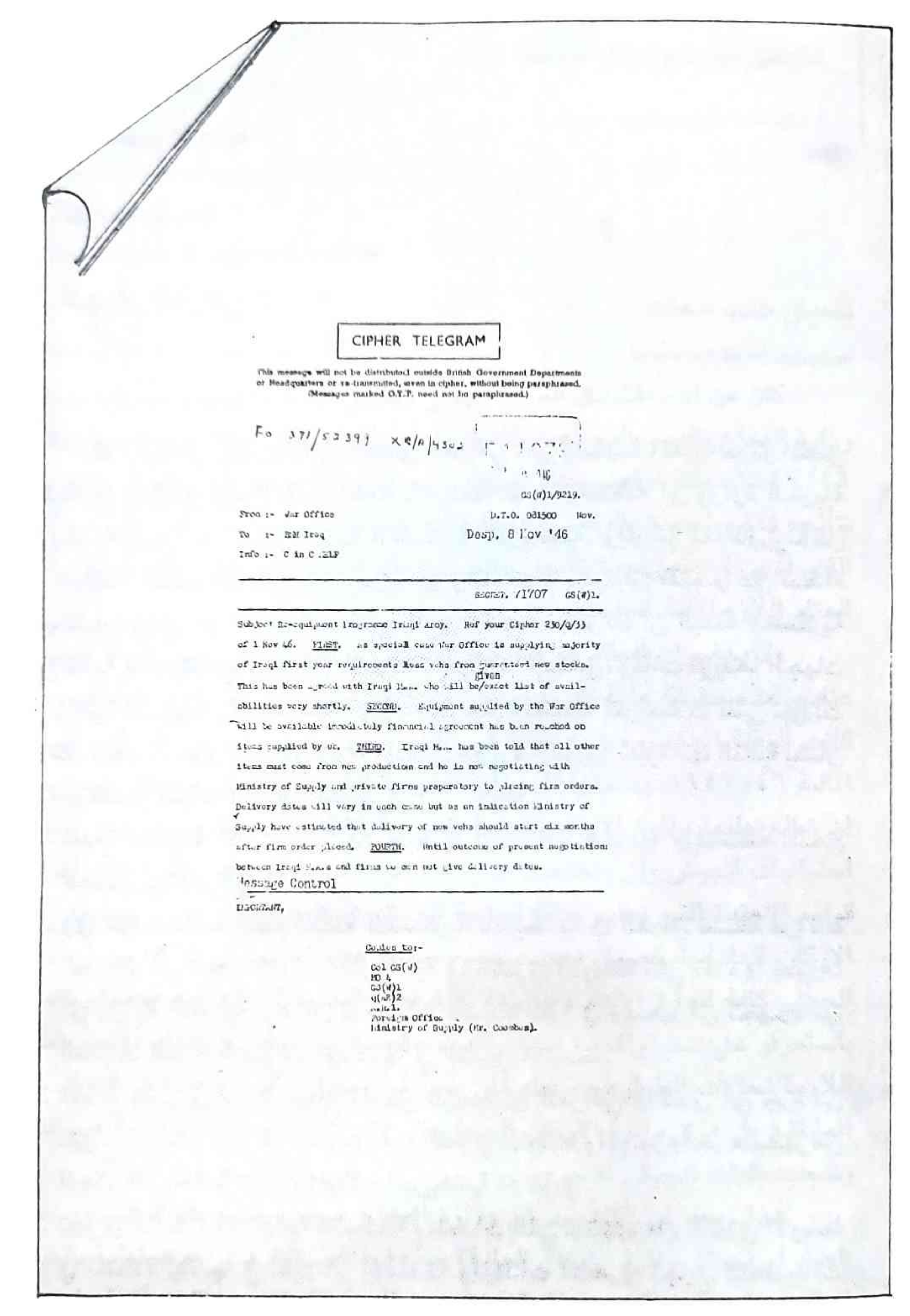
ثانيا - تكون المعدات التي ستجهزها وزارة الحربية جاهزة حالما يتم الاتفاق المالي حول المواد المجهزة من قبلنا.

ثالثا - **أخبر الملحق العسكري العراقي بان جميع المواد الاخرى يجب ان تأتي من الانتاج الجديد**. وهو الآن يتفاوض مع وزارة التموين والشركات الاهلية تمهيدا لتقديم طلبات جازمة بها. وستختلف تواريخ التسليم في كل حالة لكنه كدليل عام قدرت وزارة التموين ان تسليم العجلات الجديدة سيبدأ بعد ستة اشهر من اعطاء الامر الجازم بصنعها.

رابعا - ما لم تظهر نتيجة المفاوضات المالية بين الملحق العسكري العراقي والشركات لانستطيع تعيين تواريخ التسليم.

رسالة هامة: نسخ منها الى: الاركان العامة ودوائر وزارة الحربية ذات العلاقة بالموضوع ونسخة الى كل من وزارتي الخارجية والتموين.

تعليقا على هذا الكتاب نقول: يبدو ان البعثة العسكرية البريطانية في العراق كانت قد ابرقت الى وزارة الحربية البريطانية تستفسر منها عن نتيجة طلبات السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ التي هي جزء من خطة الثلاث سنوات التي كانت قد اعدتها بطلب من وزير الدفاع العراقي السابق سعيد حقي. وقد سبق ان ذكرت تفاصيلها في مفاوضتي مع كريكرافت وزمرته في وزارة الحربية البريطانية. وبما ان البعثة العسكرية البريطانية في العراق لم تعد تعلم شيئا - بعد تعييني كملحق عسكري - عن مصير طلباتنا لدى وزارة الحربية ومباحثاتي معها فقد ابرقت اليها، كما يظهر، تستفسر عن مصير تلك الطلبات فكان جواب وزارة الحربية لها هذه البرقية المرسلة صورتها ايضا الى قيادة القوات البريطانية في الشرق الاوسط للمعلومات. وكذلك ارسلت نسخة منه الى كل من وزارتي الخارجية والتموين والى الدوائر ذات العلاقة بالموضوع في وزارة الحربية نفسها.



CIPHER TELEGRAM

This message will not be distributed outside British Government Departments or Headquarters or re-transmitted, even in cipher, without being paraphrased. (Messages marked O.T.P. need not be paraphrased.)

FO 371/52399 XC/A/4502

GS(W)1/9219.

From :- War Office
To :- BM Iraq
Info :- C in C MELF

D.T.O. 081500 Nov.
Desp. 8 Nov '46

SECRET. 71707 GS(W)1.

Subject Re-equipment Programme Iraqi Army. Ref your Cipher 230/Q/33 of 1 Nov 46. FIRST. As special case War Office is supplying majority of Iraqi first year requirements Boat vehs from guaranteed new stocks. This has been agreed with Iraqi M.A. who will be given exact list of availabilities very shortly. SECOND. Equipment supplied by the War Office will be available immediately financial agreement has been reached on items supplied by us. THIRD. Iraqi M.A. has been told that all other items must come from new production and he is now negotiating with Ministry of Supply and private firms preparatory to placing firm orders. Delivery dates will vary in each case but as an indication Ministry of Supply have estimated that delivery of new vehs should start six months after firm order placed. FOURTH. Until outcome of present negotiations between Iraqi M.A.s and firms we can not give delivery dates.

Message Control

DISCHART,

Copies to:-
Col GS(W)
MD 4
GS(W)1
Q(AE)2
A.I.1.
Foreign Office
Ministry of Supply (Mr. Coombes).

كتاب وزارة الحربية البريطانية الى البعثة العسكرية البريطانية في العراق

الاسلوب الجديد

لتقديم طلبات

الجيش العراقي

لقد رأينا ان رئيس اركان الجيش العراقي كان يستهدف تقوية مركز الملحق العسكري في لندن وجعل جميع طلبات جيشنا تقدم بواسطته الى وزارة الحربية البريطانية وليس عن طريق البعثة العسكرية البريطانية. وباوامر منه دون تدخل من البعثة المذكورة التي كان يرى ان واجباتها يجب ان تقتصر على ابداء الاستشارة فقط. على ان الوثائق البريطانية القديمة تظهر لنا ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تكافح في سبيل الاحتفاظ بمركزها السابق، وكانت تؤيدها الجهات البريطانية المسئولة وفي مقدمتها وزارة الحربية. وبنتيجة المراسلات التي تبودلت بين تلك الجهات حول هذا الموضوع اصدرت وزارة الحربية تعليماتها التالية بشأن اسلوب تقديم طلبات الجيش العراقي:

١ ـ تقدم الحكومة العراقية طلبات جيشها الى وزارة الحربية بواسطة الملحق العسكري العراقي في لندن.

٢ ـ وفي الوقت نفسه تقدم البعثة العسكرية البريطانية في العراق نسخة من تلك الطلبات الى قيادة القوات البريطانية في الشرق الاوسط لكي تقدمها بدورها الى وزارة الحربية بعد ان تذكر تلك القيادة ماذا في وسعها ان تجهزه من الطلبات العراقية من مستودعاتها في الشرق الاوسط.

٣ ـ عندئذ تخبر وزارة الحربية الملحق العسكري العراقي في لندن اي جزء من طلبات الجيش العراقي سيجهز من الشرق الاوسط واي جزء آخر سيجهز من الجزر البريطانية او من المواقع البريطانية الاخرى.

٤ ـ تجرى التسديدات المالية للاسلحة والمعدات التي ستجهز من الشرق الاوسط في المنطقة نفسها في حين ان الاسلحة والمعدات الاخرى تجري التسديدات المالية لها عن طريق الملحق العسكري في لندن وبواسطة السفارة العراقية هناك.

مشاكل الحصول على العتاد
ومعاملنا العسكرية المعارة

نسيان طلب العتاد

كان من اهم المشاكل التي واجهتني كملحق عسكري في لندن مشكلة نسيان وزارة الدفاع تقديم طلب العتاد السنوي مع طلبات الجيش الاخرى للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦. فقد اوقعني ذلك في مأزق مع وزارة الحربية البريطانية. وكان من نتائجه تأخير تجهيز طلبنا من العتاد لتلك السنة المالية وللسنة التي تليها، الامر الذي ادى الى دخول جيشنا حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وهو يعاني نقصا شديدا في العتاد اللازم لكافة اسلحته.

ولا يخفى ان العتاد هو السلاح الحقيقي في الحرب، اذ لاقيمة للسلاح بدون عتاده، هذه حقيقة هامة كان يجب ان يتذكرها اولي الامر في وزارة الدفاع. واذا كانت البعثة العكسرية البريطانية هي التي اعدت طلبات الجيش العراقي للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦، وقدمتها الى وزارة الحربية البريطانية كما رأينا فكان المفروض ان تطلع عليها دائرة الاركان العامة العراقية للتأكد من انها تحتوي على كافة احتياجات الجيش وان واضعيها لم ينسوا حاجة مهمة كالعتاد. والواقع ان اعداد قوائم الاعتدة التي تطلب لكافة اسلحة الجيش في كل سنة كان من واجبات دائرة الاركان العامة الرئيسية، فمن صميم واجبات هذه الدائرة ان تتأكد من ان لدى الجيش كافة انواع الاعتدة اللازمة للاغراض التدريبية والحربية معا وان تعمل باستمرار على سد نواقصه منها وتأمين حاجته من مقادير العتاد الاحتياطية اللازمة لحالات الطوارئ. ولذلك فان مسئولية نسيان طلب الاعتدة في تلك السنة انما تقع عل عاتق دائرة الاركان العامة حتى وان كانت البعثة البريطانية هي التي وضعت طلبات الجيش الاخرى.

هذا وبعد ان اكتشفت ان وزارة الدفاع نسيت تقديم طلبنا السنوي من العتاد ابرقت الى دائرة الاركان العامة اخبرها بذلك، واقترحت اعداد قائمة بالعتاد المطلوب وارسالها بالسرعة الممكنة لاقدمها الى وزارة الحربية البريطانية واسعى لديها [illegible] قبولها.

الا انه عندما جاء طلب العتاد (وكان ذلك في نهاية عام ١٩٤٦) ابت وزارة الحربية البريطانية قبوله بحجة انه قدّم في موعد متأخر جدا عن الموعد المخصص لطلبات الجيش العراقي(١) وخلافا للقاعدة المتبعة التي تقضي بان يقدم كل جيش طلباته كلها معا وفي مرة واحدة في السنة. وبذلك ضاعت جهودي عبثا مع العقيد كريكرافت وزمرته في وزارة الحربية في سبيل اقناعهم بقبول طلبنا السنوي من العتاد. فقد اصروا على عدم الشذوذ عن القاعدة التي يسيرون عليها في تجهيز جميع الجيوش الاجنبية وبضمنها جيوش (الكومونويلث). وبالنظر لكثرة هذه الجيوش فقد اضطروا لتخصيص موعد معين لقبول الطلبات السنوية لكل منها على حدة. ولذلك فان قبولهم لطلبنا هو شذوذ عن القاعدة التي يتبعونها، الامر الذي يلزمهم بقبول طلبات الجيوش الاخرى لو قدمت ايضا خلافا للقاعدة.

غير انني علمت - من طريقي خفي - ومن احد مساعدي كريكرافت انه في وسع جهة عليا فقط ان تشذ عن هذه القاعدة فتوافق على قبول طلبنا المتأخر للعتاد. وادركت انه يعني بذلك مواجهة الجنرال (فستنك) مدير التسليح والتطورات، او مواجهة جهة اعلى وهو المارشال مونتكمرى رئيس اركان الامبراطورية. وبما ان مواجهة المارشال مونتكمرى كانت من الصعوبة بمكان كان عليّ مواجهة فستنك لاعرض عليه مشكلتنا هذه آملا ان يساعدنا في حلها. واستطعت ان ازور الجنرال فستنك في احدى الايام الاولى من عام ١٩٤٧ ودار بيننا حديث طويل حول موضوع طلبنا المتأخر للعتاد وضرورة مساعدة بريطانية لنا بتلبيته باعتبارها حليفة للعراق وقد قدمّ لها خلال الحرب العالمية الثانية مساعدات قيمة منها انه أعارها معملي عتاد الاسلحة الخفيفة والبنادق. كما اعارها معمل عتاد المدفعية الذي كانت قد صنعته شركة (غرينود اند باتلي) ولم ترسله الى العراق بل بقي في انكلترة واستفاد منه الجيش البريطاني خلال الحرب لاغراضه الحربية. وقلت لفستنك ان العتاد يؤلف جزءا متمما للسلاح فليس من المعقول ان يجهزوا لنا الاسلحة وحدها بدون عتادها. بل المعقول هو ان يجهز العتاد مع سلاحه بصورة تلقائية وحسب المقاييس المقررة التي تخصص له عادة. ثم ذكرته بالمعاهدة العراقية - البريطانية التي تفرض عليهم في معادتها الخامسة (ب) «تجهيز الاسلحة والعتاد والمعدات والسفن والطائرات ومن احدث طراز لقوات صاحب الجلالة ملك العراق» كما تفرض عليهم في المادة نفسها (بان يتعهدوا باعطاء ملك العراق كل مايطلبه من التسهيلات اللازمة لتجهيزه بالاسلحة والعتاد والمعدات الاخرى). فمن واجبهم اذن ان يقدموا لنا (التسهيلات اللازمة) وذلك بقبولهم طلبنا من العتاد وتجهيزه لنا مع طلباتنا

---

(١) كان الموعد السنوي المخصص للجيش العراقي هو شهر حزيران من كل عام.

الاخرى للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦. وفي خاتمة مناقشتي مع فستنك قلت له (ان اصراركم على رفض طلبنا من الاعتدة سيكون له وقع سئ لدى الناس في العراق. وانه من العجيب حقا ان تفقوا هذا الموقف السلبي من طلبنا هذا في وقت تسعى فيه حكومتكم لتجديد المعاهدة العراقية - البريطانية وادامة روابط التحالف بينها وبين العراق. سيتساءل الناس هناك قائلين: ترى ماقيمة معاهدة جديدة كهذه اذا كانت بريطانيا لاتقوم بتنفيذ بنود معاهداتها السابقة ؟ ثم ماقيمة حليفة كبريطانيا للعراق ان لم تساعده في حالات كهذه.

ويبدو انني استطعت ان اقنع الجنرال فستنك باقوالي هذه، فقد وافق على ضم طلبنا من العتاد الى طلباتنا الاخرى للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦. ولكن نسيان طلب العتاد وتقديمه في وقت متأخر جدا (بعد انقضاء اكثر من نصف السنة المالية) ادى الى تأخير تجهيزه عن مواعيد تجهيز طلباتنا السابقة للسنة ١٩٤٧/٤٦. وزاد في الطين بلة ان مقادير الاعتدة التي طلبناها كانت قليلة، اذ يبدو ان دائرة الاركان العامة لم تأخذ بنظر الاعتبار عند اعدادها الطلب احتياجات الحرب المحتمل نشوبها في فلسطين ولذلك كان موقف العتاد في الجيش العراقي عندما اشترك في تلك الحرب (خطيرا جدا) [1].

مشاكل معاملنا العسكرية المعارة لبريطانيا

كان موضوع معاملنا العسكرية المعارة لبريطانيا خلال الحرب الثانية من المشاكل التي واجهتها كملحق عسكري في لندن. ويتلخص هذا الموضوع فيما يلي:

كان للجيش العراقي قبل الحرب العالمية الثانية معمل لانتاج البنادق وآخر لانتاج عتاد الاسلحة الخفيفة (البنادق والرشاشات). كما كان العراق قد اتفق مع شركة انكليزية تدعى (غرينود اند باتلي) على صنع معمل لانتاج قنابل المدفعية. وقد انتهزت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الثانية فاظهرت رغبتها في الاستفادة من معملي البنادق وعتاد الاسلحة الخفيفة الموجودين في العراق واستخدامها لاغراض قواتها المسلحة التي كانت في منطقة الشرق الاوسط وتعهدت مقابل ذلك ان تعيد للعراق هذين المعملين سالمين بعد الحرب وان تكمل جميع نواقصهما وان تزودهما بكل مايحتاجان اليه من مواد اولية.

---

(١) كما ذكر رئيس اركان الجيش العراقي وقتئذ الفريق الركن صالح صائب الجبوري في مذكراته المدونة في كتابه (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) الصفحة ١٤١.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية لم تف بريطانيا في اول الامر بالوعد الذي قطعته على نفسها. فقد تركت معملي البنادق وعتاد الاسلحة الخفيفة بدون ان تسلمها للعراق (بعد تفتيشهما وفحصهما والتأكد من سلامتهما بموجب الاتفاق). كما انها لم تقم (بتجهيز المعملين بالمواد الاولية اللازمة لتشغيلهما والانتاج بهما كما تعهدت).

كان هذا من المشاكل التي واجهتها عندما عينت ملحقا عسكريا في آب ١٩٤٦ وكان عليّ ان اتباحث مع وزارة الحربية لحلها. وبما انه لم يكن لدى بريطانيا اي عذر يمكن ان تتذرع به للاخلال بما تعهدت به للعراق فان وزارة الحربية البريطانية وافقت على (فحص المعملين وتفتيشهما والتأكيد على سلامتهما قبل تسليمهما الى العراق) كما وافقت على (تصدير المواد اللازمة لتشغيلها ومواصلة الانتاج بهما). واستمرت بريطانيا على تصدير المواد الاولية اللازمة للمعملين المذكورين حتى شباط ١٩٤٧ حيث اعتذرت عندها عن تصدير (شمع البارافين) (PARAFFIN WAX) والحديد الصلب (LEADS) الى معمل البنادق العراقي فكان علي ان ابذل جهدا جديدا للحصول على هاتين المادتين.

معمل عتاد المدفعية

كان العراق قد أبرم قبل الحرب العالمية الثانية عقدا طويل الامد مع شركة (غرينود اند باتلي) لصنع معمل لقنابل المدفعية قادر على انتاج قنابل ٦ عقدة ٧ ر ٣ قوس و ١٨ رطل و ٢٥ رطل، كما انه قادر على صنع صمامات ٨٠ و ١٠١ اي و ١٠٦ اي و ١٣٣. وتم الاتفاق بين الحكومة العراقية والشركة على ان يكون ثمن المعمل ٣٠٠ الف دينار وان يدفع العراق ثلثه مقدما. وعندما بدأت الحرب العالمية في عام ١٩٣٩ اكدت شركة (غرينود اند باتلي) للحكومة العراقية بانها ماضية في انجاز معمل المدفعية بموجب عقدها معنا على الرغم من نشوب الحرب وقد ارسلت جزءاً منه الى العراق بالفعل. لكن الوثائق البريطانية القديمة لتلك الفترة تكشف لنا النقاب عن ان الحكومة البريطانية قررت على اثر ثورة مايس عام ١٩٤١ عدم السماح باصدار القسم الباقي من المعمل المذكور الى العراق والاحتفاض به في بريطانيا والاستفادة منه لاغراضها الحربية. وقد اخبرت وزارة الحربية البريطانية في حينه وزارة التموين وشركة (غرينود اند باتلي) والحكومة العراقية بقرارها هذا. كما اخبرتهما بانها ستقوم بعد الحرب بتجهيز العراق بمعمل آخر لعتاد المدفعية عوضا عن المعمل المذكور.

ولكنها اقترحت على الحكومة العراقية ان تدفع ماتبقى من ثمن المعمل الاصلي الى الشركة لكي يتسنى لوزارة الحربية استلامه منها خلال الحرب. وتعهدت هي في الوقت نفسه بان تسلم للعراق معملا جديدا لعتاد المدفعية بدون مقابل. غير انه يبدو ان الحكومة العراقية لم توافق على دفع الباقي من ثمن المعمل المذكور الى شركة (غرينود اند باتلي) في ذلك الوقت قبل ان تستلم هي نفسها المعمل المذكور. لذلك فان وزارة الحربية البريطانية لم تستلمه من شركة (غرينود اند باتلي) خلال الحرب بل بقي عندها حتى نهايتها.

وعندما انتهت الحرب صارت هذه الشركة تستفسر من وزارة التموين البريطانية عن مصير معمل قنابر المدفعية. فاستفسرت تلك الوزارة بدورها (في مارت عام ١٩٤٦) من وزارتي الحربية والخارجية عن رأيهما في تسليم المعمل المذكور الى الحكومة العراقية تنفيذا للعقد المبرم بينها وبين الشركة. فوافقت وزارتا الحربية والخارجية على تسليمه الى العراق وطلبتا من الشركة المذكورة بأن تخبر الحكومة العراقية بذلك وقد اخبرت شركة (غرينو داند باتلي) الحكومة العراقية بانها مستعدة لتسليم المعمل المذكور لها مع التعديلات اللازمة. وطلبت منها اخبارها بالتعديلات التي تريد ادخالها فيه. فلما اخبرتها حكومتنا بذلك طلبت الشركة زيادة ثمن المعمل الى ٦٤٠٠٠٠ جنيه بدلاً من ٣٠٠٠٠٠ جنيه، وارادت ان ندفع نصف الثمن مقدماً ليتسنى لها الشروع في اكمال المعمل وارساله الى العراق. غير ان الحكومة العراقية - رأت ان هذا الثمن يزيد على ضعف الثمن الاصلي، الامر الذي يخالف العقد الذي وقعة معها الفريق الركن طه الهاشمي عام ١٩٣٧. وحدث خلاف بين الطرفين وبقيت المسئلة معلقة لحين تعييني في السفارة العراقية في لندن. وعندها راجعني ممثل الشركة مستفسراً عن رأينا حول استلام معمل عتاد المدفعية بموجب العقد السابق ووفق السعر الجديد الذي اقتضاه ارتفاع الاسعار العاليه بعد الحرب العالمية الثانية. واخبرت الجهات المسئولة في العراق بذلك فاجابتني انها تعارض السعر الجديد الذي تريده الشركة وهي تفضل الاستغناء عن المعمل بدلاً من شرائه لهذا السعر الباهظ.

غير ان الشركة اصرّت على السعر الجديد الذي ارادته. وادعت ان هناك جهات كثيرة ترغب في شراء هذا المعمل، ولذلك فهي ترجو ان نخبرها برأينا النهائي في موضوع شراءنا له.

وكتبت الى المراجع المسئولة في بغداد حول هذا الموضوع فاذا بجوابهم يفيد انهم لايريدون المعمل.

لقد استغربت حقا من هذا الجواب اذ ليس من المعقول ان يرفض المسئولون

في بغداد معملا مهما كهذا يصنع جميع انواع الاعتدة التي تحتاج اليها مدفعية الجيش العراقي. اما مسئله سعره فكان في الامكان التفاوض حوله مع الشركة والاتفاق على دفعه باقساط.

قلت لنفسي: ربما كانوا يحصلون على عتاد المدفعية بسهولة من القـواعد البريطانية المحلية ويشترونه بسعر رخيص جدا، بحيث رأوا ان اقامة هذا المعمل والانتاج به سيكلفنا ثمنا باهضا وسيكون عملا غير اقتصادي.

ولكن مهما كانت محاذير انشاء معمل كهذا، اعتقد ان مجرد وجوده عندنا كان خير ضمان لنا للحصول على العتاد اللازم لمدفعية الجيش في الحرب. اذ لاقيمة للمدفعية كسلاح بدون عتادها. وكقاعدة عامة يجب ان يعتمد كل جيش على نفسه بالدرجة الاولى في تجهيز العتاد اللازم لاسلحته فان الاعتماد على العون الخارجي وحده في سد حاجة الجيش للعتاد خلال الحرب امر له اضراره الكبيرة ومحاذيره الخطيرة. ومن الجدير بالذكر ان جهتين خارجيتين راجعتا السفارة العراقية بعدها للحصول على المعمل وهما السفارة المصرية والسفارة الباكستانية وقد جاء ممثل من كلتيهما لاخذ موافقتنا على شراء المعمل المذكور من شركة (غينود اند باتلي). واقترح سفير العراق (الامير زيـد) ان نوافق عـلى بيع هـذا المعمل الى مصر او باكستان (ويفضل مصر طبعا) مادام المسئولون في بغداد لايريدونه. لكنني رفضت التنازل لأي جهة كانت وقلت للسفير: سيصبح هذا المعمل يوما ما بمثابة كنز ثمين لجيشنا.. ها نحن قد نسينا ادخال حاجتنا السنوية من العتاد ضمن طلبات الجيش الاخرى. واني الاقي الامرين في اقناع وزارة الحربية البريطانية حـول قبولهم فكيف لو تأزم الموقف في المنطقة واضطر العراق لأن يساهم في اية حرب قد تنشب في فلسطين ؟ لذلك ارى من الضروري عدم الاستغناء عن المعمل الآن والاحتفاظ به ريثما يثوب المسئولون في بغداد الى رشدهم ويشعروا بمدى اهميته لنا[1].

وقد شعر المسئولون فعلا بمدى حاجة جيشنا الى هذا المعمل، ولكن بعد فوات الاوان ومع الاسف. وكان ذلك بعد صدور قرار تقسيم فلسطين من قبل هيئة الامم المتحدة. لقد اجتمعت الجامعة العربية على اثر ذلك وشكلت لجنة سياسية لمعالجة الموقف. وكان من ضمن قرارات تلك اللجنة السياسية في شبـاط ١٩٤٨

---

(١) علمت من مصدر مطلع على حقائق هذا الموضوع في حينه ان السبب الرئيسي في رفض المعمل قابليته الانتاجية الواسعة. ولكن هذا السبب لم يحل دون طلبه فيما بعد برقياً كما سنرى. ثم ان انتاجه الواسع كان يساعد على تجهيز الجيوش العربية الاخـرى وبيع انتاجه الى الدول الاخرى.

(المبادرة الى انشاء مصانع للعتاد) وعندها ارسلت لي دائرة الاركان العامة البرقية التالية (ارسل معمل عتاد المدفعية فورا).

وساءلت نفسي عندئذ: ترى لو ارسلته فورا الى العراق: فمتى سيصل ؟ ومتى سيتم نصبه وتشغيله ؟ ومتى سيبدأ بانتاج العتاد الذي سيسد حاجة الجيش العراقي ؟ كل ذلك سيستغرق وقتا طويلا ولا شك، الامر الذي سيحول دون الاستفادة من انتاج المعمل في اية حرب ستنشب قريبا في فلسطين[١]. ثم ان الدلائل تشير الى ان فرض الحظر على تصدير الاسلحة والعتاد الى الدول العربية والى اسرائيل سيصدر قريبا ومن المحتمل ان يشمل ايضا المواد الاولية اللازمة لصنع الاسلحة والعتاد. وهذا يعني ان عملية الانتاج في المعامل نفسها ستتعرقل ايضا.

هذه حقائق كان يعرفها رئيس اركان الجيش انذاك الفريق الركن صالح صائب الجبوري نفسه، فهو يقول في مذكراته: «ان معملا كهذا لايمكن ان ينتج العتاد بين ليلة وضحاها» ثم يعلق على القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية للجامعة العربية في شباط ١٩٤٨ (حول انشاء مصانع للعتاد) بقوله: «ان هذه كانت بدوافع دعائية لاغير لانها كانت من حيث التطبيق ضربا من الخيال بالنسبة للموقف وعامل الوقت[٢]».

والجدير بالذكر ان الفريق الركن صالح صائب الجبوري نفسه الذي يقول هذا للقول في مذكراته كان من المسئولين عن عدم ارسال معمل عتاد المدفعية الى العراق عندما اقترحت ذلك في اواخر عام ١٩٤٦ (اي على اثر مراجعة ممثل الشركة صانعة المعمل لي في لندن). فلو وافق المسئولون في بغداد على ارسال المعمل المذكور الى العراق في ذلك الوقت (اي قبل اكثر من سنة وسبعة اشهر من حرب فلسطين) لكان في الامكان ايصاله الى العراق واقامته وتشغيله. ولكان من المحتمل الاستفادة من انتاجه في سد حاجة الجيش العراقي خلال حرب فلسطين ليس ذلك فحسب بل ربما كان في الامكان ايضا سد حاجة الجيوش العربية الاخرى التي كانت كلها تعاني من نقص شديد في العتاد. بدليل ان رؤساء اركان الجيوش العربية اعترفوا في مؤتمر القاهرة (ان موقف الذخيرة في الجيوش العربية خطير جدا بل وينذر بخطر كبير[٣]).

---

(١) نشبت حرب فلسطين الاولى بعد ذلك بثلاثة اشهر في ١٥ مايس ١٩٤٨.

(٢) و (٣) في كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٢١ او ص ٣٣١

مسئولية قادة الدول العربية

ان المرء لايسعه الا ان يتساءل الآن ولكن لماذا كان موقف العتاد في الجيوش العربي التي ساهمت في حرب فلسطين (خطيراً جداً) بحيث انه كان من العوامل التي ادت الى فشلها في التغلب على القوات اليهودية في تلك الحرب ؟

يعزو قادة الدول العربية التي اشتركت في حرب فلسطين الاولى (السياسيون منهم العسكريون على حد سواء) سبب ذلك النقص (الخطير جدا) في عتاد جيوشهم الى عدم مساعدة الدول الغربية للدول العربية في حينه كما ساعدت اسرائيل. لاشك ان هذا الادعاء صحيح الى حد ما. ولكن كل من يدرس اسرار حرب فلسطين يرى ان المسؤولية التاريخية لذلك النقص (الخطير جدا) تقع على عاتق الدول العربية انفسهم وفي مقدمتهم رؤساء اركان الجيوش العربية فقد كان من واجبهم ان يعّدوا - وفي وقت مبكر - كل ماتحتاج اليه جيوشهم في الحرب من عتاد وسلاح ومعدات حربية اخرى. في حين ان الدلائل كلها تشير الى انهم اهملوا إعداد جيوشهم لواجباتها الحربية اهمالا خطيرا وذلك من جراء قصر نظرهم وسوء تقديرهم للموقف السوقي في المنطقة كما رأينا وكما سنرى في الفصول القادمة. لقد رأينا كيف ان القاده المسئولين في العراق رفضوا ارسال معمل عتاد المدفعية إلى العراق قبل اكثر من سنة ونصف من حرب فلسطين ثم شعروا بخطئهم قبل نشوب تلك الحرب باشهر قليلة، فندموا وابرقوا يطلبون ارسال المعمل فورا بعد فوات الاوان. ولم يكن قادة الدول العربية الاخرى (السياسيون منهم والعسكريون) بافضل من قادة العراق في اهتمامهم بجيوشهم وحرصهم على تأمين احتياجاتها واعدادها لواجباتها الحربية. بل ان احداث فلسطين برهنت على ان قادة العراق كانوا افضل والواقع ان حرب فلسطين برهنت على ان جميع قادة الدول العربية الذين كانوا في دست المسئولية السياسية والعسكرية في تلك الايام كانوا دون مستوى الاحداث التي كانت تمر بالامة العربية بكثير بدليل انهم فشلوا في التغلب على دولة العدو الصهيوني مع انها كانت دولة صغيرة لم يمض على وجودها غير ثلاثة اشهر وكانت دون كل من الدول العربية التي حاربتها نفوسا ومساحة وامكانيات بمراحل. ولعل خير دليل على ضعف قابلية قادة الدول العربية التي اشتركت في حرب فلسطين اعتراف رؤساء اركان جيوش هذه الدول في مؤتمر

القاهرة (بان القوات اليهودية كانت تتفوق على القوات العربية كلها من حيث العدد ومن حيث التسليح بجميع انواعه عدا مدفعية الميدان. ولكن القوات العربية كانت مفتقرة الى ذخيرة لهذه المدفعية وان السيطرة الجوية انتقلت الى ايدي العدو وان موقف الذخيرة في الجيوش العربية خطيرا جدا بل وينذر بخطر قريب بخلاف موقف الذخيرة لدى اليهود).

كيف استطاعت قوات العدو الصهيوني ان تتفوق على جميع القوات العربية التي حاربتها من هذه الوجوه كلها ؟ أليس في هذا الاعتراف الخطير من رؤساء اركان جيوش الدول العربية التي اشتركت في الحرب ادانة صريحة لهم ولجميع قادة تلك الدول الآخرين الذين كانوا في دست المسئولية آنذاك بضعف كفاءتهم وباهمالهم لواجباتهم وبعدم اهتمامهم في اعداد جيوشهم لحرب فلسطين ؟ ومما يؤكد هذه الحقائق ان رؤساء اركان الجيوش العربية انفسهم لخصوا بعدئذ الاسباب الرئيسية التي ادت الى سوء موقف الجيوش العربية في حرب فلسطين بما يلي: [1]

١ ـ لم تكن هذه الجيوش مستعدة قبل القتال في فلسطين استعدادا كافيا، لخوض غمار حرب طويلة الاجل فقد ظهر بانه ينقصها الشئ الكثير من الاسلحة والاعتدة والمهمات.

٢ ـ لم تستطع الدول العربية منذ بدء القتال حتى الآن ان تحشد القوات الكافية للتغلب على القوات اليهودية والقضاء عليها وذلك لعدم امكان الحصول على الاسلحة والذخائر والمهمات المطلوبة.

٣ ـ لم تستخدم الدول العربية جميع مواردها وتسخر كل ما لديها من قوى لاغراض الحرب.

٤ ـ لم تستطع الحكومات العربية الاستفادة من ايام الهدنتين الاولى والثانية لاكمال نواقصها بقدر ما استطاع اليهود الذين لم يتركوا لحظة واحدة الا واستغلوها الى اقصى حدود الاستغلال لاستكمال استعداداتهم وسد جميع حاجياتهم الحربية.

ولا ندري ان كان رؤساء اركان الجيوش العربية قد تذكروا وهم يذكرون هذه النواقص والاخطاء ونواحي الاهمال انهم يشتركون في مسئوليتها ام لا ؟ فالواقع ان مسئوليتهم فيها بحكم واجباتهم واختصاصهم هي اكثر من مسئولية السياسيين !.

---

(١) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ٣٣٢ و ٣٣٣.

اسرار عن طلبات الجيش العراقي وواجباته وتطويره تكشفها الوثائق البريطانية السرية

تساؤلاتي عن طلبات جيشنا

لقد كشفت لي الوثائق البريطانية السرية التي اشتريتها من لندن عام ١٩٨٠ عن اسرار مهمة كان لها تأثيرها في تجهيز طلبات جيشنا السنوية في الفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا في لندن (بين آب ١٩٤٦ وبداية ١٩٤٩) واجابت على تساؤلاتي خلال تلك الفترة عن امور مهمة تتعلق بطلبات جيشنا وواجباته وتطويره.

لقد كانت اهم تلك التساؤلات في حينها تدور حول طلبات جيشنا للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ التي كانت محور مفاوضتي الاولى مع الجهات المسؤولة في وزارة الحربية البريطانية. وكان من الطبيعي ان تسترعي محتوياتها انتباهي واهتمامي.

لقد قلت في بحث سابق إن اهم ملاحظاتي عن طلبات تلك السنة المالية كانت تدور حول قلة محتوياتها في الأسلحة والمعدات الحربية المهمة من جهة وكونها لاتحتوي من جهة اخرى الا على نوع واحد من السلاح وهي مدافع الهاون ٢ عقدة و ٣ عقدة وعلى المدرعات فقط. اما الأسلحة العصرية اللازمة للحروب الحديثة فقد كانت خالية منها خلوا تاما. فلا دبابات ولا أسلحة ضد الدبابات ولا اسلحة ضد الطائرات.

وسنرى ايضا في بحث لاحق ان طلبات قوتنا الجوية للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦ كانت خالية من الطائرات المقاتلة والقاصفة وتقتصر على طائرات التدريب اللازمة لمدرسة الطيران.

لقد استغربت حقا من قلة طلبات تلك السنة وكونها خالية من الاسلحة العصرية وتقتصر على مدافع الهاون وحدها بين كل الاسلحة الاخرى. فقد كنت أرى في ذلك امراً لايتناسب مع احتمالات الموقف السياسي والسوقي في المنطقة العربية ومع الواجبات التي يمكن ان تعهد لجيشنا في الداخل او الخارج في المستقبل القريب. كما ان ذلك لايتفق مع الاخبار الواردة من العراق عن فكرة اعادة تنظيم الجيش وتسليحه وتجهيزه على اسس عصرية وحديثه. اما الآن فقد كشفت لي الوثائق البريطانية السرية اسرار ذلك كله.

واجب الجيش العراقي

كما رسمته بريطانيا بعد ثورة ١٩٤١

لقد ظهر لي ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تعد طلباتنا السنوية وفق سياسة رسمتها بريطانيا بعد حركات مايس ١٩٤١. فبالاضافة الى سياستها القديمة التي كانت تقضي بتجهيز الجيش العراقي بما هو (قديم ومستعمل) من اسلحتها ومعداتها العسكرية، فقد رأت بريطانيا بعد ثورة مايس ١٩٤١ ان يقتصر واجب الجيش العراقي على حفظ الامن الداخلي ومحاربة العشائر وان يزود بالاسلحة والمعدات العسكرية اللازمة لهذا الواجب فقط.

ويبدو ان البعثة العسكرية البريطانية في العراق كانت تعمل دوما وفق سياسة حكومتها هذه، الأمر الذي ادى الى حدوث خلاف مستمر بينها وبين دائرة الاركان العامة العراقية وعلى رأسها رئيس اركان الجيش بشأن واجب الجيش العراقي وتنظيمه وتسليحه وتجهيزه، وبشأن (تحديثه) بوجه عام. ولشرح تفاصيل ذلك يمكن الاستعانة بالتقارير السرية التي كان يرفعها الجنرال (رنتن) الى وزارة الحربية البريطانية مرتين في السنة. ولعل اهم هذه كان التقرير (السري للغاية) الذي رفعه (رنتن) عن الجيش العراقي (للفترة بين ٣٠ ايلول و ٣١ مارت ١٩٤٧) ففيه معلومات قيمة لها علاقة بموضوعنا:[١]

«يقول رنتن في هذا التقرير: (كانت الظاهرة الرئيسية خلال هذه الفترة تقاعد وزير الدفاع (معالي سعيد حقي) من منصبه في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٦. ولكي يطلع القارئ على مستوى بعض وزراء الدفاع في ذلك الوقت ها انذا اذكر ماقاله رنتون في تقريره عن سعيد حقي:».

«كانت الوظيفة الدائمية التي شغلها سعيد حقي قبل تعيينه وزيرا للدفاع هي منصب (ناظرا الخزينة الملكية) وكان يعرف في أوساط القصر الملكي بـ (الناظر الفاقد نصف عقله)» (HALF WITTED PRIVY).

«ومن تجربتي خلال الستة اشهر التي عملت فيها معه لم اجد ثمة سبباً لتغيير هذه التسمية». وينتقل الجنرال رنتن بعدها الى وصف الوزير الجديد فيقول: «اما الوزير الجديد فهو (شاكر الوادي) وهو ضابط قديم ودبلوماسي خبير يتكلم

(١) هذا التقرير في الوثيقة البريطانية السرية المرقمة FO 371/61669

الانكليزية وهو عصري (MODERNIZER) متحمس يثق بـه الوصي كثيرا لديـه فكر واضح ويفهم معضلات الجيش احسن من الكثيرين».

ويروى عن شاكر الوادي ايضا انه منذ تسلمه مهام الوزاره يضغط عليّ باستمرار لابداء مشورة حول (تحديث) (MODERNIZE) الجيش الامر الذي احرج موقفي بعض الشئ.

اما لماذا احرج الوزير الجديد مـوقف رنتن عندمـا طلب منه العمـل على (تحديث) الجيش العراقي، فلأن ذلك يخالف السياسة التي كانت بريطانيا قد قررت اتباعها في العراق بعد ثورة مايس ١٩٤١ وهي التي كانت تقضي كما قلنا (بان يقتصر واجب الجيش العراقي على حفظ الامن الداخلي ومحاربة العشائر) وانه (يجب ان ينظم ويسلح ويجهز ويدرب للقيام بهذا الواجب فقط).

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد اوعزت الى الجهات البريطانيـة في العراق بان تتبنّى هذه السياسة وان تنشر بين الناس بإن واجب الدفاع عن العراق ضـد اي عـدوان خـارجي من مسـؤوليـة بـريـطانيـا بمـوجب المعـاهـدة العراقية ـ البريطانية وانه (لاحاجة لأن يصرف نفقات طائلة على تسليح جيشه وتجهيزه بالاسلحة والمعدات الحربية العصرية الباهضة الثمن واللازمة لغرض الدفاع الخارجي. وانه من مصلحة العراق ان يقتصر واجب جيشه على حفظ الامن الداخلي).

ويظهر من الوثائق البريطانية السرية ان جهتين بريطانيتين كانتا تدعوان لهذه السياسة في العراق وتعملان لها في تلك الايام وهما: جهة سياسيـة (وهي السفـارة البريـطانية) وجهـة عسكريـة (وهي البعثة العسكـرية الاستشـاريـة البريطانية). كما يظهر من هذه الوثائق ان كلتا الجهتين كـانتا تتلقيـان الأوامر والتوجيهات حول هذه السياسة من حكومتهما ـ السفارة البريطانية من وزارة الخارجية، والبعثة العسكرية الاستشارية من وزارة الحربية البريطانية.

وكانت بريطانيا تستهدف في تلك الايام جعل العراق يعتمد عليها في الدفاع عن نفسه ضد العدوان الخارجي وابقائه تحت نفوذها السياسي ليتسنى لها بذلك الحفاظ على مصالحها الحيوية في هذه البلاد. وانطلاقا من هـذه السياسـة على مايظهر صارت تحجم بعـد حركـات مايس ١٩٤١ عن تسليـح الجيش العراقي باسلحة ومعدات حربية عصرية كالدبابات واسلحة ضد الدبابات واسلحة ضد الطائرات.. وحتى الطائرات المقاتلة والقاصفة صارت تحجم عن تزويد العراق بها رغم وجود قوة جوية لديه منذ مدة طويلة. وكانت تكتفي بتزويدنا بطائرات التدريب وبعض الطائرات الحربية (المستعملة والقديمة الطراز). ويلاحظ في تقرير رنتن

النصف سنوي الذي اشرنا اليه انه يخبر وزارة الحربية البريطانية ان الجهات العسكرية العراقية كانت لا توافق على ان يقتصر واجب الجيش العراقي على (حفظ الامن الداخلي ومحاربة العشائر) بل ترى ان واجبه الرئيسي هو (الدفاع عن العراق ضد العدوان الخارجي).

ويلاحظ في تقرير رنتن ايضا ان هيئة الاركان العامة العراقية وعلى راسها رئيس الاركان الجيش كانت تتبنى هذا الراي وتسعى لتطبيقه وترى انه ينبغي تنظيم الجيش العراقي وتسليحه وتدريبه كأي جيش عصري آخر بغية اعداده لواجب الدفاع عن العراق ضد العدوان الخارجي. وهكذا فان واجب الجيش العراقي كان نقطة خلاف بين البعثة العسكرية البريطانية وبين هيئة الاركان العامة العراقية.

لكنه يبدو ان هيئة الاركان العامة العراقية وعلى رأسها رئيس اركان الجيش كانت عاجزة عن العمل حسب رأيها لأن وزراء الدفاع بعد حركات مايس كانوا يختلفون معها في الرأي ويتفقون مع الرأي البريطاني. وعندما عينت ملحقا عسكريا في لندن كان سعيد حقي وزيرا للدفاع. ويظهر مما ذكره عنه رنتن انه كان شخصية ضعيفة، ولذلك فقد استطاع هذا ان يقنعه بالرأي البريطاني فوافق عليه وطلب من رنتن ان يعمل بموجبه. وفي وسعنا ان نستنتج ذلك من كتاب (سري للغاية) سبق ان اشرنا اليه وكان الجنرال رنتن قد ارسله الى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ٢٨ مارت ١٩٤٦ يخبره فيه (ان وزير الدفاع طلب منه اعداد خطة ثلاث سنوات لاكمال نواقص الجيش العراقي وقوته الجوية واعدادهما للقيام بواجب حفظ الامن الداخلي).

وكان مما يشجع بريطانيا على اتباع هذه السياسة ان بعض كبار الساسة العراقيين كانوا يؤيدونها في الرأي. ويبدو ان الجهات السياسية العراقية كانت منقسمة حول هذا الموضوع: فئة تؤيد في رأيها السياسة البريطانية وفئة تخالفها. وكانت الفئة المؤيدة للسياسة البريطانية والتي ترى ان واجب الجيش يقتصر على حفظ الامن الداخلي قليلة الا انها كانت قوية وتشتمل على اثنين من رؤساء الوزراء المشهورين بنفوذهم السياسي وهما نوري السعيد وصالح جبر. ويظهر لنا ذلك من عدة وثائق بريطانية قديمة كانت قد صدرت في تلك الفترة من الزمن. ويبدو ان شعور نوري السعيد نحو الجيش العراقي قد تغير بعد ثورة ١٩٤١ التي التجأ فيها مع الوصي الى الجانب البريطاني. فقد جاء في تقرير سنوي كان قد رفعه الجنرال رنتن عن الجيش العراقي الى وزير الدفاع شاكر الوادي بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٧ مايلي:

«منذ ان كتبت تقريري السابق (اي قبل سنة) تبدل دور الجيش العراقي تبدلا كليا فحتى ذلك الوقت وبتوجيه صادر من (فخامة نوري السعيد) الذي كان رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة مدة طويلة، كان الجيش يتدرب لحرب العشائر مع احتمال التوسع في المستقبل فقط على الخطوط العصرية خلال ٢٠ سنة تقريباً».

ويروى رنتن ايضا في تقريره الذي رفعه الى وزارة الحربية بتاريخ ٣١ مارت ١٩٤٧ ان من العوامل التي كانت تسيء الى العلاقات بين الانكليز والعراقيين عموما وبين الانكليز وافراد الجيش العراقي بوجه خاص، كراهية الجميع لنوري السعيد المعروف بصداقته للانكليز والذي يشبهه الناس (بالربان الذي هرب مرتين بعد ان قاد سفينه الدوله الى الصخور). ويقول رنتن عن نوري السعيد (ان اعماله بعد ثورة مايس ١٩٤١ عندما كان وزيرا للدفاع لايمكن ان تنسى او تعفى. ومن هذه الاعمال تقليل ارزاق الجنود بـ (١٠٠٠) كالوري في اليوم الواحد وامتناعه عن شراء الاحذية والجوارب والملابس الاخرى للجنود لمدة سنتين وتعيينه في المراكز العليا في الجيش اسوء الرجال في الكفاءة).

وفي تقرير آخر للجنرال رنتن نفسه ايضا وكان قد رفعه الى وزارة الحربية البريطانية (عن المدة المنتهية في ٣٠ ايلول ١٩٤٧) يقول عن صالح جبر (ان رئيس الوزراء الحالي السيد صالح جبر يرى ان مايصرف على الجيش يجب ان يقتصر على شراء الاسلحة له لغرض الامن الداخلي. فاذا اقتضت مصلحة التحالف البريطاني جعل الجيش عصريا اكثر فيجب ان لايحتمل العراق تكاليف ذلك وحده. وهو يشعر بقوة بضرورة صرف كل المبالغ الممكنة على الاصلاح الاجتماعي. وهذا الرأي كانت لاتشاركه طبعا هيئة الاركان العامة الذين كانوا يطمحون لجعل الجيش حديثا وآليا في اسرع وقت ممكن. ويساند الوصي ووزير الدفاع شاكر الوادي باعتدال رأي هيئة الاركان العامة وهما يحرصان على ان لاتنفر منهما عواطف الجيش).

وهكذا فان الوثائق البريطانية السرية تكشف لنا النقاب عن اسرار التساؤلات التي كانت تدور في راسي حول طلبات جيشنا وواجبه وحول موضوع

---

(١) وهو كتاب القائم باعمال السفارة البريطانية المرقم ٧٨٦ والمؤرخ في ١٩٤٧/٩/٢ وكان قد ارسله الى الجنرال رنتن في لندن عندما كان هذا في اجازة هناك، وقد جاء فيه: «سأذكر ذلك لرئيس الوزراء العراقي صالح جبر ولكنه كما تعلم يكره الصرف على الجيش». وهذا الكتاب مذكور في الوثيقة البريطانية السرية (FO 371 61670) وهو ينصّ بالانكليزية على مايلي:

.(I Sholl Mention Later Affair to Pnime Ministen Bub as you know he hatis spending monr on army)

(تحديثه)، عند تعييني ملحقا عسكريا في لندن. فهي تظهر ان طلبات جيشنا كانت قد نظمتها جهة عسكرية بريطانية ووفق سياسة بريطانية معينة تستهدف ان يقتصر دور الجيش العراقي على حفظ الامن الداخلي ومحاربة العشائر فقط. ولذلك فيجب ان ينظم ويسلح ويجهز لهذا الغرض. ومن هنا جاءت طلبات السنة ٤٦/١٩٤٧ والسنتين التاليتين خالية من الاسلحة الحديثة التي تجهز بها الجيوش العصرية او تستخدم في الحروب النظامية كالدبابات واسلحة ضد الطائرات، في حين ان هذه الطلبات نفسها كانت تشتمل على بعض الاسلحة والمعدات (التقليدية) او الملائمة لحروب العشائر وللحروب غير النظاميه كمدافع الهاون والمدرعات. ان الفرق الوحيد الذي يلاحظ بين طلبات اسلحة السنوات الثلاث وفق الخطة التي وضعها رنتن هو في اضافة ١٢ مدفع ٢٥ رطل مع لوازمها الى طلبات السنة الثانية ٤٧/١٩٤٨ واضافه ٢٤ مدفع ٢٥ رطل و ٣٦ مدفع ٧ ر ٣ قوس مع لوازمهما الى طلبات السنه الثالثة ٤٨/١٩٤٩.[1]

ومما يسترعي الانتباه ايضا ان مقادير الاسلحة والمعدات المطلوبة للسنة الاولى (٤٦/١٩٤٧) كانت اكثر بكثير من مقاديرها المطلوبة للسنة الثانية ٤٧/١٩٤٨، في حين ان المقادير المطلوبة للسنة الثالثة ٤٨/١٩٤٩ تزيد كثيرا على طلبات كل من السنتين السابقتين، الامر الذي يدل على ان خطة الثلاث سنوات لاعادة تجهيز الجيش العراقي لم تكن قد وضعت على اسس سليمة وفق تقدير صحيح للموقف. ولا شك ان البعثة العسكرية البريطانية هي المسئولة عن هذا الخطأ ولكن هيئة الاركان العامة وعلى رأسها رئيس اركان الجيش العراقي كانت تشترك معها في المسئولية. فقد رأينا ان هذه الهيئة كانت تختلف في رأيها مع البعثة العسكرية البريطانية بشأن واجب الجيش العراقي ودوره. اذن كيف رضيت ان تنظم البعثة العسكرية البريطانية وحدها طلبات السنة المالية ٤٦/١٩٤٧ وان

---

(١) يراجع القارئ طلبات السنة المالية ٤٦/٤٧ في فصل سابق اما طلبات السنة ٤٧/٤٨ فهي مرفقة بطيه مع مجموع طلبات السنوات المالية الثلاث واما طلبات السنة المالية ٤٨/٤٩ ففي الامكان استنتاجها. وعلى كل حال فانها قدمت في السنة التي نشبت فيها الحرب.

المعدات المطلوبه لثلاث سنوات

المادة	العدد المطلوب لثلاث سنوات
سيارات قيادة	٢٨
عجلات (ستيشن)	٧
سيارات (جيب) ١٥ هندرويت ٤ × ٤	٤٤
سيارات ١٥ هندرويت ٤ × ٤	١١٢
سيارات ١٥ هندرويت ٤ × ٤ للمخابرة	٢٦
سيارات ١٥ هندرويت ٤ × ٢ للخدمات العامة	٢٣٥
ناقلات ١٥ هندرويت بيت لاسكي	١٢٥
ناقلات ١٥ هندرويت للماء	٣٦
لوريات ٣ طن مخازن	٥
لوريات ٣ طن معامل	١٤
لوريات ٣ طن انكسار	٢٢
لوريات ٧ طن انكسار	٥
لوريات ٣ طن خدمات عامة	٩٤١
لوريات ٣٠ هندرويت	٢٦
سيارات اسعاف	٧٩
دراجات بخارية	٤٥١
مدرعات	٢٢٦
ساحبات مدافع ٢٥ راحل	٤٢
ناقلات مشاة	٢٦

مدافع هاون ٢ عقدة	١٩٨
مدافع هاون ٣ عقدة	١٠٤
مدافع ٢٥ رطل مع مدخراتها الملحقة	٣٦
مدافع ٧ ر ٣ قوى مع مدخراتها الملحقة	٣٦
اجهزة لاسلكية رقم ١٨ ـ محطه كاملة	١٣٥
اجهزة لاسلكية رقم ٣٨ ـ محطة كاملة	٣٤٦
اجهزة لاسلكية رقم ١٢ ـ محطة كاملة	٩
اجهزة لاسلكية رقم ٢٢ ـ محطة كاملة	٥٢
اجهزة لاسلكية رقم ١٩ ـ محطة كاملة	٧٧
محركات شحن ٣٠٠، ٥٠٠، ١٢٦٠، ٥ ر ٤ (K.W)	١٣٢
لوريات ٣ طن ٤ × ٤ للقيادة (H. P)	٨
لوريات ٣ طن ٤ × ٤ قسم (T. E. V)	٨
قوارب جولة واستطلاع	-
معدات ونقلية لجسر (بيلي)	-
معدات ونقلية لجسر (بونتون)	-
معدات ونقلية لقوارب تطوى	-
بلدوزرات وساحبات جر لمعدات التجسير الفنيه	-
معدات لتجهيز الماء	-
ناقلة (سومر فيلد)	-

من الوثيقة رقم FO371/ 62398 XCla 4513

طلبات السنة الماليه ١٩٤٧/١٩٤٨

١ - المشاة: مدافع هاون ٢ عقدة	٢٧
——— مدافع هاون ٣ عقدة	١٢
٢ - المدفعية: مدافع ٢٥ رطل	١٢
ساحبات	١٢
تركتورات	١٨
لوريات ٣ طن	١٢
سيارات ١٥ هندرويت خدمات عامة	١٥
سيارات ١٥ هندرويت للماء	٣
سيارات (جيب)	٩
مدرعات	٦
سدادات	١٢ مع
نواظم	٤ اجهزتها
مقدرات المدى	٤ الملحقة
٣ - معدات هندسيه: تقدم لها قائمة خاصة	٢٠
٤ - معدات مخابرة: اجهزة لاسلكية رقم ١٨	٢٠
اجهزة لاسلكية رقم ٣٨	٢
اجهزة لاسلكية رقم ١٢	١٠
اجهزة لاسلكية رقم ٢٢	١٠
اجهزة لاسلكية رقم ١٩	٢٥
محركات شحن ٣٠٠ و ٥٥٠ و ١٢٦٠ واط، و ٥ ر ٤ K.W	٦

٥ ـ معدات طبية: سيارات اسعاف ذات ٤ ناقلات	
سيارات اسعاف ذات نقالتين	٦
ساحبات ماء	٣
خزانات للماء	٩
٦ ـ وسائط نقلية: لوريات ٣ طن	١٤٤
سيارات ١٥ هندرويت ٤ × ٢ خدمات عامة	١٧
لوريات ٣ طن ـ مخزن	٢
لوريات ٣ طن ـ معمل	٣
لوريات ٣ طن ـ انكسار	٣٤
دراجات بخارية	١٨

تقدمها الى وزارة الحربية البريطانية دون ان تحدث فيها هي نفسها (اي هيئة الاركان العامة) اي تغيير جوهري يتفق مع مصلحة الجيش العراقي، سواء أكان ذلك من حيث المواد المطلوبة او مقاديرها او نوعها ؟

لعل السبب هو لأن وزراء الدفاع قبل شاكر الوادي كانوا يتفقون في رأيهم مع الرأي البريطاني. وقد رأينا ان آخرهم كان (سعيد حقي) الذي يبدو انه كان تحت تأثير الجنرال رنتن. لكنه كان من المتوقع ان يحدث ـ بعد تعيين شاكر الوادي وزيرا للدفاع واتفاقه في الرأي مع هيئة الاركان العامة وانسجامه مع الفريق الركن صالح صائب ـ تغيير هام وسريع في طلبات السنة الثانية (١٩٤٧/١٩٤٨).

نقطة تحول في واجب الجيش العراقي

عندما تولى شاكر الوادي وزارة الدفاع اختلف ايضا في الرأي مع الجنرال رنتن وبعثته العسكرية حول واجب الجيش العراقي ودوره، واتفق في ذلك مع رئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح صائب وهيئة الاركان العامة العراقية. يشير الى ذلك الجنرال رنتن في تقريره السري النصف سنوي الذي قدمه الى وزارة الحربية البريطانية (في ٣١ مارت ١٩٤٧) بقوله: «يتفق شاكر الوادي في رأيه مع الوصي ورئيس اركان الجيش حول اعادة تسليح الجيش العراقي وتجهيزه كجيش عصري مهيأ لحرب نظامية».

والواقع ان تعيين شاكر الوادي بمنصب وزير الدفاع كان بمثابة نقطة تحول بالنسبة للجيش العراقي في تلك الفترة من الزمن. فمنذ ذلك الوقت لم يعد واجبه يقتصر على حرب العشائر والامن الداخلي، بل اصبح كواجب اي جيش آخر. واتجه تسليحه وتجهيزه، وتنظيمه وتدريبه نحو اعداده كجيش عصري قادر على ان يقاتل حربا نظامية.

وكان اهم اجراءات شاكر الوادي في هذا الصدد انه اصدر امرا تحريريا الى الجنرال رنتن في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ - اي بعد توليه الوزارة بنحو شهر واحد - حدد له فيه واجب البعثة العسكرية البريطانية وصلاحيتها وطلب منها العمل على تدريب الجيش العراقي كجيش عصري واعداده لحرب نظامية. اي أمرها بان تعمل وفق رأي هيئة الاركان العامة.

ومن هنا اصبح موقف رنتن حرجا. فان ماامره به الوزير الجديد يخالف ماارادته وزارة الحربية البريطانيه ان يفعل.

وبالنظر لاهمية الكتاب الذي ارسله شاكر الوادي الى رنتن من الناحية التاريخية ننشر ادناه ترجمته:

سري

الموضوع: تنظيم الجيش

رقم ١٨٦، ٣/٥/٣/.
٩ كانون الاول ١٩٤٦

الى: رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية
كتابكم رقم MLR/ DO/ 465 المؤرخ في ٢٨ ايلول ١٩٤٦

١ - لقد تبنى تنظيم الجيش الاصلي التدريب لحرب نظامية والقتال ضد عدو نظامي وان تسليح الجيش لم يكن لاعداده لقتال غير نظامي.

٢ - ان خطة تسليح الجيش وتجهيزه بنيا على تزويده باسلحة ومعدات عصرية حديثة وقد طلب بعض هذه وسيطلب الباقي حسب خطة موضوعة. ولدى الجيش الآن اسلحة عصرية وآليات يمكن استخدامها في التدريب النظامي.

٣ - لذلك يظهر انه ليس هناك سبب يمنع قطعات الجيش من ممارسة اي تدريب نظامي قبل ان يجري تسليحها باسلحة عصرية ووفق مقاييس كاملة. ولذا يجب ان نبدأ بالتدريب بدون تحديد اية فترة.

٤ - لم يكن التدريب على الحرب النظامية في اقتراحكم هو الموضوع الذي اخذ بنظر الاعتبار. لذلك فان اقتراحكم حول اعادة التنظيم لايمكن ان يؤخذ كاساس للموضوع مدار البحث.

٥ - فيما يتعلق بتثبيت قوة الجيش (اي عدد الجنود) والمبالغ التقريبيه المتيسرة لنفقاته الرئيسية والسنوية، ليس لهذه المسألة علاقة بموضوعنا. وان اي قرار يؤخذ حول ذلك في الوقت الحاضر يتوقف على الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد.

التوقيع: شاكر الوادي وزير الدفاع

تعليقا على هذا الكتاب نقول:

يبدو انه جواب على كتاب كان قد ارسله الجنرال رنتن الى وزير الدفاع السابق (سعيد حقي) حول تنظيم الجيش العراقي وواجباته. ويظهر ان سعيد حقي لم يشأ الاجابة على ماجاء في كتاب رنتن خشية ان يورطه ذلك في اتخاذ قرار او البت في امور تتعلق بواجبات جيشنا وتنظيمه وتسليحه وتجهيزه وتدريبه، وهي الامور التي كانت موضع الخلاف بين البعثة العسكرية البريطانية وهيئة الاركان العامة العراقية. ويبدو انه لم يكن لسعيد حقي رأي في ذلك كله، بل كان مترددا في رأيه بين الطرفين ويتظاهر لكل طرف انه يؤيده.

ويظهر ان الجنرال رنتن كان يشير الى ذلك. فاراد بكتابه الذي ارسله الى وزير الدفاع في ١٩٤٦/٩/٢٨ ان يحمله على ان يقرر بصورة قاطعة تأييده للرأي البريطاني وان يذكر ذلك في كتاب رسمي. وبما ان سعيد حقي كان اعجز من ان يتحمل مسؤولية القرار او البت في الامور الهامة التي كانت موضوع الخلاف بين الجانبين العراقي والبريطاني فقد ترك ذلك لخلفه شاكر الوادي.

البعثة البريطانية يضعف دورها يقّل تاثيرها

وكان من المتوقع ان يؤثر موقف وزير الدفاع الجديد واختلافه في الرأي مع الجنرال رنتن في موقف البعثة البريطانية ومركزها بوجه عام. اذ لم تعد المعارضة لها تقتصر على رئيس اركان الجيش وهيئة اركانه فحسب، بل شملت ايضا وزير الدفاع ووزارة الدفاع بوجه عام. لقد اصبح الكل يفكرون في (تحديث) جيشهم ويطالبون بتزويده بالاسلحة والمعدات الحربية العصرية. ويستدل من تقرير الجنرال رنتون انه حاول ان يقاوم هذا الاتجاه. فاعد تمرينا لهذا الغرض (تجريبيا) ويستهدف (اظهار الصعوبات والمشاكل التي تحول دون اعادة تنظيم القوات العراقية المسلحة على اساس عصري ثم استخدامها في حرب نظامية). وقد حضر هذا التمرين الوصي ووزير الدفاع ورئيس اركان الجيش وجميع قادة الجيش العراقي وآمري الويته وضباط ركنهم. لكنه يبدو ان الاتجاه نحو (تحديث الجيش) والضغط على الجانب البريطاني بوجوب (تجهيزه بالاسلحة الحديثة والمعدات العصرية) اصبحا عامأن وقويأن الى درجة لم يعد معها في وسع رنتون مقاومته. فهو يقول في تقريره (الكل يتلقون بحرص وحماس المعضلات العصرية للجيش من الوصي حتى اصغر ضابط). ومما هو جدير بالذكر ان رنتون يمتدح الجيل الجديد

من ضباط الجيش العراقي من آمر لواء فما دون بقوله: «ان مستواهم العام يثير اشد الاعجاب (MOST IMPRESIVE), كثيرون منهم يتكلمون الانكليزية ومعظمهم يفهمونها جيداً. انهم في الغالب مثقفون، يقرأون كثيرا ويتقبلون الافكار الحديثه بحماس بل وبدرجة خطيرة في بعض الحالات» ثم يضيف الى ذلك قوله: «وفوق ذلك كله فهم يشعرون انه يجب ان تكون لديهم في اي حال من الاحوال نواة لاسلحة ومعدات حربية عصرية، وما لم تأت بعض هذه الاسلحة والمعدات العصرية قريبا فان نفوذ الوصي والميل الى الانكليز سيتلاشيان. ذلك لأن هناك دعاية مستمرة بين الضباط مفادها ان الانكليز والوصي يتعمدان العمل على ابقائهم غير مقتدرين».[1] ويعتقد رنتن ان اكتساب صداقة الجيل الجديد من الضباط العراقيين واحترامهم امر مهم بالنسبة لبريطانيا ويرى في تقريره انه «في الامكان تأمين ذلك»:

١ ـ باعطائهم دوراً في الدفاع المشترك لبلادهم يرضي فيهم احترام الذات ويفهمونه.

٢ ـ باعطائهم في اي حال من الاحوال بعض المعدات العصرية التي يمكن ان يستخدمونها.

ويستدل من تقرير الجنرال رنتون انه كان يشكو من ثلاثة امور يخشي تأثيرها في سمعة بريطانيا وثقة العراقيين وهي:

١ ـ التأخيرات في تجهيز طلبات الاسلحة والمعدات الحربية.

٢ ـ عدم تجهيز وزارة الحربية لبعض المعدات التي اوصى هو بشرائها واقنع مجلس الوزراء العراقي بالمصادقة على ذلك ثم ادعت وزارة الحربية انها غير متيسرة لديها.

٣ ـ امتناع وزارة الحربية البريطانية عن تجهيز أسلحة ومعدات عصرية للجيش العراقي.

ويقول رنتون في تقريره: «اعدت للحكومة العراقية في السنة الماضية خطة لثلاث سنوات لتجهيز الجيش العراقي بالمعدات ووسائط النقل اللازمة لاغراض الامن الداخلي. وقد قبلت هذه الخطة مع تعديلات بسيطه وقدمت طلبات الوجبة الاولى ولا ادري ماذا حدث بعدها».

والذي حدث هو انني عينت ملحقا عسكريا في لندن وصرت اتفاوض مع وزارة الحربية حول طلبات الوجبة الاولى التي كانت عبارة عن طلبات السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ليس الا.

---

(١) تقرير الجنرال رنتن النصف سنوي في ٣١ مارت ١٩٤٧ ـ والمدوّن في الوثيقة رقم 371/61669

١٩٤٦/١٩٤٧ ليس الا وكان الانكليز قد اعتادوا حتى وقت تعييني تجهيز الجيش العراقي باسلحة ومعدات حربية (مستعملة وقديمة الطراز) ولذلك فقد كانت مفاوضاتي تقتصر على اقناعهم بوجوب تجهيزنا بطلبات السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ والتي تليها جديدة.

اما موضوع اعطائنا الاسلحة والمعدات العصرية كالدبابات واسلحة ضد الدبابات والطائرات الحربية واسلحة ضد الطائرات، فذلك امر آخر. وكانت الجهات العسكرية العراقية تطالب به منذ فترة طويلة بدون نجاح. الا أن (الضغط) على طلب هذه الاسلحة والمعدات العصرية وعلى (تحديث) الجيش قد بدأ بصورة جدية منذ ان تولى شاكر الوادي وزارة الدفاع. فبينما كنت انا اراجع باستمرار وزارتي الحربية والطيران في لندن حول هذا الموضوع كان الوصي ووزير الدفاع ورئيس اركان الجيش وجهات عراقية اخرى تضغط من جانبها في بغداد على السفارة البريطانية وعلى البعثة العسكرية البريطانية حول الموضوع نفسه كما تشير الى ذلك الوثائق البريطانية السرية.

هذا وقد ذكر رنتن في تقريره الى وزارة الحربية البريطانية امرين مهمين لهما علاقة بطلبات جيشنا:

الاول: ان رئيس اركان الجيش العراقي اخبره في بداية مارت ١٩٤٧ ان مبلغ مليوني دينار من المبالغ المخصصة في الميزانية لشراء طلبات الجيش العراقي لسنة ١٩٤٧/٤٦ المالية سيعاد الى الخزينة بدون ان يصرف وذلك من جراء عدم تجهير الجهات البريطانية لقسم من طلبات تلك السنة المالية حتى الآن[1].

وكأنما اراد رنتن بذلك ان يذكر المسؤولين في وزارة الحربية البريطانية ان هذه السنة المالية اوشكت ان تنتهي ومع ذلك فانهم لم يزودوا حتى الآن كل مااوصي به للجيش العراقي من اسلحة ومعدات رغم انها كانت (تقليدية) وقليلة العدد وتستخدم في حرب غير نظامية. ان ذلك مما يقلل من ثقة الجهات العراقية بالبعثة العسكرية البريطانية التي اعدت تلك الطلبات وسيعرقل خطة الثلاث سنوات التي وضعها كما ان ذلك سيحول دون سد قسم من احتياجات الجيش العراقي في وقت يحتمل ان يقوم فيه بحركات ضد العشائر في الشمال.

الثاني: انه أُعلن في الولايات المتحدة عن بيع أسلحة ومعدات عسكرية باسعار تقل كثيرا عن الاسعار التي يتقاضاها الانكليز عن الاسلحة والمعدات التي يبيعونها للعراق ولغيره من الدول.

---

(١) كانت ستنتهي في الواقع بعد شهرين.

وكأنما اراد رنتن بذلك ان يذكر المسئولين في وزارة الحربية البريطانية ان عرقلة تجهيز طلبات الجيش العراقي وبيع الأسلحة والمعدات (قديمة ومستعملة) له وباسعار غالية قد يضطر العراق بالنتيجة الى شراء كل مايحتاج اليه من امريكا ـ لاسيما وانه سيحصل عليها هناك جديدة وباسعار ارخص مانتقاضاه نحن الانكليز. ولا شك ان ذلك سيؤدي بالنتيجة الى ضرر اقتصادي وسياسي لبريطانيا وفقدانها احد زبائنها الدائمين.

والواقع ان بريطانيا كانت تمارس استغلالا بشعا في عملية بيعها الاسلحة والمعدات العسكرية للعراق وذلك بالاستفادة من نفوذها السياسي في بلادنا. فبالاضافة الى انها اعتادت ان لاتبيع لنا غير الاسلحة المستعملة والقديمة الطراز وباسعار غالية جدا كانت تفرض علينا ايضا بعض القيود التي تقيد بها حرية شراءنا الاسلحة ومعداتها العسكرين من حيث العدد والنوع. كما انها كانت تفرض علينا ان نقدم لها جميع طلباتنا العسكرية مرة واحدة في السنة فقط. اما من جانبها هي فقد كانت لاتلتزم بالعقود والاتفاقيات التي تعقدها معنا وتؤخر عادة تجهيز طلباتنا.. بل وتمتنع في بعض الاحيان عن تجهيز ماسبق ان وافقت عليه من اسلحة ومعدات.وكانت كل هذه الامور من المشاكل التي اواجهها كملحق عسكري في لندن، وكان عليّ ان اسعى لمعالجتها وحلها.

اقتراحات رنتن لاعادة تجهيز الجيش العراقي وتحديثه

يقول الجنرال رنتن في تقريره السري لوزارة الحربية البريطانية.: «كانت خطة الثلاث سنوات التي وضعتها للجيش العراقي تشمل أقل الاسلحة والمعدات ووسائط النقل اللازمة لاغراض الأمن الداخلي فقط ولا تشمل طلب العراقيين المتزايد لـ (تحديث) جيشهم وتجهيزه بالاسلحة والمعدات العصرية.. كما لم تشمل متطلبات التغيير السياسي الذي كانت توصي به المذكرة المهيأة للمحادثات التمهيدية للمعاهدة».

والمعاهدة التي يعنيها رنتن هي المعاهدة الجديدة التي كانت بريطانيا تنوى عقدها مع العراق لتحل محل المعاهدة العراقية - البريطانية القديمه. ويبدو ان بريطانيا اقرت في المذكرة التي كانت قد اعدتها للمحادثات التمهيدية للمعاهدة الجديدة ضرورة اجراء بعض التغيير في السياسة التي كانت قد سارت عليها في العراق بعد حركات مايس ١٩٤١ وذلك بتزويد الجيش العراقي ببعض الأسلحة والمعدات العصرية التي تتناسب مع الدور الذي سيعهد اليه بموجب المعاهدة الجديدة.

ثم يقول رنتن في تقريره: «لو انني اسأل، وانني لواثق من انني سأسأل خلال الايام القلائل القادمه لاقترح خطة لتجهيز الجيش العراقي باسلحة ومعدات عصرية، فساقترح له باختصار ذات ثلاث صفحات:

صفحة ١: تجهيز اسلحة ومعدات عصرية جديده لمدارس الجيش العراقي ومراكز تدريبه.

صفحة ٢: تجهيز كتيبة مختلطة واحدة فقط من الجيش العراقي باسلحة ومعدات عصرية.

صفحة ٣: تجهيز لواء مختلط واحد فقط من الجيش العراقي باسلحة ومعدات عصرية.

واقترح ان توزع هذه الصفحات على عدة سنوات. وهكذا فالجنرال رنتن كان يوصي وزارة الحربية بوجوب تزويد الجيش العراقي ببعض الاسلحة والمعدات العصرية ولكن اقصى مااقترحه في تقريره هو تجهيز لواء مختلط فقط على ان يتم ذلك خلال عدة سنوات.

وقد يتساءل البعض لماذا كانت بريطانيا تحجم هذا الحد عن تجهيز الجيش العراقي باسلحة ومعدات عصرية ؟. في وسعنا ان نستنتج السبب مما ذكره رنتن نفسه في الجزء الاخير من تقريره السري الى وزار الحربية، فقد تطرق فيه الى موضوع يثير الانتباه الا وهو: مدى التأثير السلبي الذي يمكن ان يحدثه الجيش العراقي.

فهو يقول: «على الرغم من انه لايمكن ان يؤلف الجيش العراقي خطرا يهدد القوات البريطانية المرابطة في العراق، لكن جيشا معاديا وغير مطيع يمكن ان يولد الاضطرابات والاحوال غير المستقرة في البلاد - غير ان رنتن كان يرى: «ان هذا الاحتمال اصبح ابعد فابعد خلال السنوات الثلاث الماضية» ثم يضيف الى ذلك بقوله «الجيش العراقي مطيع جدا لكنه يمكن ان يصبح بسهولة آلة بيد حزب سياسي معادي اذا استطاع الاستيلاء على الحكم».

ماعسى ان نستنتج من اقوال رنتون هذه ؟

في وسعنا ان نستنتج ان بريطانيا كانت تحسب حسابا لاحتمال تعرض الجيش العراقي على قواعدها في العراق وهجومه على قواتها المرابطة فيها. فهي لذلك فكرت في عدم تجهيزه باسلحة (تعرضية) يستطيع بها ان يهاجم كالدبابات والطائرات او باسلحة عصرية يستطيع بها ان يقاوم قوات بريطانية المدرعة وقوتها الجوية كاسلحة ضد الدبابات واسلحة ضد الطائرات. وربما كانت لاتريد اعداد الجيش العراقي لحرب نظامية عصرية خشية ان يحاربها في المستقبل. ويبدو انها اتخذت من المحاولة التعرضية التي قام بها جيشنا في مايس ١٩٤١ على القاعدة البريطانية في الحبانية درسا لها، فقد كان المذيع (العربي) في محطة الاذاعة البريطانية في لندن يردد ابان تلك الحركات البيت العربي المشهور:

اعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني

صعوبة الحصول على الدورات للضباط العراقيين في انكلترة

يروي الجنرال رنتون في تقريره آنف الذكر الى وزارة الحربية البريطانية «ان الحصول على الدورات للضباط العراقيين اصبح من الصعوبة بمكان».

وقد كان ذلك حقا من المشاكل المهمة التي كنت اواجهها كملحق عسكري في انكلترة اذ كنت الاقي صعوبات جمة في الحصول على شواغر لضباطنا في مدارس القوات المسلحة البريطانية وكلياتها. وكنت اظن ان الاقبال الكثير على هذه المدارس والكليات من جميع انحاء الامبراطوريه ومن جيوش الدول الحليفة والصديقة كان السبب الرئيسي في الصعوبات التي كنت اواجهها في الحصول على الشواغر لضباطنا في الدورات البريطانية. ولكن الجنرال رنتون يعزو ذلك (في تقريره آنف الذكر) الى سبب آخر الا وهو (الاجور العالية جدا) لهذه الدورات والتي كان يقتضي دفعها صافية من تخصيصات التدريب المحدودة للجيش العراقي - الامر الذي كان يجعل عدد الضباط الممكن ارسالهم الى تلك الدورات قليلاً». وتعترف بعض الجهات البريطانية الرسمية نفسها - وفي عدة وثائق قديمه - بان اجور دوراتهم كانت (غالية جدا) ولا سيما دورات تدريب الطيارين وضباط المدفعية. وانني لأذكر اننا فاتحنا في حينه الدوائر المختصة في وزارتي الحربية والطيران حول امكانية الغاء هذه الاجور او تقليلها على الاقل لانها ترهق الميزانية المحدودة لجيش صغير كالجيش العراقى وطالبنا بوجوب تدريب ضباطنا في انكلترة مجانا اسوة بما تفعله

امريكا مع ضباط حليفاتها، لكنهم رفضوا طلبنا بشأن الغاء الاجور او تقليلها رفضا باتا قائلين: ان ذلك سيؤدي الى مطالبة الدول الاخرى التي كانت تدرب ضباطها في انكلترة ان يشملها الغاء اجور الدورات، الامر الذي سيسبب لبريطانيا خسارة مالية كبيرة في زمن كانت تعاني فيه من ضائقة مالية شديدة.

وتكشف لنا الوثائق البريطانية السرية ان الجهات الرسمية البريطانية كانت قد وافقت بالنتيجة على اعفاء العراق لحد (١٠,٠٠٠) باون في كل سنتين من مجموع اجور تدريب ضباطه في انكلترة. وقد وافقت على ذلك (اللجنة الدفاعية الوزارية) التي كانت قد الفتها الحكومة البريطانية لاعداد مذكرة للمباحثات التي كانت تنوى اجراءها مع الحكومة تمهيداً لعقد معاهدة جديدة معها. ولعل ذلك كان من الامتيازات التي ارادت بها بريطانيا اغراء العراق على عقد تلك المعاهدة معها، ولكن هذا الامتياز كان «تافها» الى درجة ان وزير الطيران البريطاني يصرح في اجتماع لجنة الدفاع الوزارية يوم ٢٤/٩/١٩٤٧» ان مبلغ الاعفاء الذي سيمنح للعراق لايسد غير جزء يسير من مجموع اجور تدريب الطيارين فقط.

ومما هو جدير بالذكر ان بريطانيا كانت (تتشدد) في قبول ضباطنا في بعض دوراتها المهمة كدورة الاركان في (كمبرلي). ومن المحتمل انها كانت قد لجأت الى ذلك بعد ثورة مايس ١٩٤١ عندما قررت ان يقتصر واجب الجيش العراقي على حفظ الامن الداخلي ومحاربه العشائر. فهذا الواجب لايتطلب اعداد ضباط اختصاصيين في الحروب النظامية كخريجي دورة الاركان الذين يدربون على واجبات الاركان والقيادة في الحروب النظاميه بالدرجة الاولى. ومن هنا فانها كانت تقبل ضباطنا عادة في دورات الضباط الاقدمين التي كانت مدتها قصيرة وتستهدف تدريب الضباط الاقدمين على (واجبات القيادة العامة) وقد خفضت بريطانيا اجور تدريب ضباطنا في دورات الضباط الاقدمين هذه من ٢١٠ جنيه للضابط الواحد في الدورة كما كانت في السابق الى ١٠٠ جنيه اعتبارا من ١ كانون الثاني ١٩٤٧.

ويشكو الجنرال رنتون من عدم قبول ضباطنا في دورة الاركان البريطانية في تقريره السري (الذي قدمه الى وزارة الحربية في ٣١ مارت ١٩٤٧) فهو يرى ان احدى العوامل التي كانت تسئ الى العلاقات بينهم وبين الجهات العسكرية العراقية (استحالة الحصول على اي شاغر للعراقيين في كلية اركان كمبرلي) ثم يقول (ان كلا من الوصي ووزير الدفاع مقتنعان قناعة تامة ان رئيس اركان الجيش الامبراطوري المارشال مونتكمرى قد وعدهما عندما واجهاه في لندن بشاغر واحد على الاقل في كلية الاركان الامبراطورية. وانه كتب بناء على رجاء الوصي كتابا في هذا الخصوص الى وزارة الحربية البريطانية في ٢٥ ايلول ١٩٤٦. لكنه لم يرد اليه اي

جواب منها حتى الآن).

ويشكو الجنرال رنتن في تقريره السري آنف الذكر ايضا من صعوبة تأمين الدورات الاخرى في انكلترة للضباط العراقيين، ويرى ان ذلك عامل يحول دون تحسين العلاقات بين الانكليز والعراقيين ويقول: «ان العراقيين يعلقون اهمية كبيرة على الدورات في انكلترة. لكن الاجور العالية جدا لهذه الدورات تضطرهم الى ارسال عدد قليل فقط من ضباطهم اليها» ثم يضيف الى ذلك بقوله: «ان الاختلاف في مظهر الضابط العراقي بعد حضوره دورة في انكلترة يكون واضحا جدا. وكلما استطعنا تشجيع السلطات العراقية على ارسال ضباطها الى انكلترة كلما كان ذلك افضل».

هذا وبناء على الضغط المتواصل من عدة جهات عراقية على الجانب البريطاني حول قبول ضباطنا في كلية اركان كمبرلي وافقت وزارة الحربية البريطانية في كتاب ارسلته في تاريخ ٦ حزيران ١٩٤٧ على قبول احد ضباطنا في دورة الاركان البريطانية التي كانت ستبدأ في ١ كانون الثاني ١٩٤٨.

بريطانيا تقاوم (تحديث) الجيش العراقي

رأينا ان بريطانيا كانت قد خططت بعد ثورة ١٩٤١ ان يقتصر واجب الجيش العراقي على حفظ الامن الداخلي ومحاربة العشائر فقط. وان خطة الثلاث سنوات التي اعدتها البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية كانت تفتقر الى الاسلحة الحديثة التي من شأنها ان تعزز قدرة الجيش القتالية في حرب حديثة كالدبابات واسلحة ضد الدبابات والطائرات واسلحة ضد الطائرات، كما كانت تفتقر الى الآليات اللازمة لزيادة قابلية حركة الجيش، ورأينا ايضا انه بعد ان تولى شاكر الوادي وزارة الدفاع عاد الجيش الى واجبه الاصلي وبدأت المحاولات لـ (تحديثه) وتجهيزه بالاسلحة الحديثة والمعدات العصرية. ويروى لنا الجنرال رنتون في تقريره لوزير الدفاع ان هذا امره بالعمل على (تحديث) الجيش وانه بناء على طلب الوزير وضع خطة لخمس سنوات لهذا الغرض، ولا نعلم تفاصيل هذه الخطة لاننا لم نعثر عليها. الا انه يظهر مما يرويه رنتون نفسه انها كانت تقتصر على (تحديث) الفرقة الاولى وتوسيع القوة الآلية.

ويبدو ان قيادة الجيش العراقي، او بالاحرى دائرة الاركان العامة، كانت قد فكرت في (تحديث) الجيش منذ ان تولى الفريق الركن صالح صائب الجبوري رئاسة اركان الجيش في بداية عام ١٩٤٥. الا ان الوثائق البريطانية القديمة تشير الى ان الجهات العسكرية العراقية ظلت عاجزة عن القيام باي شئ في هذا المجال غير ماكانت توصي به البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية الى ان جاء شاكر الوادي الى وزارة الدفاع. وعندها بدأت الجهات العسكرية العراقية في محاولاتها لـ (تحديث) الجيش وتسليحه بالاسلحة والمعدات العصرية. ولما كانت بريطانيا تستهدف مقاومة هذا الاتجاه كما رأينا فقد كان من المتوقع ان يحدث مايشبه الصراع بين الجهات البريطانية والجهات العراقية حول هذا الموضوع. وقد تناول هذا الصراع (الخفي) كافة طلبات الجيش العراقي على العموم الا انه برز بوجه خاص في موضوع تجهيز الدبابات واسلحة ضد الدبابات وتجهيز الطائرات واسلحة ضد الطائرات وفي تجهيز كافة انواع الآليات.

ومن جراء هذا الصراع الخفي كان من الطبيعي ان نواجه مشاكل وصعوبات جمة في الحصول على مايحتاج اليه جيشنا من الاسلحة والمعدات العصرية آنفة الذكر. وها انذا اشرح تفاصيل ذلك:

صعوبة الحصول على الدبابات

بعد ان فكرت بريطانيا في توجيه الجيش العراقي نحو واجب الامن الداخلي ومحاربة العشائر اخذت تحجم عن تزويده بالدبابات بدعوى انه لايحتاج اليها. وصارت تزوده بدلا منها بالمدرعات لانها اكثر ملائمة لحرب العشائر ولحـركات الامن الداخلي علاوة على انها ارخص ثمنا واسهل استخداما.

الا انه بالنظر لوجود صنف مدرع في الجيش العراقي منذ مدة طويلة ووجود مدرسة للدروع لديه وهما يحتاجان الى الدبابات لاغراض التدريب الاعتيادي كان من الطبيعي ان تطالب دائرة الاركان العامة البعثة العسكرية البريطانية باستمرار بوجوب مفاتحه وزاره الحربية البريطانية حول تجهيز جيشنا بالدبابات لكنها كانت لاتحظى منها بأي جواب,

ويبدو من الوثائق البريطانية القديمة انه بناء على الحاح الجهات العسكرية العراقية اضطر الجنرال رنتون ان يقترح على وزارة الحربية البريطانية انه من الضروري تجهيز الجيش العراقي بـ (٢٠) دبابة خفيفة ليستخدم قسما منهـا لاغراض التدريب في مدرسة الدروع وليؤلف بالقسم الباقي سرية دبابات خفيفة (تتالف عادة من ١٢ دبابة)، لكن وزارة الحربية رفضت اقتراح رنتون وارسلت اليه تعليمات جازمة تقول فيها «اخبروا العراقيين انه لايوجد لدينا اي نوع من الدبابات خفيفة كانت ام ثقيلة، جديده كانت ام مستعملة يمكننا تجهيزهم بها».

ويظهر ان هذا الجواب السلبي القاطع من جانب وزارة الحربية البريطانية قد احرج موقف الجنرال رنتون وبعثته الاستشارية الى حد كبير. فقد كان الضغط عليه من الجهات العسكرية العراقية حول طلب الدبابات شديداً. اذ لايمكن بقاء الصنف المدرع ومدرسته بدون دبابات وذلك لغرض التدريب اليومي على الاقل. ويبدو ان رنتون كان يماطل في الاجابة عـلى طلب الجهات العسكـرية العـراقية للدبابات لكنه لم يخبرها حتى ذلك الوقت ان وزارة الحربية البريطانية ترفض هذا الطلب. لذلك ابرق الى تلك الوزاره يرجو منها التأكيد على تعليماتها حول اخبار العراقيين برفض طلبهم فهو يخشى ان يكون لذلك تأثير سياسي سئ.

ويبدو ان القيادة العامه للقوات البريطانية في الشرق الاوسط قد تدخلت في الموضوع وايدت رأي الجنرال رنتون حول تزويد العراق بالدبابات الخفيفة والقليلة العدد التي اقترحها. واقترحت هي بدورها تجهيز العراق بدبابات خفيفة من طراز (ستيـوارت ٥ و٦) ثم ذكرت القيـادة العامـة في كتابهـا ايضا (ان العـراقيـين يستفسرون عن انواع الدبابات المتيسرة لدى المصادر الامريكيه وعن اسعارها).

فاجابتها وزارة الحربية البريطانية بالبرقية السرية التاليه التي وجدنا من المناسب ان تنشر ترجمتها كامله بالنظر لاهميتها:

من وزارة الحربية
الى القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الاوسط
للمعلومات: البعثة العسكرية الاستشارية في العراق

سري:
الموضوع: الدروع للجيش العراقي

اشارة لبرقيتكم الجفرية المرقمة ٧١٧١٧ والمؤرخة في ١٩٤٦/١٠/٢٥
١ - لانستطيع اعطاء اية دبابات خفيفة لعدة سنوات.
٢ - المخزون لدينا من دبابات (ستيوارت ٥و٦) هو لاحتياجاتنا الخاصة.
٣ - لانعرف اسعار الدبابات المتيسرة لدى المصادر الامريكية.
٤ - اذا كان الحكومة العراقية مهتمة بذلك نقترح ان تستفسر عنه من مراجعها في واشنطن.
٥ - يرجى اخبارنا اذا كان العراقيون يستفسرون عن مثل هذه الامور.
نسخ الى:
الجهات ذات العلاقة في وزارة الحربية
والى وزارة الخارجية

هذا وبالنظر لاهمية الموضوع من الناحية السياسية فقد تدخلت به ايضا اليفارة البريطانية في بغداد، فارسل السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية برقيتين مؤرختين في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٨. ايد فيهما رأي الجنرال رنتون حول اعطاء العراق دبابات خفيفة على الاقل ولعتراض على التعليمات التي اصدرتها وزارة الحربية البريطانية للجنرال رنتون حول اخبار العراقيين برفض طلبهم للدبابات رفضا باتا. ثم اضاف يقول: (اذا كنا لانستطيع تزويد العراق باي دبابات مطلقا فسيثير ذلك تذمرا خطيرا (SERIOUS COMPLAINTS) من جانب الوصي والاركان العامة لعدم مساعدتنا لهم بل ان ذلك مما يشجع العراقيين على الاتجاه نحو الولايات المتحدة للحصول على الدبابات الامر الذي يؤدي الى استنزاف احتياطي الدولار في المنطقة الاسترلينية.

وقد ايدت وزارة الخارجية البريطانية رأي السفير البريطاني في بغداد تأييدا تاما في كتاب ارسلته الى وزارة الحربية بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٤ جاء فيه (ان جوابا سلبيا كالذي امرتم الجنرال رنتون أن يخبر به الحكومة العراقية يؤثر تأثيراً سيئاً جداً في الوصي على عرش العراق وفي هيئة الاركان العامة العراقية لاسيما ونحن ملزمون (بموجب ملحق البند الخامس من المعاهدة البريطانية ـ العراقيـة) ان نمنح كل التسهيلات الممكنة في تجهيـز الاسلحة والعتـاد والتجهيزات والخ من احدث طراز الى القوات العراقية.

«اننا نشعر طبعا بنواقصكم الخطيرة في الدبابات من كل نوع ولكننا نؤكد في الوقت نفسه انه ليس من المرغوب فيه الاجابة على طلب الحكومة العراقية للدبابات بالرفض القاطع. ففي الاصرار على انه لاأمل في مساعدتهم بأي حال من الاحوال خطر حقيقي وهو الشك في البواعث التي تحملنا على ذلك ويعاد اتهامنا كالسابق ان غرضنا ابقاء الجيش العراقي ضعيفا وعرقلة تحديثه».

وقد طلبت الوزارة الخارجية البريطانية من وزارة الحربية اعداد مذكـره ايضاحية لارسالها الى الجنرال رنتون والى السفارة العراقية في بغداد للاستفادة منها عند الحاجة، ثم ختمت كتابها قائلة «لما كانت خطة تفاصيل الدفاع عن الشرق الاوسط لم تتم بعد فاننا لانعرف حتى الآن ماهو الدور الذي سيعهد به الى الجيش العراقي وما هي المعدات التي سيحتاج اليها للقيام بهذا الدور لذلك نود ان نلفت انظار اصحابنا في بغداد عند ارسال تلك المذكرة اليهم انه من المستحسن ان امكن تأجيل اية اتصالات حول موضوع الدبابات مع الحكومة العراقية في الحال الحاضر ريثما تكون سياستنا كلها بشأن دفاع الشرق الاوسط قد تقررت.

وعلى ضوء ماذكرته وزار الخارجية البريطانية في كتابها هـذا وما ذكـرته القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط، اضطرت وزارة الحربية ان تغيّر لهجتها حول موضـوع الدبابـات الى وزارة الخارجيـة البريـطانية بتـاريخ ١٩٤٦/١٢/١٧ تقول «اننا نتفق معكم في أنه ليس من المرغوب فيه اجابة الحكومة العراقية بجواب سلبي قاطع حول موضوع الدبابات» ثم عادت تقول «لكنه لاتتيسر لدينا ومع الاسف اية دبابات خفيفة الآن او حتى بعد مدة طويلة. اننا مشغولون في الوقت الحاضر في التفكير بما يجب ان تكون سياستنا المقبلة حول تجهيز الدروع الى (الدومنيونات) والى كل الحكومات الاجنبية والى ان تتم هذه الدراسة يستحيل علينـا ان نقول بـالضبط مـايمكن ان نفعله. وقبل القـرار على هـذه السياسـة سنستشيركم وجميع البعثات العسكرية على اننا نتفق معكم في الوقت نفسه في ان نؤجل ان امكن الاتصال بالحكومات الاجنبية حول هذا الموضوع. وفي حالة العراق

نتفق واياكم في انه يجب ان نؤجل ايضا التعليق على طلبه الدبابات الى ان يتم القرار على جميع السياسة المتعلقة بدفاع الشرق الاوسط.

وقد ابرقت وزارة الحربية البريطانية الى البعثة العسكرية البريطانية والى القيادة العامة البريطانية في الشرق الاوسط يوم ١٩/١٢/١٩٤٦ بجواب مماثل لجوابها الى وزارة الخارجية البريطانية، اي انها طلبت منهما تأجيل الجواب الى الجهات العراقية حول موضوع الدبابات.

وهكذا ظل موقف الجنرال رنتون حرجا امام طلبات الجهات العراقية المستمرة للدبابات واضطر هذا لان يماطل كالعادة في جوابه الجهات العراقية، كما كانت الدائرة المختصة في وزارة الحربية البريطانية تماطل معي كلما راجعتها حول الموضوع نفسه. ومع اننا وافقنا بالنتيجة على ان يجهزوننا بدبابات مستعملة لكنها (صالحة للاستعمال) اذا لم تتيسر لديهم دبابات جديدة غير ان المسئولين في وزارة الحربية البريطانية ظلوا يدعون انه ليست لديهم اية دبابات في وسعهم الاستغناء عنها وان مالديهم من دبابات صالحة للاستعمال كانت تحتاج اليه قواتهم المدرعة نفسها.

لكن الاعتقاد الذي كان سائدا لدينا في حينه هو ان الانكليز لايصدقون في اقوالهم هذه التي يدعون بها انها لاتوجد لديهم اية دبابات زائدة خفيفة كانت ام ثقيلة، جديدة كانت ام مستعملة لتزويد الدول الاخرى بها. فقد كنا نرى انه ليس من المعقول ان تعجز دوله كبرى (كبريطانيا العظمى) خرجت من حرب عالمية منتصرة عن تجهيز ٢٠ دبابة خفيفة الى الجيش العراقي وانها لابد وان تماطل في استجابة طلبنا لاغراض سياسية خفية. غير ان الوثائق البريطانية السرية القديمه الخاصة بتلك الفترة التي كنت فيها ملحقا عسكريا في لندن تظهر لنا ان بريطانيا لم تخرج من الحرب العالمية الثانية (دولة عظمى) كما دخلتها بل خرجت منها دولة منهوكة القوى من الناحية المالية فقد كانت عاجزة بالفعل عن تجهيز حتى عدد قليل من الدبابات الخفيفة لدول حليفة او صديقة كانت تعتمد عليها في التسليح منذ زمن طويل.

ولم يكن في صالح بريطانيا وقتئذ ان تشرع في صنع دبابات جديدة لان موقفها الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية كان لايساعدها على انتاج اية اسلحة او معدات حربية جديدة لاسيما وان المخلفات الباقية من تلك الحرب كانت كثيرة وبحالة جيدة بحيث كان في وسع بريطانيا والدول التي تعتمد عليها في تجهيز جيوشها، ان تستفيد منها لمدة طويلة من الزمن قبل الشروع بانتاج اسلحة ومعدات حربية جديدة وذات طراز عصري وحديث وعلى ضوء تجارب الحرب

السابقة ووفق مقتضيات الحرب المقبلة.

وتشير الوثائق القديمة الى انه لم يكن ينقص بريطانيا من الاسلحة وقتئذ غير انتاج الدبابات. اذ كانت تدعى ان ما لديها منها يكفي لحاجة قواتها المدرعة وحدها. ويبدو انها كانت عاجزة فعلا ليس عن تجهيز العراق وحده بالدبابات فحسب بل وعن تجهيز الدول الاجنبيه الاخرى ايضا. لكنها لم تشأ ان تصرح بعجزها هذا في حينه لأن ذلك كان يؤثر في سمعتها من جهة ولانه كان من جهة اخرى، سيضطر العراق وغيره من الدول على الاتجاه نحو امريكا لشراء الدبابات منها لا سيما وقد اعلنت الشركات الامريكية عن بيع الدبابات باسعار ارخص من الاسعار البريطانية.

وكان مما يساعد الجنرال رنتن على المماطلة في اعطاء جواب جازم للجهات العسكرية العراقية حول طلبها المستمر للدبابات عاملان مهمان:

اولهما ـ فكرة عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة والتي كان بموجبها سيحدد للعراق دور معين في الخطة الدفاعية السوقية الكبرى عن الشرق الاوسط وسيجري عندها تجهيزه بالاسلحة والمعدات العصرية التي سيحتاج اليها للقيام بدوره. ويفهم من ذلك ان بريطانيا كانت تريد الانتظار ريثما يتسنى لها ربط العراق بمعاهدة جديدة تضمن بموجبها موقفه السياسي والسوقي تجاهها وتعهد اليه فيها بواجب معين ضمن خطتها الدفاعية الكبرى عن مصالحها في الشرق الاوسط وذلك قبل ان تجهزه بالدبابات والطائرات وغيرها من الاسلحة العصرية المهمة. وسيرى القارئ ان المحادثات التمهيدية للمعاهدة الجديدة والمفاوضات التي اعقبتها استمرت طوال عام ١٩٤٧، وان معاهدة بوتسموث الفاشلة عقدت في بداية عام ١٩٤٨.

وثانيهما: لأن الجهات السياسية المسئولة في العراق لم تكن قد اتخذت (حتى ايلول ١٩٤٧) قرارا ثابتا حول واجب الجيش وحجمه وتكاليفه. فالجنرال رنتون يقول في تقريره السري الثاني الذي رفعه الى وزارة الحربية البريطانية في ٣ ايلول ١٩٤٧، ان تجهيز المعدات للجيش العراقي لم يبت به حتى الآن، لا من وجهة النظر البريطانية ولا من وجهة نظر السياسة العراقية. فمن وجهة النظر البريطانية هناك صعوبات في التجهيز. ومن وجهة نظر السياسة العراقية لم يتخذ مجلس الوزراء العراقي أي قرار ثابت حول دور الجيش العراقي في المستقبل وحجمه وتكاليفه.

وسبق ان رأينا ماذكره الجنرال ر نتون في تقريره السري الى وزارة الحربية البريطانية عن رأي رئيس الوزراء صالح جبر وكيف انه كان يختلف عن رأي الجهات العسكرية العراقية وعلى راسها رئيس اركان الجيش حول تحديث الجيش

العراقي. وبما ان وزير الدفاع شاكر الوادي كان يتفق مع رئيس اركان الجيش والجهات العسكرية العراقيـة بشأن تحـديث الجيش العراقي كمـا راينا، فـان اختلافه في الرأي مع رئيس وزرائه ودعم الوصي عبدالاله له حالا دون ان يتخذ مجلس الوزراء قرارا ثابتا في موضوع (تحديث) الجيش وتحديد واجباته وحجمه.

وكان عدم بت الجانب السياسي للعراق في هذا الموضوع طوال هذه المدة عاملا سيساعد رئيس البعثة العسكرية البريطانية على تأخير جوابـه حول طلب الجهات العسكرية العراقية للدبابات وعلى الاستمـرار في مماطلتهـا مدة طويلة. وهكذا ظل موضوع (تحديث) الجيش العراقي وتجهيزه بالدبابـات وغيرهـا من الاسلحة العصرية المهمة معلقا حتى اواخر عام ١٩٤٧. ولا ريب ان موقف صالح جبر كرئيس للوزراء وقتئذ ونوري السعيد كسياسي متنفـذ وموقف غيـرهما من السياسيين المؤيدين للرأي البريطاني والناوئين لرأي الجهات العسكرية العراقية كان عاملا في حرمان جيشنا من فرص الحصول على الدبابات وغيرها من الاسلحة العصرية المهمة في الوقت المناسب وبذلك دخل حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وهو باشد الحاجة اليها.

مشكلة الحصول على وسائط النقل الآلية العسكرية

مشكلة كبيرة تعرقل (تحديث) جيشنا

كان نقص وسائط النقل الآلية في الجيش العراقي احدى مشاكله الكبيرة في السنوات التي سبقت حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨. كما كان ذلك العقبة الرئيسية في سبيل (تحديث) جيشنا الذي كانت نقلية كثير من قطعاته لاتزال (حيوانيه) وقابليته للحركة بطيئة. وكان الحصول على وسائط النقل الآلية التي طلبناها للسنتين الماليتين ٤٦/٤٧ و٤٧/٤٨ من المعضلات الرئيسية التي جابهتها في مفاوضاتي مع الدوائر المختصة في وزارتي الحربية والتموين ومع شركات التي تنتج السيارات.

ولقد رأينا ان وزارة الحربية ذكرت في برقيتها المعهودة المؤرخة في ١٥/١١/١٩٤٦ انها (ستجهز طلباتنا للسنة المالية ٤٦/١٩٤٧ من المخزونات الجديدة المضمونة لديها عدا العجلات (EXCEPT VEHICLES). كما ذكرت في البرقية نفسها انها اخبرت الملحق العسكري العراقي في لندن (بان جميع طلباتهم الباقية - وبضمنها العجلات طبعا، يجب ان تأتي من الانتاج الجديد وانه يتفاوض الآن مع وزارة التموين والشركات الاهلية لهذا الغرض). ثم مضت وزارة الحربية في برقيتها تقول (اما تواريخ المواد التي ستصنع فتختلف حسب نوعها لكنه كدليل عام تقدر وزارة التموين ان يبدأ تسليم العجلات بعد ستة اشهر من توقيع عقد شرائها).

هذا ماذكرته وزارة الحربية في برقيتها المعهودة. غير انني عندما بدأت التفاوض مع الدائرة المختصة في وزارة التموين ومع شركات السيارات حول انتاج (العجلات) اوبالاحرى (السيارات العسكرية الجديدة) اصطدمت بعقبة كبيرة الا وهي ان هذه الجهات اعتذرت عن صنع اي نوع جديد من السيارات العسكرية في ذلك الوقت. وادعت ان مابقي لدى بريطانيا من مختلف انواع وسائط النقل العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية يكفي لقواتها المسلحة ولقوات الدول التي تعتمد عليها في التجهيز لسنوات عديدة. ولذلك فانها قررت ايقاف انتاج اي نوع من (العجلات العسكرية) في الحال الحاضر والاستفادة مما تبقى من الحرب لبضع سنوات اخرى.

ثم ان وسائط النقل الآلية التي طلبها العراق في السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ كانت قليلة نسبيا بحيث ان عددها لايبرر من الناحية الاقتصادية اشغال معامل السيارات البريطانية في انتاجها [1].

ويظهر ان وزارة الحربية البريطانية كانت قد اوعزت الى وزارة التموين وشركات السيارات بان لاتنتج اية عجلات عسكرية جديدة للدول الاجنبيه بوجه عام وللعراق بوجه خاص. فقد كانت تريد التخلص من فائض العجلات الكثير الموجود في قواعدها التي اقامتها في الخارج وبالاخص قاعدة الشعيبة في العراق. والواقع ان مصلحة بريطانيا وموقفها الاقتصادي في ذلك الوقت كانا يضطرانها لان تستفيد هي نفسها من العجلات التي بقيت لديها من الحرب العالمية الثانية لاغراض قواتها المسلحة وذلك باستخدام الصالحة منها للعمل و (اعادة تجديد) (RE CONDITIONING) القسم الباقي منها لاستخدامه وهو شبه جديد.

هذا ويتفق الرواة من (ضباطنا القدامى الذين لازالوا على قيد الحياة) مع ماجاء في الوثائق البريطانية السرية من ان بريطانيا عرضت على العراق مرارا خلال الفترة بين بداية عام ١٩٤٥ واواسط عام ١٩٤٧ شراء سياراتها الموجودة في قاعدة الشعيبة غير ان المسؤولين في وزارة الدفاع رفضوا ذلك مرة بعد اخرى.

لقد ذكر الجنرال رنتون في تقريره السري الى وزارة الحربية (ان الجيش العراقي بحاجة ماسة الى مالايقل عن ٧٠٠ عجلة آلية مختلفة الانواع ليكون قادرا على القيام بحركات الامن الداخلي في شمال العراق) وهذا العدد يزيد كثيرا على مجموع طلبات النقلية الآلية للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦ وحدها. فلم يكن اذن في الامكان تأمين حاجة جيشنا من النقليات الآلية لاغراض الامن الداخلي وحدها حتى لو امكن الحصول على طلبات تلك السنة المالية كلها. فان الـ (٧٠٠) عجلة التي كان الجيش بحاجة ماسة اليها كانت تقرب من حيث العدد من مجموع ماطلبه الجيش من وسائط نقل آلية للسنتين الماليتين ٤٧/٤٦ و ٤٨/٤٧ **وماذا لو ارسلنا جيشنا الى فلسطين**: اذا قرر العراق ارسال قسم من جيشه الى فلسطين للاشتراك في اية حرب تنشب هناك فانه سيحتاج الى ضعف العدد الذي قدره الجنرال رنتون لاغراض الامن الداخلي ان لم يكن اكثر.

ويؤيد الفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش شدة

---

(١) كان مجموع عدد وسائط النقل الآلية المطلوبة ١٩٤٧/٤٦ (٥٠١) عجلة عدا الدراجات البخارية وكانت موزعة كما يلي: ٢١٦ سيارة ١٥ هندرويت و ٢ لوري ١ طن و ٢٢٤ لوري ٣ طن و ٢٥ سيارة اسعاف و ٢٨ سيارة قياده و ٦ سيارات ماء. اما عدد الدراجات البخارية فكان ٢٠٨ دراجة مختلفة الانواع.

حاجة جيشنا في تلك الايام الى وسائط النقل الآلية بقوله «ان حاجة الجيش الى وسائط النقل الآلية كانت ماسة وذلك لاكمال نقص تشكيلاته الاعتيـادية. ولكن الجيش حتى ذلك الوقت لم يكن منظما على اساس العمل خارج العراق وعلى بعد نحو ١٥٠٠ كم من مراكزه الرئيسية في الموصل وكركوك والبصرة وان قسما من قطعاته كان منظما على اساس القتال في مناطق جبلية ووسائط نقله حيوانات[١] ».

ترى لو كان الجيش العراقي منظما على اساس العمل في الخارج وعلى بعد ١٥٠٠ كم من مراكزه في العراق، اي في فلسطين الم يكن يحتاج على الاقـل الى ضعف العدد الذي قدره رنتون لاغراض الامن الداخلي ؟.

واذا كان اكمال نقص تشكيلات الجيش الاعتيادية من وسائط النقل الآلية بالطريقة (التقليدية) اي بواسطة الطلبات السنوية الاعتياديـة سيستغرق نحـو سنتين على الاقل اي انه سيمتد الى عام ١٩٤٨، فان تأمين وسائط النقل الآلية التي يحتاج اليها الجيش للعمل خارج العراق بالطريقة نفسها سيستغرق اربع سنوات على الاقل اي حتى عام ١٩٥٠.

اذن لو قدر المسؤولون في وزارة الدفاع حاجة الجيش الشديدة الى وسائط النقل الآلية حق التقدير لتوصلوا الى ان العدد الحقيقي الذي كـان الذي يجب الحصول عليه منها في حينه يزيد على ضعف عدد وسائط النقل الجديدة التي يمكن الحصول عليها من انكلترة خلال سنتين وبالطريقة التقليدية، وانه بدلا من الانتظار مده لاتقل عن سنتين (لاحتمال) الحصول على وسائط نقل آلية جديده لاتسد غير نقص تشكيلات الجيش الاعتياديه، كان الاجدر والاصح بالمسؤولين ان يسعوا الى سد اكثر مايمكن من نقصه واحتياجاته العاجله من وسائط النقل الآلية الصالحة للعمل الموجودة في قاعده الشعيبة والتي كان يمكن شراؤها باسعار مخفضة (لم تكن لتزيد على نصف اسعارها الاصلية باي حال من الاحوال).

المسئولون لايحبذون وسائط النقل الآلية البريطانية:

لقد كان لشراء وسائط النقل البريطانية آنفة الذكر فوائد جمة: فاسعارها لم تزد على نصف اسعارها الاصلية وكانت تتيسر لها ادوات احتياطية كثيرة. ثم انها كانت تشابه وسائط النقل المتيسرة لدى الجيش العراقي. وشراؤها وهي في العراق كان سيوفر الاقتصاد في اجور نقلها. كل هذه الامور لو اخذها المسؤولون بنظر الاعتبار لتوصلوا الى ضروره شراء اكبر عدد ممكن من تلك الوسائط يكفي لسد حاجه الجيش العاجله.

(١) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٤٢.

هذا ونستدل من تقرير رنتون الذي رفعه الى وزير الدفاع في ٦ مايس ١٩٤٧ ان جميع طلبات الجيش العراقي للسنة المالية ١٩٤٧/٤٦ كانت قد شحنت الى العراق عدا العجلات. وهذا يعني ان العجلات التي كان قد طلبها العراق في تلك السنة لم تكن قد جهزت حتى نهاية تلك السنة. ولكي يعلم القارئ خطورة موقف العجلات في الجيش آنذاك، نذكر له ادناه فحوى برقية ارسلها السفير البريطاني في بغداد الى وزارتي الخارجية والحربيه البريطانيه - بناء على ضغط الجهات الرسميه العراقية على مايظهر - وقد جاء في هذه البرقية المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٤٧ مايلي «يحتاج العراق الى المعدات التاليه حاجة ماسة وبسرعه اذا لايراد له ان يفشل في حركاته القادمه في كردستان.

١٠٨ مدفع هاون ٢ عقدة و ٦٤ مدفع هاون ٣ عقدة

٢٣٥ لوري ٣ طن خدمات عامة

١٨١ شاحنة ١٥ هند رويت خدمات عامة

٢٥ سيارة اسعاف

ويبدو ان الحكومة البريطانية اهتمت بما ذكره السفير البريطاني في برقيته هذه فعرضت الامر على مجلس رؤساء اركان القوات المسلحة للامبراطورية فقرر هؤلاء انه من المستحيل تجهيز العراقيين بعجلات جديده مالم تبدأ اعادة انتاج العجلات على قياس واسع. ولذلك يجب ان تبذل الجهود لاقناعهم بقبول عجلات مستعملة لكنها صالحة للخدمة كالتي تجهز للقوات المسلحة البريطانية.

لكن المسؤولين في بغداد لم يقتنعوا بهذه الاقوال بل اصروا على وجوب تجهيزنا بعجلات جديدة. ويظهر من الوثائق البريطانية السرية ان وزارة الخارجية البريطانية كانت مهتمة بهذا الموضوع اشد الاهتمام، وخير دليل على ذلك كتابها الذي ارسلته الى وزارة التموين بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٤٧ والذي جاء فيه مايلي:

«نكتب اليكم راجين مساعدتكم في الموضوع التالي: تحاول الحكومة العراقية في الحال الحاضر الحصول على المعدات اللازمة لاحتياجات جيشها الضرورية من انكلتره. ان لهذه المسأله خلفية سياسية واسعة لانود التطرق اليها بالتفصيل لكنه يجب ان نقول مع ذلك اننا ملزمون بموجب معاهدة التحالف بيننا وبين العراق لعام ١٩٣٠ ان نعطي العراقيين كل التسهيلات في.. تجهيز الاسلحة والمعدات والعتاد.. الخ على ان تكون من احدث طراز متيسر وانا الآن نقترب من فترة دقيقة في علاقاتنا مع العراق ونحن نواجه ضغطا لفتح المناقشات لتعديل تلك المعاهدة. وبالنظر للأهمية الاستراتيجية للتسهيلات التي نتمتع بها بموجب المعاهدة المذكورة من المرغوب فيه جدا اعطاء الحكومة العراقية برهانا واقعيا لمنافع المعاهدة لهم».

ومع ان وزارة الحربيه باذلة اقصى جهودها لتأمين احتياجات العراق من المعدات الفائضة في مخازنها فليس لديها فيما يتعلق بوسائط النقل الآلية التي يعاني منها نقصا شديدا اي فائض في مخازنها. وبالنظر لعدم انتاج اية انواع جديدة من وسائط النقل العسكرية فلا يمكن تأمين حاجتهم الا من المصادر المدنيه.
وقد علمنا ان شركه (غارمو) المحدوده عرضت على الملحق العسكري العراقي (٩٢٩) شاحنة بدفورد ٣ طن مجددة (RE — CONDITIONED) ٤ × ٤ بمعدل ١٥٠ شاحنة في الشهر على ان يبدأ التسليم بعد ٣ اشهر من تسلم امر الشراء. وستفتح الشركة نموذجا للملحق العسكري العراقي خلال اسبوعين للفحص. لكن الملحق العسكري العراقي يرغب كثيرا ان يفحص ممثلون فنيون من وزارة الحربية او وزارة التموين هذا النموذج والعجلات الاخرى قبل ان تقبلها الحكومة العراقية.
وقد علمنا ان وزارة الحربية ليست لديها هيئة للقيام بهذا الواجب ولذلك يظهر انه لايمكن تلبية الطلب العراقي الا اذا وافقت وزارتكم على ان تيسر لهذا الغرض خدمات مفتشيها. لكننا علمنا ان هناك عقبة تحول دون ذلك وهي ان وزارتكم تعارضه لأنه يخالف سياستها التي تقضي بعدم اجراء فحوص كهذه في عمليات الشراء للحكومات الاجنبية في هذه البلاد. على اننا نود ان نلتمس منكم بقوه في هذه الحاله ضروره الشذوذ عن سياستكم بالنظر للاعتبارات السياسيه الهامة التي تنطوي عليها وانه للاسباب التي ذكرناها اعلاه من المرغوب فيه جدا ان نفي بما تلزمنا به المعاهدة نصا وروحا وذلك باعطاء العراقيين كل التسهيلات الممكنة في حصولهم على المعدات العسكرية التي يحتاجون اليها».

هذا وانني لااتذكر تفاصيل هذا العرض الكبير الذي قدمته لنا شركة (غارمو) لكنني اتذكر ان الجهات الرسمية البريطانية كانت حريصة في ذلك الوقت على ان تكسبنا الى جانبها من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وقد حاولت ان تعوضّ لنا عن عجزها عن تجهيزنا بوسائط النقل الجديده التي نريدها بوسائط النقل المجدّده هذه. وبعد ان رفض المسئولون في بغداد ماعرضه عليهم الانكليز في الشعبية من وسائط نقل مستعملة لم يبق امامهم الا قبول عرض شاحنات بدفورد الذي قدمته شركة (غارمو) فقد كان ذلك يحقق لنا فوائد عديدة:

فان اعادة تجديد تلك الشاحنات كان سيجعلها شبه جديده ثم ان خضوعها كلها لفحص خبراء وزارة التموين ورخص اثمانها بالنسبة لاثمان الشاحنات الجديدة وملائمة طريقة تسليمها لنا لسد حاجة الجيش من جهة ودفع اثمانها من جهة اخرى... كل هذه الامور كان المفروض ان تحمل المسئولين في بغداد على قبول العرض المذكور بدلا من رفضه كما حدث بالفعل.

ويبدو ان انطباع المسئولين في بغداد عن السيارات الانكليزية مهما كان نوعها لم يكن حسنا. فاذا اضفنا الى ذلك قلة ثقتهم بوعود الجهات البريطانية وعروضها ادركنا سر الموقف السلبي الذي وقفه اولئك المسئولون وفي مقدمتهم رئيس اركان الجيش من العروض الانكليزية آنفة الذكر.

لكن مجرد وقوف هذا الموقف السلبي - الذي بلغ حد المبالغة - من العروض الانكليزية لم يكن ليحل مشكلة النقص الخطير في وسائط النقل الآلية للجيش. فقد رأينا ان المسئولين لم يشتروا اية وسائط نقل خلال سنة ١٩٤٦/١٩٤٧. وعندما حلت سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ المالية في حزيران ١٩٤٧ وازدادت طلبات الجيش الى ٧٠٠ سياره ازدادت مشكلة المسئولين صعوبة. ويبدو انهم كانوا يفكرون في شراء وسائط نقل امريكية جديدة بدلا من شراء وسائط النقل الانكليزية المستعملة او المجددة التي كانت تعرض عليهم ولكن كانت امامهم عقبتان:

الاولى - مشكلة تنويع العجلات في الجيش بين انكليزية وامريكية ومحاذير ذلك من ناحية الادامه والتصليح وتأمين الادوات الاحتياطية.

والثانية - صعوبة تخصيص الدولارات اللازمة لشراء السيارات الامريكية الجديدة فقد كانت حصة العراق من العملة الصعبة محدوده ولم يكن من السهل استحصال موافقة مجلس الوزراء على تخصيص الدولارات التي تكفي لشراء عدد كبير من وسائط النقل الامريكية يسد نقص الجيش ويؤمن حاجته الماسة. كل ماستطاعت وزارة الدفاع ان تشتريه حتى ايلول ١٩٤٧ كان لايزيد على ١٠٠ سيارة جيب امريكية. كما كانت قد قدمت في الوقت نفسه طلبا الى مجلس الوزراء العراقي لتخصيص الدولارات اللازمة لشراء ٣٠٠ شاحنة حمل ٣ اطنان وكان المسئولون في وزارة الدفاع يأملون بان يوافق مجلس الوزراء على ذلك لكن املهم قد خاب على مايبدو فمجلس الوزراء لم يوافق على هذا التخصيص.

وتشير الدلائل الى ان الجهات البريطانية الرسمية كانت تعارض تخصيص الدولارات من حصة العراق من العملة الصعبة لشراء سيارات امريكية مادام كان في الامكان شراء سيارات انكليزية عسكرية تشابهها في الحجم والطراز وبسعر ارخص وبدون عمله صعبة. ثم ان بريطانيا كانت تخشى في الوقت نفسه ان يكون ذلك بادرة لاتجاه العراق نحو امريكا لشراء السيارات الامر الذي يفقدها بالنتيجة السوق العراقي.

---

(١) كان مجموع عدد وسائط النقل الآلية التي طلبها الجيش العراقي سنة ٤٦/٤٧ المالية (٥٠١) عجلة آلية مختلفة الانواع ومجموعها لسنة ٤٧/٤٨ المالية (٢٨٤) عجلة آلية اي ان مجموع طلبات السنتين المذكورتين (٧٨٥) عجلة.

شراء ٢٥٠ واسطة نقل مستعملة ومحاذير بقاء نقص هذه الوسائط في الجيش

وقد اضطر المسئولون اخيرا تحت ضغط الحاجة الماسة من جهة وضغط الانكليز من جهة اخرى لشراء ٢٥٠ واسطة نقل عسكرية مستعملة من قاعدة الشعيبة... وهكذا امكن سد اقل من نصف نقص الجيش الاعتيادي البالغ (٧٠٠) واسطة نقل. اما مايلزمهم لاحتمالات الحرب في فلسطين فقد اهمل اهمالا خطيرا. وكانت النتيجة ان العراق تكبد اضرارا بليغة من الناحيتين العسكرية والمادية عندما بدأت حرب فلسطين. ويكفي دليلا على ذلك ان نستشهد بما يرويه رئيس اركان الجيش آنذاك الفريق الركن صالح صائب الجبوري نفسه فهو يقول: في كتابه (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٤٢ انهم اضطروا خلال الحرب في فلسطين الى **كراء سيارات اجره وباصات من مختلف الانواع لتامين وصول القوات العراقية الى شرق الاردن لاكمال حشدها هناك تمهيدا لاشراكها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وكانت المسافة الشاسعة التي قطعتها السيارات في كل وجبة ذهابا وايابا تستغرق ١٠ ايام وانهم اضطروا الى شراء جميع السيارات المستوردة من الخارج حال وصولها الى العراق على الرغم من اختلاف انواعها ومحاذير ذلك من صعوبات في الادامة والادارة**. ثم يقول: «**ان عدد السيارات التي استخدمت في حينها لاغراض نقل القطعات العراقية الى فلسطين وحشدها هناك واستخدامها في الحرب قد بلغ عدة آلاف من مختلف الانواع**».

ان هذه الاقوال ان دلت على شئ فهو ان اكبر المسئولين في الجيش آنذاك قد شعر، ولكن في وقت متأخر ومع الاسف، انه كان هناك خطأ كبير في تقدير حاجة الجيش الحقيقية الى وسائط النقل الآلية وفي التخطيط لاكمال نقص الجيش الاعتيادي من هذه الوسائط وتهيئة ماسيحتاج اليه في حالة اشتراكه في الحرب التي كانت متوقعة الحدوث في فلسطين. وانه من جراء هذا الخطأ الكبير المصحوب بالاهمال الشديد في اعداد الجيش للحرب بوجه عام اضطر المسئولون بالنتيجة الى اتخاذ تدابير مرتجله وصرف نفقات طائلة لارسال قطعات الجيش الواحدة بعد الاخرى الى فلسطين حتى اصبح باسره آليا ولكن بدون تخطيط مسبق وبعد فوات الاوان.

لقد كان على المسؤولون في بغداد ان يدركوا مقدما ان الحرب ستقع على فلسطين ولا شك وان العراق سيشترك فيها ولا شك وان قوات جيشه ستذهب الى

هناك بالآليات ولا شك فكان عليهم اذن ان يعملوا مبكرا وفي اسرع وقت ممكن وباحسن الوسائل واسهلها على اكمال نواقص الجيش بالآليات وقلبه الى جيش آلي يستطيع ان يقاتل في فلسطين وان يحقق الغرض الذي ارسل من اجله الى هناك.

لقد كان في وسع الجيش العراقي ان يشتري بالمبلغ الذي خصصت له في ميزانية سنة ١٩٤٧/٤٦ المالية لشراء وسائط النقل الآلية، نحو ١٠٠٠ سيارة على الاقل وهذا العدد يزيد على مجموع طلبات الجيش من وسائط النقل الآلية للسنتين الماليتين ٤٧/٤٦ و ١٩٤٨/٤٧ بـ (٢١٥) عجلة آلية.

والواقع انه لو اشترى الجيش العراقي وسائط النقل الآلية من قاعدة الشعيبة لما استطاع ان يسد كافة نواقصه واحتياجاته الاعتيادية بل لكان قد ادخر لنفسه (٢١٥) عجلة آلية احتياطية للطوارئ ولاستطاع في الوقت نفسه ان يخصص المبالغ المتيسرة في ميزانية سنة ١٩٤٨/٤٧ المالية لشراء وسائط نقل آلية جديدة لتحل - عندما يتم صنعها - محل تلك التي اشتراها من قاعدة الشعيبة والتي ستستهلك تدريجيا.

هذا وقد استمرت مباحثاتي مع الجهات المختصه في وزارتي الحربية والتموين ومع الشركات المنتجة للسيارات حتى شهر حزيران ١٩٤٧ في محاولة لاقناعها بتجهيزنا بسيارات عسكرية جديدة ولكن دون جدوى. فقد كانت هذه الجهات كلها تؤكد مرة بعد اخرى ان ذلك امر غير ممكن في تلك الظروف، وتقترح ان يحذو الجيش العراقي حذو الجيش البرطاني نفسه في الاستفاده من وسائط النقل العسكرية المستعملة او الصالحة للاستعمال (SERVICEABLE) او المجددة (او المصلحة لغرض الاستعمال) (RE CONDITIONED) ريثما تبدأ بريطانيا في انتاج (النماذج) الحديثة من وسائط النقل العسكرية في المستقبل القريب.

ويتضح من الوثائق البريطانية السرية القديمة العائدة لتلك الايام ان الجهات البريطانية سالفة الذكر كانت صادقة فيما ادعته. وقد نقلت اقوالها واقتراحاتها الى المسئولين في وزارة الدفاع غير ان هؤلاء كانوا يرفضون تلك الاقوال والاقتراحات ويصرون على وجوب تجهيزنا بوسائط نقل عسكرية جديدة.

وكان للمسؤولين في بغداد بعض العذر في ان يشكوا في اقوال الجهات البريطانية واقتراحاتها اذ لم تكن هذه الجهات صادقة في اقوالها واقتراحاتها دائما. ثم انه لم يكن من المعقول في نظر (جماعتنا) في بغداد ان بريطانيا العظمى كانت عاجزة عن تجهيز العراق بنحو (٥٠٠) عجلة عسكرية جديدة. والجنرال رنتون نفسه يشير الى هذه الظاهرة في تقريره السري الى وزارة الحربية عند بحثه

في مؤتمر المباحثات العسكرية الذى ينعقد في بغداد بقوله[1] : «لم يكن من المعقول ان يعرض الممثلون البريطانيون في هذا المؤتمر الذي يمهد السبيل الى عقد معاهده جديدة بين بريطانيا والعراق حالتين متناقضتين:

في الاولى - يظهر الوفد بريطانيا العظمى وكأنها فقيرة الى درجة لاتستطيع معها بيع ٥٠٠ عجلة عسكرية جديدة للعراق الذي هو بامس الحاجة اليها.

وفي الثانية - يبدون رغبة السلطات البريطانية في الاحتفاظ بقواعد غالية في العراق وفي التخطيط لحرب محتملة ضد دولة عظمى.

ان هذين امران متناقضان تمام التناقض». ثم يقول رنتون «العـراقيون يعتبرون كلمة (لا) الانكليزية هي ليست جوابا نهائيا. وقد اكدت لهم ذلك الحقيقة التي تمخضت عن اعطاء الملحق العسكري العـراقي في لندن (١٠٠٠) سيـارة عسكرية جديدة من طراز اوستن ١٥ هند رويت» مع انه لم يمض شهر واحد على بياننا الذي اكدنا لهم فيه انه سوف لاتتيسر لبريطانيا اية سيارات عسكرية جديده ومن اي نوع كان. ويبدو ان سعر السيارات الجديدة الذي هو ضعف سعر سيارات اوستن ١٥ هند رويت السابقة اقنع العراقيين بان الامر كله انمـا كان مسـألة مقايضة ليس الا.

فضيحة السيارات الالف الجديدة.

وما دمنا قد تطرقنا الى موضوع السيارات الالف العسكرية الجديدة التي كانت قد عرضتها عليّ دائرة (كريكرافت) في وزارة الحربية، ارى من الضروري ذكر شئ عن هذا الموضوع الذي اثار في حينه انتقاد الجهات البريطانية في العراق وفي قيادة الشرق الاوسط، وكان اشبه بفضيحة اثارت اشمئزاز تلك الجهات. فالى جانب ماذكره رنتن في تقريره الذي اشرنا اليه اعلاه، انتقد السفير البريطاني وزارة الحربية البريطانية استقاد أمراً لاقدامها على هذا العمل في كتاب ارسله الى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه:[2]

لقد صدمنا كثيرا عندما علمنا في هذا اليوم ان وزارة الحربية عرضت مؤخراً ١٠٠٠ سيارة عسكرية جديدة (تماما)[3] على الملحق العسكري في لندن.. ارجو ان

---

(١) في تقريره السري الذي رفعه الى وزارة الحربية بتاريخ ٣ ايلول ١٩٤٧.

(٢) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٧ والكتاب مدون في الوثيقة البريطانية القديمة المرقمة (FO 371/ 61633).

(٣) (BRAND NEW)

لاتظنوا بانني (عدواني) اذا قلت انني اعتبر هذا (منتهى الخزى) (THE BLOODY LIMIT). فلقد قضينا وقتنا طوال ايام من محادثاتنا العسكرية مع العراقيين نؤكد لهم - بتعليمات جاءتنا من لندن - انه لاتوجد في بريطانيا كلها سيارة عسكرية واحدة جديده. واقولها لكم بصراحة ان العراقيين لم يصدّقوا ذلك، بل ونحن الذين في الجانب البريطاني وجدنا من الصعب ان (نبتلع) ماقلناه لهم. لكننا تمسكنا بنبل مع ذلك بالتعليمات الواردة الينا. وها قد ظهر الآن اننا زمرة اشخاص كاذبين. اتمني من الله ان تفهم وزارة الحربية ان موقف المرء كمفاوض يصبح صعباً جدا اذا خذ له اصحابه انفسهم بهذه الطريقة. لاريب انه لم يكن في وسع المسئولين في وزارة الحربية ان يتجاهلوا وجود (١٠٠٠) سيارة بهذا الاسلوب العرضي ؟ وفوق ذلك لقد ظهر تاجر محلي (عراقي) يعرض للبيع بهدوء (٥٢٠) سيارة نقل امريكية جديدة (تماما) - صدق او لاتصدق) - ان هذه السيارات هي الآن في انكلتره.

والواقع انه كان هناك كثيراً من اللخبطة والتشويش في مسألة المعدات هذه الى درجة صرنا نشعر معها كلنا هنا انها تثير نقمتنا، آمل ان تكون انت ورنتون قادرين على ان ترشدا وزارة الحربية الى الصواب».

وقد دافعت وزارة الحربية عن نفسها ضد هذا الهجوم الذي شنه عليها السفير البريطاني في بغداد بكتاب (سري للغاية) ارسلتـه الى وزارة الخارجيـة البريطانية في ٢٩ تموز ١٩٤٧ ادعت فيـه انه (حـدث نوع من سـوء الفهم مع العراقيين حول هذا الموضوع. فـان السيارات الالف من طراز ١٥ هنـد رويت (اوستن) التي عرضت عليهم كانت مصممة للنقل جوا. وكان الجيش البريطاني قد اوصى شركة اوستن بصنعها لكنه بعد ان انتهت المباحثات في بغداد اصبح من الضروري ان يلغى الجيش البريطاني مااوصى بصنعه لشركة اوستن وعندهـا عرض على العراقيين شراء تلك السيارات بدلا من الجيش البريطاني.

ثم ادعت وزارة الحربية (ان هذه السيارات لم تكن موجودة بل كانت مجرد (تصاميم) ورقية وربما كان هذا هو السبب الذي دعا الملحق العسكري العراقي الى ان يظن انها موجودة).

اما ان اسعارها ٩٠٠ جنيه تقريبا بدلا من السعر الاصلي الذي كان (٥٤٣) جنيه فذلك لانها سيارات مصممة للنقل بالطائرات ولها مواصفات خاصة.

وختمت وزارة الحربية كتابها بالرجاء من وزارة الخارجية البريطانية (ان تزيل سوء التفاهم الذي حدث بينها وبين العراقيين الذين صاروا يعتقدون باننا لم نكن صادقين معهم تماما اثناء مباحثاتنا العسكرية في بغداد).

لاشك ان امورا كهذه كانت جديرة بان تجعل المسئولين العراقيين - وانا

منهم ـ يشكون فيما تقوله الجهات الرسمية البريطانية وتدعيه. لكن تاكيد تلك الجهات بالاجماع على انه لاتتيسر لديهم اية سيارات عسكرية جديدة مهما كان نوعها كان يجب ان يحمل المسئولين العراقيين مع ذلك على ايجاد حل مناسب وسريع لمشكلة النقص الشديد الذي كان يعانيه جيشنا في وسائط النقل الآلية. ويبدو ان احسن حل لتلك المشكلة كان في شرائنا كل ماتركه الجيش البريطاني من وسائط نقل آلية في قاعدة الشعيبة بعد انسحابه من العراق. يشير الى ذلك الجنرال رنتون في تقريره السري الذي قدمه الى وزارة الحربية في ٣٠ ايلول ١٩٤٧ اذ يقول: «لقد اصبح مقدار كبير من العجلات والمعدات البريطانية متيسرا بعد انسحاب القوات البريطانية من العراق وقد عرضت هذه على وزارة الدفاع العراقية لقاء نسبة من طلباتها بموجب خطة الثلاث سنوات. لكنه نظرا لمماطلة الجانب العراقي وتسويفه وفشله في تأمين الحصة المالية الكافية لشرائها من مجلس الوزراء فان نسبة كبيرة منها ـ عدا ٢٠٠ عجلة ـ اعيد شحنها الى مصر. ان عدم رغبة العراقيين في قبول المعدات المستعملة امر مفهوم. ومن المحتمل ان رئيس اركان الجيش هو المسئول الرئيسي عن هذا الرفض. لكنه كانت هناك مع ذلك مواد كثيره تفيد العراقيين في حالتها (الصالحة للعمل) وكأنها جديده. وانه لمن المؤسف حقا انهم لم يقبلوا أياً من هذه».

والواقع ان رفض المسئولين العراقيين وقتئذ شراء وسائط النقل الآلية لبريطانية التي كانت في العراق لم يكن امرا يدعو الى الاسف الشديد فحسب، بل كان خطأ كبيرا ارتكبوه فقد اتيحت لهم وقتئذ فرصة ثمينة لاكمال قسم كبير من نقص الجيش من وسائط النقل الآلية لكنهم اضاعوها بموقفهم السلبي الذي لم يكن مبنيا على تقدير صحيح للموقف يستهدف فائدة الجيش وتراعي فيه مصلحته.

لقائي برئيس اركان القوات المسلحة للامبراطورية البريطانية وبوزير الحربية البريطاني

كان لقائي بهاتين الشخصيتين وانا كملحق عسكري في لندن مناسبة خاصة وجدت من المناسب التطرق اليها. وابدأ اولا برئيس اركان القوات المسلحة للامبراطورية البريطانية وكان يومئذ (الفيلد مارشال مونتكمرى):

كان المارشال مونتكمرى اعظم قائد عسكري انجبته بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تولى رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة للامبراطورية البريطانية حال انتهاء الحرب عام ١٩٤٥. وكان هذا القائد شخصية لامعة في انكلترة لها وزنها في الاوساط البريطانية السياسيه والعسكرية. ويمتاز بدماثة خلقه وقوة شخصيته وصلابة رأيه. قيل لي ان صلابة رأيه وقوة عزيمته كانتا تصلان الى حد المكابرة.

ولكي يتعرف الملحقون العسكريون بالمارشال مونتكمرى اقامت لهم وزارة الحربية البريطانية حفلة غداء حضرها هذا القائد الكبير. وعند حضورنا الى مكان الحفلة رأيناه واقفا بقامته القصيرة وملامحه القوية ليستقبل الملحقين العسكريين بالتناوب.

وصار الضابط الانكليزي الذي يرافقنا يقدمنا اليه الواحد بعد الآخر لنتحدث اليه دقائق معدوات. وعندما جاء دوري وقدمني اليه الضابط المرافق قائلاً: «الرائد الركن حسن مصطفى الملحق العسكري العراقي» رحب بي مونتكمرى واثنى على جيشنا وامتدح ضباطه وقال: انه لازال يذكر ضابطين عراقيين كانا تلميذين في كلية الطيران الامبراطورية البريطانيه في (كويتا)[١] عندما كان معلما فيها وهما: (رفيق عارف وعباس علي غالب) واثنى على كفاءة (رفيق عارف) بوجه خاص ثم سألني قائلا ماهي رتبته الآن ؟ هل اصبح جنرال ؟

- فأجبته ؟ كلا انه لازال برتبة عقيد.

فقال: ولكن لماذا ؟ انه ضابط لامع

قلت له: لأن جيشنا لم يشترك في الحرب العالمية التي اشترك فيها جيشكم،

---

(١) احدى مدن باكستان وقد اقامت بريطانيا فيها كلية اركان ثانية لامبراطوريتها وكان المارشال مونتكمرى احد المعلمين فيها قبل الحرب العالمية الثانية.

ولذلك فان ترقيه الضباط كانت ولا تزال بطيئة واعتيادية.

ثم جلسنا نتناول طعام الغداء.

لقد كان من دواعي سروري واعتزازي ان التقي باكبر قائد بريطاني يثني على جيشنا ويشهد كفاءة ضباطنا بوجه عام وبالكفاءة العاليه التي يمتاز بها احدهم بوجه خاص.. والواقع كان رفيق عارف يمتاز بكفاءته العسكرية العالية وخير دليل على ذلك انه تولى منصب رئيس اركان الجيش فيما بعد. واذا كان ثمة نقص في صفاته كقائد فهو غروره الزائد بنفسه الذي كان يجعله يستصغر شأن الخصم ولا يفكر عند تقديره الموقف في اسوأ مايحتمل ان يقوم به ذلك الخصم من الاعمال فيأخذه بنظر الاعتبار. وخير دليل على غروره الزائد بنفسه رفضه تقارير الاستخبارات والامن التي كانت تأتيه عن احتمال قيام عبدالكريم قاسم بحركة انقلابية، فقد كان يلقبه بـ (المجنون) ويعتقد انه لايستطيع القيام بانقلاب عسكري او بثوره، لانه لايملك القدرة على ذلك ولا القابلية والحكمة والفطنة على ادارة الدولة وقيادة البلاد بعد الانقلاب او الثورة.

والواقع ان عبدالكريم قاسم - كرفيق لي في الثانوية وفي الجيش بعد التخرج - كان كما يصفه رفيق عارف بالفعل. وكان الضباط يلقبونه (ابو الجنية).. لكن ذلك لايعني انه كان لايستطيع القيام بانقلاب عسكري. فقد كان يملك. والحق يقال الشجاعة وحب المغامرة والطموح للقيام بحركة انقلابية في العراق. لكنه لم يكن المهم وقتئذ القيام بحركة انقلابية، اذ كان ذلك قد اصبح امرا لابد منه، ان عاجلا او آجلا، بل المهم ان تنبثق عن الحركة الانقلابية ثورة ناجحة تستند على اسس ومبادئ قويمة ويقودها قائد يملك مؤهلات القيادة الحقة، كالثورة الناجحة التي قام بها حزب البعث في العراق والتي قيض لها الباري عز وجل قائدا عظيما كرئيسنا الفذ والمقتدر والمقدام صدام حسين لتنجح هذا النجاح الباهر.

ولنعد الآن الى المارشال مونتكمرى: لو رجعنا الى مذكرات هذا القائد عن فلسطين لوجدنا انه كان المسئول البريطاني الكبير الذي لم يتخاذل امام اليهود الصهاينة في الفترة التي سبقت حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨، وقد انتقد منتكمرى تخاذل حكومته امام اليهود وتحيزها لجانبهم. ولكي يطلع القارئ الكريم على آرائه في هذا الشأن وموقفه النبيل في تلك الفترة نلخص فيما يلي ماقام به من اعمال خلالها في زيارته لفلسطين.

يروي مونتكري في مذكراته انه قام في تلك الفترة بزيارتين لفلسطين للوقوف على حالة الجيش البريطاني هناك:

كانت الزيارة الاولى في حزيران ١٩٤٥ عندما كانت فلسطين في اسوء حالة من الاضطراب الذي خلقته العصابات الارهابية الصهيونية (ارغون وشتيرن). وقد ازدادت الحالة اضطرابا على اثر صدور قرار من لجنة امريكية - انكليزية بالسماح لـ (١٠٠,٠٠٠) يهودي بالدخول الى فلسطين. ويروي مونتكمرى: «ان المفوض السامي البريطاني في فلسطين لم يكن رجل حزم وعزم. وكان التردد بادياً في كل الطبقات ابتداء من (ويتهول)[١] ولا احد يعرف ماالعمل ثم يقول: «اما انا فالذي كان يهمني هو حالة الجيش بفلسطين. كنت اريده ان يحتفظ بكل معنوياته لكي يتمكن ان يفرض عل الناس هيبة السلطة المدنية» ثم يقول: «ولا شك في ان ضعف موقف السلطة البريطانية هذا كان من شأنه ان يجعل السلطة الفعلية بيد اليهود يتصرفون كما يشاؤون ويتحدّون كل من يحاول مقاومتهم» ويروي انه قال للقائد العام البريطاني في فلسطين (ان هذه حالة لايمكن ان تدوم وانه لابد من اتخاذ التدابير اللازمه لاعادة الامن والطمأنينة للبلاد مهما كلف الامر.. وان ذلك لابد وان يؤدي بنا الى حرب مع اليهود.. وانه يجب اعطاء التوجيهات السديدة لقمع الفتن اينما كانت.. وسيكون هو بجانب الجيش دوما لمساعدته في مهمته الشاقة».

ويروي مونتكمرى انه اكد على القائد العام في فلسطين في طريق العوده بان لايتظاهر بالضعف امام الارهاب الصهيوني وان لايتردد في تطبيق حكم المحكمة على اليهود الارهابيين الذين اختطفوا الضباط الانكليز الخمسة قبل ايام قلائل وانه سيكون بجانبه دوما في عمله الشاق.

وكانت زيارة مونتكمرى الثانية لفلسطين في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ - اي بعد تعييني كملحق عسكري - ويروى مونتكمرى في كتاب مذكراته [٢] (الفصل ٢٤) ان تردد الحكومة البريطانية المستمر وعدم تقيدها بسياسة سديدة وواضحة في فلسطين ادى الى هلاك الكثيرين من الجنود البريطانيين الشبان وهذا هو الذي كان يجاهد ضده. ولذلك فانه استشاط غضبا من سوء الحالة في فلسطين وسافر الى هناك مرة اخرى، لكنه اجتمع قبل سفره برئيس الوزراء البريطاني وصارحه بالموضوع قائلاً: «ان في فلسطين الآن مائة الف جندي بريطاني وهم قادرون على ضبط الامور هناك، ومع ذلك فلا تترك للجيش الحرية اللازمة في تصرفاته. فهو الذي يجب ان يباشر العمل وان لايدع ذلك لليهود».

---

(١) مقر الحكومة البريطانية في لندن. (Whitehall) هو الاسم الدارج له.

(٢) الذي صدر بعنوان (غيوم سوداء فوق فلسطين)

ويروى مونتكمرى عن سفرته الثانية هذه الى فلسطين فيقول: «انه صار يزداد استياءا كلما ازداد اطلاعا على حالة فلسطين، فالمفوض السامي كان لديه كل مايلزم لتوطيد الامن ـ الجيش والشرطة ـ وكلاهما لم يستخدما بفطنة وحكمه، ثم يقول: «ان الحالة اخذت تتفاقم منذ كانون الاول ١٩٤٧، فاليهود اخذوا يبذلون جهودهم لكي يؤمنوا لهم كل المواقع المهمة من الناحية الحربية قبل انتهاء الانتداب.. وفي ١٧ مايس ١٩٤٨ سلمنا انتدابنا الى منظمة الامم المتحدة وسحبنا جيوشنا ولم يمسسها ضرر قط.

لكنه كانت نتيجة عملنا هو اننا جعلنا موقفنا ضعيفا في الشرق الاوسط، ليس موقفنا فحسب بل وموقف العالم الغربي كله بوجه عام في الصراع بين الشرق والغرب».

لقائي بوزير الحربية البريطاني

كان وزير الحربية البريطاني وقتئذ (اللورد شنويل) وهو احد العناصر الرئيسية في حزب العمال البريطاني الذي تولى الحكم في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

وقد علمت بعد ذلك ان اللورد شنويل هذا انكليزي يهودي من اصل بولوني وقد نشأ كعامل في احدى مناجم الفحم والتحق باحدى نقابات العمال وتدرج فيها حتى اصبح عضوا في حزب العمال ثم عضوا في البرلمان البريطاني. ثم تولى منصب وزير الحربية في وزارة العمال واخيرا تولى منصب وزارة الدفاع في اواخر عام ١٩٤٧ عندما الفت هذه لتجمع بين الوزارات الثلاث الحربية والطيران والبحرية وتنسق اعمالها وتسيطر على السياسة الدفاعية العليا لبريطانيا.

وعندما تولى شنويل منصبه قررت جمعية الملحقين العسكريين في لندن دعوته الى حفلة غداء في ناديهم تكريماً له وللتعرف به.

وكان يرأس الملحقين العسكريين آنذاك (حسب قدم مده بقائهم في مناصبهم) الملحق العسكري السويدي وانا كنت بعده من حيث القدم. ولذلك فقد جلس الملحق العسكري السويدي في يمين وزير الحربية وجلست انا في يساره ودار الحديث اثناء ذلك بيني وبين اللورد شنويل حول بضعة مواضيع لازلت اتذكر منها موضوعين كان احدهما بمثابة نكتة وقد بدأ بها الوزير خطابه اثناء الحفلة، فقد

لاحظت انه يكتب على ورقة صغيرة بعض الملحوظات، فقلت له: لعلك تدون ملحوظاتك للخطاب الذي ستقليه علينا.. اليس كذلك ؟

قال: اجل.. ولكن كيف عرفت ذلك ؟

قلت: انتم السياسيون اعتدتم ان تلقوا خطابا في مثل هذه المناسبات.

قال: وازيدك علما بانني اشعر بالقلق (and you know Iam nervous).

قلت ولكن لماذا ؟

قال: لانني اعرف كيف اخطب في السياسيين، اما العسكريون فلا ادري ماذا اقول لهم.

قلت: لاتهتم (Dont you worry) تكلم بما تشاء.. تذكر ان العسكريين يجهلون كل شئ عدا الامور العسكرية.

فضحك.. وعندما القى خطابه بدأه بقوله: «انه لم يعتد ان يخطب في العسكريين»... وكان قلقا في بادئ الامر.. ولكن الميجر حسن مصطفى الملحق العسكري العراقي طمأنه قائلاً: تكلم بما تشاء متذكراً ان العسكريين يجهلون كل شئ عدا الامور العسكرية !... فضحك الحاضرون.

اما الموضوع الثاني الذي لازلت اذكره ايضا فكان يتعلق بزيارة الوزير للشرق الاوسط، فقد سألته في معرض الحديث ان كان قد زار منطقة الشرق الاوسط ؟

فأجابني: اجل زرت المنطقة مؤخرا ولامور هامة تتعلق بالنفط. ثم اعاد العبارة الاخيرة من كلامه قائلا: اجل تتعلق بالنفط !

ولم اجد من المناسب ان اسأله عن هذا الموضوع، كما انه لم يزد على ماقاله شيئا آخر. الا انني استطعت ان استنتج مع ذلك ان زيارة وزير الحربية البريطاني الى الشرق الاوسط لامور هامة تتعلق بالنفط وفي ذلك الوقت بالذات تعني ان بريطانيا مهتمة في الدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة وحمايتها. فهي تخشى ان يتعرض العرب الى تلك المصالح انتقاما من اساءتها لهم في قضية فلسطين اساءة بالغة والتزامها جانب اليهود فيها.

وكان قرار التقسيم قد صدر حسبما اتذكر، وتكهرب الجو في المنطقة وانكشفت اساءة بريطانيا للعرب والاعيبها بوجههم واضحة للعيان. علما بان مصالحها كلها ـ النفطية وغير النفطية ـ كانت تقضي بأن يكونوا بجانب العرب. ولكن قادة العرب السياسيين لم يكونوا اقوياء وفي مستوى المسئولية، فقد كان في وسعهم ان يتخذوا من موضوع النفط وسيلة هامة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في قضية فلسطين. وقد كتبت تقريرا حول هذا الموضوع على اثر تلك الحفلة، ولكن

المسئولين السياسيين في العراق وقتئذ لم يكونوا في مستوى المسئولية القومية، فقد كانوا من الزمرة التي تميل الى بريطانيا وتنوى عقد معاهدة جديدة معها في الوقت الذي انكشفت فيه اساءات هذه للعرب وتحيزها الواضح نحو اليهود، ولا عجب في تحيزها هذا فقد كان بعض وزراء بريطانيا وقتئذ من اليهود - ومنهم وزير الحربية والدفاع كما رأينا - وكأنما اختارت الصهيونية العالمية ان يكون وزير الحربية والدفاع يهوديا وفي ذلك الوقت بالذات، وذلك لكي تستعين به في احباط تسليح وتجهيز الجيوش العربية التي كانت تعتمد على بريطانيا، وفي تقييد يد الجيش البريطاني في فلسطين بوجه العصابات اليهودية - كما اشار الى ذلك المارشال مونتكمري في مذكراته - وفي تمهيد السبيل لاقامة دولة اسرائيل هناك.

قصتان لن انساهما في لندن

الاولى - عملية تجميل لانف عبدالكريم قاسم

بمناسبة ذكر عبدالكريم قاسم في بحث سابق اود ان اتحف القراء بقصة عملية (التجميل) التي اجريت لانفه في انكلترة عندما جاءها للاشتراك في دورة الضباط الاقدمين اثناء وجودي هناك كملحق عسكري.

على انني قبل ان اروي قصة تلك العملية ارى من المناسب ان اذكر شيئا عن علاقته السابقة بي:

كان عبدالكريم قاسم (ابن صفي) في المدرسة الثانوية المركزية التي كانت مدرسة فريدة من نوعها في العراق، وعندما تخرجنا منها لم يتمكن من دخول الكلية العسكرية معي، بل دخلها بعدى بسنة واحدة، وبذلك اصبحت اقدم منه في الحياة العسكرية.

وكان يعاني اثناء وجوده في الكلية العسكرية من مرض عصبي ولذلك ادخل حسبما اتذكر مستشفى الامراض العصبية لفترة قصيرة من الزمن. ومنذ ذلك الوقت صار رفاقه الضباط يسمونه (ابو الجنّية).

وقد بدأ حياته العسكرية كضابط مشاة، في حين انني استطعت الالتحاق بصنف المدفعية، وعندما دخل كلية الاركان كنت احد معلميه، ثم اشترك معي في حركات بارزان عام ١٩٤٥ ونلنا معا نوط الشجاعة، المغامرة والنزاهة.

وكان عبدالكريم قاسم يشكو من (قرطة او ثلمة) في انفه كانت تشوه منظر وجهه ولما كان يسكن في بيتي في لندن كلما جاء اليها اثناء العطلات خلال دورته - مع قريب لي كان من اصدقائه الحميمين (وهو المرحوم الدكتور ابراهيم اسعد) - فقد انتهز الفرصة على ما يظهر وفاتحني حول السماح له بالبقاء لمدة من الزمن بعد انتهاء دورته لغرض اجراء عملية له لتصليح (الثلمة) التي كانت في انفه، وقد سمحت له بذلك ودخل المستشفى واجريت (عملية التجميل) اللازمة لانفه بنجاح، وبذلك تخلص من التشويه الذي كان في انفه كما تخلص من العقدة النفسية التي كان يعانيها بسبب ذلك، غير ان (عملية التجميل) هذه سببت لي مشكلتان:

كانت اولهما مع محاسب السفارة العراقية في لندن، وكانت الثانية مع رئيس اركان الجيش في بغداد.

وقد نشأت المشكلة الاولى: من جراء دفع اجور المستشفى الذي اجريت فيه العملية لانف عبدالكريم قاسم، فقد كانت العادة الجارية في حينها ان تدفع السفارة العراقية اجور معالجة الضباط في انكلترة ونفقات بقائهم في مستشفياتها.

لكنه عندما طلبت من محاسب السفارة العراقية ان يدفع اجور العملية التي اجريت لانف عبدالكريم قاسم ابي ان يدفعها، باعتبار ان تلك العملية لم تكن من جراء مرض بل كانت (عملية تجميل) ليس الا، ولذلك فيجب ان يدفعها هو بنفسه. وبما ان موقف عبدالكريم قاسم المالي لم يكن يساعد على دفع تلك الاجور، فقد رجوت محاسب السفارة ان (يتنازل) عن عناده وان يساعد عبدالكريم في دفع اجور المستشفى، لكن المحاسب (وكان معروفا بين اعضاء السفارة باسم ابي جاسم) اصر على عدم دفع تلك الاجور وحدثت بنتيجة ذلك مشادة بيني وبين المحاسب، الامر الذي ادى بالنتيجة الى عرض الموضوع على السفير (الامير زيد).

وقد وافق السفير على ان تدفع السفارة اجور عملية (التجميل) التي اجريت لانف عبدالكريم قاسم وبذلك تخلصت من مشكلتي مع محاسب السفارة.

اما مشكلتي مع رئيس اركان الجيش: فقد نشأت بعد ان استخبر هذا بان عبدالكريم قاسم بقي في لندن بعد انتهاء دورته لاجراء عملية (تجميل) لانفه، فبعث لي رئيس اركان الجيش مع احد الضباط الذين جاءوا الى انكلترة رسالة شفوية يلومني فيها لوما شديدا لانني سمحت لهذا (المجنون) (ويعني عبدالكريم قاسم) بالبقاء مدة (زائدة) في لندن بعد دورته ولانني وافقت على ان تجري له تلك العملية (التجميلية) على حساب الدولة.

ومما هو جدير بالذكر ان رئيس اركان الجيش آنذاك (وكان الفريق الركن صالح صائب الجبوري) لم يكن الوحيد الذي اطلق على عبدالكريم قاسم لقب

(المجنون) بل لقّبه بذلك ايضا رئيس اركان الجيش الذي جاء من بعده (وهو اللواء الركن رفيق عارف). وكان ذلك بعد خمسة اعوام وكنت آنذاك اتولى منصب مدير التدريب العسكري للجيش العراقي وكان عبدالكريم قاسم يتولى احدى المناصب الادارية في وزارة الدفاع فقد زارني ذات يوم في مكتبي (زيارة صديق) وما ان جلس على المقعد حتى صار يتأفف ويتذمر، سألته عن سر تأففه وتذمره ؟

اجابني: اترضى ياحسن ان لايعينّني المسئولون ملحقا عسكريا في باكستان بل يعينونّ بدلا عني (جلال عباس فضلي) الذي قضى حياته العسكرية كلها في دوائر وزارة الدفاع.

قلت له: انك حقا اهل لمنصب الملحق العسكري في باكستان فقد قضيت معظم حياتك العسكرية في الوحدات الفعاله، واني ارى ان ضباطا مثلك يجب ان يفضلوا على غيرهم في اختيارهم لمناصب الملحقية العسكرية.

فاجابني بالتعبير العامي: (روح فهّم الحاج احمد اغا) وكان يعني رئيس اركان الجيش (رفيق عارف).

وكانت تربطني برفيق عارف علاقة سابقة فقد كنت رئيس ركن الفرقة الثانية التي كان يقودها من قبل، لذلك قلت لعبد الكريم قاسم: «سأذهب و (افهمه) بالفعل... انتظرني في غرفتي لحين عودتي».

وذهبت الى رئيس اركان الجيش وحدثته في موضوع تعيين الضباط في مناصب الملحقين العسكريين، واقترحت له اختيار هؤلاء من بين الضباط الذين يخدمون في القطعات كمكافأة لهم على خدماتهم الفعالة.

فسألني رفيق عارف: «ومثل من تريد ان ترشح ليكون ملحقاً عسكريا ؟» فقلت له: «مثل عبدالكريم قاسم، وقد علمت انكم تريدون الآن تعيين ملحق عسكري في باكستان.. فلماذا لاتعينّونه ؟»

فاجابني بشئ من الغضب المزوج بغروره المعهود: دعنا من هذا (الجنون) يأخي ! انه لايصلح لأن يكون ملحقا عسكريا !

قلت له: «ولكن منصب الملحق العسكري في باكستان ليس مهم كمنصب الملحق العسكري في لندن، فليس من واجبه مثلا التفاوض او التباحث مع الجهات الباكستانية حول شؤون التسليح والتجهيز والتدريب والدورات وغيرها من الامور المهمة، ولا يشترط فيه ان يجيد اللغة الانكليزية اجادة تامة وان يكون على جانب كثير من الكفاءة، اذ ان دوره في باكستان يقتصر على زيارة قوات الجيش الباكستاني ودوائره ومؤسساته والحضور في تمارينه ومناوراته وفي حفلاته ومراسيمه.. فكل مايطلب منه اذن هو ن يرتدي دوما ملابس عسكرية انيقة، وان

يكون حسن السلوك والتصرف وان يسعى لتطوير العلاقات بين جيشنا والجيش الباكستاني».

فقال لي: «انك تتعب نفسك بالتشبث لتعيين شخص غير مؤهل لتولي منصب يمثل به جيشه في الخارج».

وهكذا تعذر علي ان اقنع اللواء الركن رفيق عارف في ان يعين عبدالكريم قاسم ملحقا عسكريا في باكستان.

ويبدو ان انطباعه عنه لم يكن جيدا، وقد اخطأ ولا شك في عدم تعيينه ملحقا عسكريا في باكستان، ولكن خطأه الاكبر كان - كما سبق ان قلت - في انه لم يصدق تقارير الاستخبارات التي كانت تأتيه حول احتمال قيام عبدالكريم قاسم بانقلاب عسكري !

وهنا اعود فاقول انه لم يكن من المهم وقتئذ مجرد القيام بانقلاب عسكري في العراق. بل كان الاهم من ذلك ان تنبثق عن ذلك الانقلاب ثورة تعود على البلاد بالخير والفائدة - ومثل هذه الثورة كانت تتطلب رجالاً فوق مستوى عبدالكريم قاسم (وزميله عبدالسلام عارف) في القابليات العقلية والفكرية وفي المقدرة على ادارة البلاد.

لقد قام عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف - والحق يقال - بحركة انقلابية ناجحة. الا ان الاعمال التي قاما بها بعدها لم تكن صائبة ولا تتفق مع المصلحة العامة. وقد برهنت الايام على ذلك. فقد كان في مقدمة اعمالهما مثلاً. احالة عدد كبير من خيرة ضباط الجيش على التقاعد - وانا من بينهم - ليتسنى لهما تقسيم المناصب العليا في الجيش وفي الدولة بينهما - متجاهلين كل الاعتبارات التي كانت تقضي بان لايقدما على ذلك فلم يكن في صالح الجيش وفي صالح البلاد الاستغناء عني وعن غيري من الضباط المعروفين في وقت كان فيه الجيش العراقي بامس الحاجة الى خدماتنا. وكان عبدالكريم وعبدالسلام يعرفان ذلك حق المعرفة.

وفيما يتعلق بي، كان هناك عامل اخر يفرض على عبدالكريم قاسم بان لايفكر في احالتي على التقاعد منذ اليوم الاول للانقلاب وهو عامل الوفاء. فقد راى القارئ انني كنت صديقه منذ ايام التلمذة وطيلة وجودي في الجيش. ورآى كيف انني كنت. اساعده كلما استطعت الى ذلك سبيلاً. كما رآى ايضاً انني كنت احد معلميه في كلية الاركان ورفيقه في حركات بارزان، فاذا اضفنا الى ذلك انني كنت اتولى يومئذٍ منصباً بدل على كفاءتي العسكرية - وهو منصب امر كلية الاركان - فهل كان من الصواب اذن ان يضرب عبدالكريم قاسم كل اعتبارات المصلحة العامة

واعتبارات الوفاء عرض الحائط فيقدم على الاستغناء عن خدماتي منذ اليوم الاول من استلامه زمام السلطة ؟

انني اترك الاجابه على ذلك الى القارئ الكريم.

القصة الثانية ـ قصة الكلبة (توني) ووفائها

لقد ذكّرتني قصتي عبدالكريم قاسم بقصة اخرى لي في لندن وهي قصة كلبتي (توني) ووفائها لي.

وقد فكرت في ان اروي هذه القصة لانها كانت من احسن قصص حياتي الخاصة في لندن. فلقد نسيت كثيرا من قصص حياتي هناك الا هذه، ففيها يتجلى وفاء الكلاب الذي لايبلغه وفاء بعض اصدقاءنا من البشر ومع الاسف.

انها قصة كلبة صغيرة وجميلة الشكل كان قد اهداها لي احد اصدقائي الانكليز كهدية ثمينة مدعيا انها من فصيلة جيدة ونادرة من انواع الكلاب الغالية الثمن، والشعب الانكليزي مولع بالكلاب بوجه عام وبمثل هذا النوع بوجه خاص.

وقد كانت توني تبدو (راقية الاصل) حقا فقد كانت حسنة الطبع والسلوك تجيد التصرف ـ حتى احسن من بعض اصدقائي ـ وكانت نظيفة تعرف متى تأكل واين تأكل وكيف تأكل، بل وتعرف ايضا كيف تذهب الى (التواليت).

وقد كانت حقا مخلصة ومؤنسة لي كثيرا ـ لاسيما وكنت اعزبا ووحيدا في حياتي ـ وكانت (توني) بجسمها الصغير وبشكلها الجميل تشبه طفلة صغيـرة وجميلة وانا احب الاطفال، ولذلك فقد تعلقت بها كما تعلقت هي بي، ونشأت بيني وبينها مودة عجيبة..

لكن نقطة الضعف الوحيدة في سلوك (توني) هي انها كانت (تحب اللعب بقطع العظام) العائدة لصديق لي، وكان هذا الصديق طبيب عراقي جاء الى لندن لاكمال دراسته في الطب والاختصاص في امراض الاذن والانف والحنجرة.

وكنت وحيدا في بيتي ولذلك فقد دعوت صديقي الدكتور للسكنى معي في البيت وكان صديقي هذا يضع (العظام) التي يستعين بها في دراسته تحت سريره، و (توني) شأن كل الكلاب التي من عادتها (اللعب بالعظام) كانت تنتهز فرصة ذهاب صديقي خارج البيت فتلعب بقطع (عظامه) وتبعثرها ذات اليمين وذات اليسار. فاذا ماعاد صاحبي الدكتور الى البيت ولم ير العظام في محلها ثارت ثائرته وتولاه

الغضب وانهال على (توني) بالسباب والشتائم، بل ويضربها احيانا في حالة عدم وجودي في البيت.

ومن هنا صار صديقي الدكتور يكره (توني) ويشكو لي من تصرفها بـ (عظامه) ويلوح لي بوجوب (التخلص) منها. لكنني كنت اصارحه القول بانني لااستطيع التخلي عن (توني) وانصحه بالمقابل ان يضع (عظامه) في حقيبة بدلا من تركها مبعثرة تحت سريره.

والواقع ان علاقتي بتوني كانت شبيهة بعلاقة اب بطفلته، فقد كنت احبها واشعر بفرحها عند مجيئي الى البيت ـ فقد كانت (تتمسح) بي و (تتودد) الي وتلاعبني تماما كما تلاعب طفلة ابيها، ولذلك فلم يكن من السهل علي التخلي عنها على الرغم من الحاح صديقي الدكتور.

وشعر صاحبي انني لااستطيع التخلي عن (توني) فدبر خطة للتخلص منها. وتتلخص هذه الخطة في ان يفتح باب البيت لتخرج منه (توني) الى الخارج وتتجول في الشوارع وتتيه وبذلك يتخلص منها. وقد انتهز ذات يوم فرصة ابتعادي عن لندن لينفذ خطته هذه، فلما عدت الى البيت لم اجد (توني)، فيه ولما عاد صديقي الدكتور من جامعته وسألته عن (توني) ادعى بانه لايعلم عنها شيئا، ولكنني حمّلته مسئولية خروجها من البيت وضياعها، اذ لايمكن ان تخرج هي من البيت بدون ان يفتح لها احد بابه.

وذهبت ابحث عن (توني) سألت عنها الجيران، فقالوا لي: «لاتتعب نفسك في البحث عنها، اذهب الى اقرب مركز شرطة واسأل عنها هناك، فالكلاب التائهة في لندن تؤخذ كالاطفال التائهة الى مراكز الشرطة»، وذهبت الى اقرب مركز شرطة لبيتي فاذا بـ (توني) هناك.

لكنه يبدو ان صاحبي الدكتور كان قد صمم على التخلص من (توني) على الرغم مني وباية وسيلة كانت، فانتهز فرصة غيابي عن لندن لبضعة ايام لزيارة بعض المواقع العسكرية البريطانية، و (فتح) في هذه المرة شباك (سرداب) البيت ليلا لتخرج منه (توني) الى الشارع وتتيه. وعند عودتي من خارج لندن بحثت عنها كثيراً فلم اجدها. سألت عنها مراكز الشرطة القريبة فلم تكن هناك. كانت قد تاهت حقا في هذه المرة. ومن جراء ذلك حدث بيني وبين صاحبي الدكتور مشادة، فقد اقسم انه لم يفتح لـ (توني) الباب ولكني اكتشفت انه كان قد فتح شباك (السرداب) الذي يؤدي الى الخارج.

وعلى اثر المشادة التي حدثت بيني وبين الدكتور اضطر هذا لأن يترك بيتي، ويستأجر له شقة، على ان ذلك لم يكن نهاية علاقتي بـ (توني) فقد رأيتها للمرة

الاخيرة ذات يوم بـطريق الصدفـة، وفي قطار تحت الارض في لنـدن، وكانت في احضـان فتاة شـابة تضـع النظارات عـلى عينيها، وكـانت الفتاة تبـدو متعلقة بـ (توني) وشديدة الاهتمام بها..

وجال في فكري ان اجرب ان كانت (توني) تتذكرني ام لا ؟ فما كدت اقترب منها وانادي (توني) ! الا والتفت نحوي الكلبة الوفية وقد بدت عليهـا امارات الدهشة والفرح وراحت تتحرك في احضان الفتاة وتحاول التملص منها والمجئ الي، ودهشت الفتاة من تصرفات (توني) وسألتني:

- ومن اين تعرفها ؟

فاجبتها: انها كلبتي.. وقد ضاعت مني قبل شهرين وبحثت عنها كثيرا فلم اجدها.

فقالت: ولكني اشتريتها قبل نحو شهر من بعض الناس، ولذلك فهي كلبتي الآن.

فقلت لها: من الجائز انك اشتريت (توني)، ولكن لاتخافي فسوف لن آخذها منك فانني ارى انك كثيرة التعلق بها، ويبدو لي انك تهتمين بها اكثر مما استطيعه انا.. فاني شخص مشغول، واشغالي الكثيرة تحول دون ان اهتم بـ (توني) مثلك، ثم انني غريب عن انكلترة وسأغادرها في المستقبل القريب، ولذلك فاني اترك لك (توني) لتكوني سعيدة بها وآمل ان تكون هي ايضا سعيدة بك.

وكانت هذه نهاية علاقتي بـ (توني) كما كانت حادثة ضياعها نهاية علاقتي بصديقي الدكتور فلم التق به منذ ذلك الوقت حتى الآن !

زياره المعاهد
والمؤسسات العسكرية
البريطانية

كانت من اهم واجباتي كملحق عسكري زياره المدارس والكليات العسكرية البريطانية. وكانت هذه كثيرة وتشمل كافة المعاهد والمؤسسات التدريبية للقوات المسلحة البريطانية: الجيش - القوة البحرية - القوة الجوية. فقـد كنت قائمـا بواجب الملحق الجوي والبحري بالاضافة الى واجبي الاصلي كملحق عسكري.

وكانت لهذه الزيارات اهمية خاصة بـالنسبة لجيشنـا في تلك الايام، لأن ضباطنا والمراتب كانـوا يلتحقون في الخـارج بالدورات التـدريبية في المـدارس والمؤسسات العسكرية البريطانية وحدها. وكان علي ان ازور هؤلاء من حين لآخر لاقف على سيرهم في دوراتهم وعلى مشاكلهم واقتراحاتهم. ثم ان مدارسنا وكلياتنا العسكرية كانت صورة مصغرة للمدارس والكليات العسكرية البريطانية اذ كانت تشبهها من حيث التنظيم وتسير على خطاها في التدريس والتدريب.

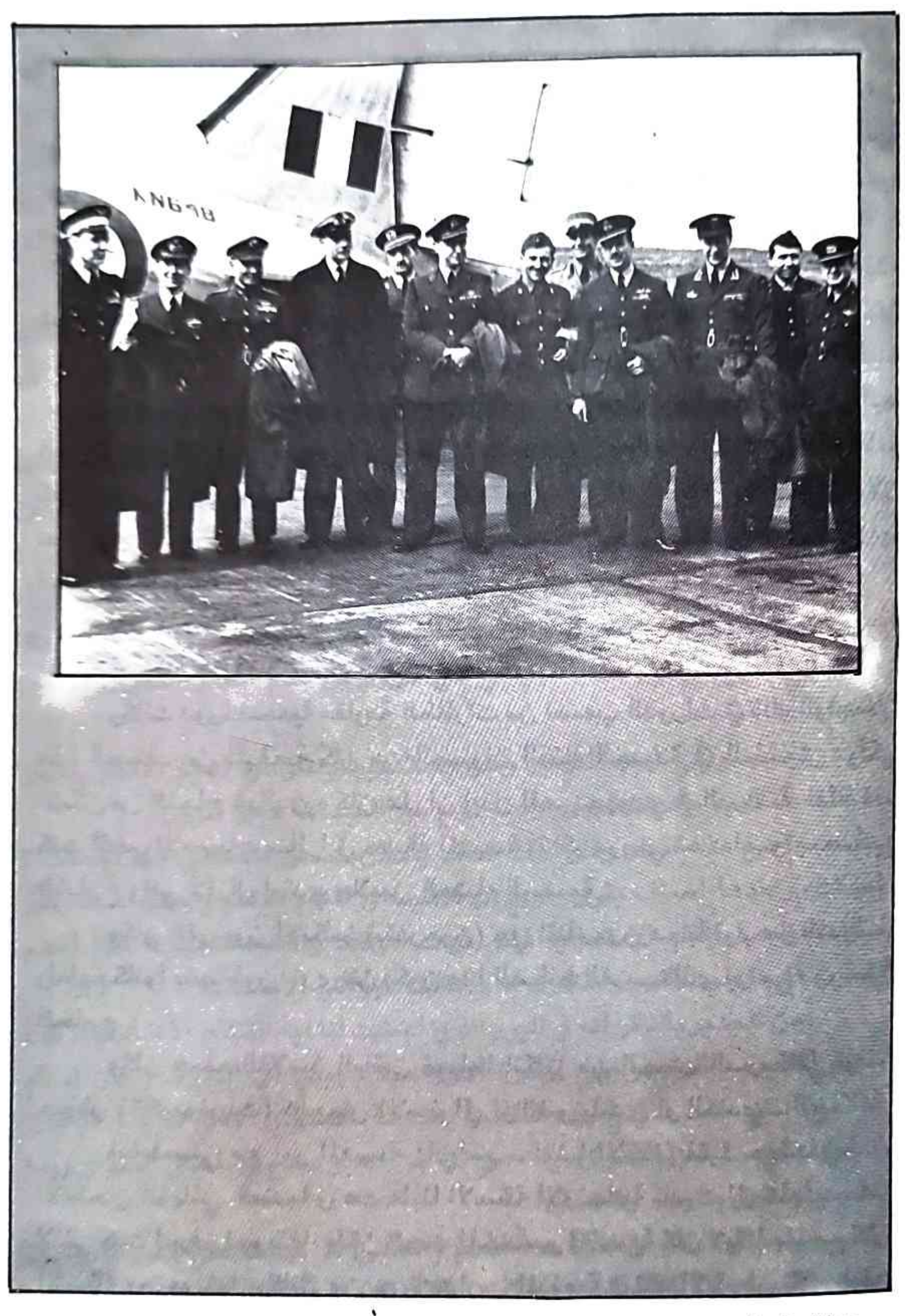
وكنت استهدف من زيارة المؤسسات التدريبية العسكرية البريطانية رفع التقارير عنها مع مقترحاتي التي من شأنها إن تساعد على تطوير مدارسنا وكلياتنا ورفع مستواها لابلاغها الى مستوى تلك المؤسسات من حيث الرقي.

وكضابط ركن ومعلم سابق في بعض مدارس جيشنا وفي كلية الاركان كنت اجد متعة خاصة في هذه الزيارات لانها كانت تتفق مع هوايتي لمسلكي.

لقد كنت اود ان اقدم للقراء الكرام نماذج من التقاريـر التي رفعتها عن المدارس والكليات العسكرية البريطانية.. ولكني لم احتفظ مع الاسف بنسخ من هذه التقارير. كما لم اجد نسخا منها في دائرة الملحق العسكري العراقي في لندن او في الدوائـر ذات العلاقـة في وزارة الدفاع. لذلك فـان ماأكتبـه الآن يقتصر على ماأتذكره فقط عن هذه الزيارات. وبالنظر لكثرتها ولمرور مدة طويلة عليها فانني لاأتذكر منها غير زيارتي لاحدى المدارس العسكرية البريطانية الا وهي مدرسة مدفعية مقاومه الطائرات والدفاع الجوي في (بيكن هل).



مع الملحقين العسكريين في لندن



مع الملحقين الجويين

اذا كنت اتذكر هذه المدرسة فذلك لان لها علاقة بحادثة وقعت لي فيها قبل ١١ سنة من تعييني (اي عام ١٩٣٥) عندما التحقت في احدى دوراتها كضابط تلميذ برتبة ملازم ثانٍ. اما زيارتي لها في هذه المرة فكانت مع الملحقين العسكريين وبدعوه من وزراه الحربية البريطانية.

وتقع مدرسة مقاومة الطائرات البريطانية في مكان يدعى (بيكن هل) يقع شمال غربي لندن. وعندما وصلناها ذهبنا الى مقرها حيث التقينا بآمرها الذي كان ضابطا برتبه عميد. وصار الضابط المرافق لنا من وزارة الحربية يقدمنا اليه الواحد بعد الآخر ولما جاء دوري صاح الآمر: «ها انذا اراك مرة اخرى ايها العراقي (الوكيح) (او الشقي) Here you are Iraq nau.t y» وعندها تذكرت ان هذا الآمر كان معلمي في المدرسة نفسها عندما دخلت دورتها في عام ١٩٣٥. وقد تذكرني لأن حادثة حدثت لي معه اثناء وجودي في الدورة. وصار يقص على الملحقين العسكريين قصة تلك الحادثة:

لقد كنت اول ضابط عراقي يلتحق بدورة مدفعية مقاومة طائرات في هذه المدرسة. وكان آمرها الضابط العميد معلمنا الاقدم وبرتبة رائد.

وكانت دورة مدفعية مقاومة الطائرات من اصعب الدورات في ذلك الوقت لأن هذا الصنف من المدفعية كان من الصنوف الفنية الجديدة في الجيوش. ولكي اتمكن من النجاح في الدوره كان علي ان ابذل اقصى جهودي في الدراسة. لذلك فقد كنت اقضي الامسيات سائرا في حديقة المدرسة اذاكر دروسي تحت اضواء مصابيح الشارع واني لاازال ارتدي ملابس العشاء الرسمية.

وكان القرويون الانكليز (يتفرجون) عليّ اثناء مرورهم بالقرب من المدرسة. ولعلهم كانوا يتساءلون: ترى من يكون هذا الضابط الغريب الذي يراجع دروسه في الخارج ؟

وكان جميع التلاميذ الباقين ضباطا انكليز من الجيش البريطاني او من جيوش (الكومونويلث) كالجيش الاسترالي او النيوزيلندي او الكندي.. الخ.

اما قصتي مع آمر المدرسة (اي مع معلمنا الاقدم) فقد حدثت في يوم الامتحان النهائي. فعندما وزعت علينا الاسئلة الامتحانية بادرت الى حلها بحماس لانني كنت اعرف اجوبتها. ولكن الوقت المخصص للاجوبة كان لايتناسب مع كثرة الاسئلة وصعوبتها. وكانت من عادة مدارس المدفعية في تلك الايام ان تقلل الوقت المخصص للاسئلة الامتحانية ليتسنى لها تدريب تلامذتها على حل مسائل فن

المدفعية باسرع وقت ممكن في الحرب. وعندما انتهى الوقت المخصص للامتحان كنت قد انتهيت من حل جميع الاسئلة عدا سؤال واحد اذ كنت على وشك الانتهاء من حله.

وجاء المعلم الاقدم ليأخذ اوراقي الامتحانية فرجوته ان يسمح لي بضع دقائق اضافية لاتم بها حل السؤال الاخير لاسيما وانا لست انكليزيا، ولا اجيد التعبير عن معلوماتي وافكاري بسرعة كالانكليز. لكنه رفض طلبي وامرني ان اعطيه اوراقي الامتحانية.

قلت له: انك لم تمتحني قبل هذا ولم تسألني اي سؤال خلال الدورة ولذلك فان اجوبتي هذه هي وسيلتك الوحيدة لمعرفة قابليتي والقرار على نتيجتي. فارجو السماح لي ياسيدي بدقائق معدودات لكي اتم حل السؤال الاخير.

فاصر على رفض طلبي للمرة الثانية وكلمني في هذه المرة بخشونة زائدة وبعبارات نابيه اثارت ثائرتي. فلم اتمالك نفسي من سوء معاملته لي وامتنعت عن اعطائه اوراقي الامتحانية.

ولما ذهب عني وهدأت اعصابي شعرت بانني اخطأ خطأ كبيرا. فان عدم اعطائي له اوراقي الامتحاني يعني رسوبي في الامتحان وفشلي في الدوره. وكان الصحيح هو ان اعطيه اوراقي على الرغم من عدم اكمالي السؤال الاخير. لكنها ثوره الشباب.

وانقذ موقفي احد المعلمين وكان رجلا طيبا يمتاز عن المعلم الاقدم بحسن معاملته للتلاميذ وقد نشأ بيني وبينه نوع من الصداقة خلال الدورة.

جاءني هذا المعلم وقال: «الا تعتقد ياملازم حسن مصطفى انك اخطأت ؟ فسكت، وعندها اضاف يقول: ارى ان تذهب الى المعلم الاقدم وتعتذر له عما بدر منك وتعطيه اوراقك الامتحانية قبل فوات الوقت. واتبعت نصيحة هذا المعلم وذهبت الى المعلم الاقدم واعتذرت له واعطيته اوراقي الامتحانية.

ومن الجدير بالذكر انه في اليوم الذي اعطيت لنا فيه النتائج الامتحانية رأيت المعلم الاقدم يبتسم بوجهي للمرة الاولى منذ مجيئي الى الدورة. ويعلن امام التلاميذ انني كنت الثاني بين التلاميذ بنتيجة الامتحان. وهي نتيجة لم يكن يتوقعها بأي حال من الاحوال، وانه على ثقة من انه لو سمح لي باكمال السؤال ربما اصبحت الاول بنتيجة الامتحان.

والمهم في الامر ان فكرة هذا المعلم (المتكبر) قد تبدلت عني وعن العراقيين بوجه عام. يبدو انه كان يظن ان سكوتي خلال الدورة هو دليل على عجزي وضعف قابليتي ولذلك فان نتيجتي في الامتحان جاءت مفاجئة له وقد اثارت دهشته وغيرت انطباعه.

موقف بريطانيا من قوتنا الجوية

كان من الطبيعي ان يعتبر تعزيز قوتنا الجوية بالطائرات جزءا من خطة (تحديث) الجيش العراقي. فالقوة الجوية كانت قد اصبحت من اهم صنوف الجيش في كل جيش عصري. ولم يكن في وسع بريطانيا وقتئذ ان تحجم عن تزويد العراق بالطائرات، لأن قوتنا الجوية كانت قائمة منذ مده طويله ولا يمكن ان تبقى بدون طائرات، ثم ات القوة الجوية العراقية لم تكن وقتئذ مصدر خطر على بريطانيا. فقد كانت لهذه قاعده جوية في الحبانية وقاعدة جوية في الدول العربية المجاورة. وكان في وسعها ان تحقق دوما وبسهولة التفوق الجوي على قوتنا الجوية في عدد الطائرات ونوعها. ولكي تضمن بريطانيا ذلك يظهر انها كانت قد قررت تجهيز العراق بعد حركات مايس ١٩٤١ بطائرات قديمة ولا تصلح للاغراض الحربية كما سنرى. ولذلك فانها لم تكن تخشى قوتنا الجوية.

خطة الثلاث سنوات لتعزيز قوتنا الجوية

لقد حدث فيضانان واسعا النطاق في نهر دجلة اثرا في موقف قوتنا الجوية. كان اولهما في عام ١٩٤٢ والآخر في عام ١٩٤٦ وقد غرقت بسببه قاعدة القوة الجوية العراقية في (الهنيدي). وفقدت بنتيجتهما القوة الجوية بعض طائراتها وكثيرا من مهماتها وتجهيزاتها [١].

وتشير الوثائق البريطانية القديمة الى ان وزير الدفاع طلب من البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية على اثر فيضان سنة ١٩٤٦ وضع خطة لاعادة تجهيز القوة الجوية العراقية. وقد وضعت البعثة البريطانية لهذا الغرض خطة لثلاث سنوات، رفعها الجنرال رنتن الى وزير الدفاع في نيسان ١٩٤٦ جاء فيها مايلي [٢]:

---

(١) كما روى لنا ذلك العقيد الطيار حفظي عزيز: وهو يقول ان ماء الفيضان ارتفع في القاعدة حتى وصل الى اجنحة الطائرات. وكان حفظي عزيز آمر لمدرسة الطيران لسرب التدريب من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٠. وهو من طيارينا القدامى المعروفين.

(٢) عثرنا على هذه الخطة في الوثيقة البريطانية القديمة (FO 371/ 63398)

معالي وزير الدفاع		البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية
وزارة الدفاع - بغداد نيسان ١٩٤٦

في الملحق (آ) خطة مقترحة لثلاث سنوات لاعادة تجهيز القوة الجوية الملكية العراقية. ان هذه الخطة بنيت على توسيع القوة الجوية العراقية من ٣ الى ٥ اسراب وهي تأخذ بنظر الاعتبار الطائرات والتجهيزات التي ضاعت خلال الفيضان.

وان المنهاج المقترح لخطة اعادة التجهيز هذه كما يلي:

في عام ٤٦/١٩٤٧

اعادة تجهيز فصيل النقلية الآلية
تعويض التجهيزات التي فقدت اثناء الفيضان
اعادة تسليح مدرسة الطيران
التجهيزات الفنية الاخرى

في عام ١٩٤٧/١٩٤٨

تشكيل سرب (انسون) ثالث
اعادة تسليح سرب الـ (كلاديتر) بطائرات جديدة
شراء مدربات (Tnaimers)

في عام ١٩٤٨/١٩٤٩

تشكيل سرب مقاتل آخر
تأسيس المعدات الارضية للطيران الليلي

واود ان ابين ان هذه الخطة تشير فقط الى المعدات اللازمة لاعادة التجهيز الرئيسية. ولا تتطرق الى مواد الادامة الاعتيادية.

التوقيع - الجنرال رنتن
رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية

صورة الى:

رئيس اركان الجيش وقائد القوه الجوية العراقية
السفارة البريطانية في بغداد ومارشال الجو سترافورد

تعليقا على هذه الخطة نقول: يبدو ان الخطة التي وضعتها البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية لاعادة تجهيز وتسليح وتوسيع القوة الجوية العراقية خلال ثلاث سنوات كانت (شبه صورية) تتفق مع متطلبات السياسه البريطانية التي كانت ترمي الى عرقلة (تحديث القوات العراقية المسلحة اكثر مما ترمي الى تحقيق اية فائدة جوهرية لقوتنا الجوية.

فليس في منهاج السنة الاولى من الخطة اي تغيير في اسراب قوتنا الجوية الثلاث يساعد على تعزيز قابليتها الحربية في زمن كانت فيه جميع طائرات هذه الاسراب غير صالحة للاغـراض الحربيـة. بل وان بعضهـا كان لايصلح حتى للطيران - كما تشهد بذلك الوثائق البريطانية القديمة. فكان المفروض ان يجري في السنة الاولى تبديل طائرات سرب محارب واحد على الاقل. في حين ان ماإستهدفته الخطة في سنتها الاولى كان يقتصر على اعادة تسليح مدرسه الطيران فقط. اذ يبدو انه لم تكن لديها طائرات صالحة للتدريب على الطيران الاعتيادي. ثم ان الوثائق البريطانية القديمة تشير الى ان طائرات (انسون) التي جهـز بهما سـربان من اسراب قوتنا الجوية كانت رديئة ولا تصلح للاغراض الحربية. لذلك فان اضافة سرب ثالث من طائرات (انسون) الى قوتنا الجوية حسب منهاج السنة الثانية لم يكن ليحسن موقفها او يعزز قابليتها الحربية طوال السنتين القادمتين اي حتى منتصف عام ١٩٤٨ - وهي الفترة التي بدأت بها حرب فلسطين الاولى.

وهكذا فان هذه الخطة لم تتفق مع متطلبات السياسه البريطانية التي كانت تستهدف اضعاف القوة الجوية العراقية فحسب بل انها خدمت بالنتيجة مصلحة العدو الاسرائيلي بابقائها قوتنا الجوية ضعيفـة حتى اواسط عـام ١٩٤٨ التي نشبت فيها حرب فلسطين الاولى.

مباحثات الوصي عبدالآله مع وزير الطيران البريطاني

سبق ان ذكرنا ان الوصي عبدالآله كان قد جاء الى انكلترة في صيف عام ١٩٤٦ وانه التقى برئيس اركان الامبراطورية البريطانية (المارشال مونتكمرى). وعندما فاتحه حول طلبات قوتنا الجوية اقترح مونتكمرى للوصي ان يواجه (اللورد تيدر) وزير الطيران البريطاني بشأن تلك الطلبات. وقد واجه الوصي اللورد تيدر في ١٩ تموز ١٩٤٦ ودارت اهم مباحثاتهما حول موضوعين رئيسيين وهما: [١]

(١) كتاب وزارة الطيران البريطاني في ١٧ تموز ١٩٤٦ والمرقم (E 6806)

١ ـ تبديل طائرات (انسون) غير الصالحة والتي كانت قد جهزت بها القوة الجوية العراقية قبل سنتين.
٢ ـ تدريب افراد القوة الجوية العراقية في انكلترة.

وتشير الوثائق البريطانية السرية القديمة الى ان الوصي اخبر اللواء (تيدر) ان موقف قوتنا الجوية كان سيئا الى درجة انه لم تكن لديها اية طائرات صالحة للقتال في الحال الحاضر. وان طائرات (انسون) التي زودت بها قوتنا الجوية قبل سنتين كانت غير صالحة للاغراض الحربية بحيث ان تجهيزها اثار في حينه انتقاداً مراً (ADVERSE CRITISIZME) في العراق. وقال الوصي لـ (تيدر) انه على الرغم من ان وزارة الطيران بذلت جهدا في تصحيح هذا الخطأ الا اننا لانظن ان المشكلة حلت حلا مرضياً. وقد علمنا ان طائرات (انسون) التي اشار اليها الوصي كانت خشبية وقديمة وقد استعملت بكثرة في معارك شمال افريقيا في الحرب العالمية الثانية بحيث ان ابدانها الخشبية تأثرت من جراء الحر الشديد واصبحت عرضة الى التفسخ اثناء الطيران ـ الامر الذي ادى الى مقتل عدد من طيارينا. يضاف الى ذلك كانت هذه الطائرات في الحقيقة حاملة قطعات (TROOP CARRIERS) اكثر مما هي طائرات حربية. وكانت تقتصر فائدتها الحربية على حمل قنابل (٢٠ باوند) فقط.[١]

ويبدو ان الوصي عبدالآله ووزير الطيران البريطاني اتفقا على تبديل طائرات (انسون) بطائرات حربية جديدة. كما وافق الوزير البريطاني على تخصيص الشواغر اللازمة لتدريب افراد القوة الجوية في مدارس القوة الجوية البريطانية ومؤسساتها التدريبية في انكلترة. وكان يرافق الوصي في مباحثاته هذه قائد القوة الجوية العراقية العقيد الطيار سامي فتاح.

مباحثاتي في وزارة الطيران البريطانية

عندما زرت الدائرة المختصة في وزارة الطيران البريطانية للتفاوض في الامور المتعلقة بطلبات قوتنا الجوية واحتياجاتها وجدت ان مباحثات الوصي عبدالآله مع اللورد (تيدر) قد مهدت السبيل الى ذلك. فما علي الا ان ابذل جهودي لحمل المسئولون في وزارة الطيران على الاسراع في عملية تبديل طائرات (انسون) غير الصالحة بطائرات صالحة وجديدة. كما كان عليّ ان ابدي اهتمامي بموضوع تدريب ضباط ومراتب قوتنا الجوية في انكلترة.

ولم اجد ثمة صعوبة في المهمة الاولى. فالجهات المسئولة كانت تشعر بالخجل

(١) زودنا بهذه المعلومات عن طائرات انسون العقيد الطيار حفظي عزيز.

لبيعها طائرات (انسون) القديمة وغير الصالحة للعراق قبل سنتين. وكأنما ارادت ان (تكفّر) عن ذنبها الذي ارتكبته فوافقت بسهولة على استبدالها بطائرات جديدة. لكن عملية استبدال طائرات انسون غير الصالحة بطائرات جديدة استغرقت مدة طويلة بحيث ان الطائرات الجديدة لم تصل الى العراق الا قبل نشوب حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وبالنظر لعدم تجهيز بريطانيا اعتدتها معها اضطرت قوتنا الجوية لاستخدام طائرات (انسون) في الحرب كمل سنرى.

اما موضوع تدريب ضباط قوتنا الجوية ومراتبها في انكلترة فقد واجهتني فيه بعض المشاكل التي ادت الى اطالة مباحثاتي حوله. فالمشكلة في هذا الموضوع لم تكن تقتصر على صعوبة الحصول على الشواغر التي كنا نحتاج اليها في مدارس القوة الجوية البريطانية ومؤسساتها فحسب، بل كانت تتناول ايضا الاجور الباهظة التي كانت تتقاضاها بريطانيا عن تدريب افراد قوتنا الجوية.

وكما ذكرنا في بحث سابق ان اجور التدريب في مدارس القوة الجوية البريطانية كانت عالية جدا - الامر الذي يحول دون ارسال العدد الكافي من ضباط قوتنا الجوية ومراتبها الى تلك المدارس والمؤسسات لغرض التدريب. ومهما بذلنا - انا وغيري - من جهود ومحاولات لتخفيض تلك الاجور لم نفلح.. كل ماوافقت عليه الحكومة البريطانية بالنتيجة اقتصر على اعفاء العراق من مبلغ (١٠٠٠٠) جنيه فقط من مجموع الاجور التي يصرفها الجيش العراقي وقوته الجوية على تدريب منتسبيها في انكلترة خلال عامين وهو مبلغ ضئيل بحيث ان وزير الطيران البريطاني اعترف - كما سبق ان قلنا - انه (لايسد الا قسماً صغيراً من اجور تدريب الطيارين فقط).

طلبات القوة الجوية العراقية للسنة ١٩٤٧/٤٦

اعدت البعثة العسكرية البريطانية قائمة بطلبات قوتنا الجوية للسنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٦ بالاستناد على خطة الثلاث سنوات التي وضعت لاعادة تجهيز القوة الجوية. وقد قدم الجنرال رنتن قائمة الطلبات هذه الى وزارة الطيران في نفس الوقت الذي قدم فيه طلبات الجيش الى وزارة الحربية - اي في حزيران ١٩٤٦.

وكانت طلبات قوتنا الجوية تؤلف الموضوع الثالث لمباحثاتي مع وزارة الطيران البريطانيه. وبالنظر للتأثير المهم الذي احدثته نوعية تلك الطلبات ومقاديرها في موقف قوتنا الجوية في حرب فلسطين ١٩٤٨ آثرت ان ارفق بطية قائمة بها ليطلع عليها القراء.

ويلاحظ القارئ من دراستها ان الطائرات الوحيدة التي طلبت في السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ كانت تقتصر على ١٠ طائرات تدريب صغيره (من طراز تايكرموث) لمدرسة الطيران. في حين ام موقف قوتنا الجوية كان يقضي - كما سبق ان قلنا - بوجود سرب واحد جديد على الاقل صالح للاغراض الحربية. ذلك لانه لم يكن من الصحيح ولا من المعقول ان تبقى قوتنا الجوية التي اصبحت سلاحا رئيسيا في الحرب بدون طائرات قادره على القيام بواجبات حربية. وعندما بدأت محادثاتي مع وزارة الطيران حول طلبات قوتنا الجوية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لم اجد صعوبة في اقناع الجهات المسئولة في تلك الوزارة على تجهيز تلك الطلبات وفي اسرع وقت ممكن. وكانت تأتي الى انكلترة من حين لآخر بعثات ووفود من ضباط قوتنا الجوية - وبرئاسة قائدها العقيد الطيار سامي فتاح في بعض الاحيان - لمساعدتي في الامور المتعلقة بطلباتها واحتياجاتها اذ لم يكن في السفارة وقتئذ ملحق جوي. لكنه يبدو ان بريطانيا كانت تماطل في وعودها لي ولبعثات القوة الجوية آنفة الذكر. فعلى الرغم من موافقة وزارة الطيران على طلبات قوتنا الجوية من جهة كانت تحاول من جهة اخرى اضعافها وعرقلة تجهيز طلباتها بوسائل عديدة مستهدفة بذلك على مايبدو غرضين في آن واحد:

اولهما - تطبيق خطتها الراميه الى جعل قوتنا الجوية اضعف دوما من قوتها الجوية في المنطقة ولا تستطيع ان تهدد مصالحها فيها باي حال من الاحوال.

ثانيهما - جعل قوتنا الجوية عاجزة عن تهديد كيان دولة اسرائيل عند تأسيسها، ولا تستطيع التفوق على القوة الحوية الاسرائيلية في الحرب المحتملة الحدوث في فلسطين.

وكان من وسائلها لتحقيق هذين الغرضين ابقاء مدرسة طيران قوتنا الجوية عاطلة او شبه مغلقة نحو ١٠ سنوات من (١٩٤١ الى ١٩٥٠) كما اخبرنا بذلك احد ضباط القوة الجوية القدامي (العقيد الطيار حفظي عزيز). وكان من الصعب ان نصدق هذا الخبر لولا انه في بعض الوثائق البريطانية القديمة دلائل تشير اليه. ثم ان خطة الثلاث سنوات لاعادة تجهيز القوة الجوية العراقية وقائمة طلباتها المرفقة بطيه تشير الى طلب ١٠ طائرات (تايكرموث) فقط لغرض التدريب في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧. اي ان مدرسة الطيران كانت تفتقر الى طائرات لتدريب الطيارين حتى اواسط عام ١٩٤٦ التي طلبت فيها طائرات (تايكرموث) العشره. وبما ان وصول هذه الطائرات الى العراق لم يتم قبل مرور سنه واحدة على الاقل. فذلك يعني ان مدرسة الطيران بقيت عاطلة عن تدريب الطيارين لقوتنا الجوية حتى حزيران ١٩٤٧ (في احسن الاحوال). واذا افترضنا ان المدرسة بدأت في تدريب

الطيارين حال استلامها طائرات التدريب، فان مده تـدريبهم لاتقل عن السنـه الواحده[1] اي ان تدريبهم كان سينتهي في حزيران ١٩٤٨ وبعد ان تكون حرب فلسطين قد بدأت بنحو شهر واحد. فاذا اضفنا الى ذلك ان عدد طائرات تايكرموث التي طلبت كانت قليلة وانها كانت قد اصبحت من الطائرات القديمة الطراز بحيث ان الشركة المنتجه لها كانت قد توقفت عن انتاجها[2] ادركنا قلة الفـوائد التي حصلت عليها قوتنا الجوية من هذه الطائرات.

ويلاحظ من قوائم الطلبات ايضا ان مدرسـة الطيران لم تكن تفتقـر الى طائرات التدريب فحسب بـل والى معدات التـدريب الاساسيـه الاخرى ايضـا كمدربات (لنك) والمعدات الارضية للطيران الليلي. وان بعض هذه طلبت في السنه الثانيه او الثالثه وفق الخطة. اي ان وصولها قد تأخر حتى اواسط عام ١٩٤٨ او عام ١٩٤٩.

اما الطائرات اللازمه للاغراض الحربية فلم يطلب منها غير سربين في السنة الثانية من الخـطة, احدهمـا سرب (انسـون) الذي رأينا ان طائـراته لاتصلح للاغراض الحربية والاخر سرب الـ (كلاد ييتر) المقاتل ذي المحرك الواحد. واذا كان قد تم تبديل طائرات هذا السرب بطائرات جديدة فان ذلك لم يتم في احسن الاحوال قبل اواسط عام ١٩٤٨ اي بعد بدء حركات فلسطين الاولى. وقد علمنا ان بريطانيا لم تجهز مع هذه الطائـرات العتاد اللازم لهـا في الحرب. هـذا ونتيجه الضغط المتواصل على وزارة الطيران البريطانية وافقت هذه على تجهيزنا بطائرات حربيه جديده من طراز (سى فيورى) التي كانت تستخدم في البحرية. ورغم جودة هذه الطائرات وصلاحيتها للاغـراض الحربيـة الا ان عدم تجهيـزنا بعتـادها وبالاطلاقات المستخدمة في تشغيل محركاتها من بريطانيا جعلها عاطلة عن العمل خلال حرب فلسطين كما سنرى في بحث لاحق.

---

(١) تصلح ١٠ طائرات تدريب لتدريب ٥ طيارين على الطيران. ويقتضي لتدريب الطيار على الطيران الاعتيادي سنة واحده على الاقل. اما تدريبه للاغراض الحربية فيحتاج الى ثلاث سنوات. وقد قلبت مدرسة الطيران لقوتنا الجوية الى كلية طيران عام ١٩٥٣.

(٢) كما جاء في كتاب وزارة الطيران المرقم (ACA 3 (P) 9776) في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

الملحق (آ)

طلبات السنه ١٩٤٦/١٩٤٧ المالية

١ ـ طائرات ـ ١٠ (دي هافيلاند ـ تايكرموت)
٢ ـ تجهيزات ـ ٨ ضاغطات
٢ شريحة خشبية
٤ ثاقبات كهربائية عمودية
١ مطرقة حديديه
٢ مغطس قابل للحمل
٢ مقعد فحص
٣ ناقلات ٢ طن
٤ اطقم ارجل
١ طقم جهاز اضاءة للمعسكر
٢ جهاز للمعايره لاجهزه الطائرات
٢ مكبران عموديان
٢ مكيفة تجفيف وصقل
٢ اداة لتسليط النور ذات ٣٥ ملم
محطات شحن
٢ مقعد مولدة فحص
٢٠ جهاز شحن قابل للحمل
٢ (AMI) للمعلمين
٢ مدرّبات (لنك)
١ مقعد فحص مغناطيسي
١ ممغنطة

ممغنطة مضاءة
اداة كهرطيسية
٤ المسفع الرملي
٤ اجهزه صمامات كهربائية
١ اداه للكشف المغناطيسي
٣ ـ النقلية ـ ٣ سيارات قيادة
١٠ دراجات بخارية
١٢ سيارات (فاينت) ٨/١٥ هند رويت
٢٥ لوري ٣ اطنان
٦ سيارات اسعاف
٥ مقطورة حريق
٤ رافعات سياره
١٠ تراكتورات
١ وحده تصوير سياره
٢ مقطوره لاسلكية

طلبات السنة ١٩٤٨/٤٧

١ ـ الطائرات ـ ١٥ طائرة انسون علامه (× ١ ×)
١٥ طائرة مقاتله/ قاصفة ذات محرك واحد (نوعها لم يعرف بعد)
٢ ـ تجهيزات ـ ٢ مدربات لنك
١ محركة مقطوره
٤ اعمدة هوائية ٧٠ قدم
١ محطة لاسلكية
٣ ـ نقلية آلية ـ ٥ مقطورات حريق
٢ رافعات متحركة
٢ حاملات اجهزه لاسلكية

اخطيئه كبرى ١٠٠م اهمال خطير ؟

كانت بريطانيا قد اقامت لها قاعدة عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية في منطقة الشعيبة جنوب غرب البصرة تتمون منها قوات الجيش البريطاني التي ستقاتل قوات الجيش الالماني اذا احتلت/ودخلت الى فلسطين وسوريا.

وكان المفروض ان تحل هذه القاعدة محل القاعدة البريطانية في فايد التي كانت على قناة السويس، وقد اسست بريطانيا فيها مستودعات كبيرة للعينة تكفي لتموين القوات البريطانية في الشرق الاوسط بكل ماتحتاج اليه. واشتهرت في حينه باسم (B. O. D), (S. B. D). وقد اكدت لي عدة مصادر [1] ان هذه القاعدة كانت تحتوي على مقادير كبيرة من مختلف انواع الاسلحة والعتاد والمدرعات والدبابات ووسائط النقل الآلية والمعدات الهندسية وتجهيزات المخابرة والادوات الاحتياطية ولوازم المعسكرات والمكائن والملابس العسكرية وعلى كافة ماتحتاج اليه الجيوش في الحرب. لذلك فان السؤال الذي كان ولا يزال يردده الباحثون بشئ من الحيرة الممزوجة بالاسف هو: لماذا اهمل في حينه شراء كل ما في قاعدة الشعيبة لجيشنا ؟ ومن هم المسئولون عن هذا الاهمال الخطير والخطأ الكبير الذي يعتبر من العوامل ... لى خسارتنا في حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨ ؟

... المصادر بعض رفاقنا الضباط القدامى ومنهم اللواء الركن عادل احمد راغب وقتئذ برتبة مقدم ووكيلا لآمر اللواء الذي ارسل الى الجنوب لحراسة منطقتي ... والزبير. وقد كان واجبه يقضي بان يزور قاعدة الشعيبة بين حين وآخر وان يتصل البريطاني المسئول عنها وهو (العميد هاملتون) ولذلك فانه راى محتوياته.

...ادر ايضا مقال الاستاذ عبدالجبار العمر في مجلة (آفاق عربية) في عددها الاول ...انية ففيه معلومات وافية عن محتويات ذكرها كاتب المقال ووردت على لسان نائب ...عام وافادت الشهود في المحكمة التي حاكمت شفيق عدس.

...ادر ايضا رد العميد الركن المتقاعد حمدي ابراهيم المنشور في مجلة (آفاق عربية) ... الاستاذ عبدالجبار العمر.

لقد بحث موضوع شراء محتويات قاعده الشعبية بين ممثلي الحكومتين البريطانية والعراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. وتشير الوثائق البريطانية السرية القديمة الى ان المباحثات حول هذا الموضوع استمرت حتى عام ١٩٤٨، اي طوال السنوات الثلاث التي سبقت حرب فلسطين الاولى. وقد بحثت المراحل الرئيسية لهذا الموضوع في كل من العراق وبريطانيا طيلة وجودي كملحق عسكري في لندن ولذلك فقد اصبحت ملما بكثير من تفاصيله بحكم وظيفتي وعارفا الاسباب التي دعت الجهات العراقية لأن تهمل شراء محتويات قاعدة الشعبية. وبالنظر للاهمية التاريخية لهذا الموضوع ولعلاقته بمذاكراتي رأيت من الضروري ان ابحث فيه بشئ من التفصيل.

ماسبب الاهمال

ــــــــــــــ: لقد دارت اشاعات كثيرة عن سبب اهمال الجهات العراقية المسئولة شراء محتوات قاعدة الشعبية. فقال البعض انه كان مقصودا وان بعض الوزراء واصحاب النفوذ اتفقوا مع بعض الاغنياء واصحاب رؤوس الاموال على شراء محتويات قاعدة الشعبية والمتاجرة بها. وترددت اسماء كثيرة، لااود ان اذكرهم واكتفي بذكر احدهم وهو المليونير اليهودي العراقي المشهور (شفيق عدس) الذي حكم عليه بالاعدام لشرائه الاسلحة والاعتدة والمدرعات والدبابات وكثيراً من المعدات العسكرية الاخرى من قاعدة الشعبية وتهريبها الى اسرائيل عن طريق ايطاليا.

على ان الباحثين يتفقون على ان السبب الحقيقي الذي ادى الى عدم شراء الجيش العراقي محتويات قاعدة الشعبية هو ان كبار المسئولين في وزارة الدفاع ـ اي وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش ـ وبعض الوزراء وبعض رجال السياسة المتنفذين ـ كانوا يعارضون شراء اي شئ من تلك القاعدة لظنهم ان كل مافيها عباره عن (مخلفات الجيش البريطاني ومتروكاته القديمه والمستهلكة والتالفة والتي لاتصلح للاستعمال). وكانوا يطلقون عليها كلمة (سكراب) (Scrap) الانكليزية وذلك تعبيرا عن رأيهم فيها واشمئزازهم منها.

ولا ادري كيف نشأت هذه الفكرة الخاطئة لدى هؤلاء عن محتويات تقاعده الشعبية. ويبدو انهم تأثروا بالاشاعات التي روجتها بعض الجهات التي كانت لها (مصلحة) في شراء محتويات القاعدة او (مصلحة) في عدم شراء الجيش العراقي لها. وذلك كشفيق عدس الذي استهدف من شرائها تهريبها الى اسرائيل بصفته (عضواً فعالاً في الوكالة الصهيونية في تل ابيب)[1] وبعض التجار الاغنياء الذين

(١) كما جاء ذلك في اقوال نائب المدعي العام في المحكمة العسكرية التي حاكمت شفيق عدس.

استهدفوا من شرائها المتاجرة بها والربح المادي ـ كناجي الخضيري الذي ورد اسمه في مقال الاستاذ عبدالجبار العمر كشريك تجارة لشفيق عدس او ربما روجتها الجهات البريطانية التي كانت تريد بيعها بواسطة المناقصات المحلية او العالمية لانها تكسب بذلك اكثر بكثير مما لو باعتها الى الحكومة العراقية بصورة مباشرة. [1]

وقد ظهر من محاكمة شفيق عدس انه كان يصدّر مايشتريه من الشعبية الى ميناء (جنوه) في جنوب ايطاليا في صناديق كتبت عليها (مواد سكراب) ليوهم الناس انها لاتحتوي على اسلحة ومعدات عسكرية. ولكي يتسنى له نقل المعدات العسكرية الكبيرة الحجم كالمدرعات والدبابات في صناديق شبيهة بتلك التي توضع فيها عادة المواد (السكراب) كانت تفكك هذه المعدات الى قطع واجزاء بواسطة جماعات خاصة ثم توضع في الصناديق حيث تنقل بسيارات الشحن الى البواخر التي تنقلها الى جنوه. وهناك يعاد تجميع محتويات الصناديق الى اسلحة ومدرعات ودبابات ومعدات عسكرية اخرى وترسل الى اسرائيل.

ومن هنا فاننا نرجح ان شفيق عدس كان هو المروج الاصلي لاشاعة (السكراب) عن محتويات قاعدة الشعبية وقد صدقها المسئولون في وزارة الدفاع بسهولة لانهم كانوا ضد شراء اي شئ قديم للجيش.

والواقع ان محتويات قاعدة الشعبية لم تكن (سكراب) بالمعنى الذي نفهمه من هذه الكلمة بل كانت كلها معدات مفيدة وصالحة للاستعمال والدليل على ذلك ان بريطانيا جاءت بها الى قاعدتها في الشعبية لكي تستفيد منها قواتها في الحرب.

وبما ان الحرب لم تصل الى المناطق الكائنة شرق قناة السويس فان معظم محتويات قاعدة الشعبية بقيت مخزونة في مستودعات القاعدة. ويروي شهود المحكمة التي حاكمة شفيق عدس ان كثيرا من صناديق المواد المخزونة كانت محفوظة في مخابئ وآبار تحت الارض قرب المستودعات وذلك لغرض حمايتها

---

(١) يظهر من الوثائق البريطانية السرية انه كان هناك خلاف بين الجهات البريطانية حول هذا الموضوع. فوزارة الحربية البريطانية ووزارة التموين كانتا تفضلان بيع محتويات قاعدة الشعبية عن طريق المناقصات المحلية والعالمية، في حين ان السفارة البريطانية في بغداد والبعثة العسكرية البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية كانت ضد هذا الرأي وتفضل بيعها الى الحكومة العراقية لانها ترى ان ذلك اجدى لمصلحة بريطانيا من الناحية السياسية لاسيما وانها كانت ترمي الى تجديد معاهدتها مع العراق. وقد ظلت هذه الجهات تتمسك برايها حتى نهاية آب ١٩٤٧ عندما اخبرتها وزارة الدفاع العراقية بصورة نهائية برفضها شراء محتويات القاعدة.

واخفائها[1] الامر الذي يدل على ان محتوياتها لم تستعمل.

وقد اكد لي بعض رفاقنا الضباط القدامى الذين ر أوا قاعده الشعبية بام اعينهم - ومنهم اللواء الركن عادل احمد راغب - ان بعض تلك المحتويات كانت جديدة وذلك كمدافع ٦ رطل و ١٧ رطل ضد الدبابات. وحتى السيارات والدبابات والمدرعات ومدافع ٢٥ رطل والمعدات الاخرى كانت تبدو مستعملة لكنها كانت مع ذلك تضاهي في صلاحيتها للاستعمال الانواع الجديده منها. والمنطق يقودنا الى ان نستنتج ان لو لم تكن محتويات قاعدة الشعبية صالحة للاستعمال وذات فائدة لما تهالك التجار والاغنيات العراقيون وتهافت الشركات الاجنبية على شرائها للمتاجرة بها. ولا شك ان اقدام المليونير اليهودي شفيق عدس على شرائها والمجازفة بتهريبها الى اسرائيل خير دليل على مانقول. وقد ظهر من سير المحكمة التي حاكمته انه (كان يعد العده منذ سنين عديده للحصول على الاسلحة والمعدات من قاعدة الشعبية ولا يهمه سعرها) وانه (تمكن من الحصول على كميات كبيرة منها). وعندما جاءت لجنة فلسطينية الى البصرة لشراء اسلحة الى المجاهدين الفلسطينيين وجدت ان (يد شفيق عدس قد امتدت الى الاسلحة التي يريدونها قبلهم) وقد كان (ينافس اللجنة المذكورة بدفع اثمان مضاعفة لشراء الاسلحة التي يريدونها) وكان (يغري الاشخاص الذين كلفتهم اللجنة بشراء الاسلحة لها بدفع مبالغ كبيرة لهم لقاء تلك الاسلحة له بدلا منه) [2]

ويبدو مما رواه لي بعض رفاقنا القدامى ان المعارضين الرئيسيين لشراء محتويات قاعدة الشعبية كانا وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش. وتشير الى ذلك ايضا بعض الوثائق البريطانية السرية القديمة على ان احداها تروي ان وزير الدفاع (شاكر الوادي) لم يكن (معارضا قويا) لهذه الفكرة بل كان (تحت سيطرة رئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح صائب الجبوري) الذي كان المعارض الاول لشراء اي شئ من قاعدة الشعبية [3] ومما هو جدير بالذكر ان الفريق الركن صالح صائب الجبوري يروي لنا في مذكراته انه عندما تولى مهام منصبه عام ١٩٤٥ (كانت اسلحة الجيش ومهماته ناقصة.. وكانت احتياجاته كثيره وقابليته

---

(١) اقوال الشاهدين عبدالله الفيصل وجورج شمعون واقول نائب المدعي العام.

(٢) كل هذه المعلومات وردت في اقوال نائب المدعي العام في المحكمة التي حاكمت شفيق عدس وفي مقال الاستاذ عبدالجبار العمر.

(٣) على حد قول الجنرال في تقريره السري الذي رفعه الى وزارة الحربية البريطانية في ايلول ١٩٤٧.

الحربية واطئة). وبما ان وجود قاعدة غنية في محتوياتها في داخل العراق كان خير مصدر لتجهيز الجيش العراقي تجهيزا مباشرا وآنيا فكان الاخرى به ان ينتهز فرصة ترك القوات البريطانية لقاعدتها في الشعبية فيعمل على اكمال اكثر ما يمكن اكماله من نواقص جيشنا واحتياجاته من هذه القاعدة. علما بان ذلك كان سيتم في اسرع وقت ممكن وباقل النفقات في زمن كان يعاني فيه العراق عجزا ماليا. ثم ان ذلك كان لايحول دون تقديم الطلبات في الوقت نفسه الى وزارة الحربية البريطانية للحصول على اسلحة ومعدات جديدة وفق ماتسمح به ميزانية الدولة.

وبالنظر لاهمية هذا الموضوع بالنسبة لقابلية الجيش الحربية التي ذكر رئيس اركان الجيش انها كانت واطئة، كان من الضروري ان لايعتمد على الاشاعات الدائرة عن محتويات قاعدة الشعبية بل يذهب هو مع بعض آمري صنوف الجيش ومديري خدماته الى قاعدة الشعبية لمشاهده محتوياتها بنفسه ودراسة موضوع شرائها عن كثب ليتسنى له اتخاذ قرار صائب حول ذلك. لكنه يبدو ان هذا الموضوع الهام لم يحظ باهتمامه واهتمام وزير الدفاع مدة طويلة من الزمن (قرابة سنة ونصف) ظل الجيش العراقي خلالها يعاني من نواقص وحاجات كثيرة كان في الامكان تأمينها من قاعده الشعبية.

مهزلة العتاد الذي رمي في البحر

ولعل اهم تلك النواقص والحاجات هو العتاد الذي كان جيشنا بامس الحاجة اليه لعدة اغراض في آن واحد: لغرض الرمي التدريبي ولغرض الحركات في شمال العراق ولتأمين احتياط للطوارئ التي كان اهمها احتمالات الحرب في فلسطين.

وقد علمنا انه كانت في قاعدة الشعبية مقادير ضخمة من كافة انواع العتاد للاسلحة الخفيفة والثقيلة وللمدفعية. وروى لي اثنان من رفاقنا الضباط القدامى انهم [1] شاهدوا الانكليز يرمون العتاد في البحر. فلما استفسروا عن سبب ذلك قيل لهم ان نقل العتاد الى انكلترة او الى احدى قواعدها الدائمية في الخارج يكلف اكثر من ثمنه. اذن لو شاهد رئيس اركان الجيش وغيره من كبار المسئولين في وزارة الدفاع قاعدة الشعبية في حينه لما قدموا لي الطلبات لشراء العتاد للجيش من انكلترة في زمن كان فيه موجودا بكثرة في العراق ويرميه الانكليز في البحر. ليس ذلك فحسب بل كان في وسعهم ان يشتروا العتاد لقاء ثمن زهيد بل ربما كان في وسعهم

---

(١) وهما العميد الركن المرحوم صائم العسكري واللواء الركن عادل احمد راغب.

الحصول عليه مجانا.

واذا كان قادة جيشنا يرفضون شراء قاعدة الشعبية الاخرى لاعتقادهم انها كانت (مستعملة) او (سكراب) فليس في وسعهم ان يقولوا ذلك عن العتاد.

وقد كان المفروض ان تعطي بريطانيا عتادها في قاعدة الشعبية الى العراق مجانا بدلا من ان ترميه في البحر. لكنه يبدو انها لم تشأ اعطاءه لنا خشية ان نستعمله ضدها في المستقبل. هذا ماقاله ضابط (باكستاني) مسلم سرا الى بعض رفاقنا القدامى وكان هذا ضابطا في الجيش الهندي القديم وقد كلف بمهمة الاشراف على عملية رمي العتاد في البحر.[1]

والواقع هو انه لو فاتح المسئولون العراقيون في حينه الجهات البريطانية في العراق حول موضوع العتاد المخزون في قاعدة الشعبية لاصبحت بريطانيا في موقف حرج. فاما انها كانت تعطي ذلك العتاد مجانا الى العراق او تبيعه لنا لقاء ثمن زهيد. والا فانها كانت ستضطر الى نقله الى الخارج وتحمل نفقات ذلك. لم يكن من المعقول ان تقدم بريطانيا على رمي عتادها في البحر وعلى رؤوس الاشهاد بدلا من اعطائه الى حليفتها العراق الذي تربطه معها معاهدة حلف وصداقة وفي زمن ترغب فيه اشد الرغبة في تجديد تلك المعاهدة.

هذا ولا بد ان القارئ يتذكر ماسبق ان قلناه عن نسيان دائرة الاركان العامة تقديم طلبات العتاد للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ مع طلبات الجيش الاخرى. وكيف انني لقيت الأمرّين في سبيل اقناع الجهات المسئولة في وزارة الحربية البريطانية لقبول طلبات العتاد المتأخرة هذه. واني اتساءل الآن: ترى لماذا لم يحاول المسئولون في بغداد سد حاجة جيشنا من العتاد الموجود في قاعده الشعيبة بدلا من ارسال طلباتهم للعتاد لي لكي اشتريها من انكلترة بثمن اغلى - هذا علاوه على اجور نقلها الى العراق ؟

لقد كان موقف جيشنا من العتاد البريطاني المخزون في قاعدة الشعبية:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمى والماء فوق ظهورها محمول

---

(١) روى لنا ذلك اللواء الركن عادل احمد راغب. غير ان رفيقاً من رفاقنا القدامى يظن انه ربما كان الانكليز يرمون العتاد في البحر لانه فقد خواصه. لكنه ليس من المعقول أن كل عتاد الشعبية كان قد فقد خواصه. ومن الواضح ان الانكليز اضطروا لرمي العتاد في البحر لانهم كانوا لايستطيعون بيعه بالمناقصة شأن المواد الأخرى. ولان نقله يكلف اغلى من ثمنه ولانهم لايحتاجون اليه في انكلترة. ولانهم كانوا لايريدون اعطائه الى الجيش العراقي.

فقد رأينا ان الجيش العراقي دخل حرب فلسطين عام ١٩٤٨ (وهو يعاني نقصا خطيرا في العتاد) اللازم لاسلحته على حد قول رئيس اركان الجيش حينذاك.

مهزلة الادوات الاحتياطية للسيارات ومواد الجسور

ان ماقلناه عن العتاد ينطبق ايضا على معدات اخرى كالادوات الاحتياطية للسيارات ومواد الجسور. فقد كانت هذه متيسرة بكثرة في قاعدة الشعيبه وكان قسم منها جديدا ومحفوظا في صناديقه الاصلية والقسم الآخر لايختلف في صلاحيته للاستعمال عن الجديد في شئ - كما يروي الذين رأوها في القاعدة. ولذلك فقد كان عدم شرائها من الشعيبه امر يدعو الى العجب الممزوج بالاسف.

اقول ذلك لأن الجهات المسئولة التي اهملت شراء هذه الادوات والمواد راحت تبعث اللجان خلال حرب فلسطين لشراء مثيلاتها من انكلترة باثمان اغلى مضافا اليها اجور نقلها الى العراق. وكدليل على ماقول يكفي ان اذكر مثالين لايمكن انساهما.

اولهما - الادوات الاحتياط اللازمة لسيارات الجيش: فقد كانت في الشعيبه مقادير كبيره من الادوات الاحتياطية للسيارات العسكرية (الانكليزية) التي كانت تستخدم في جيشنا في ذلك الوقت. وكان قسم كبير من هذه الادوات الاحتياطية لازال جديدا ومحفوظا في صناديقها الاصليه في مستودعات القاعده وفي مخابئها وآبارها كما سبق ان ذكرنا. في حين ان قطع القسم الآخر كانت منتشرة في اماكن وقوف السيارات. ويبدو ان السبب في اهمال المسئولين شراء هذه الادوات هو لانهم لم يشاهدوا الشعبية اولم يعلموا بوجود مثل هذه الادوات فيها ولم يقدروا اهميتها في حينه. لكنه عندما بدأت التنقلات العسكرية الى فلسطين وصار الجيش يستخدم نقليته الآلية على نطاق واسع لنقل قطعاته لغرض التحشد ولادامتها من العراق اشتدت الحاجة الى الادوات الاحتياطية الى درجة اضطر معها المسئولون لارسال لجنة من ضابطي نقلية آلية [1] الى انكلترة لشراء الادوات الاحتياطية لنقلية الجيش الآلية من هناك. وعندما جاءت اللجنة الى لندن ارسلتها الى موقع الشركة التي تبيع تلك الادوات في ميناء (ساوثامبتون) في جنوب انكلترة. وهناك قال لهما مدير الشركة الانكليزية التي تبيع الادوات الاحتياطية: «عجيب امركم انتم العراقيون.. لقد كانت هذه الادوات الاحتياطية في قاعدة الشعيبه في العراق

---

(١) وهما المقدم حميد عبودي وقد توفى الى رحمة الله والمقدم محمود وهو حي يرزق.

فاشتريناها من هناك وجئنا بها الى انكلترة.. وها انتم تأتون الى هنا لتشترونها منا وتعيدونها الى العراق».

وجاء في رد العميد الركن حمدي ابراهيم على مقال الاستاذ عبدالجبار العمر كدليل آخر عل مدى اهمال المسئولين في وزارة الدفاع موضوع الادوات الاحتياطية في حينه فهو يقول انه عندما تسلم قيادة القوات العراقية في منطقة البصره علم ان باخرة محملة بادوات سكراب من اجزاء الحمل وغيرها.. وقد بيعت الى المجرم شفيق عدس وشركاه. وانه امر بتفريغ الباخرة واخبر الجهات المعنية في وزارة الدفاع بذلك واقترح لها (نقل هذه الادوات الاحتياطية الى بغداد للاستفادة منها لادامة وتصليح سيارات الجيش. غير انه لم يحصل على جواب ومع الاسف من الجهات المعنية وبقيت المواد مطروحة في العراء حتى انتهاء واجب القيادة).. واذا علمنا ان العميد الركن حمدي ابراهيم استلم مهام قيادته في ١٦ مايس ١٩٤٨. اي عندما نشبت الحرب في فلسطين ادركنا ان المسئولين في وزارة الدفاع اهملوا موضوع الادوات الاحتياطية حتى ذلك الوقت.

اما المثال الثاني فيذكره ضباط الهندسة القدامى ولا شك اذ لم يشتري المسئولون في وزارة الدفاع غير جسر (بيلي) واحد للجيش العراقي من قاعدة الشعيبة. (ربما ظنوا ان الجسور الموجودة في القاعدة مستعملة) مع ان جسر (بيلي) (المستعمل) لايختلف في صلاحيته للاستعمال عن الجديد في شئ مادامت اجزاؤه سالمه وقطعه كامله. وما ان نشبت الحرب في فلسطين حتى ارسلت وزارة الدفاع لجنة هندسية الى انكلترة لشراء جسر بيلي من هناك. [1] ان هذا المثال ان دل على شئ فهو ان نفرة قادة جيشنا وقتئذ من محتويات قاعدة الشعبية كانت مبالغ بها الى درجة انها كانت (عاطفية) اكثر مما هي (منطقية).

اننا نتساءل الآن: ترى ماذا كان على الجهات العراقية المسئولة ان تفعل بشأن محتويات قاعده الشعيبه ؟

جوابا على هذا السؤال اروي ماذكره لي اللواء الركن عادل احمد راغب بشأن تلك القاعده لقد قال لي: «ان القائد البريطاني في الشعبية (البيركادير

---

(١) لم يتمكن فوج عراقي من عبور نهر في حرب فلسطين بعد ان نسف اليهود مشروع (روتنبرغ) لان سرية الهندسة الملحقة بالفوج لم يكن لديها جسر نظامي للعبور - اخبرني بذلك آمر الفوج انذاك (وهو اللواء الركن عادل احمد راغب) وايده معاون آمر سرية الهندسة انذاك (العميد خليل ابراهيم حسين). كما اخبرني العميد خليل انه لم تكن لدى الجيش العراقي في حرب فلسطين اية الغام مع انها كانت متوفرة في قاعدة الشعيبة، وقد قام بتصنيفها النقيب المغفور له رفعت الحاج سري للمرة الاولى.

هاملتون) زارهم ذات يوم وعندما رآهم يسكنون في معسكر قديم لاماء فيه ولاكهرباء» قال له: «لو كنت مكانكم لاحتللت المعسكرات البريطانية ولرفعت العلم العراقي فوق هذه القاعده الآن !».

والواقع انه كان من حق العراق ان يرفع العلم العراقي فوق قاعدة الشعيبه حال خروج القوات البريطانية منها. وذلك مقابل سماحه لبريطانيا لاقامة تلك القاعدة في اراضيه للاستفادة منها لاغراضها الحربية واعطائه كل التسهيلات اللازمة لذلك. اما موضوع شراء محتويات القاعدة فكان في وسع العراق ان يتفاوض بشأنه مع بريطانيا فيما بعد.

وفي وسعي ان اضيف الى ذلك فاقول: لو كنت احد المسولين الرئيسيين في وزارة الدفاع - اي الوزير او رئيس اركان الجيش - لانتهزت فرصة انتهاء الحرب العالمية وخروج القوات البريطانية من العراق وقمت بزيارة قاعدة الشعبية في اسرع وقت ممكن لمشاهدتها والوقوف على مافيها.. ولاتخذت التدابير اللازمة للاستيلاء على منطقة القاعده كلها بصوره سلمية وبالاتفاق مع السلطات البريطانية.

وتشير الدلائل الى ان بريطانيا كانت تريد اعطائنا كل مافي قاعدة الشعبية ولكن ليس مجانا بل مقابل ثمن. اذ ان وضعها المالي بعد الحرب العالمية الثانية كان ضعيفا وقد عرضت على العراق مرارا شراء الموجودات في قاعدة الشعبية لكن الحكومة العراقية لم تتخذ قرارا جازما وحاسما في هذا الشأن. يقال انه كان هناك خلاف في الرأي حول هذا الموضوع بين الوزراء: انفسهم. وقد رأينا ان وزير الدفاع كان (متأثرا) برأي اركان الجيش في معارضته لهذه الفكرة. واذا كان الوزير ورئيس اركان الجيش يعارضان هذه الفكرة فمن البديهي ان يبقى مجلس الوزراء في حيرة من امره ويتردد في اتخاذ قراره بشأنها.

ولعل خير دليل على رغبة الحكومة البريطانية في بيع كل ما في قاعدة الشعبية الى العراق انها ارسلت وزير ماليتها (ستافورد كريبس) الى العراق لدراسة هذا الموضوع وقد جاء في مارت سنة ١٩٤٦. وبعد ان درس الموضوع ارسل برقية الى رئيس وزراء بريطانيا بواسطة السفارة البريطانية في بغداد جاء فيها مايلي: [١]

الى رئيس الوزراء من سير ستافورد كريبس:

---

(١) ان هذه البرقية مقتبسة من الوثيقة البريطانية السرية المرقمة (FO 371/5297) (Xelds 626) وقد كتبت في اعلاها العبارة التالية: (سرية بوجه خاص ويجب ان يحتفظ بها الشخص المصرح له باستعمالها وان لايمررها).

١ ـ ناقشت مسألة تجهيز الجيش العراقي بالمعدات مع السفير. وارى من الضروري اعارتهم اسلحة الجيش البريطاني ومعداته المتيسرة محليا الى ان يتسنى تجهيزهم بالاسلحة والمعدات الجديدة التي يرغبون اشد الرغبه في دفع اثمانها كاملة. ان السلطات البريطانية المحلية توافق على ذلك. لكنه يظهر انها مقيده بالتعليمات الدقيقة الصادرة من وزارة الحربية. فاذا امكن اعطاء حرية اوسع محليا سيكون ذلك نافعا للعراق. خاصة وهو بقعة خطرة بالنسبه للاضطرابات التي يحتمل حدوثها في شماله.

٢ ـ تدعو الحاجة ايضا لاعطاء حرية اكثر بشأن التصرف في مداخر الجيش الزائدة. فمثلا اذا امكن بيع البضائع الى الحكومة العراقية (حتى وان كانت هي ستبيع بعضها بربح) يمكن اجتناب الكثير من التأخير الامر الذي سيؤدي الى التخلص من اجور الحراسة والادامه العاليه (يصرف الآن مالا يقل عن ٢٠٠٠ جنيه شهريا لحراسة مستودع واحد).

بناء على مااقترحه وزير المالية البريطانية في برقيته هذه الى رئيس وزراء بريطانيا صرحت وزارة الحربية البريطانية الى السلطات البريطانية في العراق ببيع كل ماهو (صالح للاستعمال) (SERVICEABLE) من الاسلحة ووسائط النقل او المعدات الاخرى في قاعدة الشعبية بتخفيض قدره ٥٠٪ من ثمنها الاصلي. وكل ماهو قابل للتصليح (REPAIRABLE) بتخفيض قدره ٧٥٪ من ثمنه الاصلي.

وقبل تعييني كملحق عسكري في لندن كانت وزارة الحربية قد اقترحت ان يشتري العراق طلبات جيشه للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ وكل مايحتاج اليه لتنفيذ خطة الثلاث سنوات من قاعدة الشعيبة. لكن المسئولين في بغداد لم يوافقوا على ذلك.[١] في حين انهم لو وافقوا لكان في الامكان شراء كل مايحتاج اليه جيشنا من الشعيبه بسعر اجمالي يقل كثيرا عن الاسعار المخفضة التي صرحت بها وزارة الحربية. وكان في الامكان الاتفاق مع الجهات البريطانية على دفع اثمان مانشتريه من الشعيبه باقساط سنوية. والاهم من ذلك هو انه كان في الامكان تنفيذ خطة الثلاث سنوات التي كانت حيويه لزيادة كفاءة الجيش العسكرية خلال اقل من سنة واحده (اي خلال سنة ١٩٤٦/١٩٤٧) تلك الخطة التي عجزت قيادة الجيش العراقي بالنتيجة عن تنفيذها قبل نشوب حرب فلسطين في ١٥ مايس ١٩٤٨.

وبعد ان عينت ملحقاً عسكريا كنت كلما فاتحت الضباط الانكليز الذين

---

(١) كما يقول الجنرال رنتن في تقريره السري الذي قدمه الى وزارة الحربية في ٣١ مارت ١٩٤٧

افاوضهم حول بعض المعدات والمواد كانوا يقولون لي (ان هذه موجوده في قاعده الشعبية. فلماذا لا تشترونها من هناك ؟). وكنت اخبر الجهات المسئولة في وزارة الدفاع بذلك ولكن لاجد اذنا صاغية. اذ يبدوا انهم كانوا قد عقدوا العزم على عدم شراء اي شئ من الشعبيه.

وبعد ان وافقت وزارة الحربية (في تشرين الثاني ١٩٤٦) على تجهيز قسم من طلباتنا للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ من (المخزونات الجديده المضمونه) كما وافقت على ان (يأتي القسم الباقي من طلباتنا للسنة نفسها من الانتاج الجيد) كما ذكرنا ذلك في بحث سابق، كان من الطبيعي ان تزداد (جبهة المعارضة) للشراء من الشعبية قوة وصلابة في رأيها عن ذي قبل. وقد رأينا ان هذه الجهة كان يرأسها وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش. ورأينا ايضا في بحث سابق ان رئيس اركان الجيش كان يعلم منذ عام ١٩٤٥ (ان اسلحة الجيش ومهماته كانت ناقصة واحتياجاته كانت كثيرة) [١] وهو يروي لنا في مذكراته انه (قدم اقتراحين في عام ١٨٤٥ واقتراحا ثالثا في عام ١٩٤٦ بشأن توسيع الجيش وتقويته واكمال نواقصه واحتياجاته) وان مجلس الوزراء العراقي (لم يوافق على هذه الاقتراحات) ولم يخصص المبالغ اللازمه لتنفيذها). [٢] وبما اننا لم نطلع على تفاصيل هذه الاقتراحات لأن الفريق الركن صالح صائب الجبوري لم يذكرها في مذكراته. فليس في وسعنا ابداء رأينا فيها. لكنه يبدو انها كانت اقتراحات مثالية استهدف بها (تجهيز الجيش باحدث الاسلحة والمعدات الحربية العصرية) في زمن انتهت فيه حرب عالمية كبرى وتوقفت بريطانيا عن انتاج الاسلحة والمعدات العصرية الحديثة لوجود مايكفيها لديها لسنوات طوال.

كما يبدو ان الاقتراحات التي قدمها رئيس اركان الجيش كانت ذات كلفة عالية في زمن كانت فيه الحكومة العراقية تشكو من عجز مالي بحيث ان مجلس الوزراء (صار يساوم على تخصيص المبالغ اللازمه لتنفيذ تلك الاقتراحات).

ويبدو ايضا مما ذكره الفريق الركن صالح صائب الجبوري ان بريطانيا كانت تماطل في تجهيز العراق بالاسلحة والمعدات العصرية والحديثة التي ذكرها في اقتراحاته وهو امر كان متوقعا. اذ يظهر لنا من وثائق بريطانيه القديمه ان مابقي لديها بعد انتهاء الحرب العالميه الثانية من اسلحة ومعدات جديدة وحديثة الطراز

---

(١) راجع كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) للفريق صالح صائب الجبوري.

(٢) راجع المصدر نفسه الصحائف ١٤٣ ـ ١٤٤.

كان كثيراً بحيث يكفي لاغراض جيشها وجيوش الدول المقربة منها. كما انه لم يكن في صالح بريطانيا ان تشرع بعد الحرب بوقت قصير بصنع اسلحة ومعدات جديدة في معاملها الحربية في زمن كانت فيه قوات جيشها الاحتياطية قد تسرحت وتركت وراءها مقادير كبيرة من كافة انواع الاسلحة والمعدات العسكرية التي كانت تحملها. هذا علاوة على ماكان مخزونا في مستودعات القواعد العسكرية البريطانية في انكلترة وفي الخارج كمصر والعراق والهند.

على ضوء هذه الحقائق في وسعنا ان نقول انه لم يكن من الصواب ان يترك الجيش العراقي محروما من لوازمه واحتياجاته الضرورية قرابة ثلاث سنوات (من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨).. بل كان من الواجب سد نواقصه في اسرع وقت ممكن من قاعدة الشعيبة وتأمين اكثر مما يمكن من اللوازم الضرورية لكفاءته الحربية من تلك القاعدة بصورة مباشرة وذلك كالعتاد وتجهيزات الهندسة والمخابرة وبعض انواع الاسلحة التي ليس من الضروري ان تكون جديدة تماما لكي تكون مؤثرة عند الرمي كمدافع ٢٥ رطل ومدافع الهاون عقدة و ٣ عقدة ومدافع ٦ رطل و ١٧ رطل ضد الدبابات والاسلحة الخفيفة. كما كان في الامكان سد حاجة الجيش العاجلة مما هو متيسر في القاعدة من دبابات ووسائط النقل الآلية المستعملة الى ان يتسنى له الحصول على الانواع الجديدة منها.

اما السبب الذي دعا بالمسئولين لان يبالغوا في رفض محتويات القاعده، ففي وسعنا ان نقول انه اعتقادهم بان يكون كل مايشترونه للجيش العراقي في عهدهم جديدا ومن احدث طراز. وهذا السبب تشير اليه الوثائق البريطانية القديمة ايضا.

وفي الحقيقة كان هناك اتجاه عام بين الضباط في ذلك الوقت نحو شراء كل شئ للجيش جديدا. وكان الفريق الركن صالح صائب الجبوري يقود هذا الاتجاه. ويبدو انه كان قد بنى قراره على عدم شراء اي شئ من قاعدة الشعيبة، على انطباعه السئ عما باعته بريطانيا للجيش العراقي في الماضي من اسلحة وطائرات ووسائط نقل ومعدات اخرى ادعت انها (صالحة للاستعمال) في حين ان كثيرا منها لم يكن كذلك. ويظهر انه خشي ان تكون محتويات القاعده من ذلك النوع. وربما ظن ان مايتركه الجيش البريطاني وراءه لايمكن ان يكون جيدا ولا يمكن ان يكون مفيدا. على انني اظن ان هناك سبب آخر جعل رئيس اركان جيشنا وقتئذ يبالغ في رفض شراء محتويات قاعدة الشعيبة الا وهو كراهيته للانكليز وعدم ثقته بهم. وهذه صفة حميدة فيه كان يعرفها جميع الضباط ويقدرونها. ذلك لانه قلما كان يجرأ مسئول كبير عسكري كان ام مدني على اظهار كراهيته للانكليز في ذلك الوقت.

ولكن الانكليز كانوا وقتئذ (اعداءنا الذين مامن صداقتهم بد) وكراهيتنا

للانكليز وشعورنا بضروره شراء كل شئ للجيش جديدا، كان لايعني ان نرفض فكرة شراء محتويات قاعدتهم في الشعيبة رفضا قاطعا لايتفق مع مصلحة الجيش وفائدته وان نهمل دراسة الفكرة دراسة موضوعيه وان لانقدر موقفنا تقديرا صحيحا.

ويبدو ان عدم ذهاب رئيس اركان الجيش الى قاعده الشعيبة لرؤيتها والوقوف على حقيقة محتوياتها بنفسه قد حال دون اتخاذه قرارا صائبا بشأنها وبشأن شراء كل مايفيد الجيش منها. وكانت النتيجة ان الفرصة ضاعت لاكمال نواقص الجيش من محتوياتها في الوقت اللازم وتأمين كل مايمكن من لوازمه الضرورية منها لتعزيز قابليته الحربية في اسرع وقت ممكن وباسهل طريقة واقل تكاليف ممكنة وتتفق مع امكانيات العراق المالية.

لقد كان من العوامل التي ادت الى عدم اتخاذ قرار صائب بشأن موضوع شراء محتويات قاعده الشعبية عدم الاستماع الى آراء المستشارين انكليز أكانوا ام عراقيين.

فالمسئولون لم يستمعوا الى رأي البعثة الاستشارية البريطانية حول هذا الموضوع لانهم كانوا لايثقون بآرائها.

ومن الواضح ان مماطلة الانكليز في ذلك الوقت في تجهيزنا بالاسلحة والمعدات العسكرية وفي انتاجها لنا قد زاد في عدم ثقة قادتنا المسئولين بهم. ويبدو انه فاتهم ان يقدروا ان بريطانيا لم تعد (دولة عظمى) كالسابق. فقد خرجت من الحرب منهوكة القوى، وكانت عاجزة عن انتاج اي شئ جديد في المجال العسكري سلاحا كان ام واسطة نقل ام اية معدات وتجهيزات عسكرية اخرى - قبل نفاذ مابقي لديها من الحرب.. وهذا لايتم قبل مرور بضع سنوات.. لأن الباقي من الحرب كان كثيرا.

ويجب ان لايغرب عن البال انه لم يكن من مصلحة بريطانيا ان تعلن ذلك صراحة للدول التي كانت تعتمد عليها في التسليح والتجهيز.. وذلك كالعراق... ولذلك فانها ظلت تماطل وتتظاهر بانها قادره على الانتاج الجديد في المجالات العسكرية، في حين انها كانت عاجزة عن ذلك. وكمثال على ذلك فضيحة الالف سيارة من طراز ١٥ هندرويت الجديده والتي عرضتها لنا وزارة الحربية ثم تنصلت من عرضها بعد ان اثار ذلك ضجة كبيرة في الاوساط البريطانية في العراق وفي قياده الشرق الاوسط وفي وزارة الخارجية البريطانية.

على ان الموقف السلبي الذي وقفه رئيس اركان الجيش من محتويات قاعدة الشعيبه لم يقتصر على رفض عروض واقتراحات الجهات البريطانية فحسب بل

تناول ايضا ماقاله واقترحه ضباط جيشنا الذين شاهدوا تلك القاعدة ورأوا موجوداتها. فاللواء الركن عادل احمد راغب على سبيل المثال كان احد هؤلاء الضباط وهو يروي لنا انه كتب عدة تقارير ومقترحات عن قاعدة الشعيبة ومحتوياتها الى الدوائر المختصه في وزاره الدفاع عندما كان آمرا للواء القائم بحراسة المنطقة. ولكن احدا لم يلتفت الى تقاريره واقتراحاته. الى ان جاء الى منطقة البصره الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق لقضاء (عطلة صيد) وزار اثناء ذلك مقر المقدم الركن عادل احمد راغب وشاهد معه قاعدة الشعيبة ومحتوياتها واستمع الى اقتراحاته بشأنها. فهو يروي لنا ان الوصي امره على اثر ذلك بارسال برقية الى وزير الدفاع (شاكر الوادي) باسمه للحضور الى الجنوب. وما ان حضر شاكر الوادي الى البصرة ورأى قاعدة الشعيبة ومحتوياتها بنفسه حتى تغيرت فكرته عنها وطلب ارسال لجنة الى الشعيبة لدراسة موضوع شراء محتوياتها وتقديم تقرير بذلك. وبعد ان رآى شاكر الوادي القائد البريطاني استلمت القوات العراقية المعسكرات البريطانية الباقية وسكنت فيها.

وجاءت الجنة التي ارسلها رئيس اركان الجيش وبعد ان شاهدت محتويات قاعدة الشعيبة ودرست موضوع شرائها قدمت تقريرا بذلك الى الجهات العليا في وزارة الدفاع مع مقترحاتها. ولا ادري ماالذي اقترحته اللجنة في تقريرها فقد كنت وقتئذ في لندن. ولكني علمت من بعض الرفاق القدامى انها اقترحت شراء كل شئ في قاعدة الشعيبة بصورة اجمالية. ولكن المسئولين لم يوافقوا على ذلك. واصروا على رأيهم السابق حول عدم شراء من القاعدة. وكل ماحدث بالنتيجة ان وزارة الدفاع وافقت على شراء ٢٥٠ سيارة شحن مستعملة من قاعدة الشعيبة بعد ان عجزت عن شراء اية سيارة شحن عسكرية جديدة من انكلترة او امريكا او اية بلاد اخرى. ويظهر لنا ذلك من كتاب سري ارسلته السفارة البريطانية في بغداد الى الجنرال رنتن الذي كان وقتئذ في انكلترة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية [1] وبالنظر للاهمية التاريخية لهذا الكتاب وجدت من الضروري ان اذكر اهم ماجاء فيه من امور لها علاقة بالموضوع الذي نبحث فيه:

«يؤسفني ان اخبركم انه نظرا للمماطلات التي لاتحتمل من جانب وزارة الدفاع العراقية، ضاعت الفرصة على العراقيين للحصول على معداتنا في قاعدة الشعيبة:

لقد كانت التواريخ الحاسمة لذلك هي:

---

(١) هذا الكتاب مدون في الوثيقة البريطانية السرية القديمة رقم (FO 371/ 5297 — XC/ ds 626).

آ ـ ١٢ حزيران ١٩٤٧ ـ عرضت المدخرات على رئيس اركان الجيش.

ب ـ ٢٦ تموز ـ قال وزير الدفاع انهم لايريدون غير مكائن الشحن ومضخات الماء.

حـ ـ ١٣ آب ـ بنتيجة الاجتماع الذي حضره (هوبوود) قال الوزير انه يريد الآن المعدات لكنه لايوجد لها توفير في ميزانية سنة ١٩٤٧ (كان هذا اول ذكر للصعوبات الماليه) وبعدها بعثت انا برقيتي.

د ـ ٢٨ آب ـ ذهبت اللجنة التي ارسلها الجيش العراقي لتفتيش المداخر وبعد يومين اعلن انها لاتستطيع قبول اي شئ. وانها اكتفت برفع تقريرها فقط. وفي الوقت نفسه لم يتخذ وزير الدفاع اي اجـراء لاستحصال مـوافقه مجلس الوزراء.

٣ ـ لقد انذرت وزارة الدفاع منذ البداية ان التاريخ النهائي لقبول طلباتها هو ٢٩ آب.

٤ ـ قلت لوزير الدفاع (بعبارات قويه) انني اعتقد انه كان من المؤسف حقا ان وزارته اضاعت هذه الفرصة الثمينة من يدها. وقد حاول الوزير ان يدافع عن نفسه بقوله «ان الموقف المالي معقد جدا».

قلت له: ان هذا ينطبق على الدولارات. وعلى كل حال لم تكن هناك صعوبة مالية حتى ٣٠ آب. وكانت لديه مدة شهرين ونصف ليفاتح خلالها مجلس الوزراء. **لقد اضاع الآن فرصة تجهيز الجيش بالمعدات. لم يعد الآن ذلك اصعب من ذي قبل بكثير فحسب بل واغلى ايضا**. اضف الى ذلك ان وزارة الحربية وقيادة الشرق الاوسط سيكون انطباعهما عن العراقيين هو انهم لم يكونوا جادين. ولم يقم الوزير بمحاولة اخرى للدفاع عن وزارته.

٥ ـ قد تكون لذلك مضاعفات. ولذا فقد ارسلت كتابـا الى وزير الدفـاع (ارفق صورته بطه) ابديت فيه اقتراحي حول بعثة الشراء العراقية التي ستذهب الى انكلترة، شرحت فيه ايضا سجل تاريخ المعدات التي عرضت في الشعيبة مع ابداء اسفي لعـدم شرائهـا. سأذكـر الامر فيمـا بعد لرئيس الوزراء. لكنه ـ كما تعلم ـ **يكره صرف المال على الجيش**. آمل ان تستمر انت فتذّكر الوصي وتوضّح لوزارة الحربية بان البعثة العسكرية البريطانية بذلت كل مافي وسعها لتكسب الرضى. اظن ان رئيس اركان الجيش بافكاره عن (كل شئ يجب ان يكون جديدا) وراء ذلك.

تعليقا على هذا الكتاب نقول: يظهر ان بريطانيا كانت شديده الحرص على ان يشتري العراق محتـويات قـاعدة الشعيبـة (لاحبا بعيـون العراقيـين) بل لأن

مصلحتها تقضي ببيع كل مافي القاعدة في مكانه. ذلك لانها كانت تشكو نقصا في بواخر النقل بعد الحرب من جهة، ولأن نقل محتويات القاعدة من العراق الى انكلترة او الى قواعدها الدائمية في سائر انحاء العالم كان يكلفها مبالغ كبيرة.

وان انسىَ لاأنسى كيف ان الجهات المسئولة في وزارة الحربية كانت تلح على ان اذكر المسئولين في بغداد حول موضوع البت في شراء محتويات قاعدة الشعيبة. ويتضح للقارئ من الكتاب الذي سبق ان ذكرناه انها فسحت لذلك اخيرا المدة بين ١٢ حزيران و٢٨ آب ١٩٤٧ ـ اي نحو ثلاث اشهر ـ.

ولكن هل اضاع المسئولون العراقيون حقا فرصة ثمينة بعدم شرائهم محتويات قاعده الشعيبة، كما تقول السفارة البريطانية في كتابها اعلاه ؟

لاشك انهم اضاعوا الفرصة. فقد كانت امامهم قبل نهاية آب ١٩٤٧ فرصة ثمينة لاكمال كل مايمكن اكماله من نواقص جيشهم العاجلة وتأمين كل مايمكن تأمينه من لوازمه واحتياجاته. وذلك في ظروف اهدأ وبصورة اسهل وبتكاليف اقل بكثير عما امكن القيام به فيما بعد من انكلترة ولكن بعد انتهاء حرب فلسطين.

ويبدو ان عدم قرار المسئولين في وزارة الدفاع على شراء محتويات القاعدة قد ساعد التجار العراقيين كشفيق عدس والخضيري وغيرهما كما ساعد الشركات الاجنبية على شراء كل ما في القاعدة وبيعه وتحقيق ارباح كبيرة من وراء ذلك.

والواقع ان الصعوبات في تجهيز طلبات الجيش العراقي من انكلترة بدأت تظهر منذ بداية ايلول ١٩٤٧، اي بعد ان بدأ الموقف يتأزم في فلسطين. وكان ذلك في اعقاب الاقتراح الذي قدمته في (٣١ آب ١٩٤٧) لجنة خاصة كانت قد الفتها هيئة الامم المتحدة بشأن فلسطين والتي اوصت فيه بتقسيمها بين العرب واليهود. فقد تبلور هذا الاقتراح بالنتيجة الى قرار اتخذته هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ حول تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين ـ احداهما يهودية والاخرى عربية ـ وعندها تكهرب الجو في فلسطين تدريجيا وظهرت امارات الحرب. وبذلك بدأت الصعوبات في تجهيز الجيش العراقي من انكلترة تزداد شيئا فشيئا حتى نشبت الحرب في ١٥ مايس ١٩٤٨. ثم صدر بعدها قرار الحظر وتوقف تجهيز الاسلحة والعتاد لجيشنا وللجيوش العربية المشتركة في الحرب توقفا تاما.

والواقع ان عدم شراء محتويات قاعدة الشعيبة في حينه سبب للعراق ولجيشه اضراراً بالغة كان اهمها:

١ ـ العجز عن اكمال نواقص الجيش المهمه في وقت مبكر وتأمين احتياجاته الضرورية لقيامه بواجباته الحربية في داخل العراق وخارجه. الامر الذي ادى الى عدم قيامه بدوره في حرب فلسطين كما ينبغي.

٢ ـ خسارة العراق خسارة مادية كبيرة لاضطراره شراء اسلحة وعتاد ومعدات اخرى فيما بعد من انكلترة ومن بلاد اخرى بصعوبات جمة وباسعار كثيرا اسعارها التي عرضت بها علينا في الشعيبة. علما بأن ماشتريناه من الخارج لم يكن جديدا ايضا ولا افضل من حيث النوع والطراز من تلك التي حاول الانكليز بيعها لنا في الشعيبة وقد اشتريناه بعد ضياع فلسطين و (خراب البصرة).

٣ ـ لو اشترى العراق كل ما في القاعدة بصورة اجمالية لاستطاع ان يبيع مالايحتاج اليه منها الى التجار العراقيين والى الشركات الاجنبية بارباح كبيره ـ كما توقع ذلك وزير المالية البريطاني في برقيته التي ارسلها من العراق الى رئيس الوزراء البريطاني ـ وبذلك كان سيحقق لنفسه ارباحا كبيرة ربما سيسد بها اثمان ماشتراه من الشعيبة هذا علاوه على الفوائد العسكريه الكبيره التي كان سيحققها لنفسه.

حكام البلاد العربية يستفيقون

تاثير ظهور فكرة تقسيم فلسطين

في ايلول ١٩٤٧، عندما بدأت الازمة تشتد في فلسطين على اثر ظهور فكرة تقسيمها بين العرب واليهود، وصارت الحكومات العربية تشعر بخطورة الموقف فيها واحتمال حدوث الحرب هناك واشتراك جيوشها فيها، بدأ حكام الدول العربية يدركون انهم اخطأوا في تقديرهم للموقف وفي اهمالهم اعداد جيوشهم للحرب المحتملة الحدوث في فلسطين، وكان العراق في مقدمة هذه الدول. وراح المسئولون في حكومته يفكرون وللمرة الاولى في اعداد الجيش العراقي للحركات المحتملة في فلسطين. ويروي لنا الفريق الركن صالح صائب الجبوري في مذكراته حادثتين تدلان على ذلك:[١]

يقول في اولهما: (في شهر ايلول ١٩٤٧ كلمني رئيس الوزراء صالح جبر بصورة شخصية قبل سفره لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية في لبنان وطلب مني تزويده ببعض الملحوظات العسكرية التمهيدية فيما اذا اقتضى الامر القيام بحركات حربية في فلسطين تشترك فيها الجيوش العربية لتخليصها من الصهاينة. فابديت له خطيا وباختصار بعض الملحوظات تاركا التفاصيل الى مابعد اتخاذ القرار القطعي بالحركات).

وهكذا نجد ان رئيس وزراء العراق صالح جبر الذي كان (يكره الصرف على الجيش)[٢] ويرى (ان بريطانيا هي التي يجب ان تصرف على الجيش العراقي لاعداده لحرب خارجية) هذا المسئول الكبير بدأ يقدر وللمرة الاولى خطورة الموقف في فلسطين وصار يشعر باحتمال حدوث الحرب هناك وبضرورة اشتراك الجيش العراقي فيها.

اما الحادثة الثانية التي يرويها صالح صائب فهي انه حضر مع وزير الدفاع شاكر الوادي في تلك الايام الى مجلس الوزراء للمذاكرة حول احتياجات الجيش

---

(١) راجع كتابه (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٠٩.

(٢) على حد قول الجنرال رنتن في تعزيز النصف سنوي لوزارة الحربية البريطانية في ٣٠ ايلول ١٩٤٧.

العراقي وتخصيص المبالغ اللازمه لذلك. وانه بنتيجة الاجتماع وافق مجلس الوزراء، على تخصيص بعض المبالغ لشراء الاسلحة والمهمات وعلى ضرورة الاسراع في استكمال احتياجات الجيش العراقي. وهكذا فان مجلس الوزراء العراقي الذي لم يوافق من قبل (في سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦) على ثلاثه اقتراحات قدمها رئيس اركان الجيش لشراء الاسلحة والمعدات اللازمة للجيش العراقي يوافق (في النصف الثاني من سنة ١٩٤٧) على تخصيص بعض المبالغ للغرض نفسه.

وكان من البديهي ان تأتي موافقته متأخرة في هذه المره. لأن كثيرا من الاسلحة والعتاد التي اشترتها الحكومة العراقية بتلك المبالغ لم تصل الى العراق قبل حرب فلسطين الاولى. وقد شمل بعضها الحظر في حزيران ١٩٤٨ كما سنرى فلم يستفد منها جيشنا في تلك الحرب.

موقف بريطانيا بعد رفض العراق القاطع لشراء محتويات الشعيبة

ان من يتتبع سير طلبات الجيش العراقي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥)، يرى انه كان هناك صراع بين الجهات البريطانية والجهات العراقية حول تجهيز تلك الطلبات. فقد رأينا كيف ان الجهات البريطانية حاولت بيع كل ماتركه الجيش البريطاني في قاعده الشعيبة الى الجيش العراقي فلم تفلح على الرغم من نفوذها السياسي وضغطها المستمر. فقد اصرت الجهات العراقية على عدم الشراء من الشعيبة وشراء كل شئ جديداً من انكلترة.

ومما عزز موقف الجهات العراقية وشجعها على المضي في رفض محتويات قاعدة الشعيبة عروض الشركات الامريكية في تلك الآونة لسيارات نقل وحمل ولمعدات اخرى جديده وارخص ثمنا مما تبيعه بريطانيا.

ولو عدنا الى الوثائق البريطانية القديمة العائدة لتلك الفترة لرأينا ان الانكليز كانوا يتذمرون من (مماطله العراقيين وخلقهم المعاذير للتخلص من موضوع الشراء من قاعدة الشعيبة)[١]. لذلك تشير الوثائق الى ان الانكليز قرروا اعتبارا من بداية ايلول ١٩٤٧ عدم بيع اي شئ من قاعدتي الشعيبة أو الحبانية الى العراق بل نقلوا قسما من موجدات قاعدة الشعيبة الى قواعدهم في مصر والهند والى مستودعات الجيش البريطاني في انكلترة. وصاروا يعتبرون العراق منذ ذلك الوقت (زبونا خارجيا) (OUTSIDE CUSTOMER) كما سنرى.

---

(١) الوثيقة البريطانية السرية رقم (FO 371/ 5293 — XC/ d 5626).

بعد تخصيص مجلس الوزراء العراقي بعض المبالغ اللازمة لشراء احتياجات الجيش العراقي من انكلترة تقرر ارسال وفد برئاسة وزير الدفاع شاكر الوادي الى هناك ليعرض على الحكومة البريطانية احتياجات الجيش العراقي الماسة والعاجلة من السلاح والعتاد والطائرات والمعدات الحربية الاخرى. وليتذاكر في الوقت نفسه بصورة شخصية ومباشرة مع الشركات الاجنبية البريطانية حول احتياجات الجيش الاخرى كوسائط النقل وغيرها.

ورغم استياء الجهات البريطانية من رفض العراق لشراء محتويات قاعدة الشعيبة وقرارها اعتبار العراق (زبونا خارجيا) وعدم بيع اي شئ اليه من المعدات الموجودة لديها هناك، فقد اهتمت بريطانية بوفد الشراء الذي قرر العراق ايفاده الى انكلترة. ويستدل من الوثائق البريطانية القديمة ان بريطانيا كانت حريصة على مجئ هذا الوفد الى انكلترة وبرئاسة وزير الدفاع ليتسنى لها الاستفادة من المبالغ التي خصصها مجلس الوزراء العراقي لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية منها وليس من امريكا او غيرها.

وكان الوصي الامير عبدالآله في انكلترة وقتئذ فانتهز فرصة التقائه بوزير الخارجية البريطاني لاغراض سياسيه يوم ٥ ايلول واثار معه ثلاثة مواضيع تتعلق بالجيش وهي:

١ ـ تجهيز الاسلحة والمعدات المهمه الاخرى من انكلترة.

٢ ـ تخفيض اجور تدريب الضباط والمراتب العراقيين في دورات الجيش البريطاني والقوه الجوية البريطانية.

٣ ـ تجهيز الملابس العسكرية.

وفي ١١ ايلول وصل وفد الشراء العراقي برئاسة وزير الدفاع الى لندن[١] وانظم اليه الجنرال رنتن الذي كان لايزال في انكلترة. وكان العراق يعلق آمالا واسعة على هذا الوفد. لذا فقد اهتمت به الحكومة البريطانية وقضى مدة غير قصيرة في مباحثاته معها ومع الشركات البريطانية وحقق كثيراً من النجاح. فقد وعدت بريطانية بتجهيز الاسلحة والمعدات المبينة في القائمة المرفقه بطيه ضمن طلبات العراق للسنه الماليه ١٩٤٧/١٩٤٨.

(١) كان الوفد مؤلفاً من سكرتير الوزير (المقدم الركن عبدالوهاب شاكر) ومن مدير الحركات العسكرية (العقيد الركن عباس علي غالب) ومن احد ضباط ركنه (وهو الرائد الركن احمد الجنابي) ومن المقدم حميد عبودي ومن (الملحق العسكري في لندن).

قائمة الاسلحة والمعدات والعتاد التي وعدت الحكومة البريطانية بتجهيزها ضمن طلبات ١٩٤٧/١٩٤٨ المالية

٦٤ مدرعه (ديملر) ـ وهي من نوع احدث واحسن من مدرعات الجيش العراقي في ذلك الوقت. ولكنها لم تكن جديدة بل (CLASS/A) (اي انها مجددة) وقد اضطر الوفد لشرائها وبسعر يزيد على ضعف سعر مدرعات قاعدة الشعيبة وكان العدد الاصلي للمدرعات المطلوبة سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المالية (٥٢) مدرعة وقد اجلت الى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ المالية وزاد الوفد عددها الى ٦٤ مدرعة.

٥٠ مدفع ٢٥ رطل ـ ١٢ مدفع منها في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ المالية. وقد حاول الوفد زياده العدد الى (٥٠) مدفع لتشكيل كتيبة ٢٥ رطل.

١٠٠ ساحبة مدافع

٢ مدافه هاون

مدافع ١٧ رطل ضد الدبابات

٤ ـ ٢ قاذفة ضد الدبابات (طراز بيات)

ـ ـ ـ (ستين) اوتماتيكية

٤ ملم ضد الجو

الغام

ـ ـ ـ وات احتياطية للسيارات والاسلحة المختلفة

ـ ـ ـ ختصاصيين

(٦/٤) ٢٠ منها لوريات انكسار

ـ ـ ـ عتاد ٣٠٣ر ـ العقدة

ـ ـ ـ عتاد ٩ ملم

ـ ـ ـ عتاد ٧٫٩٢ ملم

ـ ـ ـ د ٢٥ رطل (قنابل كاملة)

٩١٠٠ اطلاقة عتاد ٤٠ ملم مهداد
١٦٠٠ اطلاقة عتاد ٤٠ ملم خارق
٣٠٠٠ قدح كبسولة رقم ١
١٢٢٠٠ اطلاقة عتاد بيات خارق

ويلاحظ ان الوفد ادخل ضمن طلبات الجيش العراقي للمرة الاولى اسلحة عصرية كبنادق ضد الدبابات ومدافع ضد الدبابات ومدافع ضد الجو ومدافع الهاون ٢ر٤ عقده ورشاشات ستين وكاشفات الغام. محاولا بذلك تطبيق خطة (التحديث) التي كانت قد تبنتها دائرة الاركان العامه واستطاعت ان تسير عليها بعد ان تولى شاكر الوادي وزارة الدفاع. وكان قسم من هذه الاسلحة والمعدات قد ادخل ضمن خطه الثلاث سنوات والتي سبق ان قلنا ان شاكر الوادي امر الجنرال رنتن باعدادها والتي لم نعثر على تفاصيلها. وقد كان الغرض من تلك الخطه (تحديث) الجيش العراقي وادخال الاسلحة والمعدات العصرية في تسليحه وتجهيزه شأن الجيوش العصرية الاخرى.

ويبدو ان الحكومة البريطانية وافقت على طلبات الوفد العراقي (موافقة اولية) لكي تمهد بذلك السبيل لعقد معاهدة جديدة مع العراق. اذ لم يكن من المعقول ان تسعى لعقد معاهدة (تحالف) مع العراق وان تمتنع في الوقت نفسه عن تجهيز جيشه بما يحتاج اليه من الاسلحة والمعدات العصرية.

ومن هنا نجد ان الحكومة البريطانية وافقت على تبديل طائرات احدى اسرابنا المقاتلة وهو سرب (الكلادييتر) بطائرات جديدة. كما وعدت في الوقت نفسه تبديل طائرات (انسن) غير الصالحة بطائرات (سي فيوري) المقاتلة الجديدة.

على ان سلاحا عصريا واحدا لم يتمكن العراق من الحصول عليه الا وهو الدبابات. وقد رأينا ان الجنرال رنتون نفسه كان قد اقترح تزويد العراق بـ (٢٠) دبابة خفيفة فلم توافق على ذلك وزارة الحربية البريطانية.

لكنه يبدو أن مدى هذا (السخاء) من الجانب البريطاني كان يتوقف على موقف العراق من المعاهدة الجديدة والاحداث التي ستحدث في فلسطين. فسنرى ان رفض العراق للمعاهدة الجديدة وتطور الاوضاع في فلسطين الى حرب وقرار العراق ودول عربية اخرى اشراك قواتها في تلك الحرب، هذه العوامل كلها دفعت بريطانيا الى المماطلة في الوعود التي قطعتها لوفد الشراء العراقي الذي جاء الى انكلترة برئاسة وزير الدفاع. فهي لم تجهز الجيش العراقي ببعض الاسلحة وبكل الاعتدة التي كانت قد وافقت على اعطائها له. والواقع ان بريطانيا صارت تتبع (ومنذ ايلول ١٩٤٧) سياسة (اللعب على الحبلين) مع العراق ومع غيره من الدول

العربية. فهي من جهة كانت تؤيد قيام دولة اسرائيل وفقا لسياستها الاصلية المنبثقة عن وعد بلفور وبعد ان صدر قرار التقسيم صارت حريصة على تأسيس الدولة اليهودية ودعم كيانها. لكنها من جهة اخرى كانت ملزمة لاكتساب صداقة العالم العربي وتعزيز علاقاتها السياسية مع دوله ولا سيما العراق. اذ ان مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية كانت تقتضي بذلك. ومن هنا نرى انها كانت تسعى لعقد معاهدة التحالف بينها وبين العراق.

وقد ادى موقف بريطانيا المتناقض هذا و (لعبها على الحبلين) الى اضعاف موقفها السياسي في العراق وفي سائر الدول العربية كما يشهد بذلك المارشال مونتكمرى في مذكراته.

وكان من مظاهر هذا التناقض في موقف بريطانيا انها في الوقت الذي كانت ماضيه في محادثاتها مع العراق لتعقد معه المعاهدة الجديدة ادخلت الجيش العراقي في قائمة الزبائن الخارجيين (OUTSIDE CVSTOMERS) وفق بيان اصدرته وزارة الحربية البريطانية الى ملحقيها العسكريين وبعثاتها العسكرية الاستشارية في الخارج. وقد احرج صدور هذا البيان موقف الجنرال رنتون وبعثته العسكرية في العراق. فاعترض على اصداره وانتقد وزارة الحربية انتقادا مرا [1] .

وبموجب هذا البيان لم يعد في وسع العراق ان يسحب احتياجات جيشه العاجلة بصوره مباشره من اقرب المستودعات البريطانية اليه، بل كان عليه ان قدم طلبا بذلك الى وزارة الحربية البريطانية.

ومن الامور التي اثارت انتقاد الاوساط العسكرية العراقية وسخطها اعلان بريطانيا عن الدور الذي سيقوم به العراق في اية حرب نظامية قد تنشأ في المنطقة ويشترك فيها العراق الى جانب بريطانيا. فقد ارتأت ان يقتصر دور الجيش العراقي في حرب كهذه على قتال (التعويق) (وستر الانسحابات).

وهكذا فبعد ان رأت بريطانيا في اعقاب حربنا معها في مايس ١٩٤١ ان يقتصر واجب الجيش العراقي على (حفظ الامن الداخلي ومحاربه العشائر). اضطرت بتأثير رأي ضباط الجيش العراقي وهيئه اركانه العامة ان توافق على اشتراك جيشنا مع جيشها في حرب نظامية قد تنشب في منطقة الشرق الاوسط على ان يقتصر دوره فيها على (قتال التعويق) او (ستر الانسحاب).

وقد توقعت بريطانيا انها ستتمكن باعلانها عن فكرتها هذه عن واجب

---

(١) كما جاء ذلك في كتاب لوزارة الخارجية البريطانية مؤرخ في ١٠ ايلول ١٩٤٧ الذي قالت فيه: «انها انتقدت وزارة الحربية على بيانها حول هذا الموضوع. كما انتقدها الجنرال رنتن على ما اعتقد وبعبارات شديدة.

الجيش العراقي ودوره في الحرب النظامية ان تكسب ضباط هذا الجيش وقادته الى جانبها ولكن النتيجة جاءت خلاف ذلك. فقد اثارت فكرة بريطانيا الجديده هذه سخط ضباط الجيش العراقي وقادته عليها.

وكان مما زاد في نفرة العالم العربي من بريطانيا تحيزها المفضـوح نحو اليهود الصهاينة في فلسطين على الرغم من اعمال الاضطراب والارهاب التي كانوا يقومون بها، واعتراضها على تقرير وضعه الخبراء العسكريون العرب يقضي بان يترك للفلسطينيين انفسهم عبُ الدفاع عن بلادهم على ان يزودوا بالمال والسلاح والخبراء العسكريين، اما الجيوش العربية فتبقى مرابطة على الحدود. فبعد ان اقرت الجامعـة العربيـة هذه الخـطة في ٧ تشرين الاول ١٩٤٧ استبـدلت بما يناقضها بتأثير من بريطانيا. فقد اعترضت هذه على تسليح الفلسطينيين وتدريبهم واعتبرت ذلك عملا غير ودي ضد الدولة المنتدبة التي لم تكن قد انسحبت من البلاد بعد.

والواقع ان الدول العربية اخطأت في اعلانها عن هذه الخطة على رؤوس الاشهاد، وكان الاحرى بها ان تراعي الكتمان. فقد كان في وسع الجامعة العربية ان تكتفي بـاعلانهـا (ان عبُ الدفاع عن الفلسـطينيين سيتـرك للفلسطينيـين انفسهم). اما قرارها (تزويدهم بالمال والسلاح والخبراء العسكريين) فكان في وسع الدول العربية ان تقوم به دون اثارة انتباه اليهود واعتراض الانكليز. كما اخطأت الدول العربية في عدم ردها على الاعتراض البريطاني بالقول: ان الفلسـطينيين العرب يؤلفون ٩٠٪ من سكان فلسطين ومن حقهم ان يدافعوا عن انفسهم وعن بلادهم لاسيما وان بريطانيا نفسها كانت عاجـزة عن قمع اضـطرابات اليهـود وارهابهم مع انهم لايؤلفون غير ١٠٪ من سكان فلسطين ومعظمهم غرباء عنها.

لقد ارتكبت الدول العربية هذين الخطأين الكبيرين لان قادتها والمسئولين فيها كانوا ضعفاء ودون مستوى المسئولية بمراحل. فقد كانت مصالح بريطانيا كلها تتركّز في البلاد العربية. ولو اخلصت لهم ولم (تلعب على الحبلين) لتغير شعور العرب نحوها ولكان ذلك انفع لها وافضل من جميع الوجوه.

معاهدة بروتسموث - وكيف فشلت حال توقيعها

سميت معاهده بـورتسموث بهـذا الاسم نسبة الى مينـاء (بورتسمـوث) المعروف في جنوب انكلترة والذي تم فيه التوقيع على مباحثات هذه المعاهدة بين الوفدين البريطاني والعراقي.

وكانت الفترة التي عقدت فيها هذه المعاهدة الفاشلة من الفترات التاريخية المهمه خلال وجودي كملحق عسكري في لندن. وقد استغرقت تلك الفتره الاسابيع الثلاثه الاولى عام ١٩٤٨.

على ان بريطانيا حاولت ان تمهد السبيل لعقد هذه المعاهده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. فصارت تجري المباحثات حولها من حين لآخر في كل من بغداد ولندن. وقد امتدت هذه المباحثات حتى اواخر عام ١٩٤٧ وانتهت بعقد هذه المعاهده الفاشلة في بداية عام ١٩٤٨. وجرت اكثريه المباحثات التمهيـدية المتعلقة بهذه المعاهدة في بغداد وبصورة سرية للغاية. اذ لم يكن يشترك فيها من الجانب العراقي غير الوصي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع فقط. ويحضرها احيانا احد الوزراء او المسئولين الآخرين. اما من الجانب البريطاني فكان يشترك فيها السفير البريطاني في بغداد (او من يقوم مقامه) واحد كبـار المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية (يأتي من لندن) والجنرال رنتون ويحضرها احيانا احد كبار المسئولين في قياده القوات البريطانية في مصر.

اما مباحثات المعاهدة في لندن فكانت تجري ايضا في غايه الكتمان وكان يحضرها وفد عراقي خاص من بغداد مـؤلف من احد الوزراء مـع احد كبـار المسئولين وينتهز الجانبان العـراقي والبريـطاني فرصـة زيارة الوصي لانكلتـرة للتباحث معه حول المعاهدة خلال وجوده.

وفد الطرفين

ــــــــــــــ: كـان الوفد العـراقي الذي حضر الى انكلترة للمبـاحثة مـع الحكومة البريطانية حول المعاهدة مؤلفا من زمرة كبار السياسيين العراقيين في حينه والمعروفين بموالاتهم للانكليز وهم:

صالح جبر - رئيس الوزراء

نوري السعيد - رئيس مجلس الاعيان واحد رؤساء الوزراء السابقين

توفيق السويدي - عضو مجلس الاعيان ورئيس وزراء سابق

فاضل الجمالي - وزير الخارجية

شاكر الوادي - وزير الدفاع

وقد جاء الوفد العراقي الى لندن في بداية كانون الثاني ١٩٤٨ ومعه زمرة من العسكريين وهم:

العقيد الركن الطيار سامي فتاح ـ قائد القوة الجوية العراقية

العقيد الركن عباس علي غالب ـ مدير الحركات العسكرية

المقدم الركن عبدالوهاب شاكر ـ سكرتير وزير الدفاع

وقد انضم اليهم الجنرال رنتون واحد ضباطه. كما انضم اليهم بعض اعضاء السفارة العراقية في لندن. لكن هؤلاء كلهم ـ عدا اعضاء الوفد الاصليين الوزراء ـ لم يشتركوا في المباحثات النهائية التي انتهت بالتوقيع على المعاهده في بورتسموث.

اما الوفد البريطاني فكان مؤلفا من:

المستر ارنست بيفن ـ وزير الخارجية

اي. في. الكسندر ـ وزير الدفاع

كريج جونز ـ وزير المستعمرات

فايكونت هول ـ وزير البحرية

وقد بدأت المباحثات النهائية للمعاهدة بين الطرفين يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ودامت خلال الايام ٧و٨و٩ كانون الثاني وانتهت في ١٠ منه. وفي ١٥ كانون الثاني تم توقيع في بورتسموث على هذه المعاهدة التي رفضها الشعب العراقي حالما علم بمحتوياتها وبذلك فشلت حال التوقيع عليها.

محتويات المعاهدة

في وسعنا الاطلاع على اهم محتويات معاهدة بورتسموث في احدى الوثائق البريطانية السريه القديمه وهي عبارة عن برقية (فورية وسرية) مؤرخة في ١٤ كانون الثاني ومعنونة الى السفير البريطاني في باريس ومكررة الى السفارات البريطانية في كل من واشنطن وبغداد وبيروت والقاهرة وعمان وجدة ودمشق والى القيادة العامة البريطانية في الشرق الاوسط. وفيها يوعز وزير الخارجية البريطانية (المستر بيفن) الى السفير البريطاني في باريس ان يخبر وزير الخارجية الفرنسية (المسيو بيدو) انهم وقّعوا بالاحرف الاولى على معاهده جديده مع العراق وسيوقعونها في ١٥ كانون الثاني وان اهم ماجاء فيها مايلي:

١ ـ الالتزام بالمساعدة المتبادلة (MUTUAL ASSISTANCE) في حالة الحرب بشرط الحفاظ على الالتزامات القاطعه لميثاق الامم المتحده.

٢ ـ سوف لا تشغل القوات البريطانية وحدها بعد الآن كحق القاعدتين الجويتين في العراق. ولكن على الحكومة العراقية ان تدعو اشخاصاً بريطانيين وفي بعض الظروف وحدات محاربة (OPERA، IONAL UNITS) من القوة الجوية البريطانية لتشارك مع القوات العراقية في القاع‍ ين. وفي وقت السلم نحن ندعى لجلب هيئة فنية الى القاعدتين وادامتهم ي حالة الكفاءة الحربية. والى ان يتم عقد معاهدات السلام مع جميع دول الاعداء السابقين وتنسحب قوات الحلفاء من هذه الدول، ندعى ايضا لابقاء وحدات محاربة من القوة الجوية البريطانية في القاعدتين.

٣ ـ تشكل لجنة دفاع مشتركة من عدد متساوٍ من الممثلين العسكريين العراقيين والبريطانيين لتقوم باعداد الخطط السوقية المشتركة وباعمال اخرى من شأنها ان تزيد الكفاءة التدريبية والتجهيزية للقوات العراقية.

٤ ـ هناك فقرات للعمليات التدريبية المشتركة في العراق وفي الاراضي البريطانية.

٥ ـ نحتفظ بحقوق المرور عند الحاجة.

وقد ذكر وزير الخارجية البريطانية ان الحكومة العراقية ارادت ان تظهر على العموم بانها حصلت على الاعتراف بحالة المساواة وبعد ان حققت ذلك فهي على استعداد تام، بل وراغبة حقا في ان نساعدها في الدفاع عن العراق وفي القيام بدورها في ادامة الامن الدولي ككل.

ثم يختم وزير الخارجية البريطانية برقيته الى سفيره في باريس بقوله: «عليك ان تخبر (مسيو بيدو) اننا راغبون في ان نوضح للحكومة الفرنسية آراءنا حول الدفاع عن الشرق الاوسط ككل، والذي نعتبر هذه المعاهدة العراقية الجديدة خطوته الاولى ونعتقد اننا سنتفق عليه نحن والفرنسيون اتفاقا غير قليل».

والواقع ان ارسال هذه البرقية عن معاهدة بورتسموث قبل توقيعها بيوم واحد وبصورة فورية للغاية (MOST IMMEDIATE) والى فرنسا التي كانت لها مصالح استعمارية مشتركة مع بريطانيا في الشرق الاوسط، ان دل على شئ فهو حماس وزير الخارجية البريطاني الناجم عن نجاحهم الباهر في عقد هذه المعاهدة التي كانت تخدم المصالح البريطانية خدمة تامة.

فان من يطلع على بنود المعاهدة التي ذكرها وزير الخارجية البريطاني في برقيته هذه الى سفيره في باريس تظهر له فيها نواحي الضعف من وجهة النظر العراقية. يرى كيف ان الوفد العراقي الذي كان يضم اكبر الشخصيات السياسية في حينه قد ربط العراق بدون ضروره بقيود والتزامات لم تكن في صالحه.

ان التزام العراق بشرط (المساعدة المتبادلة) مع بريطانيا في حالة الحرب

والزامه (بدعوة اشخاص بريطانيين ووحدات حربية من القوة الجوية البريطانية للاشتراك في قاعدتي الحبانيـة والشعيبة الجـويتين) واشـراكه (في لجنـة دفاع مشتركة مع بريطانيا) والزامه (بالسماح للقوات البريطانية باجراء تمارين تدريبية مشتركة مع القوات العراقية في الاراضي العراقية) و (منح بريطانيا حق مرور عبر العراق عند الحاجة) كل هذه امتيازات هامه حصلت عليها بريطانيا من العراق بموجب معاهدة بورتسموث بدون ان يحصل هو منها بالمقابل على امتيازات لها اهميه وقيمة مماثلة.. فان لحضور القوات البريطانية تمارين مشتركة مع القوات العراقية في الاراضي العراقية امر له اهميته وتـأثيره من النـاحيتين العسكـرية والسيـاسيه. في حـين ان حضور القـوات العراقيـة تمارين ممـاثلة في الاراضي البريطانية امر لااهميـة له او تأثـير. وان ظنت الحكومـة العراقيـة وقتئذ انهـا استطاعت ان تحصل عن طريق هذه المعاهدة على الاعتراف بحالة المساواة مع بريطانيا فانها كانت مخطئة. اذ لايمكن تأمين حالة المساواه بين دولة كبيرة وقوية كبريطانيا (آنذاك) مع دوله اصغر منها واضعف بكثير كالعراق بمجرد ارتباط هاتين الدولتين بمعاهدة كمعاهدة بورتسموث. فالكبير والقوى يستطيع ان يستغل كبره وقوته في التنصل عن التزاماته نحو الصغير والضعيف. وخير مثال على ذلك بريطانيا نفسها التي تنصلت عن التزاماتها نحو العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠.



فشل معاهده بورتسموث وعوامل ذلك ؟

بعد ان تم توقيع معاهده بورتسموث ووصلت اخبارها الى العراق بـدأنا نسمع في لندن ردود فعل الرأي العام العراقي ضدهـا. وكان من هـذه اضراب تلامذه المعاهده التعليمية العاليه لمدة ثلاثه ايام وقيام التلاميذ يوم ١٩ كانـون الثاني بمظاهرة سلمية هاجموا خلالها حكومة صالح جبر ومعاهدة بـورتسموث وناشدوا اولى الامر بالدفاع عن فلسطين. وفي يوم ٢٠ كانـون الثاني استمـرت مظاهرات التلاميذ واشترك فيها سائر الاهلين. ويبدو ان بعض المتظاهرين قاموا في ذلك اليوم باطلاق النار، الامر الذي ادى الى مقتل ثلاثة اشخاص وجرح نحو ٦٠ شخصا كان معظمهم من الشرطه. وهاجم المتظاهرون صحيفة (التايمز) العراقية واحدثوا فيها الاضرار.. كما هاجموا دائره الامن العامه.

وفي يوم ٢١ كانون الثاني دعا الوصي عبدالآله زمـرة من رؤساء الوزراء السابقين وقسما من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب وممثلي الاحزاب السياسيه الى اجتماع في البلاط الملكي للاستئناس بآرائهم حول المعاهده واصدر في اعقاب ذلك البيان رقم ٤٧ المرفق صورته بطيه والذي يعبر عن رفض العراق لمعـاهده بورتسموث. وتشير الوثائق البريطانية القديمه الى ان السفارة البريطانية في بغداد ارسلت في اليوم نفسه (٢١ كانون الثاني) برقيه الى وزارة الخارجية البريطانية حول الاجتماع آنف الذكر الا ان السفارة ذكرت فيها (ان نتائجه لم تعرف بعد) .. و (ان المستشار البريطاني لوزارة الخارجية العراقية يرى ان السرعة التي جرت بها مفاوضات المعاهده في انكلترة مضافاً الى ذلك توتر الموقف قبلها بشأن فلسطين قد سبب للرأي العام العراقي صدمة احدثت هذا الانفجار. ثم ان هنـاك ايضا مايشير الى تحريض العناصر المتفرقة من اليمـين واليسار. والواقـع ام ماذكـره المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية من اسباب لانفجار الرأي العـام العراقي ضد معاهده بورتسموث، سبب واحد فقط يعتبر رئيسيا وهو تأزم الموقف حول فلسطين. فقد كانت هناك اسباب رئيسيه اخرى وعوامل مهمة كانت ستؤدي الى فشل المعاهده الجديده. وبعباره اخرى كان مقدّرا لهذه المعاهدة مسبقا ان تفشل - ان عاجلا او آجلا - كان هذا هو رأي العراقيين في لندن غير اعضاء الوفد

بيان رقم ٤٧ الصادر في الساعة الثامنة مساء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ من رئاسة التشريفات الملكية.

بناء على اهتمام حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهـد المعظم بشـؤون البلاد العـامة والاوضـاع الحاضـرة ونـظرا لرغبـة سمـوه الملكي في الاستئنـاس بآراء بعض اهـل الرأي فقد تفضـل سموه الملكي بـدعوة رؤسـاء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب وقسم من الاعيان والمواب وممثلي الاحزاب السياسية فاجتمعوا في البـلاط الملكي العامـر الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم بحضور هيئة الوزارة وقد عرض المجتمعون آرائهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورت سماوث العراقية - الانكليزية وقد اجمعت آراؤهم على انها لاتحقق اماني البلاد وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بانـه سوف لاتبرم اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية.

بيان رقم ٤٧ الصادر في الساعة الثامنة مساء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ من رئاسة التشريفات الملكية ·

بناء على اهتمام حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة والاوضاع الحاضرة ونظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء بعض اهل الرأي فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب وقسم من الاعيان والنواب وممثلي الاحزاب السياسية فاجتمعوا في البلاط الملكي العامر الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم بحضور هيئة الوزارة وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسماوث العراقية ــ الانكليزية وقد اجمعت آراؤهم على انها لا تحقق اماني البلاد ولمست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية ·

الوزراء الذين جاءوا ليتفاوضوا حول المعاهدة الجديدة. وكان يشترك في هذا الرأي اعضاء السفارة العراقية وسائر العراقيين الآخرين بما فيهم مستشارو اعضاء الوفد ومرافقيهم. فقد كنا نعتقد جميعا ان حكومتنا ترتكب خطأ كبيرا باقدامها على ابرام معاهدة جديدة مع بريطانيا لتحل محل معاهدة ١٩٣٠، وفي تلكم الظروف غير الملائمة بالذات.

كان هذا هو رأي الجميع عدا الوزراء اعضاء الوفد العراقي المفاوض. فقد كانوا يرون انهم وحكومتهم على صواب وان المعاهدة الجديدة التي سيعقدونها مع بريطانيا هي في صالح العراق.

لقد كان يشعر كل من تتاح له فرصة التحدث مع اعضاء الوفد العراقي المفاوض حول المعاهدة الجديدة انهم مقبلون وبرغبة وحماس غير طبيعيين على ابرام تلك المعاهدة التي كان العراقيون الآخرون يعارضونها ويرون انه لاينبغي عقدها. وكمثال على ذلك اود ان اذكر مناسبتين:

الاولى: نقاش جرى بين اهم اعضاء الوفد المفاوض الا وهو (نوري السعيد) وبين الدكتورة (سانحة امين زكي)، وكان ذلك في حفلة اقامتها السفارة العراقية في لندن احتفاء باعضاء الوفد العراقي. فبعد ان تعرفت الدكتورة سانحة امين زكي بنوري السعيد يبدو انها فاتحته في معرض حديثها حول موضوع المعاهدة الجديدة منتقدة فكرة عقدها مع بريطانيا وفي تلكم الظروف غير الملائمة. فاستغرب نوري السعيد من جرأة الدكتورة سانحة على ابداء رأيها وقابليتها على النقاش السياسي فقال لها:

«من اين تعلمتم هذا الحجي ؟» (اي هذا الكلام)

فاجابته «هذا حكم الزمن»

فرد عليها نوري السعيد بقوله «نريد ان نقلب الزمن !»

اما المناسبة الثانية: فكانت في حديث لي مع وزير الدفاع شاكر الوادي في السفارة العراقية في لندن وقد حضره سكرتيره (المقدم الركن عبدالوهاب شاكر) الذي هو من رفاقي في الكلية العسكرية. فقد انتقدنا (انا وسكرتيره عبدالوهاب شاكر) فكرة عقدهم معاهدة جديده مع بريطانيا وفي تلك الايام بوجه خاص. وقلنا له بصراحة «ان الشعب العراقي سيرفض هذه المعاهدة بالتأكيد !».

وكان شاكر الوادي رجلا ذا صدر رحب. ولذلك فانه اكتفى بالرد على انتقادنا لهم بقوله: «انه يخالفنا في رأينا حول هذه المعاهدة» وراح يمتدحها ويدعي ان هناك اموراً هامة تتعلق بهذه المعاهدة ليس في وسعه ان يعلن عنها الآن وان الايام ستظهر فوائدها وقيمتها الحقيقية.

وهكذا فقد كان اعضاء الوفد العراقي المفاوض في واد وباقي العراقيين في واد آخر. واذا كان شعور وراي هؤلاء حول المعاهدة يختلف هذا الاختلاف الكبير عن شعور وراي غيرهم من العراقيين بضمنهم مستشاروهم ومرافقوهم الذين جاءوا بهم معهم ولم يستفيدوا منهم اثناء المفاوضات، فان التفسير المنطقي لرغبتهم في عقد هذه المعاهدة وحماسهم لها هو انهم كانوا تحت تأثير منافعهم الشخصية ومصالحهم الخاصة. ربما ظنوا ان ارتباط العراق بمعاهدة جديدة مع بريطانيا سيساعد على تقوية مركزهم وتعزيز مقامهم وادامة نفوذهم السياسي في الاوساط العراقية.

او يبدو انهم توقعوا انه بمجرد عقد تلك المعاهدة ستنهال على العراق الاسلحة والمعدات العسكرية البريطانية - جديدة ومن احدث طراز وباقل الاسعار - وفاتهم انه كانت لبريطانيا سياسة معينة بشأن تسليح وتجهيز جيوش الدول الخليفة والصديقة.. ومن اهم مبادئ هذه السياسة هو انه (ليس لبريطانيا اصدقاء دائميون بل مصالح دائمية) وقد استهدفت بريطانيا من عقدها هذه المعاهدة تحقيق مصالح سياسيه عسكرية واقتصادية في حين انه لم يكن العراق ليحقق منها اية فوائد جوهرية. كل ما هناك انه ربط نفسه بقيود والتزامات هي ليست في صالحه بل وقد منح بريطانيا امتيازات هامة ذات طابع استعماري دون ان يحصل منها اي شئ بالمقابل. فبريطانيا كانت تستطيع ان (تتحكّم) في تسليح الجيش العراقي وتجهيزه على الرغم من ان العراق كان قد وقع على معاهدة بورتسموث - كما استطاعت ان (تتحكّم) في الماضي في تسليح جيشنا وتجهيزه على الرغم من وجود معاهدة عام ١٩٣٠.

والاهم من ذلك ان بريطانيا كانت تستطيع ان تحصل بموجب المعاهدة الجديدة على حق استخدام قاعدتي الشعيبة والحبانية بدون مقابل. ولكي يطلع القراء على درجة الاهمية التي كانت تعلقها بريطانيا على هاتين القاعدتين في حينه يكفي ان نرجع الى وثيقة بريطانية سرية قديمة فيها تصريح لوزير الخارجية البريطانية في اللجنة الدفاعية للوزارة البريطانية. فهو يعلن انه (بالنظر للصعوبات التي تواجهها بريطانيا في مصر وفلسطين في ذلك الوقت اصبح الاحتفاظ بقواعد امينة في العراق امرا حيويا). ولما كان يتعذر الاحتفاظ بقوات بريطانية دائمية في العراق اصبح من الضروري ان تعتمد بريطانيا على العراق في الاحتفاظ بقاعدتي الشعيبة والحبانية. وقد استطاعت بريطانيه ان تؤمن ذلك بواسطة معاهدة بورتسموث. وبعد ان كانت هي التي تحمي هاتين القاعدتين وتتحمل جميع تكاليفهما بنفسها اصبح العراق بعد عقد هذه المعاهدة هو المسؤول عن حماية القاعدتين وتحمل كافة نفقاتهما.

كما استطاعت بريطانيا بموجب المعاهدة الجديدة ان تحصل على حق المرور والحركة لقواتها الجوية والبرية عبر الاراضي العراقية وحق الدخول لقواتها البحرية الى شط العرب وزيارة ميناء البصره.

يضاف الى ذلك صار في وسع بريطانيا ان تتدخل في شؤون العراق الدفاعية بوجه خاص وفي شؤونه العسكرية بوجه عام وذلك عن طريق مجلس الدفاع المشترك الذي تقرر تأسيسه وفق المعاهدة الجديدة ـ الامر الذي كان سيمكنها في الوقت نفسه من التدخل في شؤون العراق الداخلية.

ولكن معاهدة بورتسموث فشلت وهي في مهدها. او بعد توقيع الطرفين المتعاقدين لها بصورة مباشرة. ولا غرابة في ان تفشل.. فكل العوامل كانت تستوجب فشلها في العراق.

لقد فشلت لانها حلت محل معاهدة ١٩٣٠ التي لم ير العراق منها خيرا طوال الثمانية عشر سنة التي مضت على عقدها. وبينما كان الرأي العام العراقي يريد التخلص من تلك المعاهدة القديمة ومن بريطانيا التي كانت قد فرضت نفسها عليه اذا بحكومته تربطه بمعاهدة جديدة مع (حليفته) نفسها وتمنحها بموجبها كل تلك الامتيازات الهامة التي سبق ان ذكرناها وبدون مقابل.

ولو كانت الدولة التي عقدت معها الحكومة العراقية المعاهدة الجديدة هي ليست بريطانيا لهان الامر. اما ان ترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف جديدة مع بريطانيا نفسها وفي تلك الايام بالذات التي كان فيها جو العالم العربي قد تكهرب من جرّاء صدور قرار تقسيم فلسطين، فذلك امر لايقبله المنطق. ذلك ان العالم باسره كان يعلم ان بريطانيا هي التي مهدت السبيل لتقسيم فلسطين باصدارها (وعد بلفور) منذ مدة طويلة. وهي التي مكنتّ الصهيونية العالمية من تثبيت دعائمها في ارض فلسطين كما انها هي التي كانت تساعد اليهود على تأسيس دولة لهم فيها وبوجه سكانها العرب الذين يؤلفون ٩٠٪ من نفوسها. فمعاهدة بورتسموث لم تكن الا وسيلة (ريائية) لجأت اليها بريطانيا لتحقيق مصالحها واغراضها الاستعمارية. ولم يكن من المعقول ان تقدم الحكومة العراقية على عقد هذه المعاهدة وفي تلك الظروف بالذات. بل كان عليها ان تتوقع ان يرفضها الشعب العراقي بالتأكيد. وقد رفضها فعلا. واضطر الوصي لأن يصدر بيان رقم ٤٧ الذي كان يعبر عن رفض العراق لمعاهدة بورتسموث. وقد ارسل الوصي صوره هذا البيان طي رسالة خاصة (باللغة العربية) الى وزير خارجية بريطانيا. وها نحن ننشر بطيه صوره تلك الرسالة التي وجدناها بين الوثائق البريطانية القديمة. ويتضح لقارئها ان الوصي اخبر (المستر بيفن) بوضوح ان آراء جميع المجتمعين عنده كانت تتفق (على ان معاهدة بورتسموث لاتطمن رغائب الشعب العراقي وليست اداة

صالحة لتوطيد الصداقة القائمة بين البلدين) الامر الذي يدل دلالة واضحة على رفض العراق لهذه المعاهدة. ولذلك فلم تكن ثمة حاجة لان يقول الوصي للمستر بيفن بعدها (اننا بانتظار رايكم حول الموضوع) مادام قد ذكر له رأي العراق بصورة واضحة. كما لم تكن ثمة حاجة لأن يخبره (بان مجلس الوزراء لم يقرر رفض او قبول المعاهدة بانتظار رجوع الوفد المفاوض) اذ لم تكن ثمة قيمة لاي قرار يصدره مجلس الوزراء في هذا الشأن بعد ان اجمعت آراء المجتمعين في البلاد الملكي على رفض المعاهدة وكان بينهم اعضاء مجلس الوزراء الباقين في بغداد.

فمعاهدة بورتسموث اذن اعتبرت فاشلة بعد اصدار البيان ٤٧. وكانت رسالة الوصي لوزير خارجية بريطانيا مؤكده لهذه الحقيقه. ولذلك فقد عاد رئيس الوزراء العراقي ووفده المفاوض الى بغداد يجرون اذيال الفشل.

البَلاطَ الملِكيْ

مايلي رسالة خاصة من صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد الى المستر بيفن

لقد بدأت مظاهرات دامية على اثر نشر المعاهدة العراقية ـ الانكليزية والتي بقت مستمرة الامر الذي دعاني ان اجتمع ببعض الساسة وقسم من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب وممثلي الاحزاب وذلك بناء على طلب وكيل رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووكيل رئيس مجلس الاعيان للاستماع الى اراء المجتمعين لتهيئة الحال. فاتفقت الآراء على اصدار البيان التالي مع العلم بان كلمة هؤلاء المجتمعين كانت متفقة على ان المعاهدة العراقية ـ الانكليزية لاتطمن رغائب الشعب العراقي وليست اداة صالحة لتوطيد الصداقة القائمة بين البلدين. وانا بانتظار رأيكم حول الموضوع. مع العلم بان مجلس الوزراء لم يقرر بعد رفض او قبول المعاهدة وهم بانتظار رجوع الوفد المفاوض.



البلاط الملكي

ما يلي رسالة خاصة من صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد
الى المستر بيفن

لقد بدأت مظاهرات دامية على اثر نشر المعاهدة العراقية ـ الانكليزية والتي بقت مستمرة الامر الذي دعاني ان اجتمع ببعض الساسة وقسم من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب وممثلي الاحزاب وذلك بناء على طلب وكيل رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووكيل رئيس مجلس الاعيان للاستماع الى آراء المجتمعين لتهدئة الحال . فاتفقت الآراء على اصدار البيان التالي مع العلم بأن كلمة هؤلاء المجتمعين كانت متفقة على ان المعاهدة العراقية ـ الانكليزية لا تطمن رغائب الشعب العراقي وليست اداة صالحة لتوطيد الصداقة القائمة بين البلدين . وانا بانتظار رأيكم حول الموضوع . مع العلم بان مجلس الوزراء لم يقرر بعد رفض او قبول المعاهدة وهم بانتظار رجوع الوفد المفاوض .

سياسة بريطانيا واجراءاتها بعد رفض معاهده بورتسموث

بعد ان فشلت معاهده بورتسموث، استمرت بريطانيا في اتباع سياسة (اللعب على الحبلين) في علاقاتها مع العراق، رغم ان الدلائل كلها كانت تشير الى ان هذه السياسة كانت خاطئه وكانت السبب الرئيسي في رفض العراقيين لمعاهدة بورتسموث رفضا باتا وسقوط حكومة صالح جبر، ذلك لانها نفسها مجبرة على الاستمرار في اتباع هذه السياسة من جهتين:

اولهما

ـــــــــــ: لانها كانت قد ربطت نفسها مع الصهيونية العالمية في الماضي بـ (وعد بلفور). وبعد ان دبرت والصهيونية اصدار قرار تقسيم فلسطين في هيئة الامم المتحدة اصبحت ملزمة لأن تساعدها على اقامة دولة اسرائيل آملة ان تستفيد منها كقاعدة تستند عليها في حماية مصالحها في الشرق الاوسط بعد انسحاب قواتها من هذه المنطقة.

ثانيهما

ـــــــــــ: لانها كانت ملزمه على ادامة علاقات الصداقة والتعاون مع العراق ومع البلاد العربية الاخرى على الرغم من فشل معاهدة بورتسموث، لأن مصالحها السوقية والاقتصادية في المنطقة كانت تقضي بذلك. وقد جعلت سياسة (اللعب على الحبلين) هذه بريطانية في حيرة من امرها، وكانت حيرتها تزداد يوما بعد يوم كلما اشتدت الازمة في فلسطين وذلك (كما يقول مونتكمرى في مذكراته) «**من جراء ترددها المستمر وعدم تقيدها بسياسة سديدة وواضحة**».

ولقد راينا كيف ان فشل معاهدة بورتسموث سبب لبريطانيا صدمة معنوية كبيرة واثر في مكانتها السياسية واعتبارها الدولي في العراق وفي سائر البلاد العربية. ولذلك فاننا نجد ان الوثائق البريطانية السرية القديمة ملآئ بدلائل تشير الى ان بريطانيا استهدفت في الفترة التي اعقبت احداث معاهدة بورتسموث استرداد مكانتها واعتبارها في العراق. ويبدو انها فكرت في ان خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هو ان تحاول اقناع الحكومة العراقية الجديدة (حكومة السيد محمد الصدر) على تمشية معاهدة بورتسموث او عقد معاهدة جديدة معها. وقد بذلت

محاولات وجهود كثيرة في هذين السبيلين.. وكانت على استعداد للتنازل عن بعض الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدة بورتسموث. ولكن الحكومة العراقية الجديده رفضت فكرة التفاوض معها في موضوع المعاهدة رفضا باتا. ولذلك فقد ذهبت جهود بريطانيا ومحاولتها في هذين السبيلين ادراج الرياح.

ويبدو انه بعد ان عجزت بريطانيا عن اقناع وزارة السيد محمد الصدر بقبول فكرة المعاهدة صارت توحي الى الوصي عبد الآله باقالة هذه الوزاره والاتيان (بوزارة قوية) للحكم،وزارة لاتتردد في استخدام القوة في سبيل تمشيه معاهدة بورتسموث او عقد معاهدة شبيهة بها.

والواقع ان المعاهدة كانت هدف بريطانيا المنشود في العراق. وبما ان الجيش هو جهاز القوه الرئيسي في البلاد، وبريطانيا تعلم ان الجيش العراقي يمكن ان يلعب دورا هاما في مقدرات العراق الداخلية، فقد اوعزت الى الجهات البريطانية في العراق بان تسعى بشتى الوسائل لكسب الجيش العراقي الى جانبها. ومن هذه الوسائل تنفيذ ماكان اقترحه الجنرال رنتون في مذكراته التي قدمها في لندن حول اصدار بيان في بغداد تعلن فيه بريطانيا انها ستجهز جميع طلبات العراق العسكرية للسنتين الماليتين ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩ والتي سبق ان وافقت عليها. وقد اصدرت السفارة البريطانية في بغداد هذا البيان في اواخر شباط ١٩٤٨. وتشير الدلائل الى ان كثيرا من طلبات السنتين آنفتي الذكر بدأت تصل الى العراق في اعقاب ذلك البيان. لكن الواقع ان هذه كانت (وسيله ظاهرية) استهدفت بها بريطانيا ترضية طبقة ضباط الجيش العراقي الذين كانوا - على حد قول الجنرال رنتن - (ينتظرون بفارغ الصبر وصول طلبات الجيش). ويبدو انه جرت في الفترة نفسها مناقشات كثيرة بين المسئولين البريطانيين في العراق حول امكانية الاستفادة من الجيش العراقي عند الحاجة لقمع الاضطرابات التي قد تنشأ احتجاجا على تمشية معاهدة بورتسموث او عقد معاهدة جديدة بدلا منها. فهناك كتاب (سري وشخصي) من الجنرال رنتون الى السفير البريطاني يشير الى هذا الموضوع، وقد آثرنا نشر ترجمة الكتاب باسره بالنظر لاهميته:

لقد حدثت في الآونة الاخيرة مناقشات كثيرة حول موقف الجيش العراقي لو استدعي ليساعد السلطة المدنيه، ولذلك وجدت من المناسب ان ازودكم بآرائي حول هذا الموضوع:

ان الموضوع يتناول شقين:

١ ـ هل كان الجيش العراقي سيقوم باسناد حكومة صالح جبر يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ لو ان الوصي امره بذلك ؟

٢ ـ لو حدثت اضطرابات في بغداد وفي ضواحيها الآن هل يمكن الاعتماد على الجيش العراقي ليساعد السلطة المدنية ؟

ان اي اجراء يمكن ان يتخذ لاسناد اية سلطة مدنية من قبل اي جيش كان (بما في ذلك الجيش البريطاني) ينطوي ايضا على ثلاثة اسئلة وهي:

آ ـ هل يتحرك الجيش لاسناد السلطة المدنية لو امر بذلك ؟

ب ـ هل يرمي افراد الجيش رفاقهم الاهلين لو امروا بذلك ؟

جـ ـ هل يتآخى افراد الجيش مع العناصر الثائرة (او المتظاهرين) ضد الحكومة ؟

احداث يوم ٢٧ كانون الثاني

آ ـ تحركت القطعات فعلا لاسناد السلطة المدنية وكانت تحت سيطرة تامة. تحركَ فوجان من المسيب وجلولاء الى معسكري الوشاش والرشيد والفت وحدتان من الهندسة والمدفعية في المعسكرين المذكورين.

وفي الموصل تحركت سرية مشاة واحدة الى المدينة حيث قلمت بتفريق المتظاهرين الذين كانوا يحرقون مخفر الشرطة لكنها لم تطلق اطلاقة واحدة.

ب ـ اما هل كانت القطعات سترمي الاهلين لو امرت بذلك ؟ فذلك سؤال يستحيل الاجابة عليه في اي جيش كان بما في ذلك الجيش البريطاني. لقد مرت علي تجارب كثيرة في الاضطرابات المدنية. والمرء غير واثق تماما ماذا سيحدث في مثل هذه الحالات فذلك يتوقف كثيرا على الموقف الحقيقي، لكن القطعات قبل ان تؤمر باطلاق النار تكون عادة قد استفزت كثيرا وتشعر ان الامر بالرمي له مايبرره.

اما امر الرمي الذي لامبرر له فذلك قد يكون موضوعا آخر، ويمكن ان يصدر

من ضابط صغير تولي مهمة القيادة في آنها.

جـ - اما هل تتآخي القطعات مع العناصر الثائرة (او مع المتظاهرين) ؟

انني لم اسمع مثالا واحدا عن جندي اشترك في اية مظاهرة. انه امر مذهل حقا لو علمنا ان هناك نحو (٩٠٠٠) جندي اجباري في الملابس العسكرية يعيشون مع عوائلهم في بغداد ويحضرون واجباتهم التدريبيه في الثكنات. والحالة شبيهة بذلك في المدن العراقية الكبيرة.

التوقيع

جي. أم. اس. رنتون

رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية

الغاء البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية

بعد دعوة الجنرال رنتون من لندن الى بغداد اقترح مجددا سحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية من العراق. وقد قدم السفير البريطاني في بغداد هذا الاقتراح الى وزارتي الخارجية والحربية. وبعد ان وافقتا عليه قامت السفارة البريطانية في بغداد بابلاغ الحكومة العراقية بذلك. وتقرر سحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية من العراق في ١٦ مايس، كما تقرر ابقاء اعضاء البعثة الذين يرغب الجيش العراقي في الاستفادة منهم كمعلمين بصورة موقتة. وفي الوقت نفسه قررت الحكومة البريطانية اضافة ملحقية عسكرية الى سفارتها في بغداد.

لقد كان الغاء البعثة العسكرية الاستشارية من العراق خساره سياسيه ولا شك، بالنسبة لبريطانيا. ولكن ذلك كان قد اصبح امرا لامناص منه بعد فشل معاهدة بورتسموث. وقد تم سحب البعثة من العراق من قبل الانكليز بطريقة (ودية وملائمة لمكانة بريطانيا من الناحية المعنوية) كما اقترح الجنرال رنتون ذلك في كتاب رفعه الى وزارة الحربية قال فيه (سيكون لهذه الطريقة الودية تأثير حسن في البلاد الاخرى، اذ ستشعر هذه اننا لانريد ابقاء بعثاتنا العسكرية عندها لمدد غير محدودة، بل نبقيها الى ان تصل جيوشها الى مستوى معين).

ولكي يمهد رنتون السبيل لسحب بعثته بالطريقة الودية التي اقترحها، قدم التقرير التالي الى وزير الدفاع العراقي عن نتيجة تفتيشاته الاخيرة للجيش العراقي في فصل الشتاء. وكان هذا آخر تقرير يقدمه رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية عن الجيش العراقي:

سري للغاية

معالي الوزير **١٧ مارت ١٩٤٨ رقم**
٦٩٠

في ختام تفتيشاتي في هذا الشتاء يسرني ان اتمكن من ان اخبر معاليكم ان تحسنا عاماً وعظيماً جداً. (a Very qreat general improvement) قد طرأ على تدريب الجيش العراقي واموره الادارية تكونت لدى هذه الفكرة التالية الجديرة بالاعتبار

وهي انه نظرا للمستوى العالي الذي بلغه تدريب الجيش العراقي فان وجود بعثة عسكرية بريطانية لديه بشكلها الحالي اصبح امرا لالزوم له وقد اخبرت بذلك سيادة السفير البريطاني.

اضف الى ذلك انني اذ اقدم هذا التقرير مع سروري العظيم اقول مرة اخرى، كم كان انطباعي حسنا بالمستوى العالي الذي بلغه ضباط الجيش الاحداث وبتفوق ضباط صفه والجنود.

صورة منه ال: رئيس اركان الجيش

التوقيع

جي. ام. اس. رنتون

رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية

تعليقا على تقرير الجنرال رنتون اقول: يبدو انه اراد ان يبالغ بعض الشئ ليوحي الى وزير الدفاع ان بعثته حققت للجيش العراقي فوائد عظيمة في مجالي التدريب والامور الادارية بحيث ان **مستواه قد تحسن تحسنا عظيما جدا**. وهذا هو نفس السبب الذي دعاه لأن يبالغ في تقريره النصف السنوي الذي قدمه الى وزارة الحربية في ٣١ مارت ١٩٤٨ فقد قال فيه:

«كان من الممتع حقا كتابة فصل عن تاريخ الجيش العراقي خلال السنوات الاربع الاخيرة. ففي عام ١٩٤٤ كان هذا الجيش (**مجموعة وحدات نصف عارية مفرقة غير مدربة وغير منظمة وغير محبوبة بل مكروهة من الشعب باسره لانقلاباته المتعاقبة التي انتهت في نكبة مايس ١٩٤١ وهرب اكثر من (٤٠) الف جندي من سجلاته. اما الآن فهو قوه محكمة جيدة الضبط وجيدة التدريب وذات معنويات عالية.. ولها طعام ولباس جيدان ووسائل ترفية ممتازة**».

وبمناسبة سحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية قدّم رنتون في تلك الايام مذكرة الى وزير الدفاع حول مستقبل تنظيم وتدريب الجيش العراقي بعد ان تتم عملية انسحابه (البعثة) فكان اهم مقترحاته مايلي:

١ ـ تعيين مفتش عام عراقي برتبة لواء مع هيئة ركن كافية، وذلك لأن رئيس اركان الجيش له (اعمال دائرة) كثيرة الى درجة يستحيل عليه معها القيام بالتفتيشات اللازمة ولذلك فمن الضروري جعل وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش باتصال دائم بمستوى التدريب والاداره في كل من قطعات الفرقه وغير الفرقة عن طريق المفتش العام.

٢ ـ **تعزيز دائرة الملحق العسكري العراقي في لندن**. اذ يقتضي له القيام اعمال ادارية كثيره كانت تقوم بها حتى الآن البعثة العسكرية البريطانية في بغداد. واقترح ان يكون الملحق العسكري نفسه ضابطا برتبة لواء لكي يكون في مستوى الملحقين العسكريين للبلاد الاخرى. كما اقترح ان يكون للملحق العسكري ضابط ركن اول برتبة مقدم وضابط هندسة ليقوم بالاعمال المتعلقة بالمعدات العسكرية. كما اقترح تعيين ملحق جوي للقيام باعمال القوة الجوية العراقية.

وانى اذ اؤيد اقتراحه حول تعزيز دائره الملحق العسكري العراقي في لندن في حينه، الا انني لاارى ثمة ضرورة لاقتراحه تعيين ضابط برتبة لواء لهذا المنصب. فالضباط ذوي الكفاءة برتبة لواء كانوا نادرين في جيشنا آنذاك ـ كما ذكر رنتون نفسه ذلك في تقريره السنوي لوزير الدفاع، وقد ذكر منهم واحد فقط (وهو اللواء الركن نوري الدين محمود) وكان هذا وقتئذ قائد فرقة. لكنه كان في الامكان تعيين ضابط ركن برتبة عقيد من ذوي الكفاءة العالية. وقد ذكر رنتون في تقريره ثلاثة ضباط بالدرجة الاولى وهم العقداء الاركان (رفيق عارف وعباس علي غالب وغازي الداغستاني) كما ذكر بالدرجة الثانية العقيد الركن نجيب الربيعي واخيه العقيد الركن حسيب الربيعي. اما قوله ان الملحقين العسكريين للبلاد الاخرى في لندن كانوا برتبة لواء فهو امر يخالف الواقع: فقد كان معظمهم برتبة مقدم فاقل، وقلما كان بينهم من هو برتبة لواء.

وعلى اثر تقرير رنتن سالف الذكر ومذكرته هذه الى وزير الدفاع ومذكرة السفير البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية اصدرت الحكومة العراقية البيان المرفق بطيه حول سحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية من العراق. هذا ويلاحظ ان الجنرال رنتن قدم جميع تقاريره وكتبه الاخيرة في الفترة بين ١٠ و ٢٠ مارت ١٩٤٨، مع ان بعثته تركت نهائيا في ١٦ مايس.

وسبب ذلك هو لانه كان قد قرر ان يترك العراق مبكرا في ٢١ مارت اي قبل الانسحاب النهائي لبعثته بنحو شهرين. وربما كان العامل الذي دفعه الى اتخاذ هذا القرار هو (الضيق النفسي) الذي كان يشعر به بّعد فشل معاهدة بورتسموث لاسيما بعد ان تبين له ان آراءه حول امكانية تمشية تلك المعاهدة او عقد معاهدة جديدة بدلا منها كانت خاطئة. وهو يروي لنا في آخر تقرير له[1]: (انه لقي كثيرا من الكياسة واللطف والشعور الحسن بعد دعوته من انكلترة من ضباط الجيش وافراده ومن الشعب على العموم. وان علاقات العراقيين مع الانكليز كانت لاتزال جيدة للغاية من جميع الوجوه) الا انه لم يشأ رغم ذلك أن يواجه الناس في العراق مدة طول، وآثر الانسحاب في اقرب وقت ممكن، ولذلك فانه حرص على تقديم تقاريره وكتبه الاخيرة كلها خلال مدة قصيرة وقبل تركه العراق في ٢١ مارت ١٩٤٨.

وكان من بين كتبه الاخيرة الى وزارة الحربية كتاب يبدى لها فيه رأيه حول كيفية ادامة الاتصال بالجيش العراقي بعد انسحاب بعثته العسكرية الاستشارية من العراق. وكان هذا الموضوع يزيد في اهتمام الجهات البريطانية بالعراق وبالجيش العراقي نظرا لاهميته السياسة في البلاد الى جانب واجبه العسكري. فقد كانت تلك الجهات ترى ان في ادامة الاتصال بالجيش العراقي فوائد لبريطانيا من نواح عديدة.

وكان من المتوقع ان يقدم رنتون تقريرا حول هذا الموضوع الهام بصفته آخر مستشار عسكري بريطاني في العراق. وقد قدم تقريره هذا في كتاب (سري للغاية وشخصي) الى مدير الحركات العسكرية في وزارة الحربية البريطانية في ١٤ مارت ١٩٤٨ ذكر في اوله: (ان فكرة مجلس الدفاع المشترك قد ماتت من وجهة نظر العراقيين.

ربما تعود بعدئذٍ ضمن الجامعة العربية. وان العراقيين يعتبرون فكرة مساواتهم معنا في مجلس دفاع.مشترك (فكرة سخيفة) (Ridi Culous).. وانها لسخيفة من بعض الوجوه).

ثم يذكر رنتن اقتراحاته حول كيفية ادامة الاتصال بالجيش فيوصي بالامور التالية - التي اذكرها لما كان لها علاقة بواجبي في السفارة:

١ - باجراء محادثات اركان دورية لمناقشة موضوع التجهيز السنوي للمعدات العسكرية للعراق. ويقول: انه على ثقة من ان العراقيين سيقبلون هذه الفكره

---

(١) وهو تقريره النصف سنوي لوزارة الحربية البريطانية للمدة المنتهية في ٣١ مارت ١٩٤٨.

وانه في الامكان ان تتطور هذه المحادثات بسهولة في اتجاهات اخرى[1].

٢ ـ بتأمين اكثر مايمكن من الدورات للجيش العراقي في المدارس والكليات والمؤسسات العسكرية البريطانية.

٣ ـ بتقديم كل مايحتاج اليه العراق من المعلمين العسكريين، لكن طلب هؤلاء يجب ان يأتي من الجانب العراقي طبعا.

٤ ـ بتقديم زمر تدريب سنوية لمساعدة الجيش العراقي في اعداد تمارين تعبوية بدون قطعات في مستوى الفرق فما دون وعلى اساليب عصرية.

٥ ـ بتقديم قائمة باسماء محاضرين من القيادة العامة في الشرق الاوسط (او من انكلترة). ويمكن ان يكون ذلك مره واحدة في كل ثلاثة اشهر وبواسطة الملحق العسكري البريطاني في بغداد.

٦ ـ بدعوة آمري كلية الاركان والكلية العسكرية ومدارس المدفعية والهندسة والمشاة وغيرها لقضاء بضعة اسابيع في السنة في المؤسسات العسكرية البريطانية الشبيهة بمؤسساتهم او في المحيط المقابل لمحيطهم في انكلترة.

بيان رسمي

رفع الميجر جنرال رنتن رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية لدى الجيش العراقي الى الحكومتين العراقية والبريطانية بأن قوات الجيش العراقي قد بلغت مرحلة من الكفاءة بحيث اصبحت في غنى عن وجود بعثة عسكرية استشارية فيها، وقد ارتاحت الحكومتان الى هذا التقرير كل الارتياح.

وعليه اقترحت الحكومة البريطانية سحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية اعتبارا من ١٦ ايار القادم اي عند انتهاء عقد الميجر جنرال رنتن رئيس البعثة المذكورة الحالي وقد وافقت الحكومة العراقية على ذلك.

ان الحكومة العراقية قد اعربت للحكومة البريطانية عن تقديرها للمساعدة التي اسدتها البعثة العسكرية منذ تشكيلها. كما ان الحكومة البريطانية بدورها اعربت للحكومة العراقية عن استعدادها لعمل كل مافي وسعها للقيام بمساعدة الحكومة العراقية لأدامة كفاءة القوات العراقية المسلحة.

مدير الدعاية العام.

(١) من الواضح انه يعني بذلك انها يمكن ان تتطور الى محادثات سياسية وبذلك تتاح لبريطانيا فرصة التدخل في شؤون العراق السياسية الداخلية منها والخارجية.

ويمكن تدبير زيارة مقابلة للضباط الانكليز الذين يشغلون مناصب مماثلة لزيارة العراق.

ويقول رنتون انه (بعد تعيين ملحق عسكري في السفارة البريطانية في بغداد ارى بالتأكيد ان تتم كافة المراسالات وعطاءات المساعدات بين وزارة الحربية والجيش العراقي عن طريقه. **فكلما زاد دخوله وخروجه الى ومن وزارة الدفاع العراقية كان ذلك احسن**. اذ لايمكن ان تحصل غير مزية اتصالية (CONTACT ADVANTGE) قليلة من مجرد تأمين الدورات والمعدات بواسطة الملحق العسكري العراقي في لندن).

ويرى رنتون ان الاهمية القصوى لادامة الاتصال بالجيش العراقي تقضي بان يكون اول ملحق عسكري بريطاني ضابطا يعرفه العراقيون ويحبونه، وقد اقترح لهذا الغرض احد ضباط بعثته (وهو الميجر غرام) وقال عنه:

(انه محبوب جدا من العراقيين - لاسيما اولئك الذين في سنّه - ثم انه يعرف العراق من الداخل ومن الخارج. وهو صديق شخصي للامير عبدالآله وقد اصطاد بكلابه لمدة سنتين، وكان يعمل كضابط ركن لي في تفتيشاتي. وقد وافق كل من السفير والقائد العام على هذه التوصية).

لاريب في ان التدابير التي اقترحها رنتون لادامة الاتصال بين الجيشين البريطاني والعراقي بعد سحب بعثته من العراق كانت جيدة ومفيدة. ولكن وزارة الحربية البريطانية لم تأخذ باقتراحاته هذه. لأن وزارة الخارجية البريطانية والمسئولين السياسيين الانكليز كانوا ينظرون الى العراق وقتئذ نظره تختلف عن نظرة العسكريين البريطانيين والجهات البريطانية التي كانت في العراق - كما سبق ان ذكرنا.

ويلاحظ القارئ ان رنتن يؤكد بوجه خاص على ضرورة (ادامة الملحق العسكري البريطاني في بغداد اتصاله بالجيش العراقي) والواقع ان (ادامة الاتصال) واجب مهم من واجبات كل ملحق عسكري، لكنه من الواضح ان غرض رنتون وقتئذ كان التعويض بذلك عن بعض ماسيفقدونه بنتيجة سحب بعثتهم العسكرية من العراق.

كما يلاحظ ايضا انه يوصي بان تتم كافة المراسلات وعطاءات المساعدات العسكرية بين وزارة الحربية والجيش العراقي عن طريق الملحق العسكري البريطاني في بغداد ولا شك ان ذلك كان سيؤدي الى تقليل اعمال الملحق العسكري العراقي في لندن وتقليل اهمية دائرته. مع ان رنتن نفسه اوصى في مكان آخر بتعزيز الملحقية العسكرية العراقية في لندن بثلاثة ضباط اضافيين برتبة مقدم، علاوة على جعل الملحق العسكري نفسه ضابطا برتبة لواء.

تغير موقف الحكومة البريطانية ازاء طلبات الجيش العراقي بعد فشل معاهدة بورتسموث، اذ يستدل من الوثائق البريطانية السرية ان وزارة الخارجية البريطانية التي كانت في السابق تبدي شيئا من الاهتمام بطلبات العراق العسكرية وتوصي وزارتي الحربية والطيران بتلبيتها، تغير موقفها بعد فشل معاهدة بورتسموث. فالوثائق تشير الى ان الحكومة البريطانية قررت اتخاذ تدبير شبه انتقامي من العراق وينطوي في الوقت نفسه على اظهار شئ من سيطرتها عليه. ويبدو انها وجدت ان ذلك صار امرا ضروريا بعد ان فقدت كل ماكان لديها من سيطرة على العراق بنتيجة رفض العراقيين المطلق لمعاهدة بورتسموث ورفض الحكومة العراقية الجديدة فكرة تجديدها او عقد معاهدة جديدة بدلا منها.

وبما ان الوسيلة الوحيدة التي كان بوسع بريطانيا ان تنتقم بها من العراق، وان تبدي شيئا من سيطرتها عليه في الوقت نفسه، هي التحكم في طلبات الجيش العراقي واحتياجاته في تلك الايام الحرجة التي كان فيها العراق مقبلا على حرب توشك ان تقع بين العرب واليهود في فلسطين، فقد فكرت في ان تفرض (حظرا خاصا) على كل مايطلبه العراق من طلبات عسكرية جديدة. اما طلبات الجيش العراقي السابقة والتي كانت قد وافقت عليها من قبل فلم يكن في وسعها ان تفرض عليها حظرها الخاص، لأن ذلك يثير احتجاج الحكومة العراقية ونقمتها - كما يثير نقمة ضباط الجيش العراقي الذين كانت الجهات البريطانية في العراق تسعى لاستمالتهم الى جانبها بالنظر لاهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه الجيش العراقي في مقدرات العراق الداخلية. وقد رأينا ان وزارة الخارجية نفسها كانت قد وافقت على ان تصدر سفارتها في بغداد بيانا تعلن فيه ان بريطانيا ستجهز جميع طلبات الجيش العراقي للسنتين ١٩٤٦/١٩٤٧ و ١٩٤٧/١٩٤٨. ولذلك فلم يكن من الممكن او من المعقول ان تخالف بريطانيا نفسها ماعلنت عنه في هذا البيان ولما يمض على صدوره غير وقت قصير. لذلك لجأت بريطانيا على مايظهر الى نوع من (الخداع السياسي) وهو ان تجهز كافة الاسلحة التي تشملها طلبات السنتين ١٩٤٦/١٩٤٧ و ١٩٤٧/١٩٤٨ **ولكن بدون عتادها**، وقد بدأت تلك الاسلحة تصل الى العراق بالفعل وبسرعة غير متوقعة مع كثير من المعدات العسكرية الاخرى.

ولم يدر بخلد احد ان بريطانيا ستتوقف عن تجهيز العتاد الا عندما اقتربت حرب فلسطين وبدأت قطعاتنا تذهب الى هناك. وكانت النتيجة ان الجيش العراقي

دخل الحرب وهو يعاني نقصا شديدا في العتاد. وبعد نحو اسبوعين من الحرب فرض الحظر الدولي على تجهيز الطرفين المتحاربين بالاسلحة والعتاد فزاد ذلك في الطين بله.

وظننت في حينه ان اشتداد الازمة في فلسطين وضغط العناصر اليهودية والصهيونية العالمية على حكومة العمال البريطانية هما السببان الرئيسيان اللذان الجئآها الى اسلوب المماطلة والتسويف في تلبية طلباتنا - حتى بالنسبة لتلك التي سبق ان وافقت عليها - اما الآن وقد اطلعت على الوثائق البريطانية السرية للفترة التي مرت بين احداث المعاهدة ونشوب حرب فلسطين فقد ادركت انه كان هناك سبباً رئيسياً آخر الا وهو فشل معاهدة بورتسموث. ففي اعقاب ذلك يبدو ان بريطانيا فرضت (حظرا خاصا) على طلبات العراق العسكرية وحدها، واصدرت تعليماتها الى كل من وزارتي الحربية والطيران بوجوب اخذ موافقتها على تجهيز كافة طلبات العراق العسكرية اعتبارا من شباط ١٩٤٨.

ومن الوثائق التي يمكن ان نستدل منها على ذلك كتاب ارسلته وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩ مارت ١٩٤٨ الى القيادة الجوية البريطانية في قاعدة الحبانية حول عدم موافقتها على تجهيز العراق بـ (١٥) طائرة (تايكرموث).

ويبدو ان قيادة القوة الجوية العراقية كانت قد فاتحت القيادة الجوية البريطانية في الحبانية حول تجهيزها بهذه الطائرات لاستخدامها لاغراض التدريب في مدرسة الطيران العراقية التي كادت ان تكون في ذلك الوقت عاطلة عن العمل لقلة عدد طائرات التدريب المتيسرة لديها.[١]

وكانت قيادة القوة الجوية البريطانية في الحبانية قد عرضت طلب العراق لطائرات (تايكرموث) هذه على وزارة الطيران البريطانية فاستفسرت هذه بدورها (في كتابها المؤرخ في ٩ مارت) من وزارة الخارجية البريطانية عن رأيها في هذا الموضوع فجاءها الجواب التالي:[٢]

---

(١) كما اخبرنا بذلك العقيد الطيار المتقاعد (حفظي عزيز) الذي كان آمرا لمدرسة الطيران وقتئذ. وقد اعتادت قوتنا الجوية في حينه ان تقدم بعض طلباتها بصورة مباشرة الى قيادة القوة الجوية البريطانية في الحبانية لتجهيزها بها من مستودعاتها هناك ان امكن، او لتبدى فيها رأيها ثم تحيلها الى وزارة الطيران البريطانية. وكانت هذه هي القاعدة المتبعة قبل الغاء قيادة القوة الجوية البريطانية في الحبانية وتعيين ملحق جوي في السفارة العراقية في لندن.

(٢) اقتبسناه من الوثيقة البريطانية السرية رقم (E 3288/ 508/ 93).

«لايمكن ان نبرر تجهيز هذه الطائرات بموجب عقدنا الحالي مع الحكومة العراقية، فالمفروض هو ان لانوافق على ذلك في الوقت الحاضر. لذلك اقترح ان يقتصر جوابكم للعراقيين على ان شركة (دي هافلاند) لم تعد تنتج طائرات (تايكرموث) بعد الآن.

واذا كان العراقيون يريدون طائرات من هذا النوع فعليهم ان يقدموا طلبا آخر او يقدموا لكم اقتراحات بديلة. وفي وسعنا ان ننظر في الامر مره اخرى.

ان التطورات في فلسطين خلال الاشهر القلائل القادمة ستوضح لنا ان كان في وسعنا ان نتساهل في الحظر الذي فرضناه او انه يقتضي ان نطبقه بصورة اشد. وعندما يجئ ذلك الوقت نرى ان احسن سياسه يجب ان نسير عليها هي (اكتساب الوقت)».

كان هذا الكتاب جوابا على كتاب وزارة الطيران (المؤرخ في ٩ مارت) والذي استفسرت فيه عن رأي وزارة الخارجية البريطانية. واذا كانت الحكومة البريطانية قد فرضت حظرها الخاص على طلبات العراق العسكرية في بداية شباط ١٩٤٨ ـ بعد ان سقطت حكومة صالح جبر ـ وتحقق فشل معاهدة بورتسموث، فذلك يعني انها فرضت ذلك الحظر قبل ٤ اشهر من الحظر الدولي الذي بدأ في ٢ حزيران ١٩٤٨. ومن البديهي انها لم تخبر العراق بذلك في حينه لانه لم يكن لديها سبب مقنع تتذرع به لتطبيق ذلك الحظر. ولابد انها حرصت على ابقائه سرا يجهله العراق لانها كانت تخشى انه لو علم به لكان من المحتمل ان يقابلها بتدابير انتقامية تؤثر في مصالحها.

هذا ويبدو ان وزارة الطيران البريطانية كانت قد اعترضت على عدم موافقة وزارة الخارجية البريطانية على تجهيز العراق بـ (١٥) طائرة (تايكرموث). فارسلت اليها في (٢٢ نيسان) كتابا تنتقد فيه جوابها وترجو منها اعادة النظر في الامر. ذلك لانه كانت لاتزال لوزارة الطيران البريطانية قيادة جوية قائمة في قاعدة الحبانية الجوية وكان موقف بريطانيا يقضي بادامة علاقات الصداقة والتعاون بين تلك القيادة والجيش العراقي بوجه عام، وبينها وبين قيادة القوة الجوية العراقية بوجه خاص. لذلك لم يكن من الصواب ان تمتنع بريطانيا عن تجهيز العراق حتى بطائرات التدريب الصغيرة مع وجود قيادة جوية لها في العراق ـ هذا علاوة على مصالحها الاقتصادية والسوقية في العراق والتزاماتها نحوه بموجب معاهدة ١٩٣٠.

وبالنظر لاهمية كتاب وزارة الطيران الذي انتقدت فيه وزارة الخارجية

وجدنا من الضروري ان نذكر ادناه ترجمته: [1]

من الايرفايس مارشال فوستر ـ وزارة الطيران ٢٢ نيسان ١٩٤٨
الى: المستر باروز ـ وزارة الخارجية

«لابد وانكم تتذكرون اننا استشرناكم حول تجهيز (١٥) طائرة (تايكرموث) مع ادواتها الاحتياطية الى القوة الجوية العراقية. فبالاشـارة الى الجواب الذي استلمناه منكم بتاريخ ١٥ مارت، اخبرنا القيادة الجوية البريطانية في العراق بانه لايمكن تجهيز هذه الطائرات في الظروف الراهنة، وانه سيعاد النظر في الامر مرة اخرى خلال بضعة اشهر».

«انني اعلم طبعا السياسه التي تعزز جوابكم حول هذا الموضوع لكنني اود ان اؤكد لكم الحقيقة التـالية: وهي انـه لدينا التـزام جازم بمـوجب المعاهـدة البريطانية ـ العراقيـة بان نجهـزّ العراقيـين بمعدات تـدريب من هذا النـوع. فالعراقيون اذن على حق اذا اشتكو باننا لانفى بالتزاماتنا. اننا في وزارة الطيران يغيضنا طبعا ان نرى علاقات الصداقة الحالية مع القوة الجوية العراقية تتضرر بهذه الطريقة. انني استطيع ان اؤكد لكم ان طائرات (تايكرموث) لايمكن ان تعتبر من وجهة الاغراض العملية نوعا من طائرات (الحركات) او (الطائرات الحربية) فهي غير مسلحة. واذا استخدمت للاستطلاع القريب فانها تتعرض كثيرا لنيران الاسلحة الخفيفة من الارض. وهناك نقطة جدل اخرى ابديها وهي انكم تنظرون الآن في موضوع تجهيز شرق الاردن بطائرات (اوستر) (حسبما جاء في برقيتكم المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ١٥ مارت) ويظهر لي انه ليس من المناسب ان نجهز نوعاً مماثلاً من الطائرات الى شرق الاردن الذي هو اقرب الى ساحة الصراع في حين انكم لاتوافقون على تجهيز طائرات تدريب خفيفة الى العراق».

«اما من وجهة نظر المصلحة فانه من الخطأ ان نفقد في الحال الحاضر اي حسن ظن يمكن ان يكون لدينا مع القوات العراقية المسلحة. ثم اننا نعلم ايضا ان طائرات تدريب من نوع (تايكـرموث) لايمكن ان تقـوم بأي اسهـام حقيقي في الحركات العربية ـ اليهودية الجارية الآن. فلهذه الاسباب نرغب ان تعيد وزارة الخارجية النظر في الحظر على تجهيز معدات التدريب هذه الى العراق، ونرجو ان تحملكم على ان توافقوا على تجهيز وزارة الطيران (١٥) طائرة الى العراق الآن».

---

(١) هذا الكتاب في الوثيقة البريطانية السرية القديمة برقم (FO 37168473 — XC/ 25544).

ان ماجاء في هذا الكتاب يدلنا دلالة واضحة على ان عـدم موافقـه وزارة الخارجية البريطانية التي بيدها مقاليد سياسية الحكومة البريطانية ـ على تجهيز العراق بـ (١٥) (تايكرموث) في تلك الايام لم يكن فحسب بسبب الموقف المتأزم في فلسطين، بدليل انها لم تمانع في تجهيز شرق الاردن بطائرات (اوستر) التي هي اكثر ملائمة من طائرات تايكرموث للاغراض الحـربية ـ وشـرق الاردن يجاور ميدان الصراع في فلسطين ولا يبعد عنه كالعـراق. بل كـان السبب الرئيس هو (الحظر الخاص) الذي كانت بريطانيا قد فرضته على طلبات العراق العسكرية كما ذكرنا. وكان مما يحرج موقفي كملحق عسكري عراقي في لندن انني لم اعلم عندئذٍ بهذا (الحظر الخاص) او اسمع به من اي مصدر كان، لكنني كنت اشعر مع ذلك ان صعوبات مشاكلي في موضوع طلباتنا ازدادات عن ذي قبل. فكنت اظن ان ذلك كله بسبب تأزم الموقف في فلسطين فقط.

ويبدو ان بريطانيا وجدت انه ليس من الممكن ولا من المعقول الاستمرار على تطبيق سياسه (الحظر الخاض) على طلبات العراق العسكرية السابقة التي كانت قد وافقت عليها قبل معاهدة بورتسموث باشهر طوال. كما انها تعهدت بتجهيزها بالبيان الذي اصدرته السفارة البريطانية في بغداد بعد فشل تلك المعاهدة بمدة قصيرة. لكنه من المحتمل ايضا ان بريطانيا كانت قد قدرت في الوقت نفسه ان حصول الجيش العراقي ـ الذي كان يعتبرلاً احسن الجيـوش العربيـة ـ على مقادير الاسلحة العصرية والاعتدة والمعـدات الحربيـة الاخرى التي سبق ان وافقت بريطانيا على تجهيزها له قد يساعد قواته التي ستشترك في حرب فلسطين على التفوق على القوات اليهودية والتغلب عليها في الحرب.

وقد يؤدي ذلك بالنتيجة الى احباط تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين بعد خروج الجيش البريطاني منها. لذلك يبدو ان بريطانيا فكرت في اتخاذ ذلك التدبير الخفي الذي لايظهر تحيزها الواضح نحو الصهاينة.. كما انه لايثير نقمة العراق نحوها موقتاً على الاقل. وقد ذكرنا ان هذا التـدبير كـان ايقاف تجهيـز العراق بالاعتدة التي طلبها في السابق وتجهيـزه فقط بـالاسلحة والمعـدات العسكريـة الاخرى التي تشملها طلبات السنتين الماليتين ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩ ليتسنى بذلك حرمانه من استخدام الاسلحة التي سيتسلمها ضد اليهود في حرب فلسطين القادمة.

وقد عثرنا في احدى الوثائق البريطانية على قائمة بالاسلحة ووسائط النقل العسكرية التي كانت قد وافقت بريطانيا على تجهيزها للعراق والتي جهزتها له فعلا قبل حرب فلسطين الاولى ـ وهي القائمه (آ) واخرى بالاعتدة التي اوقفت بريطانيا

تجهيزها للعراق على الرغم من انها كانت قد وافقت على تجهيزها له قبل معاهدة بورتسموث وهي القائمة (ب) وقد الحقنا القائمتين ببحثنا هذا ليطلع عليها القراء الكرام.[1]

ويلاحظ ان القائمة (ب) التي تحتوي على الاعتدة التي اوقفت بريطانيا تجهيزها للعراق تحتوي ايضاً على مدافع (٤٠) ملم ضد الطائرات. ولعل غرض بريطانيا من ايقاف تجهيز هذه المدافع وحدها من دون الاسلحة الاخرى هو اضعاف قابلية الدفاع الجوي للقطعات العراقية التي كانت ستقاتل في فلسطين وذلك وفقا لخطتها الاصلية. كما يلاحظ ان القائمة (ب) تحتوي ايضا على معدات ومواد كان حرمان الجيش العراقي سيؤدي الى عرقلة استخدام بعض صنوفه واسلحته كناقلات الاشخاص المدرعة وساحبات المدافع والادوات الاحتياطية للسيارات وللاسلحة وعلى كاشفات الالغام.

هذا وقد سبق ان قلنا ان بريطانيا وافقت على استبدال طائرات (انسن) غير الصالحة التي كانت قد جهزتها للقوة الجوية العراقية بطائرات (سي فيورى)، وتم الاتفاق مع وزارة الطيران البريطانية على ان تعيد هذه الى العراق اثمان طائرات (انسن) التي سيعيدها هو بدوره لها بالتدريج.. وان تزوده بريطانيا بالمقابل بعدد من طائرات (سي فيورى) يساوي عدد طائرات (انسن) التي سيعيدها العراق لها. وبموجب هذا الاتفاق بدأت طائرات (سي فيورى) تصل الى العراق تدريجيا بالفعل.

ولما كانت هذه الطائرات تمتاز بقابلية حربية جيده، ووجودها لدى العراق سيمكن قوته الجوية من تأمين التفوق الجوي على قوة اليهود الجوية في حرب فلسطين القادمة وسيعزز موقف قواته البرية مع قوات اليهود الجوية، فقد اوقفت بريطانيا ايضا تجهيز العراق بالعتاد اللازم لاسلحة طائرات فيورى التي جهزته بها، وبضمن ذلك الاطلاقات التي تستعمل في (تشغيل) محركات هذه الطائرات. وهكذا اصبحت طائرات (فيورى) التي جهزت بها قوتنا الجوية عاطلة عن العمل عندما بدأت حرب فلسطين وتعذر على جيشنا الاستفادة منها في تلك الحرب.

ومما هو جدير بالذكر بهذه المناسبة انه كانت توجد في قاعدة الحبانية الجوية مقادير كبيرة من عتاد طائرات (سي فيورى) عندما اخلتها القوة الجوية البريطانية. ويبدو انه تعذر على قيادتها ان تنقل العتاد الزائد بطائراتها من طراز (سي فيورى) معها ولذلك فقد اشيع انها امرت برمي ذلك العتاد الزائد في بحيرة الحبانية اسوة بما فعلته القيادة البريطانية في الشعيبة برميها عتاد المدفعية والاسلحة الاخرى في

---

(١) ؛ القائمتان آ، ب مقتبستان من الوثيقة البريطانية السرية القديمة المرقمة — FO 371/75164 C/A/563.

شط العرب. واخيرا لقد توقعنا بعد فشل معاهدة بورتسموث ان يكون موقف بريطانيا نحو طلبات جيشنا العسكرية اصعب من ذي قبل. ولكننا لم نتوقع انها ستفرض على تلك الطلبات (حظرا خاصا) خلافا لالتزاماتها نحو العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ وقبل ان يصدر قرار الحظر الدولي على الطرفين المتحاربين في فلسطين بنحو اربعة اشهر.

القائمة ـ آ ـ[1]

الاسلحة والدروع والعجلات التي جهزتها بريطانية قبل حرب فلسطين ١٩٤٨ من طلبات الجيش العراقي في السابق.

	العدد
١ ـ مدرعات	٦٤
٢ ـ ساحبات مدافع	١٠٠
٣ ـ سيارات الاختصاصيين	٢٤
٤ ـ ساحبات فنية	١٣
٥ ـ لوريات ٣ اطنان ٦ × ٤	٨
٦ ـ مدافع ٢٥ رطل	٥٠
٧ ـ مدافع ١٧ رطل ضد الدبابات	٦
٨ ـ مدافع الهاون ٣ عقدة	٦
٩ ـ مدافع الهاون ٢ر٤ عقدة	٢
١٠ ـ رشاشات (ستين) العلامة ٤	٦١٢
١١ ـ قاذفات (بيات)	٢٤٤

(١) مقتبسة من الوثيقة البريطانية السرية القديمة رقم: (XC/A/5636 — FO 371/75164).

لم تكن هذه الاسلحة مطلوبة ضمن طلبات
السنوات الثلاث ٤٦/٤٧ و٤٧/٤٨
و٤٨/٤٩ المالية ولم تشملها خطة
السنوات الثلاث. وقد طلبت لاول مرة

القائمة (ب)

الاعتدة والاسلحة والمعدات التي اوقفت بريطانية بتجهيزها من طلبات الجيش العراقي السابقة وشملها قرار

الحظر الذي اصدرته هيئة الامم المتحدة

	العدد
١ ـ ناقلات عامة	٢٦
٢ ـ ساحبات مدافع	٤٢
٣ ـ مدافع ٤٠ ملم ضد الطائرات	١٨
٤ ـ مدافع الهاون ٢ عقدة	٣٣
٥ ـ كاشفات الغام	٥٠
٦ ـ ادوات احتياطية للسيارات وللاسلحة الخفيفة وللاسلحة الأخرى	١٣ طن
٧ ـ عتاد ٣٠٣ر٠ عقدة	١٠٠٠٠٠٠ اطلاقة
٨ ـ عتاد ٩ ملم	٣٥٦٠٠٠ اطلاقة
٩ ـ عتاد ٩٢ر٧ ملم احزمة مختلفة	١٠٠٠٠٠٠ اطلاقة
١٠ ـ كبسولات	٣٠٠٠٠ كبسولة
١١ ـ عتاد ٢٥ رطل مهداد	٦٣٠٠ قنبلة كاملة
١٢ ـ عتاد ٤٠ ملم مهداد	٩١٠٠ اطلاقة
١٣ ـ عتاد ٤٠ ملم خارق	١٦٠٠ اطلاقة

صراع في سبيل السلاح والعتاد في لندن

خطورة الموقف العربي في فلسطين يظهر النواقص ويكشف الاخطاء

كان من نتائج صدور قرار تقسيم فلسطين ان حكام الدول العربية والمسئولين فيها بدأوا يدركون وللمرة الاولى ان فلسطين في خطر. وانه من المحتمل ان تشترك جيوشهم في حرب متوقعة الحدوث هناك بعد خروج القوات البريطانية في ١٥ مايس ١٩٤٨. كما بدأوا يفكرون في نواقص جيوشهم واحتياجاتها في الحرب وصاروا يشعرون باخطائهم ويقدرون مسئولياتهم نحو القضية الفلسطينية.

وكان المفروض ان يكون ذلك كله قبل صدور قرار تقسيم فلسطين بمدة طويلة اذا اريد له ان لايتأخر عن موعده الصحيح. فالمدة بين قرار تقسيم فلسطين وخروج القوات البريطانية منها - وهي خمسة اشهر ونصف - تكاد لاتكفي لاكمال نواقص الجيوش العربية واعدادها للحرب في فلسطين اعدادا تاما.

ولو قامت الدول العربية في اكمال نواقص جيوشها واعدادها للحرب حال صدور قرار التقسيم لهان الامر ولكن الذي حدث ان هذه الدول لم تبد الاهتمام اللازم في حينه باعداد جيوشها للحرب في فلسطين بل اهملت ذلك الى ماقبل نشوب الحرب بمدة قصيرة. ونجم عن ذلك ان الجيوش العربية دخلت حربا خاسرة مع اليهود منذ البداية. وكانت عملية تقديم طلباتنا العسكرية الى بريطانيا واستحصال موافقتها وتجهيز بريطانيا لها وايصالها الى العراق، عملية معقدة وطويلة في تلك الايام تخضع لسياسة بريطانيا وتتوقف على اراده المسئولين فيها ومزاجهم، وقد ارادت بريطانيا ان تستغل هذه العملية لمصلحتها مستخدمة شتى اساليب المماطلة والتسويف والعرقلة. وفي الفترة التي سبقت عقد معاهدة بورتسموث يبدو انها لجأت الى تأخير تجهيز جميع طلباتنا التي كانت قد وافقت عليها حتى يحين موعد عقد تلك المعاهدة، آملة ان تكون بعد عقدها قد ضمنت حماية مصالحها في العراق قبل ان تجود على جيشه بالسلاح والعتاد وباحتياجاته الاخرى.

ويتضح من الوثائق البريطانية السرية ان الحجة التي كانت تتذرع بها بريطانيا لتأخير تجهيز طلباتنا السابقة هي تأخر العراق في دفع ديونه لها عما جهزته له وزارة الحربية البريطانية في السابق من اسلحة ومعدات. اما لماذا اخر العراق دفع ديونه هذه لبريطانيا رغم انها لم تكن كثيرة، فلم نكن نعرف سببه

الحقيقي في السفارة العراقية في لندن. قال البعض ان رصيد العراق بالعملة الاسترلينية كان لايساعد على دفع ديونه، وقال آخرون ان حكومة صالح جبر كانت قد اهملت دفع تلك الديون عن قصد لحين عقد معاهدة التحالف الجديدة بين العراق وبريطانيا. وربما ظن صالح جبر انه بعد عقد تلك المعاهدة سيتسنى له (اقناع) حليفته بالتنازل عن ديونها هذه باعتبار انها اثمان اسلحة يفترض ان تجهزها بريطانيا لحليفته العراق مجانا - وهذا رأي لصالح جبر سبق ان اشرنا اليه.

وكانت الاشهر القلائل التي سبقت حرب فلسطين فترة صعبة بالنسبة لي. فقد كان علي ان اخوض غمار صراع مع الجهات المسئولة في وزارات الحربية والتموين والطيران في سبيل الحصول على كل مايحتاج اليه جيشنا من اسلحة وعتاد وطائرات ووسائط نقل وتجهيزات ومختلف انواع المعدات الاخرى اللازمة لاكمال نواقصه واعداده للحرب التي كان من المتوقع نشوبها في فلسطين حال خروج القوات البريطانية.

وكان الموقف في فلسطين يزداد تأزما يوما بعد يوم حتى بلغ الامر درجة شعرت معها الدول العربية انه لامناص من ارسال قوات نظامية من جيوشها لانقاذ فلسطين من اليهود. وكانت بريطانيا قد اعترضت في السابق على قرار الخبراء العسكريين العرب في هذا الخصوص عندما اعلنته الجامعة العربية قبل صدور قرار التقسيم فاعتبرته (عملا غير ودي ضد الدولة المنتدبة التي لم تنسحب من فلسطين بعد) واستطاعت احباطه. الا انها لم تتمكن من ان تقاوم هياج الرأي العام العربي ضدها بعد صدور قرار تقسيم فلسطين وعقد معاهدة بورتسموث، وبعد المجازر التي ارتكبها الصهاينة ضد عرب فلسطين. فبعد هذه الاحداث كلها صار الرأي العام العربي يطالب حكوماته بوجوب ارسال جيوشها الى فلسطين لانقاذها من الصهاينة. وعندها فقط بدأ حكام الدول العربية والمسئولون فيها يفكرون تفكيرا جديا في اكمال نواقص جيوشهم ويعملون على اعداد قسم من قواتها للحرب في فلسطين. لكن ذلك كان في وقت متأخر وعلى عجل وفي خضم الموقف المتأزم في فلسطين.

وكانت بريطانيا وقتئذ هي المجهزه الرئيسية لجيوش ثلاث دول عربية وهي مصر والعراق والاردن. ولذلك فقد انهالت عليها طلبات هذه الدول خلال الفترة التي سبقت حرب فلسطين. وراحت بريطانيا تماطل أمام ضغط هذه الدول في تجهيز طلبات جيوشها وتتظاهر بالحياد في الصراع الدائر بين العرب واليهود حول فلسطين، لكن مماطلتها كانت في الواقع من موجبات خطتها السياسية. فقد رأينا

انها فرضت حظرا خاصاً على طلبات العراق العسكرية وحدها بعد معاهدة بورتسموث، ورأينا انها استثنت من ذلك الحظر طلباتنا السابقة عدا العتاد وبعض الاسلحة والمعدات العصرية التي فكرت في ان حرمان الجيش العراقي منها سيكون اضعافا لموقفه امام القوات اليهودية في الحرب الفلسطينية القادمة.

وكانت الاخبار التي ترد الينا من بغداد تؤيد وصول كثير من الاسلحة والتجهيزات والمعدات التي كانت بريطانيا قد وافقت على تجهيزها في العام الماضي. لكن المهم كان تأخر وصول الاعتده التي لاقيمة لاسلحتنا بدونها. وكانت القوات التي ارسلتها الدول العربية من جيوشها قليلة جدا بحيث امكن اكمال نواقصها وتأمين لوازمها مما كان لدى جيوشها عدا العتاد، فقد كان نقصه في الجيوش العربية كلها كبيرا وخطيرا كما شهد بذلك رؤوساء اركان تلك الجيوش في مؤتمرهم الذي سبق ان اشرنا اليه.

معركة العتاد في لندن

كشفت المعارك الصغرى والاحداث التي سبقت حرب فلسطين عن وجود نقص كبير في العتاد اللازم للحرب لدى جميع القوات العربية. فالقوات الفلسطينية غير النظامية التي كانت تقاتل القوات اليهودية في فلسطين كانت تستنجد بالعراق وغيره من الدول العربية في طلب العتاد. والجيوش العربية التي تحشدت قواتها على حدود فلسطين استعدادا لدخولها، اكتشفت انها بحاجة ماسة الى العتاد اللازم لجميع اسلحتها. ويبدو ان نقص العتاد في الجيش العراقي كان اقل نسبيا من نقصه لدى الجيوش العربية الاخرى، فهذه صارت تستنجد بالعراق للحصول على العتاد الذي كانت تحتاج اليه قواتها المسلحة. وكان العتاد الوحيد الذي يستطيع العراق تزويد الجيوش العربية والفليسطينيين به هو عتاد الاسلحة الخفيفة (عيار ٣٠٣/٠ العقدة) فقد كان لدى الجيش العراقي معمل خاص لصنع هذا النوع من العتاد. الا ان انتاج هذا المعمل كان قليلا ولا يكاد يكفي للغرض. والدليل على ذلك ان طلباتنا للسنة ١٩٤٧/١٩٤٨ كانت تشتمل على (١٠٠٫٠٠٠) اطلاقة عتاد (٣٠٣ العقدة). ثم ان المواد الاولية لهذا المعمل كانت تستورد من بريطانيا. وقد شاءت هذه ان تسيطر على تصدير تلك المواد الى العراق وان تعرقلها خلال الفترة الحرجة التي سبقت حرب فلسطين فكان ذلك من المشاكل التي كان عليّ معالجتها مع وزارتي الحربية والتموين. وكانت دائرة الاركان العامة في بغداد تؤكد عليّ دوما بوجوب ارسال طلباتنا من العتاد بالسرعة الممكنة (لأن قواتنا ذهبت

الى فلسطين وهي بحاجة ماسة الى العتاد اللازم لاسلحتها).

وكنت اراجع وزارتي الحربية والطيران باستمرار وباصرار حول تجهيزنا بمقادير العتاد التي سبق ان اشتريناها منهم واقول للجهات المسئولة فيهما عن شؤون التسليح: (كان المفروض ان يصل هذا العتاد الى العراق منذ مده طويلة.. مع الاسلحة والطائرات التي اشترينا العتاد معها) فكان جواب الضباط المسئولين هو الجواب الانكليزي المعهود و (المطاط) (we are doing what we can) (اننا نفعل كل مافي وسعنا ان نفعله) او (we are doing ourr Best) (اننا نفعل اقصىٰ مانستطيع). وكنت اذكّر هؤلاء الضباط بالتزامات بريطانيا نحو العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠. وفي معرض حديثي قلت لاحدهم: (انه لمن الغريب حقا ان تعمد بريطانيا العظمى، في الوقت الذي تريد فيه عقد معاهدة صداقة وتحالف جديدة مع العراق الى عرقلة تجهيز جيشه باهم مايحتاج اليه وفي هـذه الظروف العصيبة وهـو العتاد الذي اشتراه منها منذ مدة طويلة ؟ الا يـدل ذلك على انكم لستم اوفيـاء لحلفائكم.. لاتقيمون وزنا للمعاهدات.. تضمرون مالا تظهرون ؟) فكان جواب ذلك الضابط: ان العتاد الذي تريدونه الآن يارفيقي كان مكدسا مع اسلحته في قاعدة الشعيبة، وقد عرضنا عليكم في حينه شراء كل ما في تلك القاعدة قبل نقله من العراق فرفضتم والآن تريدون منا ان نجهزكم بالعتاد في هذه الظروف الحرجة التي تواجـه فيه حكومتنا ضغطا شديدا من كل الجهات... من حزب المحـافظين المعـارض، ومن الصهيونية العالمية، وزعماء اليهود في انكلترة.. ومن الدول الغربيـة حول عـدم التدخل في الصراع القائم بينكم وبين اليهود في فلسطين.. اليس في طلبكم احراج شديد لموقف الحكومة البريطانية ؟

والواقع ان الخطأ الكبير الذي ارتكبه المسئولون في العراق ـ السياسيون منهم والعسكريون معا ـ في عدم شرائهم محتويات قاعدتي الشعيبة والحبـانية واهمالهم الخطير لسد نواقص قواتنا المسلحة وتأمين كل ماكانت تحتاج اليه من معدات ضرورية للحرب وفي وقت مبكر، كان كفيـلا لأن يسبب اضعاف مـوقف العراق في تلك الظروف الحرجة سياسيا امام الانكليـز وعسكريـا امام اليهـود الصهاينة.

على انه رغم هذه الحقيقة المرة كان علي ان اكافح في سبيل الحصول على العتاد لانه السلاح الحقيقي في الحرب ولأن نقصه كان شديدا الى درجة قيل لي انها بلغت حد الخطورة. وكانت الحجة القوية في يدي تجاه الجهات الانكليزية التي كنت اتباحث معها هي: ان العتاد الذي نطالب به سبق ان اشتريناه قبل صدور قرار تقسيم فلسطين وفي وقت لم تكن بريطانيا فيه تراعي مبدأ الحياد في الصراع

القائم بيننا وبين اليهود حول فلسطين، والا لما باعت حكومتكم لنا ذلك العتاد في حينه. اما وقد باعته فقد اصبح ملكنا لنا ولا يحق لحكومتكم من الناحية الادبية او السياسية ان توقف تجهيزه او تعرقله. ثم اذا كانت بريطانيا حريصة حقا على مراعاة مبدأ الحياد ففي وسعها ان تطبقه على طلباتنا الجديدة. اما ان تطبقه على العتاد الذي اشتريناه منكم في العام الماضي وفي هذه الظروف العصيبة فذلك يعتبر نكاية بنا وهو دليل على سوء نواياكم نحونا، وسيؤدي الى فقدان ثقتنا بكم وسيجعلنا نعتقد بانكم تتحيزون نحو اليهود.. بل وانكم تآمرتم واياهم على حرماننا من العتاد اللازم لكي تساعدونهم بذلك على ان يتغلبوا علينا في الحرب التي ستنشب بيننا وبينهم قريبا. ولكن ثقوا ان اعمالكم هذه تقابل بالاشمئزاز والنقمة وستكون لها نتائج على موقفكم السياسي في العراق، وستفقدكم البقيه الباقية من اصدقائكم في بلادنا وفي سائر البلاد العربية. واذا كنتم تؤمنون بانه (ليس لبريطانيا اصدقاء دائميون بل لها مصالح دائمية) فان اعمالكم هذه ستؤثر في مصالحكم في العراق وفي العالم العربي باسره تأثيرا سيئا.

وكانت الجهات البريطانية التي اتباحث معها حول موضوع العتاد تتفق معي من انه لايجوز لهم تأخير او عرقلة تجهيزنا بالعتاد الذي سبق وان وافقوا على بيعه لنا. وقد وعدوا بان يتصلوا بجهات اعلى حول هذا الموضوع ويخبروني النتيجة.

وبعد ايام قلائل اتصل بي ضباط من وزارتي الحربية والطيران واخبروني بان الموافقة تمت على تجهيزنا بقسم من العتاد الذي كنا قد اشتريناه في العام الماضي لاسلحة جيشنا ولطائرات قوتنا الجوية (من طراز سي فيورى) وانهم على استعداد لارسال المقادير التي سيجهزونها الى العراق بالطريقة التي نراها مناسبة.

ولما كان ارسال هذه المقادير من العتاد بحرا وبواسطة بواخر النقل الكبيرة يستغرق مدة طويلة فقد فكرت في ارسالها بطائرات النقل العسكرية العائده لوزارة لوزارة الطيران وذلك لضمان ايصالها الى العراق في اسرع وقت ممكن، علما بان اجور النقل في الطائرة العسكرية كانت تزيد على اجور النقل في الطائرة المدنية (في ذلك الوقت) بـ ٨٠٠ جنيه.

وابرقت برأيي هذا الى اولي الامر في بغداد فوافقوا عليه. واتفقت مع الدوائر المختصة في وزارتي الحربية والطيران حول تدابير النقل للاعتدة التي ستجهز لنا. لكنه قبل ان اتم البحث في هذا الموضوع اود ان اتحف القراء الكرام بقصة حدثت لمكتبي في السفارة العراقية في لندن في تلك الايام:

ـــــــــــ: في المعـركة التي كنت اخـوضها مـع الجهات البريطانية في سبيل الحصول على العتاد اللازم لجيشنا وقوته الجوية، في تلك الايام الحرجة التي سبقت حرب فلسطين، يبدو ان اليهود الصهـاينة في لنـدن كانـوا يراقبون اعمالي ويسعون الى عرقلتها واحباطها بكل مافي وسعهم من وسائل. وكان من وسائلهم الاتصال تلفونيا بسكرتيرتي ومساعدتها ذات يوم واخبارهن بوجود قنبلة في دهليز السفارة.[1] وكان من الواضح ان غرض الصهاينـة هو اشـاعة الخوف في نفوس الموجودين في مكتبي وخلق البلبلة في جو السفارة وعرقلة اعمالنا.

وكنت في خارج السفارة اثناء تلك المخابرة التلفونية ازور الجهات المختصة في وزارة الطيران حول موضوع نقـل العتاد جـوا. فلما عـدت الى مكتبي رأيت سكرتيرتي ومساعدتهـا خارج السفـارة وما ان رأتـاني حتى صاحتـا: «ميجر مصطفى.. ميجر مصطفى.. حذار ان تدخل السفـارة.. ففي دهليزهـا قنبلة !. فوجئت بهذا القول وصحت فيهن:

«ومن قال لكن بذلك ؟

فاجابتني السكرتيرة: «قاله لنا شخص مجهول بالتلفون.. وقد اخبرنا بذلك شرطة (الاسكتلنديارد)[2] »

صحت فيهن: «لاتكنّ غبيات.. انها حرب اعصاب من اليهود الصهاينة.. فلا تخفن».

ودخلت معهن الى السفارة وكان الوقت بعد الظهر وكنت والسكـرتيرتـين الجماعة الوحيدة في السفارة[3]. وما كدت استقر في مكتبي حتى جاء رجال الشرطة البريطانية بقيادة ضابط وبدأوا يفتشون في ارجاء السفارة بدقة بحثا عن القنبلة المزعومة. وفيما هم يفتشون اذا بالسفير العراقي (الامير زيد) ينزل من مسكنه في الطابق العلوي. فلما رأى رجال الشرطة في داخل السفارة تولاه الغضب وصاح بي ان اطردهم.

قلت له: «انني لااستـطيع ذلك يـاسيدي.. انهم يقـومون بـواجبهم.. لو

---

(١) كانت السفارة العراقية في لندن وقتئذ في نفس بنايتها الحالية في شارع (٢٢ كوينز كيت) (22 Q ueens q rte Londor S. W. 7) وهي بناية بسيطة كانت السفارة في طابقها الارضي وكان السفير يسكن الطابق العلوي.

(٢) يطلق هذا الاسم (Scatland Yard) على الشرطة البريطانية التي كانت تشتهر بكفاءتها في الماضي.

(٣) كنت انا وسكرتيرتي ندوام بعد الظهر لكثرة اشغالنا.

افترضنا انه بعد طردي لهم انفلقت القنبلة في السفارة فمن يكون المسئول عن ذلك ؟».

وشاءت الصدفة ان يصل الى السفارة في تلك اللحظة يهودي عراقي الاصل كان قد هاجر الى انكلترة قبل بضع سنوات يدعى (ناجي ابراهيم). وكان هذا في السابق طيارا في القوة الجوية العراقي برتبة رائد، فلما اخرج من الجيش جاء الى لندن واستوطن فيها. وكان ناجي ابراهيم هذا منذ مجيئه الى لندن على اتصال ودي ومستمر بالسفارة العراقية على الرغم من الموقف في فلسطين. وقد جاءها في ذلك اليوم يحمل بيده كيسين كبيرين فيهما بضعة دجاجات قد اشتراها لعائلة الامير زيد. وكان الحصول على (الدجاج) في تلك الايام في لندن صعباً جداً. ويبدو ان ناجي ابراهيم اراد ان يؤدي خدمة لعائلة السفير فتطوع بالبحث عن الدجاج وشرائه لها.

وكان حزب العمال البريطاني يحاول منذ مجيئه الى الحكم في عام ١٩٤٥ تطبيق بعض مبادئ الاشتراكية منها السيطرة على توزيع المواد الغذائية وتسعيرها. وبما ان الدجاج كان مستورد الى لندن من خارج انكلترة فقد شح وجوده في تلك الايام في هذه المدينة الكبيرة (التي كان نفوسها يومئذ نحو ٧ ملايين نسمة).

وكان مجئ ناجي ابراهيم الى السفارة العراقية وفي ذلك الوقت من المصادفات الغريبة. وما ان رأته الشرطة وهو يدخل الى السفارة وبيده الكيسين حتى اتجهت اليه ابصارهم وصاح ضابطهم بعبارة تجميع بين الجد والهزل: «هاهي القنبلة قد جاءت !» راحت الشرطة تفتش في كيسي ناجي ابراهيم. وفوجئ هذا اولا بوجود الشرطة في السفارة وذُهل بما قاله ضابطهم فاسقط في يده وتولاه الفزع - لا سيما وهو يهودي الاصل - وقد جاء الى السفارة في نفس الوقت الذي جاءت فيه الشرطة للبحث عن قنبلة على اثر نداء تلفوني من شخص مجهول يحتمل انه كان يهوديا. كل ذلك كان كفيلا لأن يولد الشبهة في نفوس الشرطة ويجعلهم يفتشون بدقة. ولكنهم لم يعثروا على القنبلة والحمد الله. وايقن الجميع بان ذلك انما كان (حرب اعصاب) من جانب اليهود الصهاينة ليس الا.

ولنعد الآن الى موضوع نقل العتاد

ـــــــــــــــــــــــــــــــــ: بعد ان تم الاتفاق مع وزارتي الحربية والطيران حول نقل عتادنا بطائرات النقل العسكرية اخبرني ضابط من وزارة الطيران انه يأسف لاخباري انهم بعد ان اخذوا العتاد الى المطار تمهيدا لنقله الى العراق جاءتهم تعليمات تقضي بانه لايجوز نقل العتاد او السلاح لاية دولة عربية او لاسرائيل بطائرات عسكرية بريطانية. ويبدو ان اليهود الصهاينة كانوا قد عرفوا بهذه العملية فاحتجوا لدى الجهات المختصة في وزارة الطيران على قيامهم بها واحبطوها.

واقترح الضابط الذي كلمني حول الموضوع ان اتصل بالطيران المدني في محاولة لنقل العتاد بطائرات النقل المدنية. لكنني عندما فاتحت وزارة الطيران المدني لم يوافق المسئولون في تلك الوزارة على نقل العتاد بطائرات النقل المدنية لاسباب سياسية اولا ولأن ذلك يخالف في الوقت نفسه تعليمات الطيران المدني.(١) ولم افاجأ برفض وزارة الطيران المدني طلبنا فقد كان وزيرها يومئذ سياسي يهودي مشهور (اللورد ناثان) وعدت الى الجهات المسئولة في وزارة الطيران الومها على العراقيل التي وضعت في سبيل نقل عتادنا. فابدت تلك الجهات اسفها الشديد وصارحتني انهن في موقف حرج. فهم يلاقون ضغطا شديدا من عدة جهات لكيلا يجهزوننا بالعتاد وينقلوه. فوزارة الخارجية تنتقدهم وبعض الساسه من اعضاء مجلسي النواب والشيوخ يعترضون عليهم والجهات اليهودية في انكلترة تكثر الشكوى منهم وتتهمهم بالتحيز نحو العرب. لقد كان كثيرون من الضباط الانكليز الذين اتصل بهم حول هذا الموضوع يدعون ان قلوبهم معنا ولكن ماحيلتهم اذا كانت سياسة حكومتهم بجانب اليهود الصهاينة ؟

والواقع ان الجهات المسئولة في وزارة الطيران كانت تريد اعطاءنا ماتبقى من طائرات (سي فيورى) التي تم الاتفاق معها على اعطائها لنا عوضا عن طائرات (انسن) كما تريد اعطاءنا عتادها. فقد كان لديها قيادة جوية لاتزال قائمة في الحبانية ومن مصلحتها ان تكون علاقتها مع العراقيين ودية وان تكسب صداقتنا.

---

(١) يشير الى برقياتي حول موضوع نقل العتاد الفريق الركن صالح صائب الجبوري في مذكراته بقوله: وردتنا برقية من ملحقنا العسكري في لندن بتاريخ ٢٠ ايار/١٩٤٨ بموافقة الجهات البريطانية على ارسال قسم من طلباتنا بطائرات وزارة الطيران، وفي برقية بتاريخ ٢٤ ايار اخبرنا بامتناع وزارة الطيران. وفي برقية لاحقة اخبرنا بامتناع شركات الطيران (كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ص ١٤٨).

واقترح ضباط وزارة الطيران ان نستخدم طائرات الخطوط الجوية العراقية لنقل عتادنا. فابرقت الى المسئولين في بغداد بهذا الاقتراح فجاءني جوابهم: ان **طائرات خطوطنا الجوية قصيرة المدى وليس في وسعها الوصول الى لندن لنقل عتادنا.** فاقترحت بعدها الاستعانة بالخطوط الجوية المصرية لهذا الغرض. لكنه قيل لي بعدئذ انه عندما فاتحت حكومتنا الحكومة المصرية حول هذا الموضوع طلب المسئولون المصريون ثمنا باهظا بالمقابل - لايفترض ان تطلبه دولة عربية شقيقة كمصر من العراق في تلك الظروف العصيبة التي كان فيها العراق بامس الحاجة الى العتاد لتجهيز قواته الت ارسلها للدفاع عن فلسطين.

وكان (الثمن المقابل) الذي قيل لي ان حكام مصر ارادوه هو ٣ طائرات (سي فيورى) مع مقدار من العتاد الذي ستنقله طائراتهم لنا !. واعتبرو المسئولون العراقيون ان هذا (الثمن المقابل) باهظ وينطوي على الطمع والاستغلال فلم يوافقوا عليه.

وكانت النتيجة ان عتادنا بقي في انكلترة حتى صدور قرار الحظر الدولي (في ٢ حزيران ١٩٤٨).

هذا وقد جال في خاطري ايضا نقل ذلك العتاد بواسطة السفن التجارية الصغيرة اذ يمكن استئجار احداهن خصيصا لهذا الغرض حيث يمكن نقل العتاد بواسطتها بسرعة وخلال مدة قصيرة. لكنني خشيت ان لايصل العتاد بهذه الطريقة الى العراق.. فاليهود كانوا يراقبون اعمالنا ومن المحتمل انهم كانوا سيغرون صاحب السفينة بالمال فيأخذ العتاد الى اسرائيل بدلا من العراق.

محاولة اخيرة للحصول على العتاد وكيف فشلت ؟

بعد نشوب الحرب في فلسطين حز في نفسي انني لم اوفق في الحصول على العتاد اللازم للقوات العراقية التي ذهبت الى فلسطين، وانها صارت تقاتل الآن دفاعا عن هذا البلد العزيز وهي بحاجة ماسة الى العتاد. لذلك قمت بمحاولة جديدة للحصول على العتاد وايصاله الى قواتنا في فلسطين بالسرعة الممكنة. اتصلت بالذين اعرفهم في وزارة الحربية وشرحت لهم الموقف الخطير الذي كانت فيه قواتنا في فلسطين من جراء العقبات التي وضعت للحيلولة دون الوصول عتادنا الى العراق. فاكد لي هؤلاء مرة اخرى ان قلوبهم معنا ولكن سياسة حكومتهم تقضي بان يكونوا محايدين. وبعد نقاش طويل استطعت ان اقنعهم باعطائنا قسما من العتاد

الذي كنا قد اشتريناه منهم، من قاعدة (فايد) في مصر بدلا من ارساله من انكلترة حيث يمكن نقله عندئذ بواسطة سيارات الحمل من مصر الى شرق الاردن. واشترطت الجهة المختصة التي وافقت على هذه العملية في وزارة الحربية ان نبدأ بها فورا لانه من المحتمل صدور قرار الحظر من قبل مجلس الامن بعد ايام قلائل.

ووافقت تلك الجهة في وزارة الحربية على تجهيزنا بالمقادير التالية من العتاد من قاعدة فايد:

١٣٦٠٠ قنبلة ٢٥ رطل

١٠٠٠٠٠ اطلاقة لمدافع (بيزا) عيار ٧٫٩٢

٣٠٠٠ كبسوله

هذا بالاضافة الى مقادير العتاد التي طلبناها في السنة المالية ١٩٤٨/٤٧. وابرقت بذلك الى المسئولين في بغداد ورجوتهم ارسال من يستلم هذه الاعتدة من قاعدة (فايد) فورا قبل ان يصدر قرار الحظر الدولي. كما رجوتهم اخباري باجراءاتهم في هذا الخصوص لكي اتباحث مع الجهة المختصة في وزارة الحربية بموجب ذلك.

ومضت بضعة ايام دون ان يرد لي اي خبر عن الموضوع فتولاني القلق وفكرت في احتمال وجود رئيس اركان الجيش في شرق الاردن مع الوصي عبدالآله يشرفان على سير حركات القوات العراقية في فلسطين. لذلك قررت ارسال برقية الى رئيس اركان الجيش في شرق الاردن بواسطة السفارة العراقية في عمان. فابرقت الى سفارتنا هناك ببرقية (جفرية) راجيا تسليمها الى رئيس اركان الجيش فورا بالنظر لاهميتها. وكان ذلك كما اتذكر في ٣١ مايس ١٩٤٨ - اي قبل صدور قرار الحظر الدولي بيومين - ثم لم اعلم ماذا حدث بعدها. لكن مؤلف كتاب (النكبة) يروي لنا (والعهدة على الراوى) ان جهودي هذه ذهبت عبثا، فهو يقول:[1] (عندما وصلت برقيتي الثانية الى سفارتنا في عمان صادف وجود الوصي عبدالآله هناك فاعطيت له، وما ان قرأها حتى تولاه الغضب واستدعى رئيس اركان الجيش الذي كان ايضا في شرق الاردن واستفسر منه ان كان قد استلم برقيتي الاولى ؟ فاجابه انه استلمها في بغداد وراح يبحث في جيوبه فوجدها واعطاها الى عبدالآله فساء هذا ان لايتخذ اجراء فوري لاستلام العتاد حال وصول برقيتي الاولى. واستدعي قائد القوات العراقية في منطقة الحركات اللواء الركن نوري الدين محمود وامره بالذهاب بالطائرة الى قاعدة (فايد) مع لجنة لاستلام مقادير العتاد التي ستجهزها لنا القيادة العامة البريطانية هناك ونقلها الى شرق الاردن بسيارات الحمل.

---

(١) الجزء الثاني من كتاب (النكبة) للاستاذ عارف العارف ص ٣٧١.

وسافر اللواء الركن نوري الدين محمود الى فايد مع لجنة الاستلام، لكنه عندما وصل الى مصر واتصل بمقر القيادة العامة البريطانية في فايد اخبرته هذه انها تأسف لعدم استطاعتها تجهيزنا بالعتاد الذي خصصته لنا وزارة الحربية البريطانية، لأن قرار الحظر الدولي قد صدر قبل مراجعته لها بيوم واحد !

وعاد اللواء الركن نوري الدين محمود مع لجنة الاستلام بخفي حنين.. وهكذا ضاعت فرصتنا الاخيرة للحصول على العتاد قبل صدور قرار الحظر الدولي في ٢ حزيران ١٩٤٨ وبذلك حاربت قواتنا في فلسطين وهي تفتقر الى العتاد، حتى اضطرت بالنتيجة لاستخدام بعض مدافعنا القديمة التي كان لها عتاد كمدافع ١٨ رطل و ٤ر٥ قوس بدلا من مدافع ٢٥ رطل التي لم يكن لها عتاد.

كما اضطرت قوتنا الجوية لاستخدام طائراتنا القديمة من طراز (انسن) والتي كانت قديمة وتستخدم للتدريب ولا تصلح للاغراض الحربية بدلا من طائراتها الحديثة من طراز (سي فيورى).

ومادمنا قد تطرقنا الى موضوع موافقة وزارة الحربية على تجهيز قسم من عتادنا من (فايد) دعنا نرى مايقوله الفريق الركن صالح صائب الجبوري في مذكراته حول هذا الموضوع فهو يروى: "[1] ان وزارة الحربية كانت قد وافقت على تجهيز قسم من طلباتنا من قاعدة فايد وانه طلب من السفير البريطاني في اجتماع عقده معه يوم ٢٩ مايس في وزارة الخارجية العراقية (ان يتصل بالقيادة البريطانية في الشرق الاوسط للتعجيل بالتسليم). وهذا دليل على ان برقيتي الاولى وصلت اليه قبل يوم ٢٩ مايس. لكن يبدو انه ظن ان الانكليز ليسوا جادين كعادتهم في الموضوع كما انه لم يفكر في احتمال صدور قرار الحظر بالسرعة التي صدر فيها. ورأى انه من الافضل ان ينتظر اجتماعه بالسفير البريطاني يوم ٢٩ مايس لكي يعرض عليه مهّمة اخبار القيادة البريطانية في الشرق الاوسط (بالتعجيل بتسليم عتادنا) بدلاً من ارسال لجنة بالطائرة الى مصر فور وصول برقيتي الاولى - وذلك اما من بغداد او من مقر القيادة العراقية في شرق الاردن - لاستلام العتاد الذي خصصته لنا وزارة الحربية البريطانية ونقله الى المنطقة التي كانت تحارب فيها القوات العراقية في فلسطين.

---

(١) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٤٩.

لاشك ان خسارة العرب حربهم الاولى مع اليهود الصهاينة في فلسطين كانت اكبر نكبة حلت بهم في هذا القرن. نكبة يعاني من تأثيرها عرب فلسطين منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ويعيش بين ظهرانيها العالم العربي باسره في يومنا هذا.

ان هذه النكبة الكبيرة التي سببتها خسارتنا لحرب فلسطين الاولى تفرض علينا ان ندرس اسباب تلك الخسارة ولنرى كيف حدثت ومن هم المسئولون عن حدوثها..؟ لقد حاول حكام الدول العربيـة والمسؤولون فيهـا في السنوات التي سبقت حرب فلسطين الاولى التملص من مسئولية خسـارة دولهم لتلك الحرب، وبالتالي التنصل من مسئولية النكبة التي سببتها، وذلك بالقاء الذنب كله على عاتق بريطانيا ودول الغرب. وفاتهم ان التاريخ يلقي مسئولية خسارة دولهم لتلك الحرب على عواتقهم بالدرجة الاولى. فان ماظهره هؤلاء الحكام والمسئولون من ضعف وتخاذل وما ارتكبوه من اخطاء وما سببوه من اهمال في اعداد جيوشهم للحرب - كل هذه كانت اسباباً رئيسيه في خسارة دولهم للحرب الفلسطينية الاولى.

والواقع هو انه عندما خاض العرب غمار تلك الحرب في ١٥ مايس ١٩٤٨ كانت الدلائل كلها تشير الى انهم يخوضون غمار حرب خـاسرة. فحكـام الدول العربية والمسئولين فيها لم يفكروا مسبقا في خطورة تلك الحرب ومتطلباتها تفكيراً جدياً ولم يقدروا مسئولياتهم نحوها الا بعد نشوبها.. وقد شهد بذلك رئيس اركان الجيش العراقي آنذاك (الفريق الاول الركن صالح صائب الجبوري) فهو يقول في مذكراته: [1] (ان الدول العربية لم تكن حتى مطلع شهر مايس ١٩٤٨ قد قررت مدى رغبتها في الاشتراك في حرب فلسطين او قدرت الامكانيات ستشركها في تلك الحرب. كما ان جامعة الدول العربية لم تكن حتى ذلك الوقت قد قررت تنفيـذ قراراتها السابقة حول استخدام الجيوش النظامية في تلك الحرب).

ولو كان حكام الدول العربية والمسئولون فيها يجهلون مدى قوة اليهـود الصهاينة في فلسطين وتفوقهم على العرب في التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب، لكان لهم بعض العذر. ولكن الدلائل كانت تشير الى انهم كانوا يعلمون ذلك ومنذ

---

(١) كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، ص ١١٧.

مدة طويلة، [1] فقد كانت الاخبار عن استعدادات اليهود وفعالياتهم تنتشر في العالم العربي قبل الحرب بسنوات. وبدأت التقارير الرسمية تصل عن خطورة الموقف في فلسطين الى حكام الدول الغربية والمسئولين فيها منذ عام ١٩٤٧. ولعل اهم هذه التقارير هي تلك التي قدمتها اللجنة العسكرية الدائمة الى الجامعة العربية ودولها، فقد ذكرت في احداها [2] «**ان مقاومة اليهود في فلسطين والتغلب عليهم وهم على هذه الحالة من القوة والمناعة والتنظيم الدقيق بعصابات وبقوات غير نظامية امر اشبه بالمستحيل ولا بد من مجابهتهم بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحا عصريا مع تامين اقصى مايمكن من الانتفاع من القوات غير النظامية ومن العصابات. ولتقصير امد الحرب لابد من التفوق على العدو وبالعدد والعدة**». وقد اكدت ذلك اللجنة العسكرية الدائمة في تقرير آخر قالت فيه:

«ان الحيلولة دون تشكيل حكومة يهودية.. تتطلب قوة تعادل قوتهم على الاقل. ولذلك لازلنا عند رأينا السابق من **وجوب تدخل جيوش دول العالم العربية واشتراكها في القتال بكل ماتملك من اسلحة ومعدات فيما اذا ارادت تحقيق نصر عسكري حاسم. وان الجيوش العربي ينقصها الكثير من اللوازم السفرية، فاذا لم تشرع في اكمال هذا النقص والتحشد منذ الآن لاتستطيع ان تكون مستعدة للعمل عند حلول موعد نهاية الانتداب وسيسبقنا الزمن كما سبقنا فعلاً**».

لكن حكام الدول العربية والمسئولين فيها لم يأبهوا بهذه التقارير ـ كما لم تأبه بها الجامعة العربية . وكانت القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية طوال الاشهر الستة التي سبقت حرب فلسطين لاتتفق مع خطورة الموقف. وقد ذكرنا نموذجا لهذه القرارات وهو القرار على (**تأسيس معامل العتاد في البلاد العربي**) **فقد كان المفروض منطقيا ان يتخذ هذا القرار قبل حرب فلسطين بسنتين على الاقل وليس بشهرين**).

ومن الامور التي تدلنا على مدى ضعف حكام الدول العربية والمسئولين فيها موافقتهم على اقتراح للوفد العراقي في الجامعة العربية **حول اجتماع رؤوساء اركان الجيش العرب في ١٥ مارت ١٩٤٨ ثم عدلوا عن ذلك بعد ان جاءهم**

---

(١) المصدر نفسه ص ١١٩.

(٢) كانت الجامعة قد الفت هذه اللجنة لتتولى مهمة الدفاع عن فلسطين وكان رئيسها اللواء الركن اسماعيل صفوت (من العراق) وقد عين قائدا عاما لقيادة القوات غير النظامية المدافعة عن فلسطين.

طلب من الحكومة المصرية تقول فيه: «انها لاتوافق على اجتماع رؤوساء اركان الجيوش العربية في الوقت الحاضر لأن ذلك يعني مظاهرة عسكرية قد يظهر اثرها سيئا على قضية فلسطين التي تبحث الآن في مجلس الامن حيث يعتبر ذلك الاجتماع تهديدا للامن الدولي.. وقد قررت الحكومة المصرية ان تقف موقف السكوت والانتظار حتى ينجلي موقف مجلس الامن من قرار التقسيم».

وقد ايدت هذا الرأي الحكومات العربية الاخرى. اما الحكومة العراقية فيبدو انها كانت الحكومة الوحيدة الجادة في موضوع اشراك قواتها النظامية في حرب فلسطين لكنها اضطرت مع ذلك ان توافق على رأي الحكومات العربية الاخرى.

وانتهز الصهاينة (موقف السكوت والانتظار) الذي وقفته الدول العربية فراحوا يزيدون في اعتداءاتهم على عرب فلسطين ويهاجمون مدنهم وقراهم ويحتلونها. ففي اواسط نيسان هاجموا حيفا واحتلوها. فكان لذلك ردود فعل شديدة في العالم العربي كله وفي العراق بوجه خاص، اذ ان خط انابيب النفط العراقي كان ينتهي عند هذا الميناء.

وللوقوف على مثال لردود فعل الصحف العراقية على احداث فلسطين في تلك الايام، نورد فيما يلي ماذكره السفير البريطاني في بغداد في تقرير سري ارسله الى وزير الخارجية البريطاني برقيا عما كتبته تلك الصحف:[1]

«كانت ردود فعل الصحف هنا على احداث يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان المتمركزة على حيفا، انها انتقدت المندوب السامي (البريطاني في فلسطين) لادعائه بان العرب هم الذين استفزوا اليهود وحملوهم على مهاجمة حيفا. فالصحف العراقية تفترض بان الانكليز هم الذين اخلوا المدينة وسلموها لليهود» ثم يقول السفير في تقريره «ان الصحف هنا تنتقد سياسة الدول الغربية وهي تلقي معظم الذنب لسوء الموقف العربي في فلسطين على عاتق بريطانيا وترى ان الانكليز كانوا كاذبين (FALSE) مع العرب طوال الـ ٢٨ سنة الماضية. فقد جردوا العرب من السلاح **وسلحوا اليهود**، وكانوا يتغاضون عن دخول قطعات امريكية وروسية الى اليهود في فلسطين. وكانت روسيا تحاول ان يكون لها قدم ثابت في فلسطين عن طريق الدولة اليهودية. وكانت لهجة الصحف العراقية تدعو الى التشاؤم والالحاح وقد طلب معظمها ارسال الجيوش العربية فورا الى فلسطين لانقاذ الموقف هناك بغض النظر عما تقوله بريطانيا ثم يختم السفير تقريره بقوله:

---

(١) رقم البرقية ٤٥٧ تاريخها ٢٨ نيسان ١٩٤٨ وقد اخذت من الوثيقة السرية البريطانية (FO .371/ 68448 — XC/AO4367)

«اذاعت الحكومة بيانا في الراديو يوم ٢٦ نيسان دعت فيه الناس ليبقوا هادئين، وقد اكدت لهم انها فاعلة كل شئ لحماية الموقف في فلسطين مع الدول العربية الاخرى». [١]

وقد كانت لاحداث حيفا في حينه ردود فعل شديدة حتى في انكلترة وورد في تلك الايام سيل من التقارير الى صحف لندن تصف هجوما عنيفا في حيفا قام به اليهود ضد سكانها العرب وراح ضحاياه آلاف منهم. واني لاتذكر ماكتبته الصحف البريطانية عن ذلك الهجوم الوحشي لكنه في الامكان الاطلاع على ردود فعله بين اعضاء الحكومة البريطانية مما رواه المارشال مونتكمري في مذكراته فهو يقول: «انه استدعي يوم ٢٢ نيسان الى دار رئيس الوزراء المستر آتلي فرأى وزير الدفاع (المستر الكسندر) ووزير الخارجية (المستر بيفن) فسأله رئيس الوزاء إن كان قد اطلع على التقارير الصحفية عن القتال في حيفا، فاجابه مونتكمرى بالايجاب، لكنه لايصدق كل ماقرأه في الصحف، بل يعتمد على تقارير القادة العسكريين والتي لم تصل اليه بعد. وعند ذلك اغتاظ بيفن وقال (لقد قتل ٢٣٠٠٠ عربي وان الموقف ليس الاكارثة !). ويروي مونتكمرى انه ذهب الى وزارة الحربية واتخذ التدابير اللازمة للحصول على التقارير عن الموقف. ثم ذهب في اليوم الثاني الى دار رئيس الوزراء فكان هناك المستر بيفن اكثر هياجا عما كان عليه قبل يوم فقال (يجب ان يوقف الجيش البريطاني الفظائع في حيفا، وان المذبحة العربية وضعته في موقف لايطاق من جميع الدول العربية !).

ويروي مونتكمرى انه حدثت بينه وبين بيفن مشادة على اثر قول بيفن بغضب شديد (لقد خذلني الجيش البريطاني)

مدى استعدادات الدول العربية للحرب في فلسطين

اذا اردنا ان نعرف لماذا خسرت الدول العربية حرب فلسطين الاولى يجب ان نعرف اولا كيف كان موقفها قبل الحرب وماذا كانت قد خصصت لتلك الحرب من قوات ؟

ان خير مصدر يمكن الاستعانة به للاجابة على هذين السؤالين هو مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري فهو يروي لنا: «انه على اثر الاحداث التي زادت في حراجة الموقف في فلسطين اجتمع ممثلو الدول العربية السياسيون والعسكريون معا في عمان يوم ٣٠ نيسان ١٩٤٨ لمعالجة الموقف. فطلب

(١) انه في الوثيقة البريطانية السرية القديمة رقم (FO 371/ 68448 — XC/AO48367.

السياسيون من العسكريين تقدير الموقف وتثبيت القوات المتيسرة من الجيوش العربية للعمل في فلسطين عندما ينتهي الانتداب البريطاني يوم ١٥ مايس وتقديم النتائج الى السياسيين» ثم يقول (وعندما اجتمعنا في اليوم التالي كانت النتائج غير مطمئنة، وظهر ان القوات الجاهزة من الجيوش العربية للعمل يوم ١٥ مايس كما ذكرها ممثلو الجيوش العربية لاتكفي للقيام بالواجب المطلوب. لقد كان من رأى العسكريين ان تكون القوات اللازمة للحرب في فلسطين خمس او ست فرق كاملة مع قوة جوية لايقل عدد اسرابها المقاتلة عن هذا العدد، بينما كان مجموع القوات المتيسرة كما ذكرها ممثلو الجيوش العربية اقل من فرقتين).

ويروي الفريق الركن صالح صائب الجبوري «ان السياسيين استكثروا القوات التي طلبها العسكريون وقال **بعضهم ان العسكريين يعطون اهمية زائدة الى قوة الصهاينة ويبالغون في تقدير القوات المطلوبة**» ثم يضيف «ان احد المسئولين عن السياسة العربية العامة صرح: [1] **ان علينا ان نقاتل بضعة ايام ثم لابد وان تتدخل هيئة الامم في الموضوع وسوف لايستمر القتال طويلا وتحل القضية سياسيا**. فرد عليه احد العسكريين «ان من يقدم على القتال يجب ان يحسب كافة الحسابات المقتضية لبلوغ الغاية التي اقدم من اجلها على القتال.. وان يأخذ اسوأ الاحتمالات بنظر الاعتبار».

والواقع هو انه ربما كان في طلب العسكريين (٥ او ٦) فرق شئ من المبالغة. فجيوش الدول العربية الخمس التي تعهدت بارسال قوات منها الى فلسطين لم تكن تبلغ في مجموعها (٦) فرق كاملة حسبما اتذكر. وهذا امر كان يعرفه العسكريون العرب الحاضرون في ذلك الاجتماع. ولذلك يمكن القول انه لو استطاعت الدول العربية الخمس ارسال مامجموعه ٤ فرق كاملة بدلا من فرقتين فقط لكان من المحتمل تحقيق الغرض المطلوب. ولكن كان من المهم جدا ان تكون هذه الفرق الاربع كاملة من جميع الوجوه وان تسندها قوة جوية تفوق قوة العدو والجوية في عدد طائراتها وقابليتها الحربية. اذ لم يكن من المعقول ان تتفوق القوة الجوية الاسرائيلية في بدء تكوينها على القوات الجوية للدول العربية الخمس التي اشتركت في الحرب.

اما ماصرح به ذلك المسئول عن السياسة العربية فانه يرينا مثالا للعقول التي كانت تقود الدول العربية آنذاك. ان التفكير في حل القضية الفلسطينية سياسيا يعني قبول الطرفين حلا لايخرج من حيث الاساس عن قرار هيئة الامم

---

(١) يقال ان هذا المسئول كان عبدالرحمن عزام الامين العام للجامعة العربية.

المتحدة الذي يقضي بتأسيس دولتين في فلسطين احداهما يجب ان تكون يهودية - وهو الحل الذي يفترض ان الدول العربية كلها كانت قد رفضته والذي بسببه قرر العرب جميعا ان يحاربوا.

لقد ادى تأخر الدول العربية ذلك التأخر القاتل في اتخاذ قرار حازم بشأن استخدام جيوشها النظامية في حرب فلسطين الى دخول قوات تلك الحرب في ١٥ مايس **بصورة مرتجلة.. بدون خطة حركات ثابتة.. قطعة بعد اخرى.. تنقصها الاسلحة والعتاد والمعدات اللازمة للحرب.. والاسوء من ذلك ان العدو كان يتفوق عليها في كل شئ. كما يشهد بذلك رؤوساء اركان الجيوش العربية.** فلا عجب اذن لو خسر العرب حرب فلسطين الاولى وخسروا من جراء ذلك فلسطين قلب العالم العربى - وحلت بهم اكبر نكبة في هذا القرن.

وماذا عن موقف العراق ؟

كان المسئولون العراقيون، والحق يقال، اكثر اهتماما بالقضية الفلسطينية من الناحيتين العسكرية والسياسية من حكام ومسئولي الدول العربية الاخرى - علما بان مسؤولية العراق نحو هذه القضية هي اقل من مسئولية الدول المجاورة لفلسطين (سوريا ولبنان والاردن ومصر). فالعراق يبعد عن فلسطين اكثر من (١٠٠٠) كيلو متر، وكدليل على مدى اهتمام العراق في هذه القضية نذكر الحقائق التالية:

من الناحية العسكرية

اشرك العراق في حرب فلسطين نحو فرقة واحدة قوامها ٣٠٠ ضابط و ٦٠٠٠ مراتب.[1] فكانت اكبر قوة عربية في ساحة الحرب، في حين ان الحكومة المصرية على سبيل المثال لم تشرك غير لواء واحد فقط في تلك الحرب مع انها كانت تملك اكبر جيش عربي ولها حدود تحاذي فلسطين. وعلاوة على ذلك قدم العراق للقوات الفلسطينية غير النظامية مقادير من السلاح والعتاد والمعدات اكثر بكثير مما قدمته اية دولة اخرى [2].

---

(١) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٤١.

(٢) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١١٨. على سبيل المثال قدّم العراق الى الفلسطينيين ١٨٦٠ بندقية اضافية علاوة على حصته البالغة ٢٠٠٠ بندقية كما قدم ٣٠ رشاشة فرنسية و ٤ مدافع فرنسية و ٥٦٠٠٠٠ اطلاقه عتاد انكليزية و ٣٧١ر٧٢٦ر٣ اطلاقة فرنسية. كما عززهم بـ (٥٠٠) متطوع مع سلاحهم. في حين ان السعودية ومصر والاردن لم تسلم كل حصتها من الاسلحة للفلسطينيين ولم تعززهم بكل المتطوعين المطلوبين منها.

ومن الناحية السياسية

كان العراق اول دولة عربية تقدم اقتراحات بناءة بشأن القضية الفلسطينية. ففي ايلول ١٩٤٧ قدمت الحكومة العراقية اقتراحين مهمين:

اولهما ـ تنفيذ مقررات (بلودان) السرية فورا عندما تقرر هيئة الامم المتحدة قرارا في غير صالح العرب، ويجب ان يبلغ ذلك الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة لتكونا على بينة من الامر.

وثانيهما ـ اتخاذ قرار يحتم على دول الجامعة العربية ان تساهم مساهمة فعالة في تهيئة الحل الذي يساعد عرب فلسطين في تهيئة وسائل الكفاح ومعداته. وقد وافقت الدول العربية على هذين الاقتراحين ثم تنصل بعضها عنها. والعراق هو الذي اقترح تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة للدفاع عن فلسطين.

وبعد صدور قرار التقسيم قدّم رئيس وزراء العراق اقتراحين مهمين الى الجامعة العربية في كانون الاول ١٩٤٧ وافقت عليهما الدول العربية ثم تراجعت عنها. كان الاقتراح الاول ينص على تنفيذ مقررات الجامعة العربية بشأن توقيف اعمال شركات النفط العامة في البلاد العربية. وكان الاقتراح الثاني يقضي باتخاذ قرار صريح حول اشراك القوات العربية النظامية في حرب فلسطين. ثم اقترح العراق بعدها اجتماع رؤوساء اركان الجيوش العربية (الذي سبق ان اشرنا اليه) فلم توافق عليه الحكومة المصرية.

الحرب تبدا وطلباتنا العسكرية تدخل في طريق مسدود

عندما بدات حرب فلسطين في ١٥ مايس كانت وزارة السيد محمد الصدر لاتزال في دست الحكم في العراق، وكان عجزها عن ادارة شؤون الحرب واضحا للعيان.

لقد كان وزير الدفاع السيد ارشد العمري نموذجا لوزير لايصلح لادارة شؤون الدفاع في تلك الظروف الحرجة التي كانت تمر بالعراق وبالامة العربية. واذا اراد القارئ ان يعرف رأي الآخرين بارشد العمري، فها انا اذكر له مايرويه احد معارفه وهو الجنرال رنتن الذي يدعى انه كان (صديقه الشخصي) [1].

---

(١) ذكر رنتن ان ارشد العمري كان صديقه الشخصي في تقرير رفعه بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ اما وصفه لارشد العمري فكان في تقديره النصف سنوي الى وزارة الحربية البريطانية بتاريخ ٣١ مارت ١٩٤٨.

«انه شخص شاذ غريب الاطوار متهور وخشن، وفي بعض الاحيان يكاد يفقد عقله (Hardley Sane) يصر على ان يتكلم الفرنسية الركيكة المزوجة بالتركية. التي لايفهمها احد» ثم يقول عنه: «ان الوزير الجديد بعكس الوزير السابق شاكر الوادي، يستطيع ان يحصل على مايريده من مجلس الوزراء لكنه يجهل الجيش ويكره معظم الضباط، ومعظم الضباط يكرهونه. وهو يعتبر الجيش مكانا لمعيتـه سواء اكانوا قديرين ام لا ومعظمهم ليسوا قديرين. ولكن لحسن الحظ انه لايعرف الضبـاط الاحداث ولا يتـدخل - او بـالاحرى لم يتـدخل بعـد - في التعيينات الصغرى».

ويبدو ان وزارة محمد الصدر كلها كانت غير قادره على ادارة شؤون البلاد في تلك الظروف العصيبة. وكانت الشائعات تأتينا الى لندن حول احتمال استقالتها. بعضها تقول انها هي التي تريد الاستقالة، وبعضها ان الانكليز يريدون استقالتها وبعضها الآخر الساسة المعارضون هم الذين يريدون ذلك. واذا كان لهذه الوزارة فضل يذكر فهو انها دعمت الجيش وقيادته دعما تاما. وكان من علائم ذلك انها اطلقت لرئيس اركان الجيش عنان التصرف بشؤون الجيش كلها وتركت له حرية العمل. كما فسحت له مجال الطلب من انكلترة. فصارت طلبات الجيش الجديدة تأتيني بكثرة، علاوة على التأكيد على تجهيز طلباتنا السابقة. لكن ذلك كله كان ومع الاسف في وقت متأخر وبعد فوات الاوان. فقد رأينا انه كان للانكليز اسلوب ثابت في تجهيز الجيوش التي تعتمد عليها وهو قبول طلبـاتها مـرة واحدة في السنـة وتستثني من ذلك (الزبناء) (the Customers). ورأينا انها اخرجت العراق من قائمة (الزبناء) قبل بضعة اشهر.. بل وقد فرضت عليه (حظرا خاصا) كما سبق ان قلنا. نكيف به الآن وقد نشبت الحرب بين العرب واسرائيل وموقفها السياسي يقضي بالتزام جانب الحياد التام بين الطرفين (في الظاهر على الاقل مع مساعدة اسرائيل من وراء الستار)؟

ولقد رأينا ايضا ان بريطانيا كانت تتبع سياسه (اللعب عـلى الحبلين) في المنطقة فكان من اخطائها تحقيق غرضين متناقضين في آن واحد.. ارضاء العرب وارضاء اليهود معا.. الامر الذي عجزت عنه وفشلت في تحقيقه وكانت النتيجة ان امرها افتضح واخذت تفقد مكانتها السياسية شيئا فشيئا، ليس في العالم العربي فحسب، بل وفي العالم باسره.

وكانت معظم وسائل الاعـلام في انكلترة في تلك الايـام في جانب اليهـود، والصهيونية العالمية تلعب دورا هاما في توجيهها. وقد استطاعت ان تصور الحرب الفلسطينية للرأي العام البريطاني (عدوانا عربيا يستهدف القضاء على اليهود

«المساكين» الذي شردّهم هتلر فعادوا الى (وطنهم الاصلي) ليؤسسوا لهم فيه دولة تأويهم.. فاذا بالعرب يأتون من الصحراء لقتلهم وتشريدهم).

وكانت اجهزة الاعلام العربية وقتئذ ضعيفة جدا في انكلترة وفي غيرها من البلاد الاوربية فلم تتمكن من ان تدافع عن وجهة نظر العـرب وعن حقوقهم في فلسطين.

وفي خضم الحرب التي كانت تدور رحاها في فلسطين ادرك حكـام الدول العربية والمسئولون فيها مدى خطورة الموقف العربي هناك وراحوا يسعون الى اكمال نواقص قواتهم المسلحة واعادة تنظيمها واعدادها للحرب. ومن الواضح ان ذلك كان في وقت متأخر وبعد فوات الاوان. وبدأت الاخبار تشير الى قرب صدور قرار الحظر الدولي على تجهيز الطرفين المتحاربين بالمعدات الحربية. فكان ذلك يفت في عضدنا نحن الذين كنا نسعى جاهدين للحصول على كل مايمكن الحصول عليه لجيشنا من سلاح وعتاد ومعدات حربية من بريطانيا. وكان مما يزيد في مشاكلنا ورود طلبات الجيش الجديدة من جهة وتلكؤ بريطانيا وامتناعها عن تجهيز مابقي من طلباتنا السابقة من جهة اخرى بحجة التقيد بمبدأ الحياد بين الطرفين.

على انني استطعت رغم هذه المشاكل والصعوبات ان اقنع الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران بتجهيزنا بمقدار من الاعتدة التي كانت الوزارتان قد وافقتا عليها في السابق. وقد ذكرت للقراء الكرام كيف ان هذه الاعتده وصلت الى المطار في لندن ولكن الجهات البريطانية المختصة اعتذرت عن نقلهـا بطائـراتها العسكرية والمدنية لاسباب سياسيه. وكيف ان الحكومة العراقيـة لم تتمكن من الاتفاق مع الحكومة المصرية على نقلها بطائرات الخطوط الجوية المصرية وبقي العتاد في انكلترة. واني لازلت اتساءل: ترى لماذا لم تحاول الحكومة العراقية وقتئذ نقل تلك الاعتدة بطائرات الخطوط الجوية العراقية رغم قصر مدياتها ؟. فاذا لم يكن مدى طائراتها يساعدها في الوصول الى لندن بـ (مرحلة) واحدة ألم يكن في الامكان ايصالها بـ (مرحلتين) او بـ ٣ (مراحل) او بيومين او ثلاثة ايام ؟. لقد كان من المهم جدا نقل ذلك العتاد الى العراق باية وسيلة كانت ومهما كلفنا الامر من ثمن. ويبدو ان الجهات العراقية المسئولة اكتفت بالوسائل التي اقترحتها انا لنقله ولم تبتكر هي من جانبها او تفكر في ايجاد وسائل اخرى لهذا الغرض. واني لعلى يقين من انها لو فكرت وبذلت جهدها لتمكنت من نقل ذلك العتاد.

وفي ٢ حزيران صدر قرار الحظر في هيئة الامم المتحدة. فزاد ذلك في طين مشاكلنا بلة. فقد دخلت جميع طلباتنا السابقة واللاحقة في طريق مسدود. وشلت ايدينا عن العمل فلم يعد في امكاننا الحصول على اية معدات حربية من انكلترة او

من اية دولة اخرى في اوربا او امريكا. ولا شك ان بريطانيا كانت تنتظر صدور هذا القرار بفارغ الصبر. بل في وسعنا القول انها هي التي دبرت اصداره ليتسنى لها التخلص من الورطة السياسية التي كانت قد اوقعت نفسها فيها، ومن الضغوط التي كانت تلاقيها من عدة جهات في آن واحد ـ من الصهيونية العالمية ويهود انكلترة ومن اعضاء البرلمان البريطاني ومن الصحافة البريطانية والرأي العام الانكليزي، ثم من الحكومات العربية كلها.

وكانت الحكومة العراقية تبدو وكأنها اكثر الحكومات العربية ادراكا لخطورة الموقف العربي في فلسطين واهتماما به، لاسيما وقد كان نحو ثلث الجيش العراقي هناك يعيش في ساحة الحرب ويواجه احداثها الخطيرة.

وكان رئيس اركان الجيش العراقي الفريق الركن صالح صائب بحكم منصبه اكثر المسئولين العراقيين الكبار في الحكومة العراقية تماسا بموقف قواتنا المحاربة والماما بدرجة خطورته، وقد اضطر لأن يعزز تلك القوات خلال الحرب بجحفل لواء آخر ووحدات اضافية من صنوف المدفعية والهندسة والمخابرة بل وحتى بفوج من الشرطة. هذا مع العلم ان العراق كان يواجه مشكلتين كبيرتين لم تكن تواجه مثلهما اية دولة عربية اخرى وهما:

مشكلة الامن الداخلي

ـــــــــــــــــ ـ والتي كانت تقضي بتخصيص قسم من الجيش العراقي لها بصورة دائمة.

ومشكلة ادامة قواته المقاتلة في فلسطين

ـــــــــــــــــ والتي كان يزيد خط مواصلاتها من العراق على الالف كيلو متر. وكان مما يزيد في موقف العراق صعوبة، ان قوات الدول العربية الاخرى في فلسطين كانت قليلة وضعيفة وفي حالة دفاع في اغلب الاحيان، بل ان بعض هذه الدول كانت تستعين بالعراق ليساعدها بقواته في الدفاع عن جبهتها. هذا علاوة على ان بعضها الآخر كانت تستنجد بالعراق في طلب السلاح والعتاد [1].

ومع ان الدول العربية المحاربة في فلسطين اتفقت ان يتولى مهمة القيادة العامة للقوات العربية هناك قائد عام عراقي الا ان قيادة هذا القائد بقيت اسمية. فقد كانت القيادات العسكرية للدول العربية الاخرى لاتنفذ اوامره او تنصاع لها وخاصة قيادة الجيشين المصري والاردني.

---

(١) استعانت مصر بالعراق لفك الحصار من الفالوجة. واستعانت لبنان بالعراق ليساعدها في الدفاع عن جبهته. وقد استنجد الاردن بالعراق في طلب المدافع وعتاد المدفعية.

اما موقفنا نحن اعضاء السفارة في لندن في تلك الايام:

فقد كانت ايام الحرب الفلسطينية تمر بنا ثقيلة. كنا نتلهف لسماع اخبارها التي كانت تأتينا متناقضة ومن مصادر مختلفة. وكنت انا كفرد في الجيش العراقي الذي كانت قواته تقاتل في فلسطين اتابع اخبار الحرب بملئ افكاري ومشاعري. ورغم بعدي عن منطقة الصراع الدائر بيننا وبين اليهود الصهاينة كنت اشعر وكأنني في وسط ذلك الصراع ويجب ان اساهم فيه باعمالي وجهودي وبكل ما اوتيت من حول وقوة.

وعندما بدأت الحرب واشتركت فيها الجيوش العربية تفاءلت في بادئ الامر وصرت انتظر بلهفة ذلك اليوم القريب الذي سينتصر فيها العرب على اليهود الصهاينة وسيتمكنون بالتأكيد من القضاء على دولة اسرائيل وهي في مهدها. فقد كنت واثقا من انتصارهم رغم ضعف وتخاذل حكام الدول العربية والمسئولين فيها ورغم اخطائهم. اذ لم يكن من المعقول ان تنتصر علينا شرذمة من اليهود الصهاينة ويقيموا لهم دولة بين ظهرانينا وفي وسط عالمنا العربي الواسع الكبير. وكنت اظن انه مهما كانت الحالة الحقيقية للجيوش العربية فان قواتها قادرة على ان تتغلب على قوات اليهود الصهاينة في فلسطين التي كنت اظن انها ليست الاعصابات وقوات غير نظامية.

اجتماع مع السفير البريطاني في وزارة الخارجية

في الفترة التي ارسلت فيها برقياتي من لندن حول موضوع تجهيزنا بالعتاد وامتناع الجهات البريطانية من نقله بطائراتها العسكرية والمدنية، يبدو ان رئيس اركان الجيش فكر في ان يطلب عقد اجتماع مع السفير البريطاني في بغداد حول موضوع طلباتنا العسكرية وهو يعلل ذلك بقوله [1]: كنا في ضيق وتألم من تأخير الحكومة البريطانية تجهيز طلباتنا من الاسلحة والمهمات التي طلبناها قبل حركات فلسطين بمدة طويلة. ونظرا لالحاحنا الزائد وردتنا برقية من ملحقنا العسكري **في لندن بتاريخ ٢٠ ايار بموافقة الجهات البريطانية على تجهيز قسم من طلباتنا وقراره على ارسال قسم منها بالطائرات، وفي برقيته بتاريخ ٢٤ ايار بامتناع وزارة الطيران عن ذلك، وفي برقية لاحقة بامتناع شركات الطيران عن النقل لاسباب سياسية».**

(١) كتابه: محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ص ١٤٨.

ومع ان الفريق الركن صالح صائب الجبوري كان لايرى فائدة في عقد هذا الاجتماع مع السفير البريطاني كما يقول ذلك في مذكراته[1]، فقد طلب مع ذلك عقده وتم ذلك في وزارة الخارجية العراقية يوم ٢٩ ايار. وبالنظر لاهمية الاجتماع من الناحية التاريخية ها انذا اذكر مايرويه الفريق الركن صالح صائب الجبوري عنه في مذكراته.. فهو يقول: «لقد حضر الاجتماع من الجانب العراقي:

السيد ارشد العمري: وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة

الفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش

العقيد الركن عباس علي غالب: مدير شعبة الحركات

السيد يوسف الكيلاني: مدير الامور الغربية في وزارة الخارجية

كما حضره من الجانب البريطاني:

سير هنري برادشو ماك: السفير البريطاني في بغداد وسكرتير السفارة البريطانية

ودار البحث في ذلك الاجتماع حول الامور التالية:

١ - صرف طلباتنا الرئيسية للسنتين الماليتين ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩ والتي تمت الموافقة عليها قبل قضية فلسطين.

٢ - موافقة وزارة الحربية على تجهيزنا بقسم من طلباتنا من قاعدة (فايد) فطلبنا الاتصال بالقيادة البريطانية العامة في الشرق الاوسط للتعجيل بالتسليم.

٣ - امتناع المستودعات البريطانية عن تجهيز طلبات القوة الجوية العراقية كما كانت العادة الجارية منذ تشكيل القوة الجوية العراقية سواء في وقت السلم لغرض التدريب او في الحركات الفعلية داخل العراق.

٤ - موافقة وزارة الطيران على نقل كمية من عتاد ٢٠ ملم وصواريخ طائرات (سي فيورى) بطائراتها الخاصة ثم عدولها عن ذلك والشركات المدنية لاسباب سياسية.

«ان التأثير السئ لهذه المعاملات على صلاتنا يسبب احراج موقفنا في ظروفنا الحاضرة ومخالفته لروح المواثيق والعهود بين الجانبين. وبينا ضرورة تدارك الامر وفتح باب التموين كالمعتاد».

وقد دوّن السفير البريطاني وسكرتير السفارة التفصيلات اللازمة، ووعد السفير اخبار حكومته بها.

على ان هذا الاجتماع لم يتمخض عن اية فائدة: وسبب ذلك هو:

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

لانه كان متأخرا عن زمانه وفي خضم الحرب وقبل صدور قرار الحظر الدولي بيومين فقط وفي وقت كانت فيه بريطانيا في موقف حرج وهي تنتظر بفارغ الصبر صدور قرار الحظر ليتسنى لها التخلص من مشاكل عديدة. وقد ذكرنا احداها وهي الضغوط السياسية التي كانت تأتيها من جهات عديدة في آن واحد.

اما المشكلة الاخرى فكانت مشكلة تجهيز المعدات الحربية للعراق ولدولتين عربيتين اخريين مجاورتين لاسرائيل وهما مصر والاردن. فقد كانت تربط بريطانيا بهذه الدول الثلاث معاهدات ومواثيق تفرض عليها تجهيز جيوشها بكافة انواع الاسلحة والعتاد والمعدات الحربية الاخرى.

وقد حاولت بريطانيا بشتى الطرق ان تماطل وتخلق الاعذار لتبرير عدم تجهيز طلباتنا او لعرقلة ذلك ولكن موقفها من جراء مراجعاتنا المستمرة صار يزداد حراجة يوما بعد آخر. ولذلك فان صدور قرار الحظر انقذها ولا شك من جراحة موقفها.

كما ان صدور القرار آنف الذكر انقذها من مشكلة ثالثة كانت قد بدأت تواجهها وهي منافسة امريكا ودول اوربا الغربية والشرقية لها ولغيرها من الدول العربية في سوق بيع الاسلحة والعتاد وغيرها من المعدات الحربية. فقد قلّت امكانية بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية على انتاج هذه المعدات وتجهيز جيوش الدول الكثيرة التي كانت تعتمد عليها في الحصول على كل ماتحتاج اليه من سلاح وطائرات ودبابات وعتاد ووسائط آلية ومدرعة ومعدات حربية اخرى. ومن تلك الدول دول رابطة الشعوب البريطانية (الكومونوليث) وبعض دول آسيا وافريقيا وبعض الدول العربية. وقد بدأت تنافسها في سوق هذه المعدات الولايات المتحدة وبعض دول اوربا الغربية والشرقية ـ كما تشير الى ذلك الوثائق البريطانية السرية القديمة لسنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨. لكن صدور قرار الحظر اوقف منافسة هذه الدول لبريطانيا موقتا على الاقل ريثما تدبر امرها.

هذا وقد ذكرنا ان الفريق الركن صالح صائب الجبوري كان يعلم انه ليست ثمة فائدة من الاجتماع الذي طلب عقده مع السفير البريطاني. وهو يقول في مذكراته (كنا نشعر من مماطلة الانكليز بانهم لاينوون تجهيزنا بشئ من طلباتنا. وان ذلك من موجبات خطتهم العامة في قضية فلسطين) فلماذا اذن طلب عقد ذلك الاجتماع ؟ ربما دُفع الى ذلك بدافعين:

اولهما ـ فانه شعر اخيرا ـ وفي ايام الحرب الحرجة ـ انه كان يبالغ في ابتعاده عن الانكليز وفي شعوره العدائي نحوهم خلال السنوات الثلاث الماضية، وان ابتعاده عنهم كان اكثر مما تتطلبه مصلحة الجيش فقد كان من الواجب ان

يلتزم جانب المرونة والسياسة في التعامل معهم مادام جيشنا وقتئذ كان يتكل على بريطانيا وحدها في الحصول على كل احتياجاتـه ولوازمه الخـارجية. فليس من المعقول ان تبتعد عن شخص او تنادئه وتظهر له العداء اذا كنت بحاجة اليه وليس في وسعك الاستغناء عنه. من المحتمل ان تفكير صالح صائب الجبوري الجديد هذا كان قد بدأ بعد ان اطلقت له الحكومة العراقية صـلاحية التصـرف في شؤون الجيش والهيمنة عليها، فصار يشعر بانه اصبح هو المسئـول الاول عن تأمـين احتياجاته. وبدافع من تفكيره طلب هو نفسه الاجتماع بالسفير البريطاني. لكنه لو كان هذا الاجتماع قد عقد قبل الحرب لكان من المحتمل ان يحقق لجيشنا فائدة ما. اما ان يطلب عقده بعد ان بدأت الحرب وفي وقت اصبحت فيه بريطانيا في موقف حرج ويتوقع فيه صدور قرار الحظر الدولي في كل لحظة فذلك لم يكن يحقق لجيشنا فائدة تذكر.. كل ماهناك ان طلبات العـراق في الاجتماع الذي انعقـد في وزارة الخارجية زادت في اتهام بريطانيا بالتقصير في واجبها نحو جيشنـا وفي احراج موقفها السياسي.

على ان بريطانيا حاولت مع ذلك ان تجهزنا بكمية من مختلف انواع الاعتدة من انكلترة ومن قاعدة فايد قبل ذلك الاجتماع بايام قلائل كما سبق ان ذكرنا. وفي وسعنا القول انه لو اتخذت في حينه تدابير فورية وصحيحة وبذلت جهودا اكبر لكان في الامكان الحصول على تلك الاعتده.

اما العامل الثاني: الذي ربما دفع الفريق الركن صالح صائب الجبوري لأن يطلب عقد ذلك الاجتماع فهو انه اراد ان يرفع عن كاهله وكاهل مقره مسؤولية النواقص التي ظهرت في الجيش بصورة واضحة بعد ان بدأت الحرب. ويبدو انه اراد ان يبرهن للحكومة العراقية انهم لم يهملوا طلب احتياجات الجيش مدة طويلة فلذلك فليسوا هم المسئولين عن تلك النواقص، بل الذنب ذنب بريطانيا بالدرجة الاولى.

والواقع انه كان لبريطانيا ذنب كبير في النواقص التي كان يعاني منها جيشنا عندما بدأت الحرب. ولا شك انها قامت بتجهيزه وفقا لمصلحتها وخطتها السياسية العامة، ولكن الذي لاشك فيه ايضا هو ان مسئولية اعداد الجيش العراقي للحرب في فلسطين ومنذ وقت مبكر انما كانت تقع على عاتق المسئولين العراقيين السياسيين والعسكريين معا.

لقد كان من واجب هؤلاء في الحكومات العراقية المتعاقبة خلال السنوات الثلاث قبل حرب فلسطين اكمال كافة نواقص الجيش العراقي بحيث يكون على استعداد تام ودائم للحرب المحتملة الوقوع في فلسطين او في مكان آخر. وقد ذكرنا

امثلة كثيره تبرهن على انه كان في وسع المسئولين العراقيين اكمال نواقص الجيش قبل الحرب بمدة طويلة. ونود بهذه المناسبة ان نؤكد على حقائق وامور اساسية كان من الواجب ان لاتغرب عن بال المسئولين في العراق وفي غيره من البلاد العربية ولا سيما العسكريين منهم الا وهو: **ان الجيوش انما وجدت للقتال والحرب.. وما اعمالها في السلم الا الاستعداد للحرب. ولذلك فلا يجوز وفي اي حال من الاحوال بقاء الجيش ناقصا في معداته التي يحارب بها ولا سيما السلاح والعتاد، بل من الضروري ان يكون كاملا دوما في تسليحه وتجهيزه وفي كافة معداته اللازمة للحرب وقبل ان تبدأ الحرب. وينطبق هذا بوجه خاص على الجيوش التي تعتمد على غيرها في تامين اسلحتها وعتادها وتجهيزاتها ومعداتها، كما ينطبق بوجه اخص على الحالات التي يحتمل ان تكون فيها الحروب قصيرة الامد كالحرب التي نشبت في فلسطين والتي كان الجميع يتوقعون انها ستكون قصيرة.**

ان محاولة اكمال نواقص الجيش بعد ان تبدأ الحرب امر لايمكن الاعتماد عليه في تجهيز الجيوش ولا سيما اذا كان التجهيز من مصدر خارجي. ذلك لأن عملية التجهيز من مصدر خارجي تتطلب مدة من الزمن ولا يمكن ان تتم بين عشية وضحاها. والزمن عامل مهم في الحرب. واذا علمنا ان المرحلة الاولى من الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ دامت اقل من شهر واحد - لأن الهدنة الاولى عقدت في ١١ حزيران - ادركنا ان الطلبات التي قدمت الى السفير البريطاني في اجتماع وزارة الخارجية ماكانت لتصل الى الجهات البريطانية وتجهزها تلك الجهات، وتصل الى العراق خلال الـ (١٢) يوما الباقية من فترة الهدنة، هذا اذا افترضنا ان بريطانيا كانت قد وافقت على تلبيتها.

ولكي يقدر المسئولون العراقيون مدى تلبية بريطانيا لطلباتنا كان عليهم ان يتذكروا دائما ان بريطانيا دولة رأسمالية ذات مطامع استعمارية وانها تستهدف وضع مصالحها دوما فوق كل الاعتبارات. وبعد فشلها في معاهدة بورتسموث كان على المسئولين العراقيين ان يتوقعوا انها ستتشدد في تلبية طلباتنا العسكرية لاسيما بعد ان تأزم الموقف في فلسطين. فكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على طلباتنا التي سبق ان وافقت عليها هي **التقرب السياسي لها دون التورط في عقد معاهدة جديدة معها. وقد راينا ان بريطانيا نفسها حاولت التقرب من العراق واستمالته بعد فشل معاهدة بورتسموث.** وقد اصدرت بواسطة سفارتها في بغداد بيانا اعلنت فيه انها ستجهز جميع طلباتنا السابقة التي كانت قد وافقت

عليها. فكانت هذه فرصة اتيحت للمسئولين العـراقيين لاكمـال نواقص الجيش المهمة وفي اسرع وقت ممكن، بعد ان اهملوا ذلك خلال السنتين الماضيتين وذلك بعقد (**اجتماعات وديه**) مع الجهات البريطانية في جميع المستويات في بغداد وفي لندن.

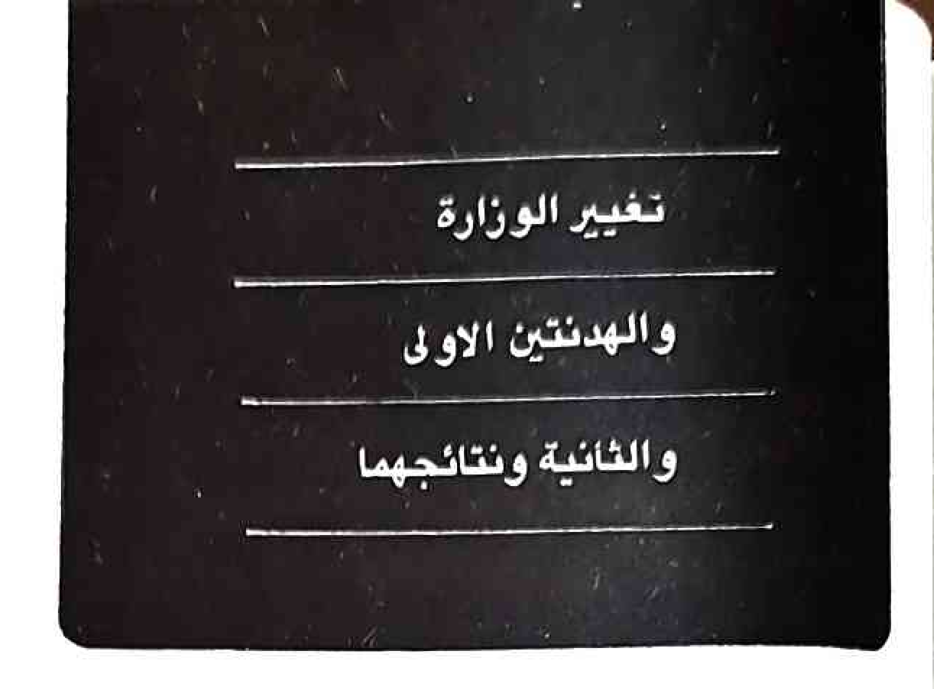
وكان من الواجب ان يؤكد الجانب العراقي في هذه الاجتماعات على تجهيز المعدات المهمة في طلباتنا بوجه خاص كالعتاد واسلحة ضد الطائرات وضد الدروع ووسائط النقل العسكرية وغيرها من المعدات التي لايجوز بقاء الجيش ناقصا فيها

ولكن الذي حدث هو ان الجهات العراقية السياسية والعسكرية ابتعدت عن الجهات الانكليزية خوفا من المعاهدة ولكنها وقعت في الوقت نفسه في (فخ) البيان الذي اصدرته السفارة البريطانية. فصدقت كل ماجاء فيه وآمنت ان بريـطانيا ستفي بوعدها الذي اعلنته في بيانها ولم تقم من جانبها بعقد (الاجتماعات الودية) التي اقترحناها خلال الاشهر الثلاث التي سبقت حرب فلسطين ليتسنى لها ان تكشف بها عن نوايا بريـطانيا الحقيقيـة وتحملها عـلى تجهيز العتـاد والمعدات العصرية التي اوقفت تجهيزها الى العراق على الرغم من اصدارها البيـان آنف الذكر. **واذا لم تشأ الحكومة العراقية اتباع سياسة التقرب من بريطانيا خلال تلك الفترة. كان في وسعها اللجوء الى وسيلة اخرى: وهي التلويح بشراء المعدات العسكرية من دول اخرى كامريكا ودول اوربا الغربية والشرقية او عن طريق السوق الحره.** ولو حاول العراق وغيره من الدول العربية التي اعتادت شراء المعدات العسكرية من بريطانيا ان تلجأ الى امريكا او اية دولة اوربية لتأمين حاجتها من السلاح والعتاد لكان من المحتمل ان تتخلى بريطانيا عن سياسة الحظر الخاص التي كانت تطبقه على العراق قبل الحرب.

لكنه يبدو ان الحكومة العراقية كانت ضعيفة والمسئولين العراقيين كانوا عاجزين عن اتخاذ اي تدبير جدي وفعال من امثال التدابير التي ذكرناها لحمل بريطانيا على تغيير موقفها والكف عن سياسة العرقلة والمماطلة التي كانت تتبعها في تجهيز العراق بوجه خاص والدول العربية الاخرى بوجه عام.

هذا وان من يقرأ مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري يرى كيف ان قيادة الجيش العراقي بذلت جهودا غير قليلة في اعادة تنظيم القطعات التي الفت منها القوة التي ارسلتها الى فلسطين في اكمال نواقصها من باقي قطعات الجيش قبل ارسالها، مع ان تلك القوة لم تكن تؤلف غير نحو ثلث الجيش العراقي. ترى لو طلب الى قيادة الجيش العراقي ارسال معظم جيشه ليقاتل في فلسطين، كيف كانت ستكمل نواقصها ؟

ولا شك ان الدول العربية الاخرى بذلت جهودا مماثلة في سبيل اكمال القوات التي ارسلتها للحرب في فلسطين مع ان تلك القوات كانت اقل بكثير من القوة التي ارسلها العراق. ثم ان القوات العربية المحاربة في فلسطين كانت اقل من القوات الاسرائيلية التي حاربتها من حيث العدد والتسليح والتجهيز، كما اعترف بذلك رؤوساء اركان الجيوش العربي التي حاربت في فلسطين، وهذا **دليل واضح على ان حكام الدول العربية والمسئولين فيها قد عجزوا في حينه عن اعداد قوات للحرب في فلسطين تضاهي ماكان قد اعده قادة اليهود الصهاينة وحدهم وللغرض نفسه. وهذا يعني ان اولئك الحكام والمسئولين العرب لم يكونوا ومع الاسف في مستوى المسئولية الوطنية والقومية.**



تغيير الوزارة

ان الضعف الذي ابدته الحكومات العربية في المجالين السياسي والعسكري قبل الحرب وعند نشوبها وظهور نواقص الجيوش العربية واخطاء القاده المسئولين الى العيان، مضافا الى ذلك صدور قرار الحظر على تجهيز الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية الى الدول العربية وعقد الهدنة الاولى في ١١ حزيران ١٩٤٨ كل ذلك كان كفيلا بان يولد رد فعل شديد في البلاد العربية ضد حكوماتها.

وعلى الرغم من ان موقف الحكومة العراقية بشأن القضية الفلسطينية كان احسن من موقف باقي الحكومات العربية - كما سبق ان ذكرنا - فان هياج الرأي العام العراقي مع ذلك كان على اشده. فقد كان الناس في العراق يريدون من الحكومة ان تنقذ الموقف في فلسطين كما كانوا يتوقعون. وكان ذلك اشبه بالمستحيل من الناحية العملية للاسباب التي ذكرناها في فصولنا السابقة. علاوة على ان الحكومات العربية - وبالاخص مصر والاردن - كانت لاتتعاون مع العراق في المجالين العسكري والسياسي ذلك التعاون الصادق الذي كان هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها انقاذ الموقف في فلسطين.

وبعد ان نشبت الحرب واشتركت فيها قوات من خمسة جيوش عربية بالفعل، كان من الطبيعي ان يشعر المسئولون السياسيون والعسكريون في حكومات هذه الجيوش بمدى خطورة الموقف ويدركون اخطاءهم ويقدرون مسئولياتهم.

ويبدو ان وزارة محمد الصدر شعرت بعد صدر قرار الحظر الاولى انها لاتستطيع البقاء في الحكم ومعالجة الموقف. ولذلك فإنها فكرت في الاستقالة وربما كان هذا هو السبب في قبولها عقد الهدنة الاولى في ١١ حزيران على الرغم من انها كانت ضده. وقد اثار عليها ذلك انتقاد الجهات السياسية المعارضة والرأي العام العراقي. ولذلك فانها استقالت في ٢١ حزيران ١٩٤٨. وفي ٢٦ حزيران شُكلت وزارة جديدة برئاسة السيد (مزاحم الباجه جي) واصبح السيد (صادق البصام) وزيرا للدفاع فيها.

وقد سبق ان قلنا ان الانكليز كانوا يريدون من الوصي تبديل الوزارة السابقة بوزارة اخرى (قوية). ولا ندري هل كان لهم تأثير في تأليف الوزارة الجديدة ام لا ؟ ولكن الذي نعلمه ان السفير البريطاني في بغداد زار رئيس الوزراء الجديد بعد تشكيل وزارته وكتب الى وزير الخارجية البريطاني يقول:

«ان اعضاء الوزارة الجديدة كلهم من المحيط الموالي للانكليز.. وان معظم حديثه مع رئيس الوزراء الجديد كان يدور حول فلسطين» ثم يروي السفير في كتابه ان رئيس الوزراء الجديد فاتحه حول موضوع تجهيز الاسلحة والمعدات الى الجيش العراقي. وهو يرى ان الحكومة العراقية تحاول التهرب من مسئولية فشلها في تجهيز قواتها المسلحة تسليحا كافيا.. وان السياسيين في العراق يعترضون على قرار الحظر، ويدعون انه يطبق تطبيقا جديا ضد العراق والدول العربية الاخرى فقط.

والواقع ان الحكومات العراقية كانت تحاول التهرب من مسئولية فشلها في تجهيز قواتها المسلحة والقاء الذنب كله على عاتق بريطانيا وغيرها من دول الغرب كما ذكرنا ذلك في بحث سابق. اما اعتراض السياسيين على قرار الحظر وقولهم انه كان يطبق تطبيقا جديا ضد العراق والدول العربية فقط فهو موضوع لايمكن تأييده. كل ماهنالك ان الشائعات كانت تدور حول حصول اسرائيل على اسلحة ومعدات عسكرية من امريكا ودول اوربا الشرقية بالخلفاء. ولكنه يجب ان لايغرب عن البال انه كان في وسع الصهيونية العالمية شراء ماتحتاج اليه اسرائيل من الشركات الاوربية الامريكية التي تنتج الاسلحة والمعدات العسكرية او التي تتاجر بها بصورة غير مباشرة او عن طريق الوكلاء او السوق السوداء. وكان مما يسهل مهمتها ويساعدها تيسر العملة الصعبة (او النادرة) لديها كما لايخفى.

كان اول عمل مهم في عهد وزارة مزاحم الباجه جي عقد اجتماع على اعلى مستوى في البلاط الملكي. وقد استدعيت انا برقيا من لندن لحضور ذلك الاجتماع.

وبالنظر لاهميته وجدت من المناسب ان اذكر فيما يلي مارواه الفريق الركن صالح صائب الجبوري عن الاجتماع المذكور في مذكراته(١):ـ

«بسبب تبدل الوزارة العراقية وتأليف وزارة جديدة، وبمناسبة قرب انتهاء الهدنة واستئناف القتال وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة حول التقارير التي قدمتها لتحسين الوضع في فلسطين كلمت الامير عبدالآله حول عقد اجتماع وايضاح الموقف بالتفصيل الى الرجال المسئولين الجدد ليكونوا على بينة من الامر ويهتموا بهذه القضية كما تقضيه الحالة. وبتاريخ ١ تموز ١٩٤٨ طلب حضورنا الى البلاط الملكي لحضور ذلك الاجتماع.

ويبدو ان رئيس اركان الجيش اراد حضوري في هذا الاجتماع لكي اؤكد للحاضرين ماسيقوله عن موقف بريطانيا المناوئ لطلبات جيشنا قبل صدور قرار الحظر وبعده. وكان من دواعي سروري وامتناني طبعا ان استدعي الى بغداد بعد ان ابتعدت عن بلدي واهلي قرابة سنتين من الزمن.

وعقد الاجتماع يوم ١ تموز في مكتب الامير عبدالآله في البلاط. ويروي الفريق الركن صالح صائب الجبوري ان الحاضرين كانوا:

(الامير عبدالآله، رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي، وزير الدفاع صادق البصام، وزير المالية علي ممتاز الدفتري، رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان، رئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح صائب الجبوري، اللواء الركن نوري الدين محمود. كما حضر الاجتماع الملحق العسكري العراقي في لندن المقدم الركن حسن مصطفى).

ثم يروي الفريق الركن صالح صائب الجبوري انه تكلم نحو ساعة ونصف شارحا الوضع في فلسطين منذ البداية حتى الموقف الاخير ويقول (وذكرت التقارير التي قدمتها وخشيتي من النتائج السيئة اذا استمرت الحالة على ماهي عليه الآن) وبصورة خاصة عدم ارتباط الجيوش العربية بقيادة عامة فعلية لتوحيد الحركات وتوجيهها الوجهة الصحيحة وعدم تنفيذ الجيوش العربية الاوامر الصادرة اليها من القيادة العامة ـ علما بان القائد العام كان اللواء الركن نوري الدين محمود احد الحاضرين في الاجتماع. هذا ولم يذكر لنا الفريق الركن صالح صائب

---

(١) كتابه: محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢١٣.

الجبوري في مذكراته انه كان موضوع طلبات جيشنا من بريطانيا واحتياجات قواته في فلسطين قد بحث او نوقش في هذا الاجتماع، بل اكتفى بالقول انه تقرر بنتيجة هذا الاجتماع (الحركة الى القاهرة لمفاتحة ممثلي الحكومات العربية بالامر وايداع القيادة العامة الى احد القادة المصريين).

غير انني اتذكر ان البحث قد دار حول موقف بريطانيا السلبي من طلبات جيشنا السابقة التي كانت قد وافقت عليها قبل الحرب بمدة طويلة وحول خطورة قرار الحظر وكيف ان صدوره قد قضى على امكانية حصولنا على اي سلاح او عتاد او معدات حربية اخرى من بريطانيا او غيرها من الدول مادامت الحرب قائمة. وان الوسيلة الوحيدة الآن الحصول على اية معدات حربية هي الاستعانة بالوكالات الخاصة او تجار الاسلحة ومهربيها او السوق السوداء وذلك يتطلب عملة نادرة.

وعلى الرغم من ثقل وزن الحاضرين في هذا الاجتماع لم يكن في وسعهم ان يفعلوا شيئا غير ان يقرروا التأكيد مجددا على بريطانيا بوجوب تجهيز طلبات جيشنا للعامين ١٩٤٦/١٩٤٧ و ١٩٤٧/١٩٤٨ وذلك بالاستناد على عوامل ثلاثة كانت تفرض عليها ذلك وهي:

ضرورة التزامها بنصوص معاهدة ١٩٣٠

موافقاتها السابقة على طلبات السنتين آنفتي الذكر

البيان الذي اصدرته سفارتها في بغداد قبل ٤ اشهر

وتقرر ان تقوم الحكومة العراقية بمفاتحة الحكومة البريطانية عن طريق سفارتها في بغداد حول هذا الموضوع وان اقوم انا بدوري في لندن بمحاولات جديدة مع الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران للحصول على مايمكن الحصول عليه. فاذا تعذر الحصول على شيئ من بريطانيا تقرر ارسال بعثة عسكرية الى اوربا لشراء مايمكن شراؤه من الشركات او الوكالات او تجار الاسلحة.

فترة الهدنة الاولى وكيف استغلها العدو واهملها العرب

ارتكبت الدول العربية خطأ كبيرا بقبولها الهدنة الاولى في ١١ حزيران والتي تقرر بموجبها ايقاف اطلاق النار لمدة ٤ اسابيع. ويبدو ان الحكومة العراقية وحدها كانت ضد هذه الهدنة ولكنها اضطرت لأن توافق عليها بعد ان وافقت عليها الدول العربية الاخرى، اذ لم تشأ ان يقاتل الجيش العراقي وحده في الميدان. ويبدو ايضا ان المسؤلين العراقيين ظنوا انه سيتسنى لهم خلال فترة الهدنة هذه معالجة مشكلة توحيد قيادة القوات العربية في الميدان واكمال نواقصها وحمل

الدول العربية الاخرى على زيادة قواتها في فلسطين، ولكن الذي حدث كان خلاف ذلك تماما. فالدول العربية اضاعت فترة الهدنة في المباحثات وعقد المؤتمرات التي لم تساعدها على حل خلافاتها ومعالجة مشاكلها، بل بالعكس زادت في هذه الخلافات والمشاكل[1]، في حين ان العدو استفاد من فترة الهدنة فوائد كثيرة وكبيرة، نكتفي هنا بذكر ماكان لها علاقة بتسليح جيش العدو وتجهيزه وتعزيز قواته[2]:

١ ـ تهريب اسلحة ومهمات من تشكوسلوفاكية وغيرها من دول اوربا الشرقية. وكانت الطائرات تنقل هذه الاسلحة والمهمات من هناك الى القسم المحتل من فلسطين باستمرار.

٢ ـ تهريب اسلحة ومهمات مختلفة الانواع من امريكا بواسطة ثلاث قلاع طائرة.

٣ ـ تهريب طائرات قاصفة من امريكا ومقاتلة من انكلترة بطرق احتيالية بحيث اصبحت قوتها الجوية بعد الهدنة تفوق القوات الجوية العربية في المنطقة. وقد ذكرت الصحف الانكليزية في حينه كيف ان احدى الطائرات المقاتلة الانكليزية هربت بخدعة التظاهر بتمثيل فلم سينمائي يقضي احد مشاهده استعمال طائرة مقاتلة، واستعيرت هذه الطائرة من وزارة الطيران البريطانية لهذا الغرض فطارت من مطار (برستول) في انكلترة الى فلسطين المحتلة.

٤ ـ استخدام عدد كبير من الفنيين الاجانب كالطياريين والمهندسين وغيرهم من مختلف الاقطار الاوربية والامريكية برواتب مغرية، علاوة على الصهيونيين الذين وصلوا من مختلف الاقطار.

٥ ـ تمكن الصهاينة من جمع الاموال من يهود العالم وخاصة الامريكيين منهم وابتاعوا بها اسلحة وذخائر متنوعة من بنادق ورشاشات ومدافع وعتاد ودبابات وسيارات وغيرها وحملوها على الباخرة (اليطاليا) من ميناء فرنسي، وفي ٢٠ حزيران وصلت هذه الباخرة الى الشاطئ الفلسطيني بالقرب من (ناثانيا) وعليها ٩٠٠ يهودي مقاتل ومدرب وافرغت حمولتها على مرأى من المراقبين الدوليين، فكان ذلك من العوامل التي ساعدت على تفوق قوات العدو بعد انتهاء الهدنة الاولى على القوات العربية.

وكان خير دليل على ان قوات العدو استفادت من فترة الهدنة الاولى فائدة كبيرة ظهور اسلحة جديدة ومهمة لديه بعد الهدنة لم يكن يملكها من قبل. وكان من ضمن هذه الدبابات التي استخدمها لاول مرة في الحرب.

---

(١) كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢٢١.

(٢) كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢٢٢.

ولا شك ان تفوق العدو في الجو بعد الهدنة دليل آخر على مدى استفادته من فترتها.

مقابل كل هذه الفوائد التي كانت بعض ماحققه العدو خلال فترة الهدنة الاولى:

لم تتمكن الدول العربية المجاورة لاسرائيل من ان تحقق اية فوائد خلال الفترة نفسها. فلا استطاعت تزييد قواتها القليلة التي كانت قد ارسلتها الى فلسطين في بداية الحرب. ولا استطاعت اكمال نواقص تلك القوات. وكان العراق الدولة الوحيدة التي عززت قواتها في فلسطين رغم انها كانت اكثر من قوات الدول العربية الاخرى.

وكان الموقف من الوجهة العسكرية في صالح القوات العربية عند اعلان الهدنة الاولى، فاذا به ينقلب بعد نهايتها الى صالح العدو.

اسئناف القتال والهدنة الثانية

عندما انتهت فترة الهدنة الاولى في ٩ تموز واستأنف الطرفان القتال كان العدو على اهبة الاستعداد للتعرض في حين ان الدول العربية كلها - عدا العراق - كانت في موقف سلبي دفاعي.

فالفريق الركن صالح صائب الجبوري يروي لنا في مذكراته [٢] **(ان الحكومة الاردنية وجيشها كانا غير راغبان في استئناف القتال ويبديان شتى الاعذار، وهذا موقف مؤلم ومحرج ينذر بنتائج سيئة. والمصريون كانوا مصممون على البقاء في المكان الموجودة فيه قواتهم وعدم التقدم اكثر من ذلك، وقد تكونت لدى فكرة من الاجتماعات والاتصالات بان الجيش المصري لاينوي الاشتراك بحركات موحدة مع الجيوش العربية الاخرى ولا الدول تحت قيادة موحدة كما انه لايريد تعيين قائد عام مصري تسلم اليه زمام الجيوش الاخرى)**. وكان الجيشان السوري واللبناني ضعيفين بحيث لايستطيعان غير اتخاذ موقف الدفاع. وكان الجيش العراقي وحده قد اتخذ موقف الهجوم بعد الهدنة واستطاع ان يسيطر على منطقة واسعة وكبد العدو خسارة كبيرة. غير انه اضطر الى التوقف بعد يوم ١٣ تموز اذ لم يكن في وسعه الاستمرار على الهجوم بعد ان اتسعت جبهته واصبح جناحاه مكشوفين من جراء بقاء

---

(١) كتاب محنة فلسطين واسرارها العسكرية، ص ٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

الجيوش العربية الاخرى في موقف الدفاع.

وفي ١٥ تموز قرر مجلس الامن عقد الهدنة الثانية - ان ان الحرب لم تدم في هذه المرة غير ستة ايام - ومع ان الحكومة العراقية لم توافق على هذه الهدنة في بادئ الامر لكنها اضطرت بعدئذ ان توافق (لكي لاتبقى في مفترق الطرق) على حد قول مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء.

وقد اشار السفير البريطاني في بغداد الى ذلك في تقرير سري قدمه الى وزير الخارجية البريطانية بعد هذا الحادث بقوله (اراد رئيس وزراء العراق ايقاف القتال ولكن الرأي العام العراقي اجبره على ان ينادي بالاستمرار على القتال). والواقع انه نادى بذلك بالفعل ثم اضطر لأن يجاري الدول العربية الاخرى وصرح بانه (لايريد ان يقاتل الجيش العراقي وحده). هذا ولقد كان لقبول الدول العربية الهدنة الاولى وعدم استفادتها من فترتها نتائج خطيرة على موقف هذه الدول بعد الهدنة عبر عنها رئيس اركان الجيش العراقي في مذكراته بقوله (كانت هذه الهدنة وبالا على موقف الجانب العربي[1]. وكان هذا قد قدم تقريرا خطيرا الى وزير الدفاع (ارشد العمري) في ١٥ حزيران ١٩٤٨ - اي بعد مضي اربعة ايام فقط على عقد الهدنة الاولى - حذر فيه الدول العربية من مغبة قبول هذه الهدنة ومن نتائج اهمال الاستفادة من فترتها فقال (ان كل يوم يمضي من الهدنة دون ان ننجز عمل ما او نهئ مايقتضي لاستئناف القتال هو في غير صالح الحكومات العربية وقواتها المقاتلة في فلسطين. ولا اريد في هذا المجال ان اتطرق الى العواقب الوخيمة التي ستأتي من جراء خسراننا القتال في الميدان لأن ذلك امر واضح لايحتاج الى دليل ولا شك انه سيجلب وبالا على البلاد العربية باجمعها لاسمح الله)[2]. وقد توقع الفريق الركن صالح صائب الجبوري (ان الصهيونيين سيعملون المستحيل للحصول على الاسلحة والعتاد والطيارات والمهمات على اختلاف انواعها خلال فترة الهدنة من الحكومات التي تسند قضيتهم وسيبذلون قصارى جهدهم لتكثير عددهم واصلاح وضعهم واكمال استحضاراتهم وسيقومون حال انتهاء مدة الهدنة بهجمات مباغتة على الجيوش العربية كلها او قسم منها). ولكي تستطيع الجيوش العربية ان تواجه هذه الهجمات وان تقوم بدورها بحركات تعرضية على العدو وحال انتهاء الهدنة رأي رئيس اركان الجيش العراقي انه يجب ان تقوم الدول العربية بما يلي:

آ - احضار قوات كبيرة ومتفوقة لمعالجة الموقف والتغلب على الخصم.

---

(١) كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ص ٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٦

ب ـ تهيأة اسلحة ومهمات وعتاد تكفي لحرب طويلة الامد.

لكن هذين الامرين كما لا يخفى على جانبين كبيرين من الاهمية والخطورة بحيث كان من المفروض ان يوصي بهما رئيس اركان الجيش العراقي قبل الحرب الفلسطينية بمدة طويلة وليس بعد نشوبها وانقضاء مرحلتها الاولى وعقد الهدنة. اذ ان تنفيذ متطلباتها وعلى مستوى خمس دول عربية معا يحتاج الى زمن طويل.

فالفريق الركن صالح صائب الجبوري نفسه يقول: ان الامر الاول كان يستوجب:

١ ـ اشراك الجيوش العربية بالقتال بكامل عددها ومعداتها.

٢ ـ تهيأة تشكيلات غير نظامية من الفلسطينيين وغيرهم من البلاد العربية المجاورة.

٣ ـ طلب وتهيأة متطوعين من البلاد الاسلامية الراغبة في المعاونة.

٤ ـ قبول المتطوعين الاجانب.

فالجيوش العربية كلها كانت ناقصة في عددها ومعداتها. فلم يكن في الامكان اذن من الناحية العملية اكمال نواقصها واعادة تنظيمها واعدادها خلال مدة الهدنة القصيرة. وكذلك الحال مع التشكيلات غير النظامية والمتطوعين من البلاد الاسلامية والمتطوعين الاجانب. كل هذه الاعمال كان يجب ان تجري قبل الحرب بمدة طويلة ـ وعلى الاقل بعد صدور قرار تقسيم فلسطين.

على انه كان في امكان بعض الحكومات (مثل الحكومة المصرية) ان ترسل مزيدا من قواتها الى الجبهة ـ علما بانه عندما حوصرت قوتها في الفالوجة طلبت مددا من الجيش العراقي بدلا من ارسال قوة من جيشها الى هناك.

اما فيما يتعلق بالامر الثاني: فقد اوصى الفريق الركن صالح صائب:

آ ـ تهيأة المتيسر من الاسلحة والمهمات والعتاد لدى كل دولة عربية للاستخدام فورا في القتال.

ب ـ التأكد والالحاح على الحكومة البريطانية لصرف طلباتنا السابقة.

حـ ـ تدارك الاسلحة والمهمات والعتاد من الحكومات الاسلامية والحكومات المحايدة.

د ـ تدارك الاسلحة والمهمات والعتاد بواسطة الوكالات الخاصة وتجار هذه المواد ومهربيها.

ففيما يتعلق بـ (آ) لم يكن لدى الدول العربية (غير القليل جدا) من الاسلحة والعتاد والمهمات الاخرى الصالحة للاستخدام الفوري في القتال. والدليل على ذلك انها ارسلت وفودها وبعثاتها الى اوربا (كما سنرى) للبحث عن

الاسلحة والمعدات الحربية وشرائها. ثم ان الجيوش العربية المجاورة لاسرائيل كانت تطلب من العراق ومن السعودية وغيرها تزويدها بالسلاح والعتاد والمهمات العسكرية الاخرى. فقد كانت كلها تفتقر اليها.

والواقع انه كان من واجب كل الدول العربية ان تهيئ ماتحتاج اليه جيوشها قبل الحرب بمدة طويلة - على الاقل بعد صدور قرار تقسيم فلسطين في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ -

اما التأكيد على بريطانيا حول صرف طلباتنا السابقة فقد قمنا به بالفعل - كما سيرد ذلك في الفصل القادم.

واما تدارك الاسلحة والمهمات والعتاد من الحكومات الاسلامية فقد كان ممكنا ولكن ليس بالسرعة التي كان يتطلبها الموقف. وكذلك الحال مع شراء هذه المهمات من الوكالات والتجار والسوق السوداء.

لقد كان كل ماأوصى به الفريق الركن صالح صائب الجبوري في تقريره الى وزير الدفاع، والحق يقال، على درجة كبيرة من الاهمية والخطورة **ولكن التقرير جاء متأخرا جدا عن وقته. وقدم في ظرف حدث فيه تبدل وزاري، وكان وزيرا الدفاع السابق واللاحق بعيدين عن الموقف، ولذلك فانه فقد قيمته**. لقد قدم هذا التقرير في عهد وزير الدفاع (ارشد العمري) يوم ١٩٤٨/٦/١٥ عندما كانت نية وزارته على وشك الاستقالة. فقد رأينا انها استقالت في ٢٠ حزيران - اي بعد تقديم التقرير بخمسة ايام - وانني اشك ان كان ارشد العمري قد قرأ التقرير او اهتم بما جاء فيه. ثم ان الوزارة الجديدة شكلت في ٢٦ حزيران وان اعضائها اطلعوا على تفاصيل الموقف في فلسطين من البيان الذي القاه رئيس اركان الجيش يوم ١ تموز في اجتماع البلاط الملكي اي بعد مرور ٢٠ يوم على الهدنة. ويبدو ان وزير الدفاع لم يلم بالموضوع كما ينبغي ويقدر خطورته حتى يوم ١٣ تموز، والدليل على ذلك انه حدثت بينه وبين رئيس اركان الجيش العراقي مشادة في اجتماع عقد ذلك اليوم في البلاط الملكي الاردني في عمان حول الموقف في فلسطين [1]. فبعد ان شرح رئيس اركان الجيش خطورة الموقف هناك علّق على ذلك وزير الدفاع صادق البصام بقوله (اني متفائل من الموضوع ولا يوجد مايوجب القلق). لكنه يبدو انه ادرك بعد اسبوعين انه كان على خطأ فقدم الى مجلس الوزراء العراقي مذكرة يوم ٣١ تموز بيّن فيها اراءه وملحوظاته حول خطورة الموقف وضرورة معالجته. ثم لم يلبث ان استقال من الوزارة وتولى وزارة الدفاع بعده شاكر الوادي.

قبل ان نختم هذا البحث لابد من ان نقول كلمة حق عن الفريق الركن صالح

---

(١) كتاب محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ص ٢٣٣ و ٢٣٤.

صائب الجبوري: لقد قلنا انه كان من احسن المسئولين الكبار في العراق في تلك الايام وفي وسعنا القول انه كان من احسن المسئولين الكبار في العالم العربي باسره. وكان يمتاز بنزاهته وقوة شخصيته، وقد عرضت عليه مهمة القيادة العامة للقوات. العربية المحاربة في فلسطين فرفضها في بادئ الامر ثم اضطر ان يقبلها - من جراء الحاح الوصي عبدالآله - غير انه لم يتمكن ان يمارس مهام القيادة العامة كما ينبغي لعدم تعاون قيادات الجيوش العربية المشتركة في الحرب معه. فالمسئول عن قيادة الجيش الاردني (الفريق كلوب) كان يتلقى اوامره من القيادة العامة البريطانية في الشرق الاوسط. وقيادة القوة المصرية في الجبهة كانت ترفض الانصياع لاوامر القائد العام العراقي المنتدب لقيادة جميع القوات العربية المحاربة في فلسطين. تتلقى اوامرها من القيادة العامة للجيش المصري.

تجديد المحاولة للحصول على طلباتنا السابقة

عدت الى لندن بعد ايام قلائل من الاجتماع الذي انعقد في البلاط الملكي وكرّرت اتصالاتي مع الجهات المختصة في وزارات الحربية والتموين والطيران، محاولا من جديد حملها على تجهيزنا بما تبقّى من طلباتنا السابقة التي كانوا قد وافقوا عليها.

وكانت بجانبنا اربعة عوامل قوية تسند موقفنا:

١ - لقد تمت الموافقة على طلباتنا السابقة كلها قبل صدور قرار تقسيم وحدوث الازمة هناك. فلا علاقة لها اذن بالحرب الفلسطينية، بل هي تعتبر صفقات بيع قد تّمت، وكان المفروض ان تكون قد جهزت قبل الحرب بمدة طويلة، وقد جهزت بعض اقسامها قبل الحرب بالفعل ولذلك فلا يجوز ان يشملها قرار الحظر.

٢ - كانت بريطانيا قد تعهدت بموجب بيان اصدرته سفارتها في بغداد في شهر شباط الماضي - اي قبل الحرب بثلاثة اشهر - انها ستجهز جميع طلباتنا السابقة التي سبق ان وافقت عليها عام ١٩٤٧. وكان من المفروض ان يتم تجهيز هذه الطلبات خلال الاشهر الثلاثة التي سبقت الحرب. ولذلك فان عدم تجهيزها إن دل على شئ فهو ان بريطانيا لاتصدق في بياناتها ولا تف بوعودها الامر الذي لايتفق مع كرامتها ويضر بسمعتها ضررا بليغا ويؤثر في اعتبارها الدولي.

٣ ـ ان عدم تجهيز بريطانية تلك الطلبات حتى الآن يخالف نصوص معاهدة عام ١٩٣٠. وفي الوقت الذي تحرص فيه هذا الحرص الشديد على عقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة مع العراق، ليس من المعقول ولا من الصواب ان تخالف نصوص معاهدة سابقة وفي هذه الظروف العصيبة التي تمر فيها بلادنا فتفقد بذلك ثقة حكومة العراق وشعبه وتقطع من السبيل امام امكانية عقد معاهدة جديدة بينها وبينه بل وبين باقي الدول العربية.

٤ ـ لم يكن الغرض الرئيسي من طلباتنا السابقة زيادة حجم الجيش العراقي، بل كان الغرض اكمال نواقصه وسد احتياجاته وفق القياسات اللازمة لادامته وقت السلم بالسلاح والعتاد والتجهيزات ووسائط النقل والادوات الاحتياطية وغيرها. ان هذه حقيقة تعلمها بريطانية حق العلم لاسيما وان البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي كانت عندنا هي التي وضعت طلباتنا السابقة، كما تعلم بريطانيا انه لايمكن لأي جيش ان يبقى و (يعيش) في وقت السلم بدون ان يدام وفق قياسات معينة.

وقد اعتمد جيشنا على بريطانيا في تدابير ادامته من الخارج وفق تلك القياسات منذ ان اسس حتى الآن، ولكنها حرمته من كثير من المعدات التي كنا قد طلبناها منذ السنة الماضية لسد نواقصه وتأمين ادامته وفق تلك القياسات. وها هي تخذله في الاشهر الاخيرة بامتناعها عن تجهيزه بكل مايحتاج اليه لاغراض الادامة. اننا نود ان نذكّر المسئولين البريطانيين بان اصرار بريطانية على موقفها المناوئ لادامة الجيش العراقي باحتياجاته سيضطر العراق بالنتيجة لأن يتجه الى دولة او دول اخرى لادامة جيشه بما يحتاج اليه من سلاح وعتاد ووسائط نقل وكل المعدات العسكرية الاخرى. وبذلك ستفقد بريطانيا سوقا سهلة لبيع هذه المعدات كما ستفقد بالنتيجة صداقة دولة تقضي مصالحها بالاحتفاظ بصداقتها دوما.

الجهات العسكرية البريطانية تؤيد وجهة نظرنا

بنتيجة اتصالاتي ومباحثاتي المستمرة مع الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران حول الطلبات السابقة لجيشنا ولقوته الجوية اقتنعت هذه الجهات بوجه نظرنا وايدت ضرورة تجهيزنا بما بقي لديها من طلباتنا السابقة من اسلحة وطائرات وعتاد ومعدات اخرى لكن ذلك كان شفوياً فقط. ثم ان وزارة الحربية كانت تطالبنا دوما باثمان الاسلحة والمعدات التي سبق ان جهزتها لنا من طلباتنا السابقة والتي تبلغ نحو مليوني جنيه. فكنت اجيب الجهات المختصة في تلك

الوزارة اننا سندفع مابذمتنا من دين بعد تجهيزكم لنا ماتبقى من طلباتنا. فهذه كلها كانت صفقة بيع واحدة، وبعد ان نكلتم بنا ولم تجهزوا لنا اهم ما في تلك الصفقة وهو العتاد كان من المتوقع ان يؤخر اصحابنا في بغداد دفع اثمان ماجهزتموه من الصفقة الى ان يتم تجهيز الباقي منها.

وكانت الجهات العسكرية البريطانية تظن ان الحرب في فلسطين سوف لاتدوم اكثر من شهر واحد. اما وقد استمرت اكثر من شهرين ومن المحتمل تستمر مدة اطول فقد اتفقت تلك الجهات معي في انه لايمكن بقاء الجيش العراقي وقوته الجوية بدون معدات الادامة مدة اطول. ولذلك وجد من الضروري اعادة النظر في موضوع الحظر بعد الآن، فاما ان **يرفع كليا ان امكن او يرفع جزئيا بحيث يمكن تجهيز جيشنا وقوته الجوية بالمعدات اللازمة لادامتها في وقت السلم**. وقد وعدت الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران بأن تفاتح وزارة الخارجية حول هذا الموضوع في محاولة لاستحصال موافقتها على تجهيز طلباتنا السابقة مع رفع الحظر جزئيا على الاقل.

وبما ان البت النهائي في هذا الموضوع الهام كان من صلاحية وزارة الخارجية البريطانية، فقد وجدت من الضروري ان تتصل الجهات العراقية السياسية المسئولة بدورها بوزارة الخارجية البريطانية وان تحاول اقناعها بالموافقة على ماستقترحه لها وزارتي الحربية والطيران من توصيات في هذا الخصوص. وكان الوصي عبدالآله في الواقع خير من يستطيع الاضطلاع بهذه المهمة. ولكن ظروف الحرب في فلسطين وزياراته المتوالية للاردن ولمنطقة الحركات في تلك الايام كانت تحول دون مجيئه الى لندن. ولذلك فقد رأيت انه من الضروري ان تقوم وزارة الخارجية العراقية بتقديم مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية في بغداد، وقدمت بذلك اقتراحا الى وزارة الدفاع التي قدمته بدورها الى وزارة الخارجية العراقية.

وقد علمت فيما بعد ان وزارة الخارجية العراقية قدمت مذكرة بهذا الخصوص الى الحكومة البريطانية عن طريق السفارة البريطانية في بغداد. ولحسن الحظ انني عثرت بين الوثائق البريطانية السرية على كتاب ارسله السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٤٨ الى وزير الخارجية البريطانية (المستر بيفن) حول هذا الموضوع وعلى مذكرة وزارة الخارجية العراقية (المؤرخة في ٦ تشرين الاول) والتي كان السفير البريطاني قد ارفقها طي كتابه آنف الذكر. وها انذا اذكر ادناه هاتين الوثيقتين لكي يطلع عليها القراء الكرام:

صورة كتاب السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية [1]

سري
٣٠٥

السفارة البريطانية ـ بغداد
١٥ تشرين الاول ١٩٤٨

٥٠٠٥/٣٥/٤٨

سيدي

اشارة لبرقيتي المرقمة ٩٧٩ والمؤرخة في ٢٩ ايلول والتي اخبرتكم بها عن الموقف الحالي هنا بشأن تجهيز الاسلحة الى الحكومة العراقية، لي الشرف ان ارفق لكم نسخة من المذكره المؤرخة في ٦ تشرين الاول والتي استلمتها من وزارة الخارجية العراقية.

١ ـ ان الوصي واعضاء الحكومة يحدثونني باستمرار حول هذه المسألة. وقد قال لي الوصي في الايام الاخيرة ان الموقف اصبح اكثر خطورة من ذي قبل ولم يعد في الامكان استخدام طائرات الـ (انسون) بعد الآن فقد تفسخت احداها قبل ايام في ارتفاع (١٠٠٠) قدم وقتل كل من كان فيها. ولذلك فقد اقتضى عدم استخدام الباقية منها. وكانت النتيجة انه ليس لدى العراقيين الآن وسائل للدفاع في الجو. أليس في الامكان اعطائهم المعدات اللازمة لطائرات الـ (الفيورى).

٢ ـ وفقا لما ذكرته وزارة الدفاع العراقية الى ملحقنا العسكري، كانت وزارة الحربية قد اخبرت السفارة العراقية في لندن انهم سوف لايجهزون اي سلاح الى الحكومة العراقية في اي حال من الاحوال، مالم تدفع المبلغ الذي بذمتها عن المعدات التي سبق ان استلمتها (والذي كان بموجب برقيتكم المرقمة ١٠٦٠ والمؤرخة في ٧ تشرين الاول نحو مليوني جنيه. وبموجب ماتذكره وزارة الدفاع العراقية ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه). وبالطبع ان هذه نقطة لاننساها في مناقشاتنا حول هذا الموضوع مع الحكومة العراقية. لكني اقترح في الوقت نفسه ان تهمل الناحية المالية اذا كانت الاسلحة مطلوبة للدفاع ضد العدوان

(١) ترجمت من الوثيقة البريطانية السرية رقم (FO 371/68453 048428)

اليهودي او للاستخدام العاجل للامن الداخلي في العراق او لتدابير الدفاع العاجلة ضد عدوان خارجي آخر.

٣ - ان مضمون الفقرة (٢) من مذكرة وزارة الخارجية يدل على ان الحكومة العراقية تلتزم بمعاهدة ١٩٣٠ بدقة اكثر من الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من انني اشير نظر المسئولين في الحكومة العراقية دوما الى مضامين المادة (٩) من المعاهدة لكن هؤلاء سيظلوا يتهموننا دوما بعدم مراعاتنا للمعاهدة لاننا لانجهز لهم الاسلحة.

٤ - آمل ان يكون في الامكان ارسال جواب سريع لبرقيتي رقم ٩٧٩، لان هذه المسئلة تشغل اكثر من غيرها افكار الوصي واعضاء الحكومة. كذلك ارجو جوابا ماديا للمذكرة المرفقة بطيه والتي طلب مني بصورة خاصة ان انقلها الى الحكومة البريطانية وانني ارسل نسخا من كتابي هذا مع المذكرة المرفقة بطيه الى الدائرة البريطانية في الشرق الاوسط.

الى: صاحب المعالي
ارنست بيفن
وزير الخارجية

ولي الشرف لأن اكون مع فائق الأحترام
خادمكم المطيع سيدي
(هنري ماك)

صورة مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى وزارة الخارجية البريطانية بواسطة السفارة البريطانية(١)

رقم ١٥٧٥/٥/١٨٤٦٩ سري وزارة الخارجية العراقية
سيدي — بغداد ٦ تشرين الاول ١٩٤٨

تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى السفارة البريطانية في بغداد وتأييدا للمحادثات التي تبودلت بين فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة وبين سعاده السفير.

---

(١) ترجمت من الوثيقة البريطانية السرية رقم FO 371/ 68453 048428

نتشرف بان نبين انه نتيجة للاحداث الجارية في فلسطين منعت الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة تصدير الاسلحة والمعدات العسكرية الى العراق بموجب القرار الصادر من مجلس الامن. لقد حال هذا دون تجهيز الجيش بالاسلحة والمعدات الضرورية التي كان يحتاج اليها اشد الحاجة.

ان الحكومة العراقية لم تتصور في حينها ان هذا الحظر سيدوم اكثر من شهر واحد، لكنه الآن وقد مرت اكثر من ثلاثة اشهر على فرضه ومن المحتمل انه سيدوم مدة اطول، اصبح من المستحيل على وزارة الدفاع ان تترك الجيش بدون معدات الادامة التي هي ضرورية لكيانه القائم في وقت لايخفى على سعادتكم المحترمة ان الموقف الدولي فيه والتطورات السريعة التي تعقب احداها الاخرى تتطلب سد النواقص وتجهيز احتياجات الجيش من العتاد والسلاح حالا. وانه لمن دواعي الشكران الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران استوعبت هذه الحقيقة عندما كان ملحقا العسكري في السفارة العراقية في لندن يتباحث معها في الآونة الاخيرة حول مسالة رفع الحظر او على الاقل اقتنعتا بالحظر الجزئي كالذي كان يطبق قبل الحظر الحالي والذي يقتصر على تجهيز مدخرات الادامة وتأخير او تقليل قياس المواد الرئيسية. وقد ايدت تلك الجهات في وزارتي الحربية والطيران طلبه ووعدته بان تثير الموضوع مع وزارة الخارجية.

١ - تود الوزارة ان تجلب نظر السفارة المحترمة الى حقيقة وهي انه اصبح من الضروري تلبية طلبات الجيش العراقي للاسلحة والعتاد ومدخرات الادامة التي لايستطيع اي جيش ان يعمل بدونها في وقت السلم، وانه لم يشجع الحكومة العراقية على اخبار حليفتها بهذه الحقائق غير روابط المودة والواجب التي ضمنتها معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ والتي لازال العراق حريصا على مراعاة شروطها. ان السفارة المحترمة تدرك مدى الالم في افكار المسئولين في العراق عندما يرون الصهاينة المعتدين يستخدمون كل الوسائل غير الشرعية للاستمرار في عدوانهم وجرائمهم التي من شأنها تعكير صفو السلام في الوطن العربي المقدس.

٢ - والوزارة اذ تعبر عن شكرها وتقديرها الى السفارة المحترمة للجهود المتواصلة التي تبذلها مع حكومتها لتحقيق طلبات الجيش العراقي ترجو منها ان تتفضل بامرار ماذكرناه مع توصية ملائمة الى الجهات المسئولة في الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة. وبانتظار نتائج مساعي السفارة في هذا الموضوع - تنتهز الوزارة هذه الفرصة لتعبر عن فائق اعتبارها واحترامها.

تعليقا على ماجاء في هاتين الوثيقتين اود ان اقول:

يبدو ان الجهات العراقية المسئولة وعلى راسها الوصي كانت تضغط باستمرار [1] على السفير البريطاني في بغداد (السير هنري ماك) حول موضوع تجهيز الاسلحة والمعدات لجيشنا في نفس الوقت الذي كنت اتباحث فيه مع الجهات المختصة في وزارتي الحربية والطيران حول الموضوع نفسه.

وعندما تفسخت احدى طائرات (انسون) القديمة في الجو ولم تبق لدى قوتنا الجوية اية طائرة تصلح للطيران اثار ذلك ضجة كبيرة في العراق ووصل صداها الينا في لندن. فقد علمنا ان ذلك الحادث اثار استنكار ونقمة بين ضباط الجيش العراقي وافراده وبين اوساط الرأي العام العراقي وادى الى احراج موقف الحكومة العراقية وموقف الجهات البريطانية في العراق وعلى رأسها السفير البريطاني. ويبدو من كتاب هذا السفير الى وزير الخارجية البريطانية انه كان يميل الى مساعدة العراق وتلبية طلبه بدليل انه اقترح **ان تتغاضى حكومته عن دينها للعراق مادام يستخدم الاسلحة التي جهزتها له ضد العدوان اليهودي ولاغراض الأمن الداخلي وضد العدوان الخارجي.**

كما يبدو من كتاب السفير انه يقترح على وزير خارجيته (مستر بيفن) بان يكون جوابه على ماطلبه العراق في مذكراته **(ماديا)** اي في صالحه. ومع انه كان الشائع في الاوساط الدبلوماسية العربية ان المستر بيفن هو صديق العرب وضد اليهود حتى ان بعض الصهاينة لقبوه بـ (هتلر الثاني) الا انه لم يلب طلب العراق على الرغم من توصيات وزارتي الحربية والطيران وتوصية السفير البريطاني في بغداد. وكان موقف وزارة الخارجية البريطانية على العموم مناوًا للعرب وبجانب اليهود.

هذا ويستدل من تاريخ مذكرة وزارة الخارجية العراقية انها ارسلت بعد ان ابديت اقتراحي حول ارسالها بنحو شهرين، ولا ادري سر هذا التأخير الطويل وفي تلك الظروف التي كانت تتطلب السرعة في القرار والسرعة في العمل.

وكان مما يحز في نفسي ويؤلمني انني بقيت عاجزا طوال هذه المدة من القيام بأي عمل يساعد المجهود الحربي لجيشنا وقوته الجوية، انتظر ماستقوم به الجهات الاخرى.

وكانت الاخبار تأتيني من بغداد عن مجئ وفد عسكري لشراء الاسلحة والعتاد والمعدات الحربية من اوربا. فرحت انتظر بفارغ الصبر ورود هذا الوفد الذي تأخر وصوله الى لندن حتى ٨ ايلول ١٩٤٨.

---

(١) كتاب السفير البريطاني في بغداد المرقم (٣٠٥/٤٨/٩٥/٥٠٥) والمؤرخ في ١٥ مارت تشرين الاول ١٩٤٨.

اما عن موقف في العراق بوجه عام خلال تلك الفترة ففي وسعنا ان نتصوره من بعض ماذكره السفير البريطاني في بغداد في تقاريره السرية الى وزارة الخارجية البريطانية. فهو يقول في تقرير قدمه بتاريخ ١٥ آب (ان تيار المشاعر في العراق يركض عن بريطانيا) وهو يروي في تقرير آخر (ان النواب العراقيين يطالبون الحكومة البريطانية بوجوب تجهيز العراق بالاسلحة والذخائر وفقا لمعاهدة عام ١٩٣٠). كما يروي في تقرير ثالث (انه تكلم مع رئيس الوزراء العراقي فاعرب له هذا خوفه من ان يؤدي عدم تجهيز بريطانيا المعدات التي يحتاج اليها الجيش العراقي في هذه الظروف الحرجة الى نتائج وخيمة).

ارسال وفد عسكري

لشراء المعدات من اوربا

متى تقرر ارسال هذا الوفد

بعد ان لم تثمر محاولات المسئولين في بغداد ومحاولاتي في لندن للحصول على اي عتاد او سلاح من بريطانيا من جراء الحظر، لم يبق امام الحكومة العراقية غير مسلك واحد وهو ارسال وفد عسكري الى اوربا لشراء مايمكن شراؤه من هناك عن طريق الشركات او الوكلاء او السوق الحرة او السوق السوداء.

وكان المفروض ارسال هذا الوفد بعد صدور قرار الحظر، لأن الدلائل كانت تشير الى ان بريطانيا لايمكن ان تبيع ـ او تسمح ببيع ـ اية معدات عسكرية لنا من انكلترة بعد صدور قرار الحظر. لكن شراء المعدات العسكرية من اوربا بهذه الطريقة كان يحتاج الى عملة صعبة كالدولار او الفرنك السويسري. ولم تتيسر لدى الحكومة العراقية وقتئذ مثل هذه العملات، كما انها لم تكن حرة في التصرف بنصيبها بالعملة الاسترلينية بدون موافقة بريطانيا. هذا علاوة على ان موقف حكومتنا المالي كان ضعيفا ولا يساعد على شراء المعدات العسكرية المطلوبة من اوربا.

ولذلك فانها اخرت ارسال وفد الشراء مدة طويلة، ثم اضطرت الى ارساله (بغية امتصاص نقمة الرأي العام العراقي) الذي كانت نقمته في تلك الآونة قد بلغت اقصاها ـ لا سيما بعد ان وافقت الحكومة العراقية على قبول الهدنة الثانية مجاراة للدول العربية الاخرى.

اضف الى ذلك ان دولا عربية اخرى كمصر وسوريه ارسلت وفودها الى اوربا لشراء المعدات العسكرية من هناك، ولذلك اضطر العراق لأن يجاري تلك الدول فيحذو حذوها بارسال وفده هو الآخر.

وكانت نقمة افراد الجيش العراقي اشد من غيرهم فقد كانوا يشعرون بنواقص وحداتهم العسكرية بل ويرونها بانفسهم. وكانت اخطر تلك النواقص اسلحة الجيش ـ ولاسيما عتاد طائرات (سي فيوري) الحديثة. واذا كان لبعض

اسلحة الجيش عتاد قليل يكاد لايسد حاجة (الخط الاول) [1] فلم يكن لطائرات (سي فيوري) اي عتاد - فلا قنابر لمدافعها ولا صواريخ ولا قنابل للقصف الجوي - حتى ولا (اطلاقات التشغيل) لمحركاتها.

لقد جهزت بريطانيا القوة الجوية العراقية بـ (١٧) طائرة (سي فيوري) جديدة قبل حرب فلسطين عوضا عن طائران (انسون) القديمة ولكنها لم تجهز معا غير مقدار قليل من العتاد الذي يكفي لاغراض التدريب فقط، وقد نفذ ماجهزته قبل الحرب وبقيت طائرات (سي فيوري) عاطلة عن العمل طوال الحرب - لاسيما بعد ان صدر قرار الحظر.

وكان المقرر ارسال وفد عسكري الى اوربا لشراء اعتدة واسلحة ومعدات عسكرية اخرى، ولكن ارساله تأخر نحو شهرين من الزمن. وقد علمت انني سانظم الى الوفد عند وصوله الى لندن. فبقيت انتظر وصوله وانا على احر من الجمر. وتعددت الاشاعات حول سبب تأخر الوفد. فقال البعض انه كان من جراء مرض رئيس اركان الجيش ودخوله المستشفى في شرق الاردن. وقال البعض الآخر انه كان بسبب الخلاف بن اعضاء الوزارة حول موضوع الهدنة الثانية. وكان وزير الدفاع (صادق البصام) قد قدم مذكرة الى مجلس الوزراء في ٣١ تموز ١٩٤٨ حول موضوع (الحرب والهدنة الثانية) بين فيها آراء وملحوظاته لمعالجة الوضع الراهن. [2] ويبدو انه على اثر ذلك حدث خلاف بينه وبين رئيس الوزراء والوصي، الامر الذي ادى بالنتيجة الى استقالته وتعيين وزير دفاع جديد في اوائل ايلول (وهو شاكر الوادي).

سفر الوفد العسكري الى اوربا

كان الوفد العسكري الذي سافر الى اوربا لشراء العتاد والاسلحة والمعدات العسكرية برئاسة العقيد الركن الطيار سامي فتاح (آمر القوة الجوية العراقية آنذاك) ويتألف من عضوين فنيين وهما:

الرئيس الاول (الرائد) المهندس توفيق الحكيم

---

(١) عتاد (الخط الاول) هو العتاد الذي تحمله القطعات في الحرب والذي تحتاج اليه في المعركة الاولى.

(٢) كما يروي ذلك الفريق الركن صالح صائب الجبوري في كتابه (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ٢٣٨. ولكن المؤلف لم يذكر لنا شيئا عن محتويات مذكرة صادق البصام بل اكتفى بالقول انها مدونة في سجلات مجلس الوزراء ووزارة الدفاع.



وفد لشراء المعدات من
انكلترا برئاسة
شاكر الوادي
في ايلول عام ١٩٤٧



والرئيس (النقيب) الطيار حميد توفيق - ضابط اسلحة القوة الجوية العراقية

وقد تقرر انضمامي اليهم عند وصولهم الى لندن

وفي ٢٤ آب تحرك الوفد من بغداد فاضطر ان يمر ببيروت للحصول على (سمات) الدخول من هناك الى الدول الاوربية بدلا من اخذها من بغداد (وذلك لغرض الكتمان كما علمت). ثم توقف الوفد في القاهرة ليجتمع هناك مع ممثلي الشركات الاوربية التي تبيع الاسلحة والعتاد واتفق وجود الوصي عبدالآله آنذاك في الاسكندرية مع الملك فاروق فواجهه الوفد هناك ثم تابع الوفد سفره الى لندن فوصلها في ٨ ايلول حيث التحقت به هناك.

وفي ١٢ ايلول سافرنا من لندن الى جنيف في سويسرا ومنها الى عاصمتها (بيرن) حيث اقام رئيس الوفد مقره في القنصلية العراقية هناك.

وكانت سويسرا يومئذٍ مركز التجارة العالمية الحرة للاسلحة والمعدات العسكرية وكانت لجميع الشركات العالمية الكبرى التي تنتج الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية وكالات او فروع او مراكز في سويسرا، كما كانت فيها شركات سويسرية مشهورة تصنع انواع عديدة من الاسلحة والعتاد، من هذه شركة (هسبانو سويزا) التي تصنع المدافع لطائرات (سي فيوري) وتصنع عتادها) وكان لهذه الشركة فرع في (غرانثام) المدينة الانكليزية التي تصنع فيها طائرات (سي فيوري).

وبعد ان تعذر على العراق الحصول على العتاد اللازم لطائرات سي فيوري من بريطانيا بسبب الحظر، كان من الضروري ان نحاول الحصول على عتاد لهذه الطائرات من شركة (هسبانو سويزا) في سويسرا مهما كلفنا الامر، والا فستبقى طائراتنا هذه عاطلة عن العمل خلال الحرب، وستتفوق علينا اسرائيل بسلاحها الجوي.

ولكي يطلع القارئ على درجة اهمية طائرات (سي فيوري) آنذاك بالنسبة لقوتنا الجوية نذكر له فيما يلي خواصها:

صنعت هذه الطائرات خصيصا لاسناد البحرية البريطانية وللتعاون معها، ولذلك سميت (سي فيوري) اي (غضب البحر) وكانت تعتبر وقتئذ من احسن واحدث واسرع الطائرات الحربية في العالم. وكانت تمتاز عن غيرها في انها ملائمة للاغراض الحربية العامة (Gener al Purposer) فهي تجمع بين خواص الطائرات المقاتلة والقاصفة معا لاغراض الحركات الحربية. وكانت هذه الطائرات مسلحة باربعة مدافع وتحمل الى حد (١٦) صاروخا. كما انها تستطيع حمل

قنبلتين - تحت كل جناح قنبلة زنة كل منها ٢٥٠ او ٥٠٠ او ١٠٠٠ رطل.

وبينما كانت الطائرات المقاتلة الاخرى لاتستطيع التحليق في الجو غير مدة قصيرة كانت طائرات (سي فيوري) قد صممت لتبقى فوق البحر نحو ساعتين فكانت لذلك احسن طائرة للاسناد القريب للقوات البحرية، وقد صممت للنزول فوق حاملات الطائرات وفي المطارات الارضية ايضا.

وكان العراق اول دولة تستخدم هذه الطائرات لاسناد قواتها البرية. وقد اضطرت بريطانيا لتجهيز العراق بها بعد ان اثارت طائرات (انسون) القديمة التي جهزت بها قوتنا الجوية قبلها ضجة في الاوساط العراقية العسكرية والسياسية معا، وذلك لقدمها ولعدم صلاحيتها للاغراض الحربية. لكنه يبدو ان الانكليز شعروا ان وجود (١٧) طائرة (سي فيوري) حديثة مع انواع العتاد اللازم لاسلحتها لدى العراق مما يجعل ميزان التفوق الجوي بجانبه في الحرب - الامر الذي كان من المحتمل ان يؤدي الى انتصار العرب على اسرائيل. ولذلك فقد اوقفت بريطانيا تجهيز العراق بالعتاد اللازم لطائرات (سي فيوري) قبل ان تبدأ الحرب. فبقيت هذه عاطلة عن العمل طوال الحرب. وكانت في سويسرا شركة اخرى مشهورة في صنع اسلحة ضد الطائرات وضد الدروع والرشاشات على اختلاف انواعها وهي شركة (اورلكيان) في (زوريخ) كما كانت سويسرا في الوقت نفسه مركزا لبيع مخلفات الحرب العالمية الثانية والتي كانت تباع فيها باسعار رخيصة وبالجملة. ولذلك فقد كانت تؤمّها الوفود واللجان من سائر انحاء العالم لشراء كل ماتحتاج اليه جيوشها من انواع المعدات العسكرية. وهذا هو سبب مجيئ وفدنا اليها ايضا.

وقد جاء الى سويسرا اثناء وجودنا فيها وفود من البلاد العربية التي كانت تجوب اوربا بحثا عن السلاح والعتاد. كما جاءتها وفود من اليهود الصهاينة لشراء ماتحتاج اليه اسرائيل.

كان الوفد مزودا بقائمة كبيرة تحتوي على اسلحة واعتدة وتجهيزات ووسائط نقل وادوات احتياطية ومدعات اخرى طلب منه شراءوها من اوربا. غير ان الوفد كات يواجه صعوبات رئيسية - منها ان مايشتريه يجب ان يكون شبيها بما هو متيسر لدى الجيش العراقي ان امكن، اي ان يكون مايشتريه انكليزي الصنع او الاصل او الطراز. وكان الحصول على معدات كهذه في اوربا من الصعوبة بمكان - علاوة على انه كان يكلف ثمنا غاليا.

ثم ان مايشتريه الوفد يفضل ان لايكون باسم العراق. لكيلا يشمله قرار الحظر الدولي من جهة وليتسنى نقله الى العراق، من جهة اخرى، عن طريق قناة السويس بدلا من رأس الرجاء الصالح الذي يستغرق مدة طويلة. وقد فشلت المحاولات التي بذلناها لاقناع احدى الدول الصديقة لشراء المعدات التي نريدها باسمها غير ان دولا اخرى وافقت على ان نشتري باسمها كل مانريد ولكن لقاء عمولة. بل ان بعض دول امريكا الجنوبية وافريقيا كانت تتاجر علنا في هذا السوق - وفي مقدمة هذه (ليبريا) في افريقيا فقد كانت مهمتها شراء ونقل المعدات العسكرية باسم الدول التي يشملها الحظر - ولديها مراكب تحمل علمها وتنقل هذه المعدات الى الدول المراد نقلها اليها، فكانت الدولة البائعة والدولة المشترية تتعاملان مع ليبريا، وتتولى هي مسئولية التأمين على المعدات التي يتم شراءوها ومسئولية نقلها وتسليمها الى الدولة التي تشتريها في بلادها. وقد عرضت على الوفد اسلحة ومعدات اوربية كانت جيدة وملائمة لاغراضنا الحربية لكن الجهات المسئولة في بغداد رفضتها لانها ليست مشابهة لما هو متيسر في جيشنا وكان من رأينا عدم التقيد بايجاد اسلحة ومعدات شبيهة بما لدى جيشنا فقط، بل كان المهم الحصول على السلاح الذي يحتاج اليه الجيش على ان يكون ملائما لاغراضه الحربية لأن بقاءه بدون السلاح المطلوب قد يسبب له خسارة معركة، والخسارة في الحرب لايمكن ان تعوض.

لقد كانت شركة (اورليكون) السويسرية تعتبر من احسن الشركات الاوربية في انتاج اسلحة ضد الطائرات وضد الدبابات وفي انتاج الرشاشات، فكان في وسع الوفد على سبيل المثال ان يشتري مايحتاج اليه جيشنا من هذه الاسلحة من تلك الشركة المشهورة في انتاجها الجيد. وكان في وسع الوفد ايضا ان يشتري انواعاً كثيرة من الاسلحة والاعتدة والمعدات العسكرية الاخرى من المستودعات

التي كانت تباع فيها مخلفات الحرب العالمية الثانية. وكانت بعض هذه المستودعات في سويسرا نفسها وبعضها الآخر في البلاد المجاورة لها - كفرانسة وايطاليا والمانية وتشكوسلوفاكية - غير ان مايباع في تلك المستودعات كان مزيجا من شتى انواع الاسلحة والعتاد ووسائط النقل والادوات الاحتياطية والمعدات العسكرية الاخرى التي كانت كلها قد استعملت (عدا العتاد)، فكانت درجة الاستفادة منها تختلف حسب اسعارها وانواعها.

ومن الجدير بالذكر ان الجهات الصهيونية التي كانت تشتري الاسلحة والمعدات الحربية لاسرائيل كانت تحاول احباط صفقات الشراء التي كانت وفود الدول العربية تسعى لعقدها مع الشركات او الوكالات الاوربية وذلك اما بدفع ٢٠٪ من اثمان البضائع مقدما لكي تحجزها وتمنع الدول العربية من شرائها، او باعطاء سعر اعلى من تلك التي كنا نعرضها نحن وغيرنا من الوفود العربية، او بتقديم عمولة اضافية الى الشركات او الوكالات البائعة عندما كانت صفقات البيع التي تعقدها هذه مع وفود الدول العربية توشك ان تتم. وبهذه الطريقة استطاع هؤلاء الصهاينة ان يحولوا دون شراء وفد عسكري مصري صفقة دبابات من احدى الشركات الاوربية. وقد حاولت جماعات صهيونية اخرى تضليلنا وتضليل الوفود العربية الاخرى بشتى الوسائل. فقد ادعت احداها ان لديها مخازن كبيرة في مكان ما في شرق فرانسة تحتوي على مختلف انواع الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية الاخرى، وكلها انكليزية الاصل وابدت استعدادها لأن تأخذنا الى هناك على نفقتها الخاصة لكي نرى محتويات تلك المخازن. غير اننا علمنا بعد الاستفسار من احدى الجهات السويسرية التي نثق بها انه لاوجود للمخازن التي اخبرتنا عنها تلك الجماعة.

كما علمنا ان جماعة صهيونية اخرى تمكنت من تضليل ضابط سوري كان قد جاء الى اوربا ايضا لشراء السلاح والعتاد، واستطاعت بالنتيجة اختطافه وتحويل ما اشتراه الى اسرائيل بدلا من ارساله الى سوريا. ولذلك اضطر وفدنا لأن يكون شديد الحذر في اعماله وفي تنقلاته.

لكنه يبدو ان الحكومة العراقية لم تكن جادة في شراء اي شئ من اوربا لانها لم تكن تملك العملة الصعبة التي تمكنها من ذلك، بل ولم يكن لديها ايضا المال اللازم للشراء - كما علمنا فيما بعد. ولذلك فان الجهات المسؤولة في بغداد دأبت على مشاغلتنا والمماطلة معنا بغية تمضية الوقت لحين مرور الفترة التي كانت فيها نقمة الشعب العراقي شديدة.

لقد اتفق الوفد مع بعض الشركات الوكالات على عدة صفقات لشراء اعتدة

استفسر الوفد من الجهات المسئولة عن رأيها النهائي في تلك الصفقات جاءهم الجواب من بغداد (احملوا الشركات والوكالات على قبول الدفع بالدينار لعدم تيسر العملة النادرة لدينا).

وقد وافقت احدى الشركات التي تبيع العتاد على ان يفتح لها اعتماد في مصرف الرافدين في بغداد وانتظر الوفد عبثا ورود جواب المسئولين حول ذلك.

وعرضت علينا بعض الشركات (ومنها شركة اسبانية) ان تبيع لنا الاسلحة والعتاد مقابل بيعنا لها النفط. لكن المسئولين في بغداد لم يجيبوا على هذا العرض، كما لم يجيبوا على عروض مغرية اخرى من شركات ووكالات اوربية كثيرة. بل وحتى من حكومات ذات شأن كفرانسة وغيرها من الحكومات الاوربية التي كانت على استعداد لبيع الاسلحة والمعدات العسكرية لنا عن طريق احدى دول امريكا الجنوبية او افريقية التي كانت تمارس مهمة (الوساطة) في تلك الايام لقاء عمولة كما قلنا.

وكانت المعاملات المالية لبيع المعدات العسكرية التي يشملها الحظر تجري في اوربا عن طريق (السوق السوداء) وبواسطة مصرف معروف في (طنجة) في المغرب، وكان هذا المصرف اختص بالقيام بالمعاملات المالية المتعلقة بصفقات البيع والشراء الجارية في السوق السوداء خلافا لقرار الحظر. وكان المصـرف يتعهد بضمان حقوق الطرفين البائع والمشتري في مثل هذه المعاملات.

هذا وقد اضطررت ان اعود الى عملي في لندن بعد قضاء مدة تقرب من ثلاثة اشهر مع الوفد دون ان نتمكن من تحقيق اية عملية شراء. وبقي الوفد بعدي نحو ثلاثة اشهر اخرى تلقى خلالها عروضا كثيرة لشراء كافة انواع المعدات العسكرية ولكنه لم يتمكن من تنفيذها. فمن هذه العروض على سبيل المثال عرض قدمته شركة ايطالية مشهورة ـ كانت ضد الصهيونية ـ فقد عـرضت هذه عـلى الوفد بيـع طائرات مقاتلة جديدة واظهرت استعدادها لايصال هـذه الطائرات الى العـراق وتسليمها لنا في (المفرق) او في اي مكان آخر نريده في العراق.

وظل الوفد ينتظر عبثا حتى مارت ١٩٤٩ ورود جـواب جازم نهـائي من المسئولين في بغداد حول عدة صفقات كانت قد نالت رضاهم مبدئيا. لكنه فوجئ بعد انتظار طويل ببرقية ترد اليه من بغداد وهي تنص عـلى (ان الوضع المـالي لايساعد ارجعوا الى العراق !)

وهكذا اصيب الوفد بخيبة امل وفشل فشلا ذريعا امام الجهات الاوربية الحكومية والاهلية التي كان قد تعامل معها خلال الاشهر الستة التي قضاها في

ايطالي ويدعى كرنل كوستا) الى درجة انه ســافر الى العـراق وواجه المسئـولين العراقيين في بغداد حول طلبات الجيش العراقي واحتياجاته. [1] كما ان وكيلا آخر (تركي الاصل) كان قد ارسله السفير العراقي في لندن (الامير زيد) الى سويسرا للاتصال بالوفد وتقديم العروض له ـ سافر هو الآخر الى بغداد لمواجهة اولي الامر هناك حول الموضوع نفسه.

وهكذا اضطر اولي الامر في بغداد اخيرا لأن يكشفوا الحقيقة للوفد بعد ابقائه نحو ستة اشهر في اوربا دون ان يمكنّوه من شراء اي شئ، وظهر واضحا ان الغرض من ارساله انما كان لقضاء الوقت (بغية امتصاص نقمة الراي العام) ليس الا ـ اضافة الى مجاراة دول عربية اخرى كانت قد سبقت العراق في ارسال وفود مماثلة.

وفي خاتمة هذا البحث ارى من الضروري الرد على ماذكره الفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش العراقي آنذاك في مذكراتـه (حول عودة الوفد دون ان يوفق في مهمته) [2] ـ وذلك للحقيقة والتاريـخ ـ علما بـان رئيس الوفد آنذاك (اي سامي فتاح) واحد اعضائه (حميد توفيق) يؤيداني في ردي على الاسباب التالية التي ذكرها صالح صائب لعدم توفيق الوفد في مهمته. [3]

١ ـ عدم ملائمة الشروط التي تقدم بها البائعون وخاصة فيمـا يتعلق بضمان ايصال المواد واسلوب دفع الاثمان ومسئولية التعـويضات عن المـواد غير الصالحة.

في الواقع كانت شروط بعض البائعين ملائمة فيما يتعلق بضمان ايصال المواد واسلوب دفع الاثمان ومسئولية التعويضات عن المواد غير الصالحة. وهي لاتختلف عن شروط اية دول او شركات كانت تبيع السلاح او العتاد او المعدات العسكرية للدول التي لايشملها قرار الحظر. على ان عملية الشراء بالطريقة التي كان سيشتري بها الوفد لم تكن تخلو في الوقت نفسه من المغامرة. فقد كان علينا ان نغامر كما غامر اليهود الصهاينة الذين اشتروا في حينه لاسـرائيل. ويبـدو ان مجلس الوزراء العراقي اتخذ حجة (عدم ملائمة الشروط) ذريعة لعدم الموافقة على شراء الصفقات التي كان سيعقدها الوفد لانه لم يرد شراء اي شئ.

---

(١) كما اخبرني بذلك رئيس الوفد (سامي فتاح).

(٢) كتاب (محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية) ص ١٥٠ و ١٥١.

(٣) وقد اكدا لي ذلك عند مواجهتي لهما اخيرا.

٢ ـ تعذر العثور على شركات تأمين معروفة توافق على التأمين. لقد تعهدت شركة تأمين انكليزية بالتأمين على صفقة عقدت لشراء بعض الاعتدة ولكنها انسحبت اخيرا بتأثيرات خارجية عليها وعلى غيرها من شركات التأمين وهكذا فشلت الصفقة.

ردا على ذلك نقول ان المسئولين في بغداد كانوا يصرون على ان تكون الشركة التي تؤمن على مايشتريه الوفد احدى شركات التأمين الانكليزية المشهورة، وكان اصحاب هذه الشركات او المساهمين المتنفذين فيها هم من اليهود الصهاينة اومن الذين يقعون تحت تأثير هؤلاء. ولذلك فقد كانت هذه الشركات لاتوافق على التأمين على صفقات الشراء التي كان الوفد العراقي ينوي عقدها. غير انه كانت في اوربا شركات تأمين معروفة توافق على التأمين على صفقات الوفد العراقي، في حين ان الجهات المسئولة في بغداد لم تكن توافق الا على تأمين الشركات الانكليزية.

٣ ـ تشدد الدول التي تتيسر الاسلحة في اسواقها في عدم تصديرها الا على الدول التي لايشملها قرار الحظر. وفشل المحاولات التي بذلت لاقناع احدى الدول الصديقة لشراء المواد المطلوبة لنا باسمها.

ردا على ذلك نقول: سبق ان قلنا ان بعض الدول الافريقية والامريكية وافقت على ان نشتري المعدات العسكرية باسمها ولكن لقاء عمولة. وكان ذلك ينطبق على الصفقات التي يتم بها الشراء من دول اوربا علاوة على شركاتها ووكالاتها، لكنه في حالة الشراء من بعض الشركات او عن طريق الوكالات كان في الامكان ان تعقد صفقة الشراء باسم العراق بصورة مباشرة.

٤ ـ عجز بعض البائعين عن تدارك المواد التي كانوا يعرضونها على الوفد لعدم تيسر الكميات المطلوبة لديهم عند طلبها منهم.

وردنا على ذلك هو انه: كان يحدث ذلك بالفعل في بعض الاحيان في حالة الشراء من الوكلاء او من مستودعات مخلفات الحرب. ولكن ذلك لم يكن ليحول دون ان يشتري الوفد كل ماهو متيسر من الاسلحة والاعتدة والمعدات الملائمة لاغراض الجيش اذا كان ذلك يسد قسما من حاجته على الاقل، بدلا من حرمانه منها حرمانا تاما.

٥ ـ واهم كل الاسباب عدم مساعدة الموقف المالي على الشراء. وذلك كما اخبرتنا بذلك وزارة المالية بكتابها المرقم ١٠٨٥ والمؤرخ في ١٩٤٨/١١/١٠ الذي بينت فيه ان الوضع النقدي اصبح معروفا لدى مجلس الوزراء. وليس في الامكان تلبية طلبات وزارة الدفاع مالم يؤمن النقد اللازم، لأن فتح الاعتماد معناه دفع المبالغ وهي غير موجودة في الوقت الحاضر.

وردا على ذلك نقول: كان هذا في الحقيقة هو السبب الرئيس وكـان مجلس الوزراء يعرف ذلك حق المعرفة قبل ارسال الوفد، واذا لم يكن يعرفه قبل ارسال الوفد فلا شك انه عرفه بعد ان جاءه كتاب وزارة المالية المشار اليه في اعلاه يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨، فكان على مجلس الوزراء يومئذ ان يطلب عودة الوفد من اوربا فورا بدلا من تأخير عودته الى العراق نحو اربعة اشهر اخرى (اي الى شهر مارت ١٩٤٩).

مشكلة الحظر تستمر

كان الفصل الاخير من مهمتي كملحق عسكري في لندن هي الفترة التي مرت بين عودتي من الوفد في اوربا وبين صدور امر نقلي وسفري الى العراق في ٢٠ شباط ١٩٤٩.

كنت اشعر قبل صدور امر نقلي بضيق شديد لعجزي عن تحقيق اي شئ نافع لجيشي وبلدي، وارى انه خير لي ان انقل الى العراق من ان ابقى عاجزا في مكاني لااستطيع تحقيق شئ مثمر، وذلك من جراء تمسك الانكليز بقرار الحظر الى درجة انهم كانوا يطبقونه حتى على تجهيز الادوات الاحتياطية ومواد الادامة اللازمة للجيش والتي كان المفروض ان لايشملها قرار الحظر كالاسلحة والعتاد.

على انني فوجئت عند عودتي الى لندن بخبر سار (صغير) وهو موافقة بريطانيا اخيرا على تجهيز جيشنا بقسم من الادوات الاحتياطية التي كنا قد طلبناها قبل اكثر من سنة. وكان هذا الخبر قد جاءنا من وزارة الحربية البريطانية في ١٦ ايلول ١٩٤٨ - اي بعد سفري مع الوفد، وهكذا فان الجهات البريطانية ايقنت اخيرا انني على حق لمطالبتها باستمرار والحاح بالادوات الاحتياطية اللازمة للجيش بوجه خاص - فهذه الادوات ضرورية حتى في اوقات السلم الاعتيادية لادامة اسلحة الجيش وآلياته ومعداته العسكرية الاخرى. وفي وسعنا ان نؤكد هنا ماسبق ان قلناه انه لايستطيع اي جيش ان يعيش بدونها.

وكانت مقادير الادوات الاحتياطية التي وافقت وزارة الحربية على تجهيزها لنا هي:

٢ طن من الادوات الاحتياطية اللازمة للاسلحة الخفيفة

١ طن من ادوات التسليح الاحتياطية

٥ اطنان من الادوات الاحتياطية اللازمة لمختلف انواع العجلات الآلية وكانت هذه تبلغ (٨) اطنان من مجموع ماكنا قد طلبناه في السنة الماضية من الادوات الاحتياطية والتي تبلغ (١٣) طن.

ان استخبرت ان وفدا عسكريا عراقيا جاء الى اوربا لشراء الاسلحة والعتاد والمعدات العسكرية للجيش العراقي، ولابد ان الجهات البريطانية قدرت انه في وسع هذا الوفد ان يشتري كل مايحتاج اليه الجيش العراقي من ادوات احتياطية ومواد ادامة من اوربا، لأن الحكومات الاوربية لم تكن قد اشملت هذه الادوات والمواد بقرار الحظر ولأن الشركات الاوربية كانت تبيعها علنا ضمن مخلفات الحرب العالمية الثانية وباسعار رخيصة.

وعندما استفسرنا من الجهات المختصة في وزارة الحربية عن سر تجهيزها لنا بـ (٨) اطنان من الادوات الاحتياطية من مجموع طلباتنا البالغة (١٣) طنا، ادعت بعد الاعتذار، انه لم تبق لديها الآن مقادير كافية من هذه الادوات لسد جميع احتياجاتنا وستجهزنا بكل مانحتاج اليه منها في المستقبل القريب.

وعندها عادت بي الذاكرة الى قاعدة الشعيبة، وكيف كانت كافة انواع الادوات الاحتياطية تملأ ساحاتها ومخازنها في بداية عام ١٩٤٧.

مالذي استطعت ان افعله

خلال الفترة الاخيرة من

ملحقيتي العسكرية ؟

كانت قد مضت اكثر من (٦) اشهر على صدور قرار الحظر - وكان موقف جيشنا يزداد سوءا وحراجة يوما بعد يوم - وكانت الحكومة العراقية تضغط بشدة واستمرار على الحكومة البريطانية - بالمواجهات الشخصية والكتب والمذكرات الرسمية - ففي العراق كان الوصي عبدالآله ورئيس الوزراء ووزير الدفاع واعضاء البرلمان وبعض الشخصيات السياسية يضغطون على السفير البريطاني في بغداد حول موضوع تجهيز طلبات الجيش العراقي ورفع الحظر او تخفيفه او جعله جزئيا على الاقل. وفي لندن كانت الاوامر والتعليمات تأتيني لمراجعة وزارات الحربية والطيران والتموين حول الامور نفسها، كما كانت الاوامر تأتي الى السفارة العراقية احيانا لتراجع بدورها وزارة الخارجية البريطانية. وهكذا كان علي ان استأنف محاولاتي السابقة لدى تلك الوزارات للحصول على كل

مايمكن الحصول عليه من طلباتنا السابقة واللاحقة.

وتشير الوثائق البريطانية الى ان المسئولين في الوزارات آنفة الذكر كانوا قد شعروا في قرارة انفسهم بعدالة طلبات العراق العسكرية. لقد كانوا ينتقدون وزارة الخارجية البريطانية على موقفها السلبي من العراق ومن طلبات جيشه وقوته الجوية. ويرون انه من الضروري ان يعتبر العراق (زبونا) دائميا لبريطانيا، لأن مصالحها تقضي بادامة اواصر الصداقة معه وتلبية كافة طلبات جيشه وقوته الجوية، ولأن ذلك امر تقتضيه في الوقت نفسه بنود معاهدة ١٩٣٠. ولعل خير مثال على مانقول كتاب وزارة الطيران ادناه الى وزارة الخارجية البريطانية:

من مارشال الجو فوستر - وزارة الطيران رقم

الى المستر رايت المحترم - الدائرة الشرقية ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨

وزارة الخارجية

على الرغم من انني اشعر انه لافائدة من التكرار الكثير على التأثير الذي يحدثه الحظر على القوات العسكرية للبلاد العربية، لكنني اظن مع ذلك انك يجب ان تعلم ان القوة الجوية العراقية الآن لاتصلح لأي المقاصد والاغراض.

فان اسراب الخط الاول لم تعد لها اية فائدة عسكرية مهما كان نوعها. اما وحدات التدريب على الطيران فبالنظر لعدم دعمها بتدابير الادامة فقد توقفت عن العمل. ولذلك ففي وسعنا ان نقول ان القوة الجوية العراقية الآن اصبحت عاطلة وستبقى كذلك لمدة طويلة بعد رفع الحظر. وعندما تتعطل منظمة طيران عن العمل بهذه الطريقة فانه يقتضي مرور وقت طويل، بعد تجهيزها بالمواد الضرورية لجعلها قادرة على العمل مرة اخرى. وكلما تعطلت عن العمل مدة اطول، كلما زادت المدة اللازمة لاعادتها الى حالة الكفاءة المرضية. ومن الطبيعي ان اسوأ مافي الامر هو شعور الكراهية التي نمت ضدنا بين الاشخاص نتيجة لمنعنا عنهم كل التجهيزات الضرورية. ان هذا، في رأيي، امر يؤسف له بوجه خاص، لأن علاقات القوة الجوية العراقية نحو القوة الجوية البريطانية كانت دوما ودية للغاية.

ان هذا الكتاب يوضح لنا الموقف الحرج الذي كانت فيه وزارة الطيران من جراء عدم تلبيتها طلبات قوتنا الجوية الى درجة جعلتها عاطلة عن العمل - هذا على الرغم من انها كانت لاتزال تحتفظ لها بقيادة جوية في احدى المواقع العسكرية من بلادنا (في الحبانية) ومصلحتها كانت تقتضي بان تكون علاقات تلك القيادة الجوية مع القوة الجوية العراقية ودية على الدوام. كما ان مصلحة بريطانيا كانت تقضي بادامة علاقات الصداقة بينها وبين العراق بوجه عام وبين قواتها المسلحة والقوات المسلحة العراقية بوجه خاص.

عطلة موسم الميلاد في (سان موريتز) (SAN MORITZ)

تعتبر عطلة موسم الميلاد[1] من اهم العطلات في العالم الغربي، وقد اعتاد الناس فيها ان يجمعوا بين عيد الميلاد او (الكرسمس) الذي يصادف في ٢٥ كانون الاول من كل سنة، وبين عيد راس السنة الميلادية (في ١ كانون الثاني من السنة الجديدة) وكنت قد قضيت هذه العطلة في سنتي ١٩٤٦/١٩٤٧ و١٩٤٧/١٩٤٨ في انكلترة، لكنه بالنظر لوجود رفاقي اعضاء وفد (سامي فتاح) في سويسرا فكرت في ان اقضي عـطلة سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ معهم هنـاك ليتسنى لي الوقـوف عـلى ماتوصلوا اليه بعد تركي لهم وعودتي الى لندن.

وفي (بيرن) حيث مقر الوفد انتهزت انا واثنين من رفـاقي (سامي فتـاح وحميد توفيق) فرصة عيدي الميلاد وراس السنـة لنقضي الايام التي بينهمـا في مشتى (سان موريتز) المشهور الذي تقام فيه العاب التزحلق والتزلج في مواسم الشتاء، فكانت حقا عطلة فريدة من نوعها لايمكن ان انساها مدى الحياة.

وقبل ان اروى شيئا عن (سان مويتز) لابد لي ان اقول ان سويسرا من اجمل بلاد العالم واكثرها حضارة وتقدما. ويتجلى جمالها الطبيعي في انها تجمع بين الجبال والغابات والبحيرات، ولذلك فالسائحون يؤمونّها من جميع انحاء العالم صيفا وشتاءا، وفيها تعقد المؤتمرات الدوليـة وتقام سبـاقات التـزحلق والتزلج العالمية.

ومما يدعو الى الاعجاب والتقدير هو انه على الرغم من ان سويسرا دولة صغيرة الا ان سكانها مزيج من ابناء ثلاث قوميات - ففي منطقتهـا الشماليـة يسكن الالمان وفي منطقتها الغربية يسكن الافرنسيون وفي منطقتها الجنوبية يسكن الايـطاليون، ويتكلم .ابنـاء القوميـات الثلاث لغتهم الاصليـة - ومـع ذلك فهم يعيشون سعداء جنبا الى جنب ضمن هذه الدولة الصغيرة في هدوء واستقـرار لامثيل لهما في اية دولة اخرى في العالم.

ومشتى (سان موريتز) الذي قضينا فيه عطلة مـوسم الميلاد من اجمـل مناطق سويسرا وهو في القسم الالماني منها وقرب مدينة (زوريخ)، ويحضر هذا المشتى شتاء ابطال العالم في .التزلج والتزحلق حيث يمارسون العابها التي تثير الدهشة والاعجاب ويقيمون السباقات الاولمبية. وفي القسم الجنوبي من (سان موريتز) بحيرة تتجمد فيها المياه شتاء فيتزلج عليها الناس باحذيـة التزلج (او

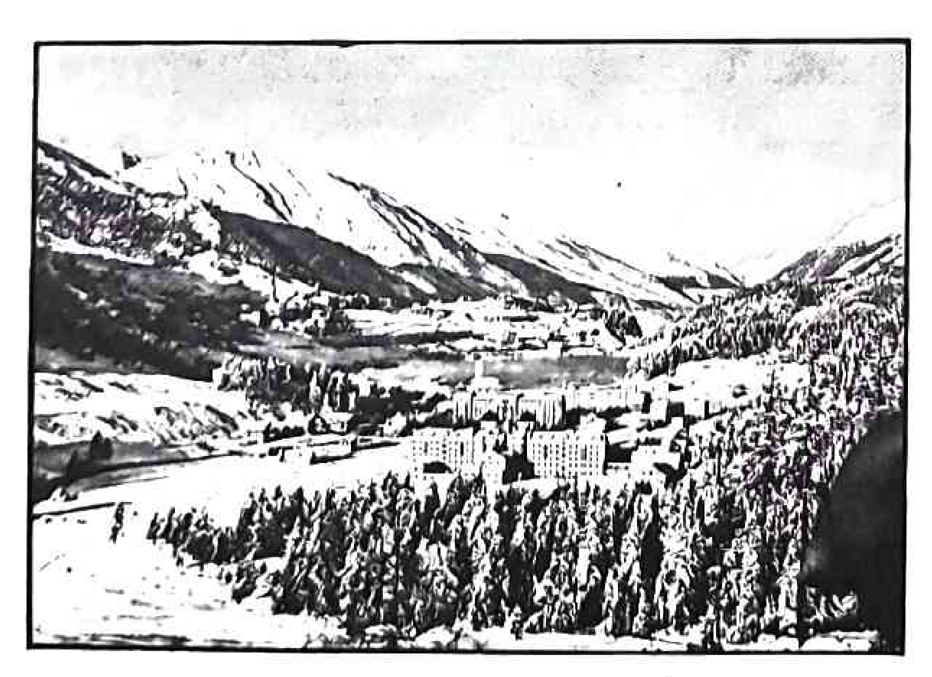
(١) (Chridonas Tide) وهذه الفترة بين عشية عيدالمبلاد في ٢٤ كانون الاول و ١ كانون الثاني من السنة التالية.



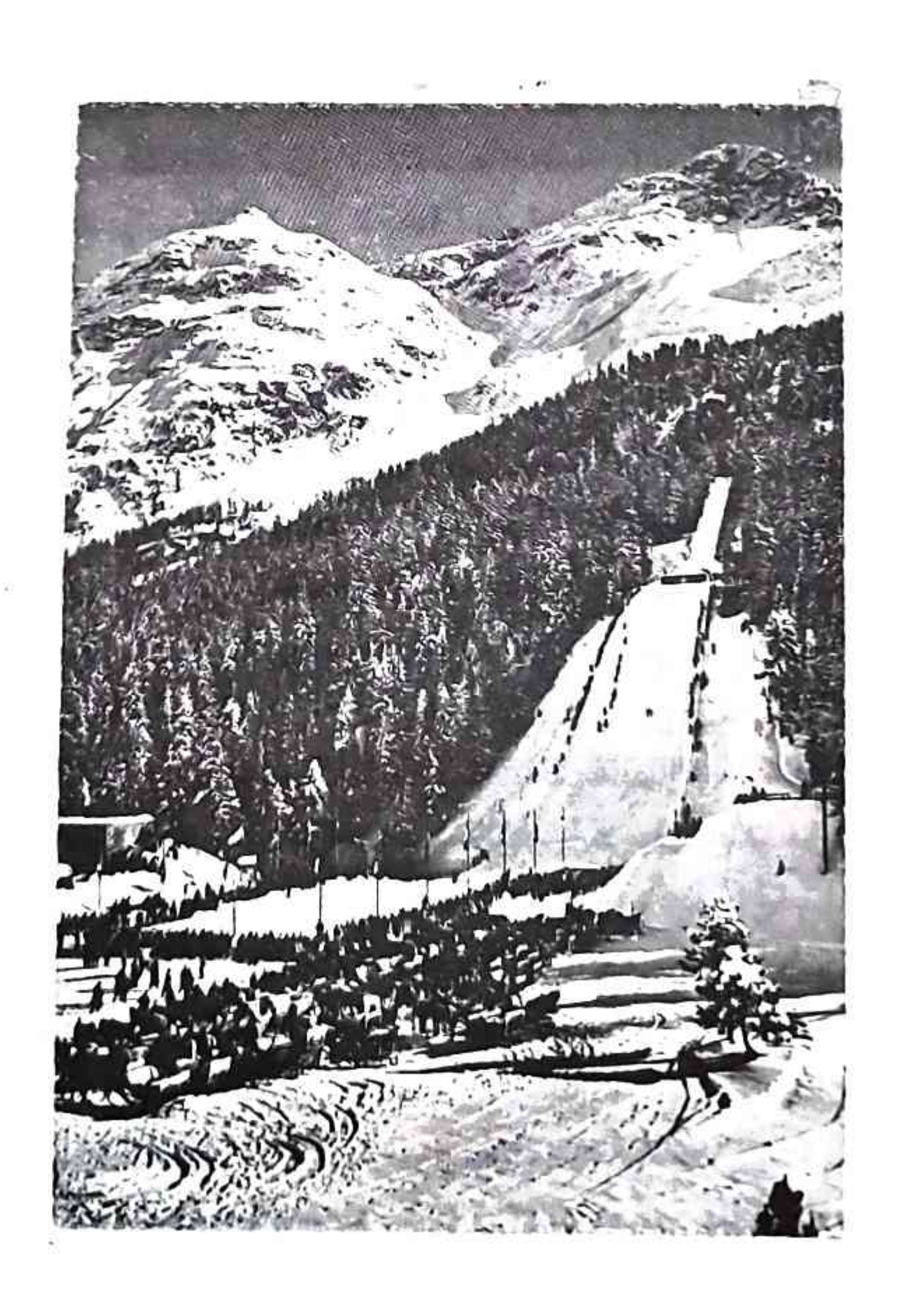
المؤلف في سان موريتز



مع رفيقي حميد توفيق



سان موريتز صيفاً



سان موريتز شتاءً

القباقيب) في حين ان الثلوج تغطي القسم العلوي من المشتى شتاء حيث الجبل وسفوحه فيتزحلق الناس من مكان الى آخر بالاستعانة بالالواح في ارجلهم والعصي في ايديهم وهكذا فان (سان موتيز) مكان فريد من نوعه في العالم يسير فيه الناس من مكان الى آخر اما بالتزحلق او بالتزلج. وكنت قد مارست رياضة التزحلق في انكلترة شتاء خلال السنتين الماضيتين واحببتها. ولذلك فقد كنت اشتاق الى ممارسة هذه الرياضة في احسن مكان في العالم تمارس فيها. وكان من دواعي سروري ان يتيح لي الحظ هذه الفرصة.

نقلي الى العراق

بعد نحو شهر من عودتي من العطلة التي قضيتها في (سان مويتز) صدر امر نقلي من منصبي في لندن الى قيادة فوج من افواج القوة العراقية المرابطة في فلسطين. كان هذا ماأتوقعه واتمناه، فقد كنت اشعر ان مهمتي في انكلترة قد انتهت وانه لافائدة من بقائي ويجب ان اعود الى العراق.

وكان تعييني آمرا لوحدة فعالة امنيتي في حياتي العسكرية ـ خاصة اذا كانت هذه الوحدة في منطقة حركات مهمة كالحرب الفلسطينية ـ علما بانني سبق ان توليت قيادة وحدة مرتين في الحرب:

كانت اولاهما: في حركات مايس ١٩٤١ وفيها اضطررت لأن اتولى قيادة فوج استشهد آمره في بدء المعركة.

كنت وقتئذ ضابط ركن برتبة نقيب وقد كلفني قائد الفرقة الثالثة بالاشراف على هجوم ليلي يقوم به لواء عراقي على بلدة الفلوجة لاستردادها من الانكليز.

وكنت في منطقة احد فوجي اللواء القائمين بالهجوم عندما استشهد آمره على حين غرة، الامر الذي ادى الى توقف هجوم الفوج، وعندها اضطررت لأن اتوّلى قيادته حالا وان استمر بالهجوم على الفلوجة حتى تمكنا من احتلال جانبها الشرقي قبل طلوع النهار. وكانت هذه المعركة من اهم الاحداث في حياتي العسكرية، وقد منحني على اثرها قادة ثورة مايس قدما ممتازا لسنة واحدة تقديرا على جهودي في انجاح هجموم فوجنا على القوة البريطانية المدافعة عن الفلوجة. ولكي يعلم القارئ مدى اهمية هذا الهجوم يجب ان يتذكر ان الجيش البريطاني كان لايزال يخوض غمار الحرب العالمية الثانية ويعتبر من احسن جيوش العالم.

وكانت المرة الثانية: في حركات بارزان عام ١٩٤٥، كنت وقتئذ برتبة رائد ومنحت في اعقاب تلك الحركة نوط الشجاعة مع التوصية بترفيعي الى رتبة اعلى.

غير ان اهمية قيادة وحدة فعالة في حرب فلسطين كانت تختلف عن اهمية قيادتها في كل من حركات مايس وحركات بارزان، ففي الحرب الفلسطينية الاولى كانت قوات جيشنا تقاتل ألد اعداء الامة العربية وفي معارك كان يتقرر بنتيجتها مصير القضية الفلسطينية. وكان اهم مايشغل بالي وانا استعد للعودة الى العراق هو حاجة جيشنا الشديدة الى العتاد بوجه عام والى العتاد اللازم لطائراتنا من طراز (فيورى) بوجه خاص. وكنت اشعر باسف شديد لعدم تمكني من الحصول على اي عتاد لجيشنا على الرغم من محاولاتي وجهودي. غير انني استطعت اخيرا الحصول على كمية من (اطلاقات التشغيل) لطائرات (سي فيورى) التي كانت عاطلة عن العمل لعدم تيسر هذه الاطلاقات لذى قوتنا الجوية لـ (تشغيل) محركاتها. وكانت بريطانيا قد ادخلت هذه الاطلاقات في قائمة المعدات التي يشملها قرار الحظر، في حين انها لاتستعمل للاغراض الحربية بل لغرض (طيران) الطائرات فقط، فهي اذن من الحاجات الاعتيادية التي يجب ان لايشملها قرار الحظر.

وقد وافقت الجهة المختصة في وزارة الطيران على تزويدي بكمية قليلة من هذه الاطلاقات بحيث استطيع في نقلها بحقيبة يد اثناء سفري من انكلترة الى العراق بدون ان اثير الانتباه. وبما انني ساسافر بجواز سفر دبلوماسي فكان المتوقع ان لاأفتش اثناء السفر وبذلك يتسنى لي ايصال الاطلاقات التي احملها الى العراق. وفي منتصف شباط ١٩٤٨ حان موعد سفري الى العراق فقضيت ايامي الاخيرة في مراسيم التوديع، ولم يكن من السهل على ان افارق اعضاء السفارة بعد ان عملت معهم في مكان واحد مدة تزيد على سنتين ونصف. فالرابطة التي تربط بين ابناء البلاد الواحد لو عملوا في مكان واحد في بلاد غريبة تكون عادة اشد من تلك التي تربط بينهم لو عملوا في مكان واحد في بلادهم.

وسافرت عن طريق سويسرا لارى هناك رفاقي اعضاء الوفد ولاطلع على موقفهم النهائي وبذلك استطيع ان اخبر المسئولين في بغداد واعرض عليهم مشاكلهم واقتراحاتهم. وفي (بيرن) وجدت ان الوفد في نفس الحالة التي تركتهم فيها. لم يتمكنوا من عقد اية صفقة شراء، الامر الذي يؤكد ماكنا قد استنتجناه من قبل من ان المسئولين في العراق لم يكونوا جادين في شراء اي شئ وان ينبغي اعادة الوفد الى بغداد بدلا من بقائه عاطلا. ومن سويسرا كان علي ان اسافر الى القاهرة عن طريق روما، اذ لم تكن ثمة طائرة ركاب تسافر من هناك باتجاه بغداد.

وفي مطار روما حدث مالم اتوقعه، وهو ان السلطات الايطالية اصرت على تفتيش الحقيبة التي كانت فيها (اطلاقات التشغيل). ولا ادري من الذي اوحى لها

بذلك. اذ لم يجد اعتراضي على ما قامت به تلك السلطات واراءتي لهم جواز السفر الدبلوماسي الذي كنت احمله نفعاً. وعندما رأوا الاطلاقات في الحقيبة ظنوا انها عتاد سلاح ـ واعترضوا على حملها معي في الطائرة ـ ومهما حاولت ان اشرح لهم حقيقة هذه الاطلاقات لم افلح، فقد اصروا على اخذ الحقيبة مني.

ولم تكن للعراق يومئذ سفارة او مفوضية في روما لكي استعين بها في انقاذ حقيبة الاطلاقات من ايدي السلطات الايطالية. ولذلك فقد اضطررت ان اسافر الى القاهرة بدونها. وفي القاهرة اخبرت السفارة العراقية بما حدث لي في مطار روما، فاتصلت سفارتنا هناك بالسفارة الايطالية راجية منها اتخاذ التدابير اللازمة لجلب الحقيبة لها، ولما كانت عملية استرداد تلك الحقيبة تستغرق وقتا غير قليل فقد سافرت الى بغداد بدونها وتعهدت سفارتنا بارسالها بعدي الى وزارة الدفاع.

واخيرا وصلت تلك الحقيبة وحتوياتها سالمة الى وزارة الدفاع بالفعل ولكن بعد ان انتهت حرب فلسطين ورفع قرار الحظر. وكنت قد وصلت الى بغداد قبلها بمدة طويلة والتحقت بفوجي في فلسطين لكنني لم اتمكن ومع الاسف من ان اساهم في الحرب الفلسطينية، اذ سرعان ماانتهت تلك الحرب واعلنت الهدنة الدائمة.

رقم الوثيقة 35537/GHQ (SS)

٤٥/١٢

سري للغاية

ملخص المحادثات في الاجتماع بين نائب رئيس اركان الجيش الامبراطوري وسمو الامير الوصي على عرش العراق الذي كان يرافقه رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع ووزير المالية حول المعدات للجيش العراقي يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥

سؤال ١: هل السلطات البريطانية مستعدة لتجهيز معدات جديدة لقوة مؤلفة من فرقتين مقاتلتين وفرقة تدريب مع نواة لقوة آلية ؟

جواب ١: وافق على ذلك نائب رئيس اركان الجيش الامبراطوري من حيث المبدأ. لكنه بيّن انه من الضروري ان يحضّر العراقيون تفاصيل الطلبات ويقدمونها للدراسة. واشار ايضا الى انه لايمكن تجهيز معدات جديدة حالا.

سؤال ٢: عندما لاتتيسر معدات جديدة حالا: هل هم على استعداد لتجهيز معدات صنف ١ (اي مصلّحة) الى ان يحين الوقت الذي تتيسر فيه المعدات الجديدة بالشرطين التاليين:

آ - بالدين.

ب - بايجار منخفض

جواب ٢: ذكر نائب رئيس اركان الجيش الامبراطوري انه هناك معدات كافية متيسرة او في الطريق الى الشحن لتلبية طلبات العراق المالية باستثناء المدرعات التي سيكون في الامكان تجهيزها خلال ثلاث اشهر. وستتيسر ٢١٠ شاحنة (او لوري) في شباط من السنة القادمة. لكن معظم العجلات سوف لاتكون جديدة. وقد وافق على مبدأ استئجار العجلات المستعملة (Second hand) ثم استبدالها بوجبات جديدة ستتيسر للشراء في عام ١٩٤٦.

سؤال ٣: هل السلطات البريطانية مستعدة لتقديم كل المساعدات الى الملحق العسكري العراقي في لندن في شراء المعدات العسكرية وشحنها الى العراق ؟

جواب ٣: ذكر نائب رئيس اركان الجيش الامبراطوري ان السلطات البريطانية مستعدة لمساعدة الملحق العسكري العراقي في لندن في شراء وشحن معدات الجيش لكن هذه المساعدة قد لاتكون ممكنة الى ان تخفف الحكومة البريطانية القيود التي كانت قد وضعتها خلال الحرب.

سؤال ٤: هل الحكومة البريطانية حاضرة لتقديم مساعدة مالية محدودة لتحديث معدات الجيش العراقي ؟

جواب ٤: ذكر نائب رئيس اركان الجيش الامبراطوري ان الحكومة البريطانية تقدر تماما الورطة المالية التي ستجابهها الحكومة العراقية في تحديث معدات جيشها بمستوى المعدات البريطانية ـ وذلك من جراء ميزانيتها المحدودة.

وذكر ايضا ان الحكومة البريطانية ترغب ولا شك وجود جيش قوى وعصري في العراق ولذلك فهو يرى انه من المفيد جدا لو بحثت الاقتراحات المتعلقة بالمساعدة المالية ـ والتي لايستطيع هو ان يجيب عليها ـ مع الحكومة البريطانية التي يظن انها مستعدة للنظر فيها.

وقد تعهد نائب رئيس الاركان الجيش الامبراطوري ايضا:

آ ـ ان يدرس تبديل مدافع الجيش العراقي الحالية من طراز ١٧ رطل و ٥ر٤ عقدة قوس بمدافع ٢٥ رطل دراسة ودية. وقال يجب ان لاتكون هناك صعوبة في تبديل هذه المدافع ويجب ان يكون في الامكان تنفيذ ذلك حالا لكنه لم يكن في موقف يمكن فيه البحث من الناحية المالية للمسألة غير انه يرى انه في الامكان وضع ثمن للمدافع التي ستسلم الى الحكومة البريطانية.

ب ـ ان يبحث مع رئيس هيئة اركان الجو مسألة تبديل طائرات (انسون) الحالية وغير الصالحة التي جهز بها العراقيون ـ كما يبحث امكانية اعادة تجهيز سرب زائد آخر.

مقتبس من التقرير نصف السنوي الذي رفعه الجنرال (رنتن) الى وزارة الحربية البريطانية في ٣١ مارت ١٩٤٧ عن الجيش العراقي.

جاء في موضوع القيادة والسيطرة في التقرير مايلي

«ان المستوى العام للضباط الاصغر ـ من آمري الالوية الى الملازمين الثانين ـ مثير للاعجاب جدا (Most impresive) كثيرون منهم يتكلمون الانكليزية وكلهم تقريبا يفهمونها جيدا، **انهم عادة يقراون كثيراً ويتلقون الافكار الحديثة جيدا. وفي بعض الحالات بصورة خطرة. واكثر من ذلك انهم يشعرون انه**

يجب ان تكون لديهم نواة لاسلحة ومعدات حديثة على كل حال.

وما لم ياتيهم بعض هذه فان نفوذ الوصي وشعور الميل نحو بريطانيا يتلاشيان. فهناك دعاية مستمرة تفيد ان الانكليز والوصي يسعون لابقائهم غير اكفاء عن قصد. ويمكن ان نعمل الكثير للاحتفاظ بصداقة هـذا الجيل من الضباط لو امكن اعطائهم:

آ - دور في الدفاع المشترك عن بلادهم يرضي فيهم احترام الذات والذي يمكنهم ان يفهمونه.

ب - وعلى كل حال، نواة معدات يمكن ان يحتاجون لاستخدامها. انني اشعر ان اكتساب صداقة واحترام هذا الجيل الصاعد هو امر ضروري جدا.

وجاء في التقرير نفسه حول موضوع الاسلحة والمعدات مايلي

اود ان اؤكـد ان مقترحـاتي التي وافقت عليها القيـادة العامـة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط لم تشمل غير اقل ماوجدته ضروريا لاغراض الامن الداخلي للبلاد. واذا لم يكن في الامكان تجهيز هذه المعدات ووسائط النقل، سيكون الجيش العراقي بوجه عام عاجزا عن القيام بواجبات الامن الداخلي وسيتعرض للانحدار اذا حدثت الحركات.

ان توصياتي كانت للامن الداخلي ولم تشمل الطلب المتزايد لتحديد الجيش او لتغيير السياسة التي تمهد السبيل باختصار لمحادثات المعاهدة الاستطلاعية. اما تجهيز اسلحة ومعدات عصرية اخرى فمن المحتمل ان تسيطر عليه العوامل التالية:

١ - تخصيصات الميزانية المتيسرة تحت تصرف وزارة الدفاع فهذه محدودة جدا ويجب ان يؤخذ جميع المال المصروف من الاصلاحـات الاجتماعيـة التي تحتاج اليها البلاد كثيرا.

٢ - احتمال تجهيز المعدات من انكلترة والذي يبدو بعيدا في الحال الحاضر.

٣ - حقيقة كون العراقيين لايدفعون الا للمعدات الجديدة، لاسيما فيمـا يتعلق بوسائط النقل الآلية.

لو سئلت، واني لواثق تقريبا بانني سأسأل خلال الايام القليلة القادمة عن خطة اخرى، فانني انوى ان اقترح وباختصار، ثلاث صفحات:

صفحة ١: تجهيز اسلحة ومعدات جديدة للمدارس والمستوعات.

صفحة ٢: تجهيز جحفل فوج.

صفحة ٣: تجهيز جحفل لواء.

على ان تكون الصفحات موزعة على عدة سنوات

تجهيز المعدات والضمانات المالية لذلك هما الموضوعان الرئيسيان اللذان يرغب العراقيون مناقشتها في المحادثات القادمة.

صورة برقية السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية

من بغداد الى وزارة الخارجية

من السير هنري ستونهيور بيرد الساعة ١٥ر٩ - يوم تشرين الثاني ١٩٤٦ رقم ٨٥١

مكررة الى: الدائرة البريطانية للشرق الاوسط (الرجاء تكرارها الى القيادة العامة البريطانية في الشرق الاوسط)

الرجاء تمريرها الى وزارة الحربية

جاءنا من البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي مايلي:

سري

برقيتكم رقم 70/ 107 GS (W)1

يجب ان تأتي المعدات الى الجيش العراقي من الانتاج الجديد وليس من المخزون للقطعات. هل في وسعكم اخباري مالتأخير الذي سيسببه ذلك في حالة تجهيز مواد معينة ؟ من المهم جدا ان اكون قادرا على اخبار العراقيين اولا ماهي مواد المعدات التي سبق ان قدموا لها طلبات جازمة لايحتمل ان تسلم اليهم في هذه السنة المالية ثانيا ماهي مدة التأخير المحتملة قبل ان تكون تلك المواد متيسرة. اذا كان من المحتمل ان تزيد مدة التأخير على سنة واحدة (اكرر واحدة) هل يجب ان انصحهم شراء المعدات الامريكية او ان الح عليهم مرة اخرى بشراء البضائع الصالحة للاستعمال بدلا من الجديدة سيكون ذلك الآخر مكروها جدا وله نصيب قليل من النجاح او ليس له اي نصيب، فقد حاولت كثيرا ان افعل ذلك ولكني لم انجح. رأي السفير هذه البرقية وطلب مني ان اشدد على الاهمية السياسية لاستلام العراقيين الخبر الذي سألوا عنه باسرع مايمكن يرجو السفير ان تدرس برقيتكم المراد الاجابة عليها مع هذه البرقية بالارتباط مع مذكرة القائم بالاعمال رقم ٣٧٦.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

دار آفاق عربية للطباعة والنشر

الاخراج الفني نجم الربيعي

المؤلف

- اللواء الركن حسن مصطفى ضابط ركن قديم وخبير ومؤلف عسكري معروف.
- تخرج من الكلية العسكرية العراقية عام ١٩٣٣ وكان الاول في صفه
- انتمى الى صنف المدفعية وتخرج من مدرستها وكان الاول في صفه وعينّ معلماً فيها.
- دخل كلية الاركان وتخرج منها عام ١٩٤٠ وكان الاول في صفه وعينّ معلماً فيها.
- قاد قطعات المدفعية والمشاة في الجيش العراقي واشترك في حركاته الفعلية التالية

حركات مايس ١٩٤١ ومنح قدماً لمدة سنة من قبل قادة الثورة.
حركات بارزان ١٩٤٥ ومنح نوط الشجاعة مع توصية بترفيعه الى رتبة اعلى
حركات فلسطين في مراحلها الاخيرة عام ١٩٤٩.

- اهم المناصب التي تولاها رئاسة اركان فرقة ـ ملحق عسكري في لندن ـ مدير التدريب العسكري ـ ملحق عسكري في واشنطن ١٩٥٤ / ١٩٥٧ ـ واخيراً آمر كلية الاركان عندما احيل على التقاعد عام ١٩٥٨.
- انصرف الى التاليف بعد احالته على التقاعد واهم كتبه

* التعاون العسكري العربي * اسرائيل والقنبلة الذرية * المساعدات العسكرية الالمانية لاسرائيل * البارزانيون وحركات بارزان * حرب حزيران ١٩٦٧ ـ الجزئين الاول والثاني * الجبهة المصرية في حرب رمضان * السبيل الى القيادة / مترجم للمارشال مونتكمري * من العلمين الى نهر سانكرد / مترجم للمارشال مونتكمري * مع رومل في الصحراء / مترجم لمرافق رومل الشخصي

طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر

السعر ديناران